# العلاقات السياسية العراقية – السعودية ما بين ١٩٥٨ – ١٩٩٠م.


إعداد

اخلاص بخيت سليمان الجعافرة

المشرف

الأستاذ الدكتور عبدالمجيد الشناق


قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

التاريخ


كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية





أيار، ٢٠١١

# قرار لجنة المناقشة

**نوقشت هذه الرسالة/الأطروحة (العلاقات السياسية العراقية السعودية ما بين ١٩٥٨-١٩٩٠م) وأجيزت بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٨**

| أعضاء لجنة المناقشة | التوقيع |
| --- | --- |
| الدكتور عبد المجيد زيد الشناق، مشرفاً<br>أستاذ - تاريخ العرب الحديث | ..................... |
| الدكتور فيصل عودة الرفوع، عضواً<br>أستاذ - علاقات دولية | ..................... |
| الدكتور نوفان رجا السواريه، عضواً<br>أستاذ مشارك ـ تاريخ العرب الحديث | ..................... |
| الدكتور وليد صبحي العريض، عضواً<br>أستاذ مشارك- تاريخ العرب الحديث( جامعة اليرموك) | ..................... |

## الجامعة الأردنية

### نمــوذج تفــويض

أنا الطالبة اخلاص بخيت الجمائزة ، أفــوض الجامعــة الأردنيــة بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤســسات أو الهيئــات أو الأشــخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ٩/٥/٢٠١١م

.

الجامعة الأردنيـــة
**كلية الدراسات العليا**

التاريـــخ:   /   /

**نموذج رقم (١٦)**
**اقرار والتزام بالمعايير الأخلاقية والأمانة العلمية وقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الدكتوراه**

أنا الطالبة: إخلاص بخيت سليمان الجماعرة الرقم الجامعي: ( ٩٠٦٠٣٨٨ )
تخصص: التاريخ الكليـــــة: ____________

عنوان الاطروحة: العلاقات السياسية العراقية السعودية ما بين ١٩٥٨ - ١٩٩٠م.

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد اطروحات الدكتوراه عندما قمت شخصيا" باعداد اطروحتي وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية وكافة المعايير الأخلاقية المتعارف عليها في كتابة الأطروحات العلمية. كما أنني أعلن بأن اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ............................ التاريخ: ٩/ ٥/ ٢٠١١

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ........ التاريخ ١٠/٥/٢٠١١

# الإهداء

الى والدي... رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

الى أمي.....أطال الله في عمرها.

الى نبع العطاء... أخي محمد

الى من كان له الفضل بعد الله تعالى فيما وصلت إليه، ومن كان لي أباً وأخاً وصديقاً... أخي علي.

الى أخواني وأخواتي.... حباً وتقديراً.

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي فطرنا على فطرة الإسلام، وأفاء علينا بأن جعلنا من الموحدين.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور عبدالمجيد الشناق، الذي لم يبخل علي بعلمه ووقته ونصائحه، والذي كان لتوجيهاته وإرشاداته كبير الأثر في إخراج هذه الدراسة بصورتها الحالية.

ويعجز لساني عن شكر شقيقي علي، لكل ما قدمه لي من عون في جميع مراحل إعداد هذه الدراسة.

كما اشكر الأستاذ الدكتور طارق الطائي من جامعة الموصل، على ما تكلفه من عناء وتعب لمساعدتي في الحصول على بعض الرسائل الجامعية من العراق، والدكتور خالد الفهداوي، والدكتور ذياب الدليمي من العراق على موافقتهما بتزويدي بنسخة من إطروحتيهما.

وأشكر موظفي مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، وموظفي مكتبة وقسم المراجع في جامعة آل البيت، على ما ابدوه من حسن تعامل، وإهتمام وتقدير للبحث العلمي.

ولهم جميعاً أدعو الله تعالى ان يجعلها في ميزان حسناتهم.

# فهرس المحتويات

## قائمة الملاحق

# قائمة الخرائط

## قائمة المختصرات

| | |
|---|---|
| د. ت | دون تاريخ |
| د.ن | دون ناشر |
| د.م | دون مكان |
| جـ | جزء |
| م | ميلادي |
| F.O | Foreign Office |
| Vol | Volume |
| P | Page |
| R.J | Records of Jordan |
| R.F.A | Ruling of Family of Arabia |
| R.F.J | Ruling Families of Arabia: Jordan |

**العلاقات السياسية العراقية السعودية مابين١٩٥٨ -١٩٩٠م**

**إعداد**

**اخلاص بخيت سليمان الجعافرة**

**المشرف**

**الأستاذ الدكتور عبد المجيد الشناق**

## ملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقات السياسية العراقية السعودية مابين١٩٥٨ -١٩٩٠م، نظرا لأهمية دراسة موضوع العلاقات السياسية في التاريخ العربي المعاصر، ولما يمتاز به هذين البلدين من ثقل إقليمي، ولعدم وجود دراسة علمية حسب علمي بحثت في موضوع العلاقات بين البلدين خلال ١٩٥٨-١٩٩٠م.

تهدف الدراسة إلى بيان مدى تأثير الإحداث السياسية في المنطقة العربية على طبيعة العلاقات السياسية بين العراق و السعودية ومواقف البلدين من هذه الأحداث.

لعبت العديد من العوامل دورا في التأثير على العلاقات السياسية العراقية السعودية،كان أبرزها الميراث التاريخي للعلاقات السعودية الهاشمية قبل ١٩٥٨م ، واختلاف التوجهات الفكرية بين البلدين ، بعد قيام الحكم الجمهوري في العراق تموز١٩٥٨م ،والتوجه نحو الكتلة الشرقية ،الجناح المعادى للولايات المتحدة الأمريكية الحليف التقليدي للمملكة العربية السعودية،كما شكل الخلاف العراقي السعودي حول السياسة النفطية، وكيفية الاستفادة من ثروة كبيرة في خدمة القضايا العربية، عامل توتر في العلاقات العراقية السعودية خلال فترة الدراسة.

وخلصت الرسالة إلى ان العلاقات السياسية العراقية السعودية مابين ١٩٥٨ -١٩٩٠م ، لم تكن على وتيرة واحدة ،فبينما امتازت أحيانا بالتوتر والجفاء خاصة خلال الأزمة العراقية الكويتية عام ١٩٦١م ،وحرب تشرين الأول عام١٩٧٣م ،نجد إنها وصلت لقمة تطورها خلال الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ -١٩٨٨ م .

## المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة العلاقات السياسية العراقية السعودية ما بين ١٩٥٨-١٩٩٠م، وهي فترة مرّ بها الوطن العربي بالكثير من الأحداث السياسية التي كان لها انعكاس واضح على العلاقات العربية بشكل عام، والعراقية السعودية بشكل خاص.

لقد تمّ اختيار عام ١٩٥٨م لبداية الدراسة، منذ إنقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، والذي تم خلاله الغاء نظام الحُكم الملكي وأعُلن قيام العراق الجمهوري، وجاء تحديد عام ١٩٩٠م لنهاية الدراسة نظراً لأن الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، شكل منعطفاً تاريخياً في العلاقات العربية العربية عموماً، والعراقية السعودية خصوصاً.

تكمن أهمية الدراسة في عدم وجود دراسة علمية متخصصة حسب علمي عن العلاقات السياسية العراقية السعودية خلال ١٩٥٨-١٩٩٠م. حيث بحثت عدة دراسات سابقة في العلاقات العراقية السعودية قبل عام ١٩٥٨م، ومنها:-

- مفرح حميد العنزي،العلاقات السياسية السعودية العراقية (١٩١٩-١٩٤٥م )،رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،عمان،٢٠٠٧ م.
- إسماعيل ياغي، العلاقات السعودية العراقية، ١٩٢٠– ١٩٥٨م،مجلة كلية العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، ١٩٧٨م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
- محمد منسي، العلاقات العراقية السعودية ١٩٣٢-١٩٥٨م، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٨٤م.
- محمد سعيد احمد، العلاقات العراقية السعودية ١٩١٤-١٩٥٣م، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م.
- صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠ -١٩٣١م، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٦م.

قسمت الدراسة إلى تمهيد وثلاثة فصول، بُحث في التمهيد العلاقات السياسية العراقية السعودية خلال فترة حلف بغداد ١٩٥٥-١٩٥٦، وموقف البلدين من مشروع ايزنهاور ١٩٥٧م، والموقف السعودي من إعلان الاتحاد العربي بين العراق والأردن في شباط ١٩٥٨م.

تناول الفصل الأول العلاقات خلال ١٩٥٨-١٩٦٧م، وموقف البلدين من ابرز الأحداث التي جرت في هذه الفترة، ومدى انعكاسها على العلاقات العراقية السعودية، ومن أبرز هذه الأحداث: الانقلاب العراقي عام ١٩٥٨م والموقف السعودي منه، والمطالبة العراقية بالكويت عام ١٩٦١م،

ورد الفعل السعودي تجاهها، وموقف البلدين من انفصال الوحدة المصرية السورية ١٩٦١م، وحرب حزيران ١٩٦٧م.

و تناول الفصل الثاني العلاقات السياسية العراقية السعودية خلال ١٩٦٨-١٩٧٦م، وتم فيه بحث توجهات نظام حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، وعلاقته مع السعودية، وكيفية تأثير أحداث هذه الفترة على العلاقات بين البلدين، والتي كان أهمها الاحتلال الإيراني للجزر العربية عام ١٩٧١م، والتهديدات العراقية للكويت عام ١٩٧٣م، وحرب تشرين الأول عام ١٩٧٣م، والحرب الأهلية اللبنانية خلال ١٩٧٥-١٩٧٦م.

ودرس في الفصل الثالث عدة موضوعات كان لها تأثيراً مباشراً على العلاقات السياسية العراقية السعودية خلال ١٩٧٧-١٩٩٠م، وأهمها: زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات لإسرائيل عام ١٩٧٧م، ومن ثم إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩م، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م.

إعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر:

أولاً: الوثائق البريطانية المنشورة وأبرزها:

Records of Iraq 1914-1966, Advisory Editor: Alan De L Rush, Research Editor: Jane Priestland, Archive Editions 2001, Printed and Bound by Antony Rowe Ltd, Chippenham, Wilts, UK, Vol. (14), (1961-1963).

Ruling Families of Arabia: Saudi Arabia: The Royal Family of Al-Saud, Volume2, Edited by Alan de lacy Rush, Archive Editions, an Imprint of Archive International Group, 1991

وتكمن أهميتها في كونها تقارير صادرة عن مسؤولين وموظفين بريطانيين معاصرين للأحداث، وكانت معلوماتها مفيدة للفصل الأول من الدراسة.وقد حصلت عليها من مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، ومن جامعة آل البيت.

ثانياً: الوثائق العربية المنشورة، وأبرزها:

١- الوثائق العربية للسنوات ١٩٦٣-١٩٨٠م، الصادرة عن الجامعة الأمريكية في بيروت، والتي تحتوي على خطب وبيانات وتصريحات للملوك والزعماء والمسؤولين العرب، وقرارات المؤتمرات العربية، وغيرها. وقد اعتمدت عليها الدراسة في جميع فصولها، وحصلت عليها من جامعة آل البيت، ومن مكتبة أمانة عمان.

٢- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩-١٩٨٢م، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, وقد حصلت عليها من مكتبة الجامعة الأردنية.
٣- الوثائق الفلسطينية العربية، وقد حصلت عليها من جامعة مؤتة، وجامعة آل البيت.
٤- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، وقد حصلت عليه من جامعة مؤتة، ومن مكتبة عبد الحميد شومان.
٥- خليل إبراهيم الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩م، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م. وقد استفدت منه بشكل خاص حول موقف الملك سعود من أحداث العراق عام ١٩٥٩م. هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الوثائق المثبتة في قائمة المصادر.
٦- نضال البعث، وهو عبارة عن بيانات واجتماعات ومؤتمرات حزب البعث العربي الاشتراكي.

ثالثاً: المذكرات الشخصية، والتي احتوت على معلومات قيمة، لكون أصحابها قد عاصروا الأحداث، و لعب أغلبهم دوراً رئيساً ومهماً فيها، وأهمها: مذكرات وزير الخارجية البريطاني انتوني ايدن، مذكرات وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، مذكرات الرئيس الأمريكي ايزنهاور، مذكرات الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، مذكرات محمود رياض، مذكرات السفير الأمريكي في بغداد غولمن، مذكرات أنور السادات، ومذكرات المندوب العراقي في الأمم المتحدة عدنان الباجه جي، ومذكرات جواد هاشم.

رابعاً: الصحف والدوريات، وقد اعتمدت على عدد منها، أهمها: أم القرى، والبلاد (السعوديتين)، الرأي (الأردنية)، الأهرام (المصرية)، ومن الدوريات العربية (السياسة الدولية، الخليج العربي، آفاق عربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية). ولم أتمكن من الاطلاع المباشر على أي من الصحف العراقية بسبب ظروف العراق الأمنية.

خامساً: اعتمدت الدراسة على مجموعة كبيرة من المراجع العربية والأجنبية المثبتة في قائمة المصادر والمراجع، منها: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية؛ مجيد خدوري، في كتابيه: العراق الجمهوري، والعراق الاشتراكي؛ حسن أبو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس.

ومن المراجع الأجنبية:

- Uriel Dann ,Iraq Under Qassem,Apolitical History 1958-1963,Israel Universities Press, Jerusalem, 1969.
- David Holden, and Richard Johns, the House of Saud: the rise and rule of the most powerful dynasty in the Arab world, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1982.
- Henner Furtig, Iran's Rivalry with Saudi Arabia between the Gulf Wars, Garnet Publishing Limited, UK, 2002.

سادساً:- الشبكة الالكترونية (المواقع الالكترونية)، وقد أفادت الدراسة في الإطلاع على الصحف السعودية المتوفرة على موقع قاعدة معلومات الملك خالد http://www.kingkhalid.org.sa .

وبالرغم من تنوع المصادر والمراجع فقد واجهت عدة صعوبات خلال إعداد هذه الدراسة، من أهمها:

عدم استطاعتي الحصول على الوثائق العراقية، نظراً لصعوبة السفر إلى العراق بسبب الوضع الأمني المتردي هناك، كما حال هذا السبب أيضاً دون إطلاعي على الصحف العراقية للفترة ١٩٥٨-١٩٨٠م، لعدم توفرها في الأردن، مما اضطرني إلى إستخدام أسلوب "النقل عن" بعض المراجع والرسائل الجامعية، وخصوصاً في الفصل الأول من الدراسة.

كما تعذر السفر علي إلى السعودية لصعوبة تحقيق الشروط المطلوبة للسماح لي بدخول البلاد، فاستحال الإطلاع على الوثائق السعودية.

وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في إعداد هذه الدراسة، وأن تكون بداية طريق لدراسات أخرى حول الموضوع لتسُد ما فيه من نقص، لأن الكمال لله وحده.

## التمهيد

ظلت العلاقات العراقية السعودية منذ تأسيس مملكة العراق بزعامة الملك فيصل بن الحسين عام ١٩٢١م، غير ودية ويشوبها الشك والتوتر، بالرغم من عقد عدة معاهدات بين البلدين لتأكيد حسن الجوار والأخوة العربية[١]، ووقفت السعودية ضد أي مشروع يقوده الهاشميون، على اعتبار ان ذلك يخلق في شمال السعودية كتلة قوية، أكثر عدداً وأوفر مورداً، مما يشكل خطراً عليها، بسبب الصراع التاريخي بين الأسرتين الهاشمية والسعودية[٢].

حاول العراق تحسين علاقاته مع السعودية منذ الخمسينيات، غير أن جميع المحاولات لم تكلل بالنجاح، ويعود ذلك إلى أن السعودية كانت من المعارضين لسياسة العراق الخارجية والتي تركزت حول تحقيق الوحدة العراقية السورية وبالاخص من خلال مشروع الهلال الخصيب عام ١٩٤٣م، كما إنها سعت دائماً للوقوف في وجه مشاريع الدفاع التي اقترحها العراق للمنطقة العربية[٣] وبالذات مشروع حلف بغداد عام ١٩٥٥م، وكان الخوف السعودي من تنامي قوة الهاشميين وراء رفضها للمشاريع العراقية الداعية للوحدة سواء مع سوريا أو الأردن، وكذلك انسجام التوجه السياسي الخارجي للسعودية المتأثر بالسياسة المصرية.

توترت العلاقات العراقية السعودية خلال ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦م أثر عقد العراق ميثاقاً للدفاع المشترك مع تركيا في ٢٤ شباط ١٩٥٥م، انضمت إليه بريطانيا في نيسان ١٩٥٥م، والباكستان ٢٣ أيلول ١٩٥٥م، وإيران في ١٢ تشرين الأول من العام نفسه، وأطلق عليه أسم حلف بغداد[٤].

وتعود أسباب إنضمام العراق لحلف بغداد إلى رغبة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بحماية العراق من الخطر الشيوعي، وإلغاء المعاهدة البريطانية العراقية المعقودة عام ١٩٣٠، وتسليح الجيش العراقي، كما أن نوري السعيد رغب في تقوية المكانة الإقليمية للعراق في مواجهة الثقل الإقليمي المصري، كما إنه لم يكن مقتنعاً بإمكانية الدفاع عن العراق بدون دعم الدول الغربية وجيرانه غير العرب[٥].

---

(١) للمزيد للمعلومات حول العلاقات العراقية السعودية، انظر: مفرح حميد العنزي، العلاقات السعودية العراقية ١٩١٩-١٩٤٥م، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٧م.

(٢) محمد جعفر الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥-١٩٥٨، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ٢٠٠١م، ص٥٩.

(٣) فكرت نامق عبدالفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ــ١٩٥٨م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١م، ص٣٥٣.

(٤) المرجع نفسه، ص٣٠٤.

(٥) باتريك سيل، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥-١٩٥٨م، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٠م، ص٢٦٤-٢٦٥؛عبد المجيد الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦، ص١٩٦ــ١٩٧؛ خليل كنه، العراق أمسه وغده، د.ن، بيروت، ١٩٦٦م، ص ١٨٨-١٩٠

ومن أهداف حلف بغداد [1]:

١. تعزيز الصداقة بين الدول الأعضاء.

٢. حفظ السلم والأمن لدول الحلف والشرق الأوسط.

٣. محاربة الشيوعية.

وقد كان العراق ملزماً بعدة أمور تجاه إتفاقه مع بريطانيا، أبرزها ضرورة التعاون الوثيق بين القوات المسلحة لكلا الدولتين، ووضع الخطط العسكرية والتدريب المشترك في أوقات السلم والحرب، وتوفير التسهيلات التي قد تتفق عليها الدولتين، وتأسيس جهاز الإنذار بالرادار، والاحتفاظ بمعامل التصليح ومستودعات خزن الذخائر والمعدات لإستخدامها في وقت الحرب، وحق مرور الطائرات وهبوطها وتصليحها، وتقوم القوات العراقية بمسؤولية الدفاع التام عن العراق، وتتولى حراسة جميع المنشآت العسكرية فيه، وبهذا يكون الميثاق قد ألزم العراق بالدفاع عن المنشآت والمصالح البريطانية في العراق[2].

أعلنت المملكة العربية السعودية في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٥م، رفضها للإتفاق العراقي التركي، وعبرت عن أسفها لسعى العراق لعقد الاتفاق بدون موافقة الدول العربية[3]، وأرسل الملك سعود رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد نصحه فيها بعدم إتخاذ موقف فردي في أمر ترفضه الدول العربية، وأكد ان المضي في ذلك سيقضي على وحدة الأمة العربية[4].

وشاركت السعودية في المؤتمر الذي دعا له الرئيس المصري جمال عبد الناصر في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥م لرؤساء الحكومات العربية، لمواجهة سياسة الأحلاف، ومناقشة الإتفاق العراقي التركي، ومثل السعودية الأمير فيصل بن عبد العزيز، الذي أظهر تقارباً مع وجهة النظر المصرية الداعية إلى رفض سياسة الأحلاف[5].

---

(١) فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية، ص٣١٧–٣٢٤.

(٢) فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية، ص٣٢٤–٣٢٦؛ ليلى ياسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية العربية ١٩٤٦-١٩٥٨م، مكتبة الفكر العربي، العراق،٢٠٠٢م، ص١٨٨-١٨٩.

(٣) البلاد (السعودية)، العدد ١٧٥١، ١٨ كانون الثاني ١٩٥٥م؛ أم القرى(السعودية)، العدد ١٥٤٩، ٢١ كانون الثاني ١٩٥٥.

(٤) أم القرى(السعودية)، العدد ١٥٤٩، ٢١ كانون الثاني١٩٥٥م؛ فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية، ص٣٥٤.

(٥) البلاد (السعودية)، العدد ١٧٧١، ١٠ شباط 1955م؛ محمود رياض، مذكرات ١٩٤٨ – ١٩٧٨م، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥م.، ص٦٧ – ٧٣.

أما الوفد العراقي الذي شارك بالمؤتمر بعد انعقاده بيومين فقد اوضح انه لا خلاف بين العراق والدول العربية، وانه متمسك بميثاق التعاون العربي، وان كل ما يريده العراق ان ينظم الدفاع عن أراضيه من خلال إتفاقه مع تركيا[١]، وعندما طلب الوفد المصري عرض نص الإتفاق العراقي التركي على الحضور، رفض الوفد العراقي بحجة ان الإتفاق سري[٢].

لم يصدر عن المؤتمر أي قرارات أو بيان مشترك، وبهذا يكون قد فشل في التوصل إلى سياسة عربية موحدة، ولم يستطع إقناع العراق بالعدول عن نهجه التحالفي مع تركيا، والعودة إلى الصف العربي[٣].

وأكد الملك سعود على وقوفه ضد التحالف العراقي التركي قائلاً: " أما أنا وحكومتي وإخواني المتفاهمين معي، فإننا عازمون بحول الله وقوته على مكافحة الأحلاف التي لا تمت إلى صالح العرب بأي سبب، وإننا سنحافظ على إستقلالنا وسيادتنا ونذود عنها بدمائنا وأموالنا وأرواحنا مهما أوذينا وامتحنا في سبيل ذلك، وأننا سنتكاتف مع الدول الشقيقة المتفقة معنا في سبيل أهداف العرب المشتركة"[٤]، واضاف "إن الأمة العربية بأسرها تمتحن اليوم في أعز شيء عليها، إن الجامعة العربية أملنا المشترك ووسيلتنا المرجوة لغايتنا القصوى المنتظرة الوحدة العربية الكبرى التي نسعى جميعاً إلى تحقيقها، إن جامعة العرب هذه تحتضر اليوم وإن أركانها الراسخة على عزائمكم الصلبة مؤذنة بالانهيار وبانهيارها – لا سمح الله – ستنهار آمال الأمة العربية وأمانيها"[٥].

وفي إطار رفضها لحلف بغداد، وقفت السعودية إلى جانب سوريا عندما أخذت دول الحلف تضغط عليها – حشدت تركيا بعض قواتها على الحدود مع سوريا – للإنضمام إليها[٦].

وكرد فعل على التحالف العراقي التركي، عقدت سوريا ومصر إتفاقية دفاع مشترك في الثاني من آذار ١٩٥٥م، وانضمت إليه السعودية في الخامس من آذار، وسمي بالميثاق الثلاثي، وأكد على عدم الإنضمام إلى الحلف العراقي التركي أو أية أحلاف، والالتزام بالاشتراك في صد أي عدوان على إحدى دول الميثاق، وإنشاء قيادة مشتركة، وعدم قيام أي دولة بعقد إتفاقيات دولية عسكرية أو سياسية بدون موافقة بقية الأعضاء[٧].

---

(١) محمود رياض، مذكرات، ص٧٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٧٠-٧١.
(٣) محمود رياض، مذكرات، ص٧١-٧٢؛ باتريك سيل، الصراع على سورية، ص٢٨٤-٢٨٥.
(٤) أم القرى(السعودية)، العدد ١٥٥٢، ١١ شباط ١٩٥٥م؛ البلاد (السعودية)، العدد ١٧٧٢، ١١ شباط ١٩٥٥م.
(٥) البلاد (السعودية)، العدد ١٧٧٢، ١١ شباط ١٩٥٥م.
(٦) امين المميز، المملكة العربية السعودية كما عرفتها، ص٣٢٠–٣٢١.
(٧) أم القرى، العدد ١٥٥٦، ١١ آذار ١٩٥٥؛ محمود رياض، مذكرات، جـ٢، ص١٠٢–١٠٤.

واعتبر العراق الميثاق الثلاثي موجهاً ضده، واخذ يطلق التصريحات المعادية له، وطلب من سوريا التراجع عن الميثاق، حتى لا تقسم الدول العربية إلى جزئين[١].

وسعت دول الاتفاق لأبعاد الأردن عن الحلف العراقي التركي، وقد أثرت الأموال السعودية بشكل كبير في منع الأردن من الإنضمام لهذا التحالف[٢].

كما بذلت السفارة السعودية في الأردن جهوداً لا يستهان بها لتقوية جبهة الرفض لحلف بغداد في الأردن[٣]، ويقال بأن الحكومة السعودية أنفقت ما يقارب من ٥٠٠ ألف إلى مليون دينار أردني لتمويل الاحتجاجات التي قامت في الأردن ضد حلف بغداد[٤].

ويعود الموقف السعودي المتصلب تجاه إنضمام العراق أو الأردن إلى حلف بغداد إلى خوف العائلة السعودية المالكة من عملية إنضمام العائلتين الهاشميتين داخل نطاق الحلف مما يمنحهما قوة، قد يحاولان بموجبها إستعادة أملاكهم وعرشهم في الحجاز[٥].

لم ترض الحكومة العراقية عن الموقف السعودي من الحلف، لهذا اقترح رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد على المراقب الأمريكي خلال اجتماع دول الحلف في تشرين الثاني ١٩٥٥م، إيقاف عائدات النفط التي تدفعها شركة أرامكو إلى السعودية لستة أشهر، مؤكداً أن ذلك سيؤدي إلى تغير مواقف بعض الدول من الحلف[٦].

واستغل العراق الأزمة بين السعودية وبريطانيا حول واحة البريمي، التي احتلتها بريطانيا في ٢٥ تشرين الأول١٩٥٥م، ليثأر من السعودية على موقفها من حلف بغداد حيث عاصرت أزمة البريمي تداعيات حلف بغداد في الأردن، ولهذا وقفت الحكومة العراقية موقف الحياد من المسألة، ولم تسمح للإذاعة العراقية بإعلان أي شيء يتعلق بقضية البريمي[٧]، كما أنها طلبت من الوفد السعودي في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية- والتي عقدت لمناقشة قضية البريمي- ترجو عدم إصرار السعودية على رفع القضية إلى مجلس الأمن، بحجة أن لدى سلطات مسقط ومحمية عُمان وثائق تثبت حدوث رشاوى وتهريب أسلحة قام بها السعوديون، وأن بريطانيا ستنشر هذه

---

(١) محمد الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق، ص٤٢٧-٤٢٨.

(٢) هزاع المجالي، مذكرات، د.ن، د.م، ١٩٦٠م، ص٣٥٤؛ انتوني ايدن، مذكرات، ترجمة خيري حماد، دار مكتبة الحياة، بيروت، ص١٢٢-١٢٣؛علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ١٩٢١–١٩٥٧، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣م، ص٢٢٩.

(٣) هزاع المجالي، مذكرات، ص١٥٩؛ عبد الرحمن شقير، من قاسيون إلى ربة عمون، رحلة العمر، كتاب الأردن الجديد، عمان، ١٩٩١م، ص١١٢.

(4) Elie Podeh, The Quest for Hegemony in The Arab World, The Struggle over the Baghdad Pact, E. J. Bill, Leiden, 1995, P. 191.

(٥) فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية، ص٣٥٥؛ فتحي درادكة، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السعودية، ص١١١.

(٦) غولمن، عراق نوري السعيد، ص٢٥٥؛ ايدن، مذكرات، جـ٢، ص١٢٣–١٢٤.

(٧) إسماعيل ياغي، العلاقات السعودية العراقية، ١٩٢٠ – ١٩٥٨م، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، ١٩٧٨م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ص٣٩٤.

الوثائق إذا رفعت القضية إلى مجلس الأمن، مما سيسيء إلى سمعة العرب في الأوساط الدولية[١].

كما أن العراق وقف ضد المطالبة اليمنية في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٥م، والداعية إلى ضرورة إتخاذ قرار سياسي بتأييد السعودية تأييداً مطلقاً لمنع تكرار العدوان على أراضٍ عربية أخرى، فطالب الوفد العراقي بعدم الاندفاع في اتخاذ قرارات قد تعقد الموقف[٢].

وعندما اقترحت اللجنة السياسية عودة الحالة إلى ما كانت عليه قبل العدوان تحت الرقابة الدولية، واستنكار استخدام القوة، وسعي الدول العربية لمحاولة الوصول إلى حل سلمي، وتأييد السياسة السعودية، كان رد العراق بضرورة الإطلاع على وجهة نظر عُمان وأبو ظبي، وحذف ما يتعلق باستنكار العدوان وتأييد السعودية، بحجة أن اتخاذ موقف من أحد الطرفين المتنازعين لا يتفق مع مهمة الوساطة، بل قد يؤدي إلى تأزم الموقف [٣].

وفي النهاية إتخذت اللجنة السياسية القرارات التالية[٤]:

١. إعلان أن هذا العمل نقض لاتفاقية التحكيم من جانب واحد.
٢. الاستياء الشديد من اللجوء إلى القوة في حل الخلافات الدولية .
٣. تأييد السعودية تأييداً تاماً في موقفها السليم.
٤. حل القضية حلاً سلمياً عادلاً بالعودة إلى التحكيم وانسحاب القوات المحتلة وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، وتشكيل هيئة دولية محايدة.
٥. تضافر الجهود العربية مجتمعة ومنفردة لتحقيق تلك الأهداف.

فامتنع العراق عن التصويت على مسودة القرار المقترح، وخلال التصويت على الفقرات، امتنع العراق عن التصويت على البنود(١، ٢، ٣)، ووافق على الفقرة الخامسة، والجزء الأول من الفقرة الرابعة[٥].

وعلى الرغم من الموقف العراقي حول أزمة البريمي، ورفضه تأييد السعودية وإدانة بريطانيا، فقد أعلنت وزارة الخارجية العراقية بأن العراق يسعى دائماً لوحدة الصف العربي، ويحرص على الوفاء بواجباته الأخوية تجاه الدول العربية الشقيقة[١].

---

(١) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١–١٩٥٨، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص٧٦.

(٢) إسماعيل، ياغي، العلاقات العراقية السعودية، ص٣٩٥.

(٣) الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي، ص٧٧.

(٤) أم القرى، العدد ١٥٩١، ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٥م، ص٣.

(٥) إسماعيل ياغي، العلاقات العراقية السعودية، ص٣٩٥–٣٩٦؛ الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي، ص٧٧–٧٨.

ولكون هذا التصرف يتناقض مع موقف العراق من قرارات اللجنة السياسية لمجلس جامعة الدول العربية، فقد علقت جريدة البلاد السعودية على ذلك قائلة:" نحن كأخوة وكأصدقاء يسرنا ان نسمع هذا الكلام، ونتمنى للشقيقة العراق كل التوفيق في هذه السياسة العربية الجديدة ان كانت تنوي إنتهاجها حقاً، إلا اننا نقول هذه قضية البريمي وهي أرض عربية يحتلها المستعمر في وضح النهار، وينتهك محارمها، واتفقت جميع الشعوب والحكومات العربية على ان إحتلالها انما كان عملاً عدائياً موجهاً إلى الدول العربية جمعاء واهانة لحقت بهم جميعاً، وقد قامت من أجل ذلك جميع الصحف والإذاعات العربية والشعوب العربية والإسلامية وحكومات الجامعة المرتبطة بميثاق الضمان الجماعي الذي ذكره المتحدث العراقي وأعلنت جميعاً تأييدها التام لموقف الحكومة السعودية واستنكارها لعمل انجلترا العدائي، ولكنا مع الأسف الشديد لم نسمع شيئاً من ذلك من الحكومة العراقية، ولا من صحافتها إلى اليوم، ونرجو مخلصين أن يكون ذلك عن سهو يرجى تناسي أمره بتأييد عاجل يرد من الحكومة العراقية لموقف الحكومة السعودية، وبصدى شامل من الصحافة العراقية لذلك الصوت الذي عم البلاد العربية تأييداً للحكومة السعودية واستنكاراً لعمل انجلترا، إلا من العراق الشقيق لنستطيع ان نعتقد ان المتحدث بلسان وزارة الخارجية العراقية كان يعني ما يقول، وليتم سرورنا بهذا الإتجاه الجديد في السياسة العراقية، آملين ان تكون ترجمة كلام المتحدث العراقي أعمالاً في صالح العرب، ومن أجل وحدة العروبة، وللدفاع عن كيانها ضد كل خطر سواء كان آتياً من الشرق أو من الغرب"[٢].

أخذت الحكومة العراقية تسعى لتهدئة الوضع مع السعودية، فقابل السفير العراقي في القاهرة الملك سعود في ١٢ آذار ١٩٥٦م، وأعرب له عن استعداد العراق للتعاون مع الدول العربية، فأكد له الملك سعود بأنه مستعد للتعاون مع العراق، ولإستقبال الملك فيصل الثاني في الرياض بشرط أن لا يسعى العراق إلى ضم دول عربية أخرى إلى حلف بغداد وأنه مستعد لفتح صفحة جديدة مع العراق[٣].

وحاول نوري السعيد إستغلال الموقف فصرح في ٣٠ آذار ١٩٥٦م أنه ليس بين العراق والسعودية أي خلاف، ولكنه متألم من الجهود السعودية الرامية لتقويض مركز العراق عن طريق تدفق الأموال السعودية[٤].

---

(١) إسماعيل ياغي، العلاقات العراقية السعودية، ص٣٩٦.

(٢) البلاد(السعودية)، العدد ١٩٩٩، ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥م.

(٣) إسماعيل ياغي، العلاقات العراقية السعودية، ص٣٩٨–٣٩٩.؛ ممدوح الروسان، علاقة العراق السياسية مع اقطار المشرق العربي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر، اربد، ٢٠٠٠م، ص١٨٣-١٨٤.

(4) Lord Birdwood, Nuri As-said, A study in Arab Leadership, London, 1959, P. 95.

وفي إطار تحسين العلاقات بين البلدين أرسلت الحكومة العراقية الأمير زيد بن الحسين إلى الرياض في أواخر آب ١٩٥٦م، وكان العراق يهدف من وراء ذلك إظهار انه ليس للهاشميين أي أطماع في الحجاز[١]، وأكد الملك سعود لضيفه رغبته في «إقامة أحسن وأمتن العلاقات مع القطر العراقي الشقيق لما فيه مصلحة البلدين خاصة والبلاد العربية عامة»[٢].

وبناء على دعوة من المملكة العربية السعودية، زار الملك فيصل الثاني السعودية في ٢٠ أيلول ١٩٥٦م، وتناولت المباحثات مستقبل العلاقات بين البلدين، وضرورة توحيدها مع مصالح الأمة العربية[٣]، كما تم مناقشة مسألة أملاك الهاشميين في الحجاز[٤].

ويذكر الروسان أن هدف العراق من التقارب مع السعودية في هذه الفترة هو استغلال نفوذ السعودية في سوريا لعدم قطع أنابيب النفط العراقي المارة في الأراضي السورية[٥]، بسبب تأزم الوضع بين بريطانيا ومصر على أثر إعلان جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦م. ونظراً لتحسن العلاقات العراقية السعودية تم رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى درجة سفارة[٦].

إستمر تحسن العلاقات بين البلدين خلال عام ١٩٥٧م، فعندما طرح الرئيس الأمريكي إيزنهاور مشروعاً لسد ما سُمي بالفراغ في المنطقة العربية وجوارها، والذي نص على إستخدام القوات المسلحة الأمريكية لحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول التي تطلب مثل هذه المساعدات ضد العدوان المسلح من أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية، وتقديم المعونات العسكرية والاقتصادية لدول المنطقة[٧]، وبهذا تخضع السياسة والاقتصاد العربي للهيمنة الأمريكية الأمريكية بحجة حمايته من خطر قد لا يأتي، ونسيان خطر قائم فعلاً وهو التهديد الصهيوني للأمة العربية.

وافق الكونغرس الأمريكي على المشروع في ٩ آذار ١٩٥٧م، وبهذا تكون الولايات المتحدة قد أمنت على مصالحها النفطية، وسعت لإبعاد النفوذ السوفييتي عن المنطقة[٨].

اختلفت مواقف الدول العربية تجاه مشروع ايزنهاور بين مؤيد ومعارض[١]. وتلاقى الموقفان العراقي والسعودي حول المشروع، فقد عبر نوري السعيد عن تأييده للمشروع الأمريكي، لا

---

(1) Asher Susser, Aryeh Shmuelevitz, The Hashemites In The Modern Arab World, Essays In Honour Of The Late Professor Uriel Dann, Frank Cass, London,1995, p. 93

(٢) أم القرى، العدد ١٦٣٠، ٣١ آب ١٩٥٦م.

(٣) أم القرى، العدد ١٦٣٣، ٢١ أيلول١٩٥٦م.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الكتب، بيروت، ١٩٧٨م، جـ١٠، ص ٧١-٧٣.

(٥) ممدوح الروسان، علاقة العراق السياسية ، ص ١٨٥.

(٦) أم القرى، العدد ١٦٣٦، ١٢ تشرين الأول ١٩٥٦م.

(٧) ايزنهاور، مذكرات، ترجمة هيوبرت بونغمان، د.ن، د.م، ١٩٦٢م، ص٧٨؛ غولمن، عراق نوري السعيد، انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤-١٩٥٨م، مؤسسة الانتاج الطباعي، بيروت، ١٩٦٥م،ص ١٤٣.

(٨) الشناق، التاريخ السياسي، ص٢٤٣؛ فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، ص٣٩٠-٣٩١.

كضمانه ضد الخطر الشيوعي فحسب، بل كضمانة ضد أي بلد عربي قد تكون له ميول شيوعية، ونظر إلى المشروع كسند لسياسته الدولية، وكقوة تعزز موقفه داخل الدول العربية[٢].

وسافر ولي العهد العراقي الأمير عبد الإله إلى واشنطن في كانون الثاني ١٩٥٧ لمعرفة أهداف المشروع وتفاصيله، واجتمع مع الرئيس الأمريكي إيزنهاور وأكد له ترحيب العراق بالمشروع، وضرورة إطلاع دول المنطقة على كافة تفاصيله مما سيساعد على موافقتها عليه[٣].

واجتمع رؤساء حكومات دول حلف بغداد الإسلامية (تركيا، العراق، إيران، باكستان) في أنقرة خلال ١٩–٢٠ كانون الثاني ١٩٥٧م لدراسة مشروع إيزنهاور وأصدرت بياناً يؤكد موافقتها عليه، جاء فيه: "إن مشروع إيزنهاور للشرق الأوسط يقوم على أساس إدراك مدى الخطر الذي يتركه العدوان والتخريب الشيوعي في دول الشرق الأوسط، وأنهم يؤيدون تأييداً تاماً الإجراءات التي انطوى عليها هذا المشروع في شكله الحاضر باعتباره يهدف إلى حفظ السلم ويؤمن الرفاه الاقتصادي لشعوب هذه المنطقة، وأنهم ينظرون بارتياح إلى أن هذا المشروع لا يستهدف إيجاد مناطق نفوذ، كما لا يستهدف استعباد شعوب الشرق الأوسط"[٤].

وأوفد الرئيس الأمريكي مبعوثه الخاص لشؤون الشرق الأوسط جيمس ريتشاردز James Richards في جولة للمنطقة العربية في آذار ١٩٥٧م لبيان أهداف المشروع، وخلال لقائه بنوري السعيد، طلب الأخير تسليح القوات العسكرية العراقية، وضرورة حل القضية الفلسطينية طبقاً لقرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م، فأكد المبعوث الأمريكي أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف على " الحياد" تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ورفض إعطاء أي وعد بتقديم المساعدات العسكرية للعراق على إعتبار أن القوات الأمريكية ستدافع عنها في حالة تعرضها لخطر شيوعي، ولكنها لن تقدم مساعدات عسكرية للجيش العراقي لرفع قدرته العسكرية للمساهمة في الدفاع عن بلاده[٥].

وعلى الرغم من ذلك فقد تم إصدار بياناً في نهاية الزيارة يؤكد موافقة الطرفين على المقترحات الأمريكية، للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة لحماية استقلالها الوطني وكيانها ضد التهديد الشيوعي[٦] وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت لربط

---

(١) حول مواقف الدول العربية من المشروع انظر: فكرت نامق، سياسة العراق، ص٢٩٤–٣٩٦؛ الشناق، التاريخ السياسي، ص٢٤٥–٢٤٨.

(٢) غولمن، عراق نوري السعيد، ص١٤٤.

(٣) فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية، ص٣٩٦؛ محمد الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق، ص٤١٣.

(٤) محمد الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق، ص٤١٢-٤١٣؛ فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية، ص٣٩٦–٣٩٧.

(٥) فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية، ص٣٩٧–٣٩٨.

(٦) المرجع نفسه، ص٣٩٩.

العراق في عجلتها دون تقديم مساعدة عسكرية فعلية ملموسة للقوات العراقية، لأن ذلك أمر لن ترضَ عنه إسرائيل، ولن ترغب به الولايات المتحدة نفسها.

أما بالنسبة للموقف السعودي، فقد قابل السفير الأمريكي في جدة باتر رووت (Pater Root) الملك سعود، وشرح له فلسفة المبدأ، فأبدى الملك سعود ترحيبه بالمعونة الأمريكية بشرط عدم تقييدها بقيود سياسية[١]، وعندما أخذت مصر وسوريا تنددان بالمشروع، وافق الملك سعود على المشاركة في إجتماع زعماء مصر وسوريا والسعودية والأردن، في القاهرة خلال ١٩ـ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٧م، والذي نتج عنه إعلان رفض هذه الدول لمشروع إيزنهاور، على اعتبار أن المنطقة العربية لا تعاني من أي فراغ لأن القومية العربية مؤهلة لملء أي فراغ، وتقرر إرسال الملك سعود إلى واشنطن لشرح وجهة نظرهم[٢].وجاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، حيث زار الملك سعود الولايات المتحدة الأمريكية، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٧م، وبعد مباحثاته مع المسؤولين الأمريكيين صرح: " بأنه برنامج طيب يستحق النظر والتقدير"، وأضاف "بأنه يتعشم خيراً من معونة أميركا الحربية لبلاده"[٣].

وأكد الجانبان في البيان المشترك على إستمرار التعاون والتفاهم بين البلدين، ورحب الملك سعود بأهداف مشروع ايزنهاور، وأكدوا ان أي عدوان ضد دول المنطقة، أو التدخل في شؤونها يعتبر تهديداً للسلام والإستقرار، ولهذا يجب مقاومته[٤].

وخلال زيارة الملك سعود للولايات المتحدة الأمريكية التقى مع الأمير عبد الإله ولي عهد العراق في أوائل شباط ١٩٥٧م[٥]، واتفق الجانبان على إزالة جميع الخلافات بين بلديهما[٦]. وبهذا وبهذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إبعاد السعودية عن مصر وسوريا الرافضتين للمشاريع الأمريكية في الوطن العربي، وتقريبها من الدول المؤيدة لسياستها[٧]. وكان العراق يسعى لتحسين علاقاته مع السعودية، فأذا لم تنضم لحلف بغداد فعلى الأقل تتعاون مع أعضاء الحلف[٨].

وبعد عودة الملك سعود، التقى مع زعماء مصر وسوريا والأردن في ٢٥ شباط ١٩٥٧م في القاهرة، وظهر في الإجتماع محورين: أردني سعودي، رأى ان المصلحة تقتضي التقارب مع

---

(١) فتحي درادكة، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السعودية ١٩٥٣-١٩٦٧م، منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان، ٢٠٠٩م، ص١٥٠.
(٢) الشناق، التاريخ السياسي، ص٢٤٥.
(٣) تصريحات الملك سعود، انظر: فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية، ص٣٩٥ ــ ٣٩٦.
(٤) أم القرى(السعودية)، العدد٢٣٧٤، ١٠ شباط ١٩٥٧م.
(٥) أم القرى، العدد ١٦٥٣، ٨ شباط ١٩٥٧م.
(٦) إسماعيل ياغي، العلاقات العراقية السعودية، ص٤٠١.
(٧) Susser, The Hashemites, p. 98-99
(٨) Susser, The Hashemites, p. 98

الغرب، ومناهضة الشيوعية، ومحور سوري مصري رافض للسياسة الأجنبية[١]، ونجح المحور السعودي الأردني في إبعاد أي نقد لمشروع ايزنهاور بشكل مباشر وصريح في البيان الختامي[٢]، وأعلنوا أن الدفاع عن الوطن العربي يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية، وخارج نطاق الأحلاف الأجنبية[٣].

وللحصول على دعم المملكة العربية السعودية، أرسل الرئيس الأمريكي مبعوثه الخاص جيمس ريتشاردز إلى الرياض في ٩ نيسان ١٩٥٧م، وأكد الجانبان على استمرار معارضتهما للنشاط الشيوعي، وأية أخطار تهدد السلام والاستقرار في المنطقة[٤].

ولدعم العلاقات العراقية السعودية أرسل الملك فيصل الثاني مبعوثه الخاص عبد الله الدملوجي، والذي كان مستشاراً لأبن سعود في العشرينات، ووزيراً لخارجية العراق فيما بعد، إلى الملك سعود لإقناعه بزيارة بغداد[٥]، وتمت الزيارة في أوائل نيسان ١٩٥٧م[٦]، وأبدى الملك سعود إستعداده للتعاون مع العراق[٧]، ويرى غولمن أن الملك سعود في هذه الفترة قد اظهر قلقه من الميول السورية اليسارية ومساعدة مصر لها، ولهذا اتخذ موقف اللامبالاة من حلف بغداد، وتوقف الهجوم السعودي على الحلف[٨]، كما أن نوري السعيد عزف عن فكرة إدخال السعودية في حلف بغداد، وأخذ يسعى لتجميد نفوذها في المنطقة[٩].

وتلبية للدعوة العراقية زار الملك سعود بغداد خلال ١١–١٨ أيار ١٩٥٧م، وكان في إستقباله الملك فيصل الثاني، وسمو الأمير عبد الإله ولي العهد العراقي، وعدد من المسؤولين العراقيين، وأقيم على شرفه استعراضاً عسكرياً، وزار الملك سعود المعاهد العسكرية في العاصمة العراقية، ورافقه الملك فيصل الثاني بجولة في أنحاء مدينة بغداد[١٠].

وفي نهاية الزيارة صدر بيان مشترك أكد على بدء عهد جديد من العلاقات الودية بين العائلتين الهاشمية والسعودية، كما جاء فيه أيضاً: "اجتمعت آراء الجانبين السعودي والعراقي على ضرورة التمسك بمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية والضمان الجماعي وميثاق الأمم المتحدة

---

(١) Susser, The Hashemites, p. 99 ؛ ليلى الأمير، نوري السعيد، ص٢٤٨.
(٢) Susser, The Hashemites, p. 99 ؛ محمود رياض، مذكرات، جـ٢، ص١٨٢.
(٣) الشناق، التاريخ السياسي، ص٢٤٦؛ الدفاع، العدد ١٩٥٧/٢/٢٨م.
(٤) أم القرى، العدد ١٦٦٣، ١٩ نيسان ١٩٥٧م.
(٥) Susser, The Hashemites, p. 94
(٦) أم القرى، العدد ١٦٦٣، ١٩ نيسان ١٩٥٧م.
(٧) Susser, The Hashemites, p. 94
(٨) غولمن، عراق نوري السعيد، ص٢٥٧؛
J.B.Glubb, Britains and The Arab, London, 1958, P.350
(٩) غولمن، عراق نوري السعيد، ص٢٥٧.
(١٠) أم القرى، العدد ١٦٦٦، ١٧ أيار ١٩٥٧م، ص١ – ٣.

وقرارات مؤتمر باندونج، اقتناعاً منهماً بأن السياسة المرتكزة على هذه المبادئ تكفل سلامة الدول العربية، كما أنهما متفقان على الاستمرار في تنفيذ ما بين البلدين من عقود ومواثيق نصاً وروحاً، وهما مصممان على صون استقلال بلادهما والمحافظة على قيمها الروحية وتراثها الإسلامي والوقوف في وجه كل محاولة للتدخل الأجنبي في شؤون بلادهما من أي مصدر كان هذا التدخل وأياً كان نوعه، وهما يعتبران أن الصهيونية والمبادئ الهدامة والاستعمار كلها خطر يهدد الأمة العربية، وعلى الدول والشعوب العربية أن تعمل ما تستطيع لمقاومة هذا الخطر الذي يهدد كيانها واستقلالها وسيادتها، وأنهما متفقان أيضاً على بذل الجهود المتواصلة لجمع شمل وتوحيد الصف العربي وتهيئة أسباب توثيق الأواصر بين الدول العربية والإسلامية إيماناً منهم بأن توحيد كلمة العرب والمسلمين إنما هي لخيرهما المشترك، ومن أسباب قوتهم وتماسكهم"[١]، كما أكد البيان على ضرورة حل القضية الفلسطينية "حلاً عادلاً يحفظ عروبتها، ويحقق أماني أهلها وحقوقهم المشروعة"[٢].

وبعث الملك سعود بعد مغادرته العراق، برقية شكر إلى الملك فيصل الثاني، على ما لقيه من حسن الضيافة، وأيد رغبة الملك فيصل في تدعيم روابط الأخوة بين البلدين، وبين جميع الشعوب العربية، ورد عليه الملك فيصل ببرقية أكد فيها على توثيق التعاون بين الدول العربية بشكل عام، والعراق والسعودية بشكل خاص[٣].

ونتيجة لتحسن العلاقات، قررت الحكومتان العراقية والسعودية إبرام اتفاق اقتصادي في ١٥ أيار ١٩٥٧م، لتسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، اشتمل على إعفاء بعض المنتجات من الرسوم الجمركية، وخفض هذه الرسوم عن منتجات أخرى، كما تعهد الفريقان بتسهيل تجارة الترانزيت بين البلدين[٤].

واستمراراً للتقارب العراقي السعودي، زار الملك فيصل الثاني الرياض خلال ٢ – ٧ كانون الأول ١٩٥٧م، وكان في استقباله الملك سعود وعدد كبير من الأمراء والمسؤولين السعوديين، وأقامت وزارة الدفاع السعودية استعراضاً عسكرياً على شرف الملك فيصل الثاني، كما شهد حفلاً لسباق الخيل، وزار المصانع الحربية في مدينة الخرج السعودية[٥]، وصدر بياناً

---

(١) أم القرى، العدد ١٦٦٧، ٢٤ أيار ١٩٥٧م؛ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ١٠، ص٧٥-٧٦.
(٢) أم القرى، العدد ١٦٦٧، ٢٤ أيار ١٩٥٧م؛ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ١٠، ص٧٦.
(٣) أم القرى، العدد ١٦٦٧، ٢٤ أيار ١٩٥٧م؛ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ١٠، ص٧٧.
(٤) للمزيد حول الاتفاق الاقتصادي، انظر: أم القرى، العدد ١٦٧٥، ١٩ تموز ١٩٥٧م، ص٣–٤؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ١٠، ص٨٦–١٠٢.
(٥) أم القرى، العدد ١٦٩٥، ٦ كانون الأول ١٩٥٧م، ص١، ٤

مشتركاً في نهاية الزيارة اكد على ما جاء في البيان الصادر خلال زيارة الملك سعود للعراق في أيار ١٩٥٧م[١].

وعندما عُقدت الوحدة المصرية السورية في الأول من شباط ١٩٥٨م، اتفقت التوجهات العراقية والسعودية ضد الوحدة، حيث أرسل الملك سعود برقية للملك فيصل الثاني في ٢ شباط ١٩٥٨م، عبر فيها عن إنزعاجه من الوحدة المصرية السورية، على اعتبار إنها تستهدف الأنظمة الملكية[٢]، وأيد السياسة العراقية الداعية إلى التريث بالاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة[٣].

أما الجانب العراقي فقد قابل إعلان الوحدة المصرية السورية بوجوم شديد، ولم يرسل برقية تهنئة أو تأييد لدولة الوحدة، كما منعت الحكومة العراقية إرسال برقيات التهنئة المرسلة من السياسيين العراقيين إلى دمشق والقاهرة، ومنعت الطلبة من الإحتفال بهذا الحدث[٤].

وجاء الرد العراقي على قيام الجمهورية العربية المتحدة، بإعلان موافقته على الإتحاد مع الأردن تحت اسم بالاتحاد العربي في ١٤ شباط ١٩٥٨م[٥]، وذلك لحماية النظامين الملكيين في الأردن والعراق، وللحد من قوة التيار القومي العربي التحرري في الوطن العربي عامة، وفي مملكتيهما خاصة، وللمحافظة على ميزان القوى الذي أختل بقيام الجمهورية العربية المتحدة، بخلق ثقل سياسي عربي اخر[٦]، ودون ان يؤثر سلباً على السعودية.

وتضمن ميثاق الاتحاد بنداً يترك الباب مفتوحاً للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه، وتحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة، وبسيادتها على أراضيها، وأن تبقى المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مرعية بالنسبة إلى الدولة التي عقدتها، وغير ملزمة للدولة الأخرى، أما ما سيعقد من معاهدات ومواثيق دولية بعد إعلان الاتحاد فمن صلاحية سلطة مجلس الوزراء الاتحادي، ونص الميثاق على توحيد: السياسة الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي، والجيشين العراقي والأردني، وإزالة

---

(١) أم القرى، العدد ١٦٩٦، ١٣ كانون الأول ١٩٥٧م؛ توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الحكمة، بيروت، ١٩٩٩، ص٥٧٤.

(٢) Ruling Families of Arabia: Jordan: The Royal Family of Al-Hashim, Volume2, Edited by Alan de lacy Rush, Archive Editions, 1991. F.O. 371/134036, Tel, From Baghdad to F.O. No. (151), February, 3, 1958, (R. F. J.)

(٣) فكرت نامق، سياسة العراق، ص٤٧٤؛ فتحي درادكة، التاريخ السياسي، ص١٧٦.

(٤) خليل كنه، العراق أمسه وغده، ص٢٦٨؛ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،جـ١٠، ص١٩٨؛ الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي، ص١٨٨.

(٥) غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩–١٩٥٨م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، د. ت، ص٢٤٣؛ فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية، ص٤٧١–٤٧٢.

(٦) محمد الحيالي، العلاقات بين سوريا والعراق، ص٤٤٧.

الحواجز الجمركية بين البلدين، وتوحيد مناهج التعليم، والعمل على توحيد السياسة المالية، والاقتصادية[١].

وبعث الملك سعود برقية تهنئة للملك فيصل الثاني بصفته رئيس الاتحاد العربي، جاء فيها " علمت ما اتفق عليه الرأي في العراق والأردن من إتحاد القطرين الشقيقين، وإسناد رئاسة الإتحاد لجلالتكم، وأني اذ ابارك لكم فيما اتفقتم عليه، ارجو من الله سبحانه وتعالى أن يجعل في ذلك الخير والبركة للبلدين الشقيقين، وان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للعرب أجمعين"[٢].

وسعت حكومة الإتحاد العربي لضم السعودية إليه لأنه كان من الضروري لهم ان لا تعارض السعودية إنشاء الاتحاد لان ذلك سيؤدي لإضعافه[٣]، لهذا أرسلت وفداً لزيارة الرياض في ٢٦ شباط ١٩٥٨ لهذه الغاية[٤] ،فابدى الملك سعود أمله بإنضمام سوريا ولبنان للاتحاد، وقال:"بعد ذلك سوف نصبح عرباً، وسوف نترك عبد الناصر مع صوت العرب"[٥].

وعلى الرغم من مباركة الملك سعود لقيام الاتحاد إلا أنه اعتذر عن الانضمام إليه[٦]، بحجة إنضمام العراق إلى حلف بغداد[٧]، وأن بلاده لا ترغب في الدخول في أية أحلاف[٨].

ويعود الموقف السعودي بعدم الإنضمام سواء للإتحاد العربي أو للجمهورية العربية المتحدة إلى رغبة الملك سعود بحماية مملكته، عن طريق عدم الدخول في النزاعات بين الدول العربية، كما أنه فضل لعب دور الوسيط بين الاتحاد العربي والجمهورية العربية المتحدة، حتى يبتعد عن الانتقادات المحتملة من بعض الأنظمة العربية، ويمنع ذوبان بلاده في أحد هذين الاتحادين[٩].

وبالرغم من عدم إنضمام الملك سعود للاتحاد العربي، إلا أنه كان يفضله مقارنة بالجمهورية العربية المتحدة، والتي كان رافضاً لها حتى أنه دعم مؤامرة لإغتيال الرئيس جمال

---

(١) للمزيد حول الاتحاد العربي انظر: غانم محمد صالح، العراق، ص٢٤٣ــ٢٥٤؛ غالب أبو جابر، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية ١٩٢٣-١٩٧٣م، وزارة الثقافة والإعلام، عمان، ١٩٧٥م، جـ٢، ص٨٠٦.

(٢) أم القرى، العدد ١٧٠٧، ٢٨ شباط ١٩٥٨م؛ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ١٠، ص٢٠٦.

(٣) (R. F. J),Vol. 2, P.464, F.O. 371/134036,Tel, From Baghdad to F.O. No.(145), January, 31, 1958

(٤) الدفاع، العدد ٦٧١٢، ٢٨ شباط ١٩٥٨م؛ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ ١٠، ص ٢٠٥.

(٥) Records of Jordan 1919-1965,Vol.11:1958-1960, Edited by Jane Priestland, Archive Editions, 1996. F.O. 371/134026, Tel, From Amman to F.O. No. (264), March, 5, 1958, PP.34-35.

(٦) Ruling Families of Arabia: Saudi Arabia: The Royal Family of Al-Saud, Volume2, Edited by Alan de lacy Rush, Archive Editions, an Imprint of Archive International Group, 1991. F.O. 371/140365, Tel, From Washington to F.O. No. (20757), March, 25, 1958, P.703.

؛البلاد (السعودية)، العدد ٢٦٩١، ٢٨ شباط ١٩٥٨م؛ Susser, The Hashemites, p. 102

(٧) الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص٦٨٩.

(٨) Susser, The Hashemities, P. 102.

(٩) Susser, The Hashemites, p. 102

عبد الناصر[١]، ولدعم الاتحاد العربي للوقوف في وجه الجمهورية العربية المتحدة وافق الملك سعود على سعي العراق لضم الكويت للاتحاد العربي[٢].

---

(١) أكرم الحوراني، مذكرات، جـ٣، ص٢٥٧٣ـ٢٥٧٦.
(٢) توفيق السويدي، مذكرات، ص٥٧٤.

.

## الفصل الأول

## العلاقات السياسية العراقية السعودية ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧م.

إنقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق والموقف السعودي منه.

الازمة العراقية الكويتية ١٩٦١م والموقف السعودي منها.

انفصال الوحدة السورية ـ المصرية ١٩٦١م، والموقف العراقي والسعودي منها.

إنقلاب اليمن ١٩٦٢م والموقف العراقي والسعودي منه.

حرب ١٩٦٧ م والموقف العراقي والسعودي منها .

## انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق

يعتبر انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، من أهم الأحداث في تاريخ العرب المعاصر في الخمسينيات، حيث تم على أثره إلغاء الحكم الملكي، وإعلان الحكم الجمهوري في العراق، بعد ان سيطر الجيش على مقاليد الحكم.

ولم يكن هذا الانقلاب وليد اللحظة، بل نتيجة أسباب ارتبطت بسياسة العراق الداخلية والخارجية، ولعل أقدم هذه الأسباب هو فشل الضباط العراقيين في ثورتهم عام ١٩٤١م[١] ، والتي كانت تهدف إلى القضاء على النفوذ الأجنبي[٢]، كما كان لإعلان قيام دولة الكيان الصهيوني ـ إسرائيل ـ في ١٤ أيار ١٩٤٨م، ومن ثم حرب ١٩٤٨م في فلسطين أثراً بالغاً في نفوس الجيوش العربية عامة، والجيش العراقي خاصة[٣]. حتى أن ليث الزبيدي يؤكد أن مأساة فلسطين عام ١٩٤٨م كانت السبب الرئيسي لتشكيل التنظيمات السرية للضباط الأحرار[٤] في الجيش العراقي[٥].

---

(١) تولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة الوزراء في عام ١٩٤٠، وطلبت بريطانيا منه قطع علاقات العراق السياسية مع إيطاليا ووضع حد للدعاية الألمانية في الصحف والإذاعة العراقية ولكنه رفض ذلك وأكد أن مصلحة العراق تكمن في تجنب الحرب والوقوف على الحياد، أخذت بريطانيا تمارس سياسة الضغط حيث قطعت إمدادات الأسلحة عن الجيش العراقي، وامتنعت عن توفير الدولارات للعراق، وطالب السفير البريطاني في العراق باستقالة الكيلاني من الوزارة، وأيدته وزارة الخارجية، ونتيجة لرفض الكيلاني للاستقالة اتفق الإنجليز مع الوصي على العرش الأمير عبد الإله ونوري السعيد على تنفيذ خطة مفادها دعوة أعضاء الوزارة للاستقالة، مما يضطر الكيلاني إلى الاستقالة ونفذت الخطة بإحكام. فخرجت المظاهرات المنددة بأعمال الإنجليز. وطلب الأمير عبد الإله من طه الهاشمي تشكيل الوزارة وإحالة أبرز قادة الجيش أو ما يسمى بالعقداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ، كامل شبيب، محمود سلمان، فهمي سعيد) إلى التقاعد، فقام هؤلاء بتحريك الجيش في ابريل ١٩٤١ واحتلوا مواقع مهمة في بغداد وطلبوا من طه الهاشمي تقديم استقالته، فاستجاب لذلك. واتفق الكيلاني وقادة الجيش على عزل الأمير عبد الإله وتعيين حكومة عسكرية أطلق عليها "حكومة الدفاع الوطني" يرأسها الكيلاني. رفضت بريطانيا هذا الأمر ودفعت بقواتها إلى العراق ولم يستطع الجيش العراقي الصمود أمام هجمات القوات البريطانية فاضطر إلى الانسحاب، وهرب الكيلاني من البلاد، وأعاد الإنجليز الوصي على العرش وتم تنفيذ العديد من الإعدامات بالمعارضين. انظر: إسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية،دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤م، ص٤٨، ٥٢، ٥٧، ٦١-٦٧، ٧١-٧٢، ٨٦، ٩١-٩٨، ١٠٧، ١١٨، ١٧٩، ١٨٦.

(٢) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٤، ص٢٣.

(٣) هدى شاكر، حوار مع اللواء الركن المتقاعد حميد السراج، أسرار جديدة حول كيفية اقتحام قصر الرحاب، آفاق عربية، بغداد، العدد التاسع، ١٩٨٦، ص٨٦

(٤) نشأت حركة الضباط الأحرار في العراق في أيلول عام ١٩٥٢م أي بعد قيام الثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢م، حيث قام رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد بالدعوة لإقامة تنظيم للضباط الأحرار واخذوا بمفاتحة بعض الضباط للانضمام إلى الخلايا التي قرروا تشكيلها لإسقاط النظام الملكي في العراق. وشكلوا في أواخر ١٩٥٦م ما يعرف باللجنة العليا للضباط الأحرار لتشرف على تنظيم حركتهم، وأصبح عدد أعضاء اللجنة العليا خمسة عشر ضابطاً قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م. انظر: فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٤٠-٤٨؛ ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١م، ص١٢١.

(٥) ليث الزبيدي، المرجع السابق، ص٣٨.

كذلك فقد تركت ثورة ١٩٥٢ م في مصر اثراً واضحاً في الضباط العراقيين الذين بادروا إلى تشكيل تنظيمات سرية داخل القوات المسلحة العراقية[١]. وزاد من استياء الشعب العراقي إعلان قيام حلف بغداد ١٩٥٥م، والذي عمل على ربط العراق بالمشاريع الغربية الاستعمارية[٢]، أضف إلى ذلك موقف حكومة نوري السعيد من العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦[٣] والذي اتسم بالاستهانة واللامبالاة والقيام بالعديد من الاعتقالات بين صفوف قادة الأحزاب والطلبة والأساتذة، وكشف عن روح التشفي بنكبة قطر عربي[٤].

ولعل العامل الأهم لقيام الثورة العراقية هو الوحدة المصرية السورية الأول من شباط ١٩٥٨م، والتي اعتبرت اللبنة الأساسية للوحدة العربية الكبرى، فجاء رد الحكومة العراقية مُ ً خيِّباً للآمال بإعلان الاتحاد العربي بين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨م بدلاً من الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة[٥].

أخذ الضباط الأحرار في العراق ينتظرون الفرصة المناسبة للقضاء على النظام الملكي ورجاله، وجاءت الفرصة عندما قررت حكومة نوري السعيد إرسال قوات عراقية إلى لبنان من أجل مساعدة الرئيس اللبناني كميل شمعون في أزمته الداخلية عام ١٩٥٨م[٦].ويرى فاضل حسين حسين ان القوات العراقية كانت مرسلة إلى الأردن من أجل مساعدة الجيش العربي في حماية الخطوط الخلفية[٧] .

وقع اختيار الحكومة العراقية على اللواء العشرين[٨] في معسكر جلولاء في ديالي لكي يقوم يقوم بهذه المهمة، لكن اللواء العشرين نفذ مهمة أخرى حيث توجه إلى بغداد في صباح ١٤ تموز ١٩٥٨م واسقط النظام الملكي وأعلن قيام الجمهورية العراقية، وتم قتل الملك فيصل، والأمير عبد الإله، ونوري السعيد [٩].

---

( ١) ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص٣٩.
( ٢) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص٣٩.
( ٣) المرجع نفسه، ص٣٩.
( ٤) محمد مهدي كبه، مذكراتي في صميم الإحداث ١٩١٨ – ١٩٥٨، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥، ص٣٦٨.
( ٥) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٥.
( ٦) وقفت القوى الوطنية في لبنان ضد تعديل الدستور الذي طالب به كميل شمعون وأعوانه من اجل تجديد مدة رئاسته، واتهم شمعون الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل وتشجيع المعارضين. وكان موقف النظام الملكي في العراق مواليا للرئيس اللبناني حيث تم إرسال كميات كبيرة من الأسلحة و المال لمساعدته. أنظر: انتوني ناتنج، الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٨، جريدة الرأي الأردنية،١٩٨٩/٢/٢٣، الحلقة ١٦؛ ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص٤٤-٤٥، ٢٨٢.
( ٧) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص٧٢.
( ٨) كان اللواء العشرين يتكون من ثلاثة أفواج يقود الفوج الأول عبد اللطيف الدراجي، والفوج الثالث عبد السلام عارف، وهما من الضباط الأحرار، انظر الزبيدي، ص١٨٣.
( ٩) ليث الزبيدي، ثورة ١٤تموز، ص١٨٨، ١٩٤.

أعلنت الجمهورية العراقية في ١٥ تموز١٩٥٨م انسحابها من الاتحاد العربي[١] ، كي لا يُتخذ ذريعة للهجوم عليها كون الملك حسين أصبح رئيساً للاتحاد العربي بعد وفاة الملك فيصل، وجرت الاستعدادات في الأردن للتدخل ضد الانقلابيين في العراق، وتم طلب الحماية الجوية من بريطانيا لتنفيذ ذلك[٢].

وقد كان من أهداف الحكومة الجديدة الانسحاب من حلف بغداد فجمدت عضويتها في هذا الحلف ولم تحضر اجتماعاته حتى تمّ الانسحاب منه فعلياً في ٢٤ آذار ١٩٥٩م[٣].

اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بالنظام الجمهوري في العراق، وكانت أول دولة تُعلن اعترافها بالحُكم الجديد[٤]، وأعلن جمال عبد الناصر:" أن أي عدوان على الجمهورية العراقية يُعتبر في الوقت نفسه عدواناً على الجمهورية العربية المتحدة"[٥].

ولم تعترف الدول العربية الأخرى إلا في الأسبوع الثاني من قيام الإنقلاب بعد أن استدعى عبد الجبار الجومرد- وزير الخارجية العراقي – سفراء الدول العربية وتكلم معهم حول الأخوة والقومية والمصير المشترك[٦].واعترفت الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، بالنظام الجمهوري الجديد[٧].

---

(١) قرار الزعيم العراقي عبدالكريم قاسم بانسحاب الجمهورية العراقية من دولة الإتحاد العربي،انظر: يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩م،دراسة توثيقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م، ص٣٨٩.

(٢) قحطان أحمد الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٧٣-٧٨.

(٣) ليث الزبيدي،المرجع السابق، ص٢٨٤.

(٤) خدوري ، العراق الجمهوري ، ص٨٠.

(٥) جمال عبدالناصر، المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبدالناصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص٢١٤-٢١٥.

(٦) ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص٢١٠.

(٧) عبد المجيد الشناق،"العلاقات الألمانية الاتحادية- العراقية خلال الفترة من عام ١٩٥٨-١٩٦٥"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد ١، شباط ٢٠٠٠م، ص٤٧.

## الموقف السعودي من انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق

عندما وصلت أنباء وقوع الانقلاب في العراق إلى السعودية طلب الملك سعود من الحكومة الأمريكية ضرورة التدخل لمواجهة الوضع في العراق[١]، وصرح قائلاً: "وما فائدة هذه الأحلاف إذا لم تتدخل في العراق"[٢].

واتصل الملك سعود بإدارة ايزنهاور مطالباً بتدخل غربي في الأردن، ولبنان والعراق، ومحذراً بأنه اذا لم يتدخل الغرب بشكل حاسم فإن الولايات المتحدة وبريطانيا سينتهي امرهما كدولتين كبريين في الوطن العربي[٣].

ويذكر ايزنهاور (Eisenhower) أن مدير المخابرات المركزية الأمريكية آلن دالاس (Allen Dulles) أخبره أن الملك سعود في حالة قلق شديدة، وقد طلب تدخل دول حلف بغداد عسكرياً في العراق،لأن عدم حماية العراق سيبقي السعودية لوحدها في مواجهة الجمهورية العربية المتحدة[٤].

لم يكن الموقف السعودي نابع من الرغبة في حماية الملكية الهاشمية في العراق، ولكن خوفاً من فكرة امتداد المد القومي بقيادة عبد الناصر إلى العراق بعد أن تم ضم سوريا فعلياً من خلال الوحدة المصرية السورية، مما يشكل ضغطاً وخطراً على النظام الملكي في السعودية.

نتيجة لقيام الانقلاب العراقي طلبت الأردن ولبنان المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لحماية نظامهما، فتم إنزال قوات أمريكية في ١٥ تموز١٩٥٨م في لبنان، وقوات بريطانية في الأردن في ١٧ تموز[٥].

ولعل هذا التواجد الأمريكي والبريطاني في المنطقة قد اشعر السعودية بالاطمئنان، فأعلنت اعترافها بالجمهورية العراقية في ٢٤ تموز ١٩٥٨، اي بعد عشرة أيام من وقوع الإنقلاب من

---

(١) Uriel Dann, King Hussein And The Challenge Of Arab Radicalism, Oxford University Press, New York,1989,p.92

(٢) احمد الطراونة، العلاقات الأردنية السعودية١٩٢١-١٩٦٤م، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٤م، ص١٨٧.

(٣) فواز جرجس،النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ١٩٩٧م،ص١٦٧.

(٤) دوايت ايزنهاور، مذكرات، ترجمة هيوبرت يونغمان، د.ن، د.م،١٩٦٩م، ص١١١.

(٥) اتفق الأمريكان والأنجليز على القيام بهذا العمل لحماية مصالحهم، وحلفائهم في الوطن العربي، وكان اتفاقهما يتعدى لبنان والأردن، إلى السعودية والسودان وليبيا. انظر قحطان الحمداني، سياسة العراق الخارجية، ص٧٥؛ فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي، ص١٦٧-١٦٩.

خلال برقية بعثها الأمير فيصل بن عبد العزيز ولي العهد إلى عبد الكريم قاسم[١]، والمرجح ان تغير الموقف السعودي من الجمهورية العراقية، كان بسبب رغبة الأمير فيصل بتحسين العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة[٢]، خصوصاً وأنه بينما كان الملك سعود يلح بشدة لتدخل الدول الغربية ضد الإنقلاب، كان الأمير فيصل يؤكد على حياد السعودية[٣].

يذكر مجيد خدوري ان السعودية كانت على استعداد للاعتراف بالحكم الجمهوري في العراق قبل ذلك التاريخ، ولكن ولي العهد الأمير فيصل آثر التريث ليتأكد من نجاح الحكم الجديد وثباته. وحتى لا يُقال بأن التسرع بالاعتراف هو دليل على رضى السعوديين بما حلّ بالعائلة الهاشمية في العراق[٤].

اتخذت السعودية بعد اعترافها بالحكم الجمهوري العراقي موقفاً مختلفاً عن السابق من الأردن، لا بل زادت على ذلك عندما أخذت تجاري موقف الجمهورية العربية المتحدة التي كانت سياستها معادية للأردن. فقد رفضت السعودية السماح للطائرات الأمريكية بنقل النفط إلى الأردن عبر مجالها الجوي، مع علمها بحاجته الماسة له خصوصاً مع قطع الإمدادات النفطية عن الأردن بعد الإنقلاب العسكري في العراق[٥].

اتصل الملك حسين هاتفياً بالملك سعود وطلب منه تفسيراً لذلك فكان جوابه:"لو كنت مطلعاً على هذه التفاصيل لتصرفت بشكل آخر، أما الآن فقد فات الوقت، لأن الحكومة قد سبق واتخذت قرارها"[٦].

وهنا لابد من ذكر أن الملك سعود أصبح في هذه الفترة (١٩٥٨-١٩٦٠) ملكاً شكلياً، إذ أن السلطات الفعلية كانت بيد ولي العهد الأمير فيصل بن عبد العزيز[٧]. ويذكر البعض ان الأمير فيصل

---

(١) أم القرى، مكة المكرمة، العدد ١٧٢٧، ٢٥ تموز ١٩٥٨م.
(٢) Dann, King Hussein,p.92
(٣) ايزنهاور، مذكرات، ص١١٩.
(٤) خدوري، العراق الجمهوري، ص٨٤.
(٥) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل، مؤسسة مصري للتوزيع، لبنان، ١٩٨٧م، ص١٤٦-١٤٧؛ الشناق، التاريخ السياسي، ص ٢٨١-٢٨٢.
(٦) رد الملك سعود على استفسار الملك الحسين، انظر: المصدر السابق، ص١٤٨.
(٧) كانت السعودية عام ١٩٥٨ تعاني من عدة أمور: فقد أتهم الملك سعود بالتآمر لاغتيال جمال عبد الناصر على على أثر قيام الجمهورية العربية المتحدة، مما أدى إلى تأزم الوضع داخل السعودية نفسها، وتعرضت المملكة إلى أزمة مالية بسبب إسراف الملك وحاشيته وانخفاض عوائد النفط، كذلك كانت الدولة تعاني من اضطرابات عمالية في المنطقة الشرقية، وظهرت بوادر التذمر بين أوساط الموظفين والمثقفين وبعض الضباط. نظراً لهذه الأمور أخذ جزء كبير من آل سعود وكبار العلماء يميلون على ضرورة إجراء تغيير في السلطة بحيث يتسلم ولي العهد الأمير فيصل السلطة الفعلية. وجمع الأمير حوله المستاءين من سياسة الملك سعود، واخذ يثير انطباع بأن الملك غير مؤهل لممارسة السلطة، وحاول التظاهر بأنه من أنصار الإصلاحات والتقارب مع

هو الذي اتخذ القرار بمنع الطيران الأمريكي من استخدام الأجواء السعودية[١]. وبررت السعودية موقفها من الأردن بأنه ناتج من وجود القوات البريطانية في الأردن[٢].

شرعت السعودية بالتقرب من الجمهورية العربية المتحدة، فقد قام الأمير فيصل بزيارة إلى القاهرة في منتصف آب ١٩٥٨ م، واتفق مع الرئيس جمال عبد الناصر على تصفية الخلافات السابقة وتحسين العلاقات بين الطرفين[٣]. وأعلن الأمير فيصل استنكاره وجود القوات الأجنبية في المنطقة العربية، وأكد على أنها سوف تنسحب في نهاية المطاف[٤].

على الرغم من الإعتراف السعودي بالحكم الجمهوري في العراق، إلا ان حالة عدم الإرتياح من الحكم الجديد لم تتغير، وترافق ذلك مع تصاعد النشاط الشيوعي في العراق[٥]، الأمر الذي أدى بالملك سعود لإعادة طلبه بإحتلال العراق، حيث بعث رسالة إلى الحكومة البريطانية في أواخر اذار١٩٥٩م، جاء فيها:" أرجو إشعار رئيس وزراء بريطانيا ان الموقف في البلاد العربية خطير جداً، ويفوق التصور، لقد تغلغلت الشيوعية في العراق وهي تستهدف غرضين: احتلال سوريا والأردن، وبشكل خاص الكويت بسبب ثرواتها الطبيعية، وفضلاً عن ذلك يقوم الشيوعيون بنشر سمومهم في الشرق الأوسط، وفي الخليج، وهذه فرصة بالنسبة لبريطانيا لأحتلال العراق

---

جمال عبد الناصر خصوصاً وأنه كان هناك مجموعة من الأمراء السعوديين – أطلق عليهم فيما بعد لقب الأمراء الأحرار- وعلى رأسهم الأمير طلال بن عبد العزيز متأثرين بالأفكار الناصرية، فعمل فيصل على جذبهم بهذه الأفكار، وفي آذار ١٩٥٨ قامت مجموعة من الأمراء وعلى رأسهم فهد بن عبد العزيز بتقديم إنذار إلى الملك سعود يطالبون فيه بتسليم السلطة إلى الأمير فيصل، اضطر الملك سعود تحت هذا الضغط إلى إصدار مرسوم ملكي في ٢٣ آذار ١٩٥٨ يمنح فيه الأمير فيصل جميع الصلاحيات المتعلقة بالشؤون الداخلية والخارجية والمالية وقيادة القوات المسلحة. انظر: فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ص٤٣٧-٤٣٩؛ ويذكر هيكل أن الأمراء السعوديين كانوا في حالة استياء شديدة من مسألة تآمر الملك سعود على حياة جمال عبد الناصر وكان الأمير فيصل غاضباً على الملك خصوصاً وأن عبد الناصر قد أطلعه على ملف المؤامرة كاملاً. وطلب الأمراء من فيصل التدخل لحسم الموقف ولكنه رفض قائلاً "ليس لي من الأمر شيء، فكيف تحملوني التبعة" لذلك توجهوا إلى عميد الأسرة السعودية الأمير عبد الرحمن آل سعود – عم الملك سعود – كونه شقيق الملك المؤسس وأكبر الأمراء سناً وطلبوا منه التدخل عند الملك سعود لأن الشعب في حالة غليان، وطلب الأمير عبد الرحمن من الملك سعود بلهجة قاسية أن يدعو فيصل للتعاون معه، لهذا تنازل الملك سعود عن جميع السلطات فيما يتعلق بالقضايا الداخلية والخارجية والمالية والقوات المسلحة للأمير فيصل. انظر: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، جـ١، ص٣٠٥-٣٠٩؛

(R.F.S),Vol. 2, PP.705-710, F.O. 371/140365, Tel, From Washington to F.O. No. (20757), March, 25, 1958.

(١) Dann, King Hussein,p.92 ؛ ايزنهاور، مذكرات، ص ١٢١.

(٢) أم القرى، مكة، ع ١٧٢٧، ٢٥ تموز ١٩٥٨.

(٣) Naseer H Aruri, Jordan: A study In Political Development 1921-1965, Martinus Nijhoff, Nether Land,1972, p.158.

(٤) Aruri, Jordan, p.158 ؛ ام القرى، ع ١٧٣١، ٢٢ أب ١٩٥٨م.

(٥) تصاعد النفوذ الشيوعي خلال النصف الأول من عام ١٩٥٩م، حتى وصل لدرجة ان طالبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أواخر نيسان ١٩٥٩م بالمشاركة في الحكم، للمزيد انظر: خليل إبراهيم الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩م، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م، جـ٣، ص٢٨١، ٢٨٦؛ البوتاني، العراق، ص١٥٧-١٦١.

بمساعدة حلفائها الأتراك والإيرانيين، بحجة حماية مصالحهم، وأنني أؤكد لرئيس الوزراء بأن العراق والأقطار المجاورة له سوف ترحب بالامبريالية في هذه الحالة، حتى ولو ان رؤساء بعض الأقطار يتفوهون بكلمات فارغة، إنني اكرر ان هذه الفرصة لن تتكرر، وإنها ستجمع الجانبين وتجعلهم يضعون نهاية للشيوعية، ولعبدالناصر وجماعته، لأن كل ذلك شر وفساد ولا يمكن لهذه المسألة الإنتظار أكثر من شهر، فإما ان تقوموا بتنفيذ هذه العملية، وإما ان الشيوعية سوف تشق طريقها بالقوة لتحقيق أهدافها المذكورة أعلاه، وبعد ان يحقق الشيوعيون رغبتهم في احتلال الكويت وسوريا والأردن فانهم مع الروس سوف يطوقون إيران وتركيا، وسوف يتدهور الموقف لان هذه الأقطار ستكون بين تيارين: الشيوعية من الجنوب، وروسيا من الشمال"[١].

ان الملك سعود يضحي ببلد عربي ويدعو إلى إحتلاله، خوفاً من خطر قد لا يتحقق ابداً، اضف إلى ذلك انه يظهر نفسه بمظهر الناصح الذي لا مصلحة له سوى حماية الدول الأخرى، مع ان الحقيقة تكمن في خوفه على ملكه، والرغبة في القضاء على نفوذ الرئيس جمال عبدالناصر.

ولتحقيق أهدافه يسعى الملك سعود إلى إعادة الاستعمار إلى بلد عربي، ويتبنى موقف الضامن لعدم تحرك العرب في حالة عودة الامبريالية إلى المنطقة العربية - هذا في حالة اذا كانت خرجت اصلاً- مبيناً ان ما يقال ضد الأمريكان والغرب من بعض الرؤساء العرب هو كلام فارغ، ولعل هذه إشارة واضحة إلى رفض الملك سعود للفكر القومي العربي، الذي تزعمه الرئيس عبدالناصر.

كما أرسل الملك سعود في أوائل نيسان ١٩٥٩م، رسالة إلى القائم بالأعمال الأمريكي سويني(Sweeney) في جدة، يطلب فيها حث الحكومة الأمريكية على مواجهة المد الشيوعي في العراق[٢].

واستمر إلحاح الملك السعودي على الحكومة الأمريكية، لهذا توجه الأمريكان إلى الأمير فيصل لمعرفة رأيه حول ما يحدث في العراق، لأنهم كانوا يسعو إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الحكومة العراقية، ويروا ان التدخل المباشر في العراق سوف يؤدي إلى زيادة قوة النفوذ الشيوعي[٣]، لهذا إجتمع سويني بالأمير فيصل في ٢٢ نيسان ١٩٥٩م، وعبر الأمير فيصل عن

---

(١) خليل ابراهيم الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية،جـ٣، ص١٨٧-١٨٨؛ نوري عبدالحميد العاني، وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٣م، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م، جـ٢، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٢) خليل الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية، ص٢١٣؛ نوري العاني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ٢، ص٢٠٣.

(٣) خليل الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية، ص٢١٣؛ نوري العاني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ٢، ص٢٠٣-٢٠٤.

قلقه مما يحصل في العراق، وشعوره بعد الأرتياح جراء تساهل بريطانيا تجاه الخطر الشيوعي في العراق[١]، وأكد بأن السعودية ليست على إستعداد لمعارضة العراق بشكل علني، لأن ذلك سيؤدي إلى إبعاد العراق عن محيطه العربي، والسعودية لا ترغب في غلق الباب أمام إمكانية عودة العراق إلى الصف العربي، اذا ما تخلى عن سياسته الموالية للسوفيت[٢].

وأكدت الوثائق البريطانية في ٢٤ نيسان ١٩٥٩م، ان موظفي السفارة السعودية في بغداد كانوا يتعرضوا إلى المضايقة والإزعاج، وانه تمت عرقلة عمل الخطوط الجوية السعودية[٣].

وظهر مدى سوء العلاقات العراقية السعودية في هذه الفترة، عندما رفضت السعودية في أوائل حزيران ١٩٥٩م السماح بدخول وفد عراقي إلى المملكة لشرح أهداف وإنجازات الإنقلاب العراقي[٤]. ونتيجة لسوء العلاقات السياسية بين البلدين فقد انخفضت نسبة الصادرات العراقية للسعودية من ٦،١٣ % عام ١٩٥٨م، إلى ٥،٣١% عام ١٩٥٩م[٥].

---

(١) خليل الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية، ص٢٣٥، ٢٣٨؛ نوري العاني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ٢، ص٢٠٥.
(٢) خليل الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية، ص٢٣٥، ٢٣٨.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٣٨.
(٤) المصدر نفسه، ص٣٣٩.
(٥) عبدالوهاب النجار، سياسة التجارة الخارجية في العراق، مطبعة الأزهر، بغداد، ١٠٦٨م، ص١٥٨.

**الأزمة العراقية الكويتية عام ١٩٦١م:**

بعد نجاح إنقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، بعث أمير الكويت عبد الله السالم الصباح برقية تهنئة إلى عبد الكريم قاسم[١]، ثم قام في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨م بزيارة رسمية إلى بغداد، استمرت خمسة أيام بناءً على دعوة من عبد الكريم قاسم[٢]. ويكمن السبب وراء هذه الزيارة، رغبة أمير الكويت بالإطلاع على حقيقة نوايا واتجاهات القيادة الجديدة في العراق، وهل لدى قادة الإنقلاب رغبة في إثارة قضية الكويت مجدداً؟[٣] كما فعلا الملك غازي ونوري السعيد من قبل[٤].

وفي إطار تحسين العلاقات طلبت الحكومة العراقية في ١٩ كانون الأول ١٩٥٨م فتح قنصلية أو ممثليه تجارية لها في الكويت، تقوم برعاية مصالح العراقيين فيها. ولتكون حلقة اتصال بين البلدين[٥].

بدأت العلاقات العراقية الكويتية بالتأزم على أثر إنهاء بريطانيا اتفاقية الحماية على الكويت في ١٩حزيران١٩٦١، واعتبار اتفاقية ١٨٩٩م[٦] لاغية، وإعلان استقلال الكويت، مع التأكيد على

---

(١) قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص١٨٣.
(٢) ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد، مؤسسة الإنتاج الطباعي، بيروت، ١٩٦٥م، ص٢٥٣-٢٥٤.
(٣) ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص٣٠٠.
(٤) تبنت الحكومة العراقية في سنة ١٩٣٨ بشكل رسمي دعوة ضم الكويت للعراق، حيث كان الملك غازي يعلن عبر إذاعته الخاصة المسماة بإذاعة قصر الزهور مطالبته بالكويت واستطاع كسب تأييد الشباب الكويتي، وشهدت الكويت في أواخر ١٩٣٨ وأوائل ١٩٣٩ مظاهرات تأييد لدعوة الملك غازي. لذلك مارس الإنجليز ضغوطاً كثيرة على الملك لإيقاف حملته الدعائية ضد أمير الكويت. ويعتقد بأن مقتل الملك غازي كان بتدبير بريطاني بسبب موقفه من الكويت. انظر: مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، دراسة وثائقية، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٧٥م، ص٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦٣-٢٦٦، ٢٨٤. أما نوري السعيد فقد سعى عام ١٩٥٨لضم الكويت إلى الاتحاد العربي وكان يهدف من وراء ذلك إلى الاستفادة من ثروة الكويت في تقوية الاتحاد، كذلك فإن انضمام شيوخ الكويت وهم لا يرتبطون بصلة مع العائلة الهاشمية يجعل فكرة الاتحاد أقوى وأكثر تقبلاً في المنطقة العربية، انظر: غلمن، عراق نوري سعيد، ص٢٤٨.
(٥) ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص٣٠٠.
(٦) اتفاقية ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ بين شيخ الكويت مبارك الصباح والمقيم البريطاني في الخليج العربي الكولونيل ميد (Mide)، يلتزم فيها شيخ الكويت بعدم استقبال وكلاء وممثلين الدول الأجنبية إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية، كما يتعهد بأن لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أي جزء من أراضيه لأي دولة أخرى بدون موافقة الحكومة البريطانية. وبموجب هذه الاتفاقية حصل شيخ الكويت على مبلغ (١٥٠٠٠) روبية من حكومة الهند. انظر: حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٦٨، ص١٨٣.

استمرار علاقات الصداقة والتشاور بين البلدين في الأمور التي تهم الطرفين، واستعداد الحكومة البريطانية لمساعدة الكويت إذا طلبت منها ذلك[١].

وعلى أثر إلغاء الاتفاقية السابقة بعث عبد الكريم قاسم في ٢٠ حزيران ١٩٦١م برقية إلى أمير الكويت عبد الله الصباح معلناً سروره بإلغاء الاتفاقية واصفاً إياها:" بالمزورة والغير شرعية والتي عقدها الإنجليز مع قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة الشيخ مبارك الصباح دون علم إخوته في الكويت، ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك"[٢].

قدمت الكويت في ٢٢ حزيران ١٩٦١ طلباً للانضمام إلى جامعة الدول العربية[٣]، وعلى أثره عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في ٢٥ حزيران ١٩٦١م، أعلن فيه أن الكويت جزءاً لا يتجزأ من العراق، كونها كانت قضاءً عراقياً تابعاً لمحافظة البصرة، وقال:"أن جمهورية العراق قررت حماية الشعب العراقي في الكويت، والمطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها الاستعمار بصورة تعسفية، والتي تخص العراق بوصفها جزءاً من محافظة البصرة، وسنصدر وفقاً لذلك مرسوماً يُعيّن بموجبه شيخ الكويت قائممقاماً للكويت"[٤].

وبحث مجلس الوزراء العراقي الطريقة التي يمكن إتباعها لضم الكويت، وتم الاتفاق على فكرة استرجاعها بالطرق السلمية والدبلوماسية، والابتعاد عن الحل العسكري[٥].

---

(١) Records Of Kuwait 1961-1965,Edited by Anita L.P.Burdett, Archive Editions, 1997, Printed by Antony Rowe Limited, Chippenham, UK And Bound by Green Street Bindery, Oxford,UK,(1961), 19 June 1961 ,PP. 59-62. ؛ سطام العتيبي، الموقف البريطاني من التهديد العراقي للكويت في عهد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ من خلال وثائق الأرشيف البريطاني، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع١٠٣، ٢٠٠٨م، ص١٩.

(٢) Records Of Iraq, Vol (14) ,No. 611, 21 June 1961,From Baghdad to Foreign Office,PP. 725-726.؛ برقية عبدالكريم قاسم إلى شيخ الكويت، انظر: ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص٣٠١.

(٣) عبد المجيد الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦، ص٢٩٧.

(٤) Records Of Iraq, Vol (14) ,No. 624, 25 June 1961, From Baghdad to Foreign Office, P.730. ؛ تصريح عبدالكريم قاسم في ٢٥ حزيران ١٩٦١م،انظر: مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٢٧.

(٥) The Iraq-Kuwait Dispute, Editor Richard Schofield, Archive Editions, 1994, Printed In England by Hobbs Ltd, Southampton, And Bound by Green Street Bindery, Oxford,Vol(6), The International Status Of Kuwait, Part II: 1914-1994, Outward Telegram From Commonwealth Relations Office, No.338, 27 June 1961, pp. 511-512.؛ ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص٣٠٢.

وأصدرت وزارة الخارجية العراقية في ٢٦ حزيران ١٩٦١م بياناً تم توزيعه على الهيئات الدبلوماسية كافة، أكدت فيه على تبعية الكويت للعراق، وأن العراق سيعمل جاهداً من أجل استرجاعها، ونبهت فيه إلى غش الاستعمار، وخداعه، وزيف الاتفاقية البريطانية[١].

بدأت الحكومة البريطانية بدراسة الموقف على ضوء ما كان يصلها من معلومات من سفرائها في بغداد والكويت، فقامت بالتحضير لتدخل عسكري مبكر في الكويت، ونظراً لأن ذلك لا يمكن ان يحدث إلا بناء على طلب رسمي من أمير الكويت لذلك بعث وزير الخارجية البريطاني الس دوغلاس هوم( Alec Douglas Home) برقية إلى الشيخ عبد الله الصباح في ٢٩ حزيران ١٩٦١ يخبره فيها أن المعلومات تشير إلى أن العراق يقوم بتحضيرات للقيام بهجوم عسكري وشيك، وأنه حتى تتمكن بريطانيا من حماية الكويت فلا بد أن يأتي ذلك من خلال طلب رسمي يصدر من الحكومة الكويتية[٢].

لم تكن المعلومات حول التحركات العسكرية العراقية سوى شائعات، وأقاويل، ومعلومات غير مؤكدة، وصلت للسفارة البريطانية في العراق[٣]، أضف إلى ذلك أن معظم عناصر الجيش العراقي كانت منتشرة في ذلك الوقت في شمال البلاد استعداداً للتصدي للوضع المتدهور في المنطقة الكردية[٤].

وصل الطلب الرسمي الكويتي إلى بريطانيا في ٣٠ حزيران[٥]، وعلى أثره أرسلت الحكومة البريطانية قواتها إلى الكويت في أول تموز ١٩٦١م، مؤكدة التزامها العسكري بالدفاع عن الكويت[٦]، وذلك ليس بسبب التزامها ببنود المعاهدة المعقودة بين الطرفين حسب ما أعلن رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان(Macmillan)[٧]، بل من أجل حماية مصالحها النفطية في الكويت[٨].حيث كانت بريطانيا تعتمد على الكويت للحصول على ٤٠% من صادراتها النفطية

---

(١) قيس النعيمي، العلاقات العراقية السورية، أطروحة دكتوراه،جامعة الموصل،العراق،٢٠٠٨م، ص٧٤.

(٢) Records Of Kuwait (1961), No.413, From Foreign Office to Kuwait, 29 June 1961, p. 263. ؛ سطام العتيبي، الموقف البريطاني، ص٢٥.

(٣) The Iraq-Kuwait Dispute, Vol (6), No.338, 27 June 1961,p. 511-512 ؛ خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٣١؛ سطام العتيبي، الموقف البريطاني، ص٢٣؛ محمد أمين دوغان، الحقيقة كما رأيتها، دار الشعب، بيروت، ١٩٦٢، ص٤٨.

(٤) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، لبنان، ٢٠٠٦م، ص٢٢٨.

(٥) Records Of Kuwait (1961), No.314, From Kuwait to Foreign Office, 30 June 1961, pp. 264-266.

(٦) Uriel Dann, Iraq Under Qassem,Apolitical History 1958-1963, Israel Universities Press, Jerusalem, 1969, p.351.

(٧) سطام العتيبي، الموقف البريطاني، ص٢٩؛ مارثا دوكاس، أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١-١٩٦٣م، دار النهار، بيروت،١٩٧٣م ص٣٤.

(٨) خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٣١.

سنوياً، وكانت الحكومة البريطانية تملك ربع أسهم شركة نفط الكويت، وبالتالي فإنها كانت تتلقى حصة كبيرة من الأرباح السنوية، بالإضافة إلى تشجيع حاكم الكويت على استثمار ثلث مدخوله السنوي في سندات الحكومة البريطانية[١].

(١) مارثا دوكاس، أزمة الكويت، ص١٤.

## الموقف السعودي من الأزمة العراقية الكويتية ١٩٦١م :

أرسل الملك سعود وفداً للتهنئة بمناسبة إعلان إستقلال الكويت[١]، وبعث برقية تهنئة إلى حاكم الكويت عبد الله الصباح، يصف فيها هذا الحدث بأنه عيداً عربياً مشتركاً[٢].

بعد إعلان عبد الكريم قاسم مطالبته بضم الكويت وطلبه من الجامعة العربية رفض الطلب الكويتي للانضمام إليها، قابل الملك سعود السفير العراقي، وأكد على شعوره بالأسف من موقف عبدالكريم قاسم، وان هذا التصرف يعتبر شرخاً في الصف العربي،وطلب من العراق ترجيح المصلحة العربية العامة على المصلحة الخاصة[٣].

بعث الملك سعود رسائل للرؤساء العرب أكد فيها على الوقوف بجانب الكويت، واعتبر تصريحات قاسم بأنها هدم للوحدة العربية، واعتداء على بلد مستقل، ولا يستفيد منها سوى أعداء هذه الأمة[٤].

أرسل أمير الكويت إلى الملك سعود يخبره بالحشود العراقية على الحدود الكويتية، وعن الغزو المتوقع من العراق[٥]، فاستجاب الملك سعود وأمر بإرسال قوات عسكرية سعودية إلى الكويت للوقوف بجانبها[٦].

تقدمت الكويت بشكوى لمجلس الأمن في الأول من تموز ١٩٦١م، ونظراً لأنها لم تكن عضواً في الأمم المتحدة فقد تبنت بريطانيا الطلب الكويتي، وطلبت اجتماع مجلس الأمن لمناقشة التهديدات العراقية للكويت[٧].

وتقدم العراق بشكوى مماثلة إلى مجلس الأمن في ٢ تموز ١٩٦١م ضد الإنزال البريطاني في الكويت لأنه يشكل عدواناً على جزء من أراضيه، ويهدد سلامة العراق وأمنه بشكل مباشر[٨].

---

(١) Records Of Kuwait (1961), No.260, From Kuwait to Foreign Office, 21 June 1961, p. 63.

(٢) أم القرى، ع ١٨٧٤، ٢٣ حزيران ١٩٦١م.

(٣) ام القرى، ع١٨٧٥، ٣٠ حزيران ١٩٦١م.

(٤) أم القرى،ع ١٨٧٥، ٣٠ حزيران ١٩٦١.

(٥) Records Of Kuwait (1961), No.319, From Kuwait to Foreign Office, 30 June 1961,p.268

(٦) أم القرى، ع ١٨٧٥، ٣٠ حزيران، ١٩٦١م ؛ جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر١٩٤٥-١٩٧١م، دار البحوث العلمية، الكويت،ط٢، ١٩٧٨، ص٩٧ .

(٧) مارثا دوكاس، أزمة الكويت، ص٣٥.

(٨) قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص٢٠٦.

فشل مجلس الأمن بعد عدة اجتماعات في اتخاذ موقف حاسم تجاه الأزمة الكويتية العراقية، وذلك بسبب استخدام الاتحاد السوفيتي لحق النقض (الفيتو) ضد المشروع البريطاني- الذي دعا جميع الدول للاعتراف باستقلال الكويت، ولكنه لم يؤكد على انسحاب القوات البريطانية من الكويت-، وعدم حصول المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة إلى مجلس الأمن على الأغلبية المطلوبة في التصويت، والذي يدعو إلى حل الأزمة سلمياً، ومطالبة بريطانيا بسحب قواتها من الكويت فوراً[١].

وعلى الصعيد العربي اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في ٤ تموز ١٩٦١م، لمناقشة مسألة انضمام الكويت للجامعة العربية، وهدد العراق بالانسحاب في حال قبول الطلب الكويتي، ولم يصدر عن المجلس موقفاً محدداً تجاه قبول عضوية الكويت، على الرغم من الإصرار السعودي على ذلك[٢].

بعث الملك سعود برقية إلى الرئيس عبدالكريم قاسم ناشده فيها تجنب الفرقة العربية، وأكد على دعم السعودية للكويت، وأكد على ان هذه التحشدات أولى بأن تكون على حدود العدو الإسرائيلي بدلأمن الكويت[٣].

أرسلت الكويت وفداً برئاسة الشيخ جابر الأحمد الصباح وزير المالية وشؤون البترول إلى عدد من الدول العربية، من أجل الحصول على التأييد الدبلوماسي للكويت، وكان ثمن هذا التأييد هو توسيع نطاق الاستثمار الكويتي في الدول العربية[٤].

---

(١) سطام العتيبي، الموقف البريطاني، ص٤٢؛ مارثا دوكاس، أزمة الكويت، ص٤٩؛ Uriel Dann, Iraq Under Qassem,p.349-352.

(٢) جامعة الدول العربية، مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي وغير العادي الخامس والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية،جامعة الدول العربية، القاهرة،١٩٦٦م، مضبطة الجلسة السابعة،آذار ١٩٦١م،ص٣٤-٣٦؛سطام العتيبي، الموقف البريطاني، ص٣٧-٣٨؛ مارثا دوكاس، أزمة الكويت، ص٤١-٤٢.

(٣) أم القرى، ع ١٨٧٦، ٧ تموز ١٩٦١م.

(٤) مارثا دوكاس، أزمة الكويت، ص٥٠. لم يمض شهر على وصول القوات العربية إلى الكويت حتى قام وفد اقتصادي كويتي بجولة في الدول العربية لمعرفة كيفية تقديم مساعدات لهم، وتم إنشاء صندوق الإنماء الكويتي وخصص له رأسمالاً قدره (٥٠) مليون دينار، وضوعف رأس المال في الصندوق في وقت لاحق، لتقديم قروض طويلة الأمد وبفائدة ضئيلة، وقدم أكثر من (٢٠٠) مليون دولاراً كقروض لستة بلدان عربية. وقد تلقت الجزائر وتونس لكل منهما (٢٠) مليون ديناراً، وحصلت الأردن على (٧) ملايين ديناراً، والسودان مبلغاً مماثلاً، ولبنان (٥) ملايين ديناراً، أما الجمهورية العربية المتحدة فتقول مارثا دوكاس أنها حصلت على مبالغ أصغر. بينما يقول قحطان الحمداني أنها حصلت على (٢٥)مليون دولاراً، اما السعودية فحصلت على (٧٠) مليون دولاراً كمنحة أو هبة قبل إعلان استقلال الكويت. أنظر مارثا دوكاس، أزمة الكويت، ص٦٠؛ قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص٢١٠.

وأثناء اجتماع مجلس الجامعة في ١٢ تموز ١٩٦١م بناءً على طلب السعودية للنظر في الطلب الكويتي للأنظمام إلى الجامعة العربية[١]، تقدمت الكويت بمبادرة لحل الأزمة تتضمن استعدادها لطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها في حالة قبول انضمامها للجامعة، وتقديم الجامعة العربية قوات عربية بديلة لتحل محل القوات البريطانية[٢].

وأراد عبدالكريم قاسم إزالة الشكوك السعودية، فصرح بأن استرجاع العراق للكويت، لن يؤثر على الحدود السعودية الكويتية، بل ستبقى كما هي، ولن يطالب العراق بأي أراضي تابعة للمملكة العربية السعودية[٣]

عقد مجلس جامعة الدول العربية جلسة في ٢٠ تموز١٩٦١م، أعلن بموجبها قبول عضوية الكويت في الجامعة، والموافقة على إرسال قوات عربية لتحل محل القوات البريطانية، فرفض العراق هذا القرار وانسحب من الجلسة[٤]، وأصدر مجلس الجامعة العربية قراراً ينص على[٥]:

- تتعهد الحكومة الكويتية بسحب القوات البريطانية في أقرب وقت ممكن.
- تتعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت.
- تأييد كل رغبة تبديها الكويت في الوحدة أو الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة.
- تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لضمان استقلال الكويت على أن يكون ذلك بناءً على طلبها.

---

(١) محمد الساكت، الأمين العام لجامعة الدول العربية، اختصاصاته السياسيةوالأدارية ودوره في قوات الطوارئ العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤م، ص٤٠١.

(٢) أوحت بريطانيا بهذه المبادرة للكويت لأنها كانت تفكر في سحب قواتها، لأن استمرار بقائها سيشكل ضغطاً سياسياً حيث سيفقد شيخ الكويت دعم الكثير من الدول العربية، وسيعتبر الوجود البريطاني استعمار جديد للكويت، أضف إلى ذلك أن التكاليف المالية للجنود البريطانيين في الكويت كانت كبيرة الأمر الذي لا تستطيع الحكومة البريطانية تحمله لمدة طويلة. لذلك طرحت الدوائر الرسمية في لندن فكرة استبدال قواتها بقوات عربية، وأيد هذا الرأي السفيرين البريطانيين في العراق والكويت، وتم طرح الفكرة على شيخ الكويت الذي رضخ لها بسبب الضغط الداخلي والعربي تجاه الوجود البريطاني في الكويت. للمزيد انظر: سطام العتيبي، الموقف البريطاني، ص٣٣-٣٨.

(٣) تصريح عبدالكريم قاسم في جريدة الزمان، بغداد، ٢٠ تموز١٩٦١م، نقلاً عن: قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص ٢٧٦؛ عقدت معاهدة العقير بين السعودية والكويت في ٢ كانون الثاني ١٩٢٢م، وبموجب هذه المعاهدة تم إنشاء منطقة محايدة بين البلدين، تكونت من مائة وستين ميلاً من الأراضي الكويتية، وقد حصل خلاف بين البلدين خلال عامي ١٩٥٧-١٩٥٨م، بسبب منحهما امتيازات لشركات البترول للتنقيب في المنطقة نفسها، وفي عام ١٩٦٠م بدأت مفاوضات بينهما من أجل تقسيم المنطقة المحايدة إلى قسمين، ولهذا عملت الحكومة السعودية على تعزيز وجودها في المنطقة من خلال زيادة عدد الموظفين السعوديين، وإقامة مكاتب حكومية، للمزيد انظر: محمد حسن العيدروس، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢م، ص١٨٥-١٩٣.

(٤) مضابط جلسات دوري الاجتماع العادي وغير العادي الخامس والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية، مضبطة الجلسة الثامنة، ص٤٥.

(٥) المصدر نفسه، ص٤٥.

ورداً على ذلك أصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً في ٢١ تموز ١٩٦١م، اعتبرت فيه قبول الكويت عضواً في الجامعة العربية انتهاكاً لميثاق الجامعة الذي يتطلب التصويت بالإجماع على ذلك، واتهم البيان الدول العربية المؤيدة للقرار بإنها تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق مصالحها الذاتية فقط[١]، وفي ١٠ آب ١٩٦١م أعلن العراق تعليق عضويته في جامعة الدول العربية، وامتنع عن دفع المستحقات المالية المترتبة عليه للجامعة[٢].

أرسلت الجامعة العربية قوات عربية إلى الكويت، وتفاوتت الآراء حول حجم هذه القوات بين قائل: انها تشكلت من ٢٤٠٠ جندياً من السعودية، و٨٠٠ جندياً من الأردن، و١١٢ جندياً من السودان، و١٠٠ من الفنيين من الجمهورية العربية المتحدة[٣]، وأخر يقول: شاركت السعودية ب ١٢٨١ عسكرياً، والأردن ٧٨٥، ومصر ١٥٩عسكرياً[٤] بدأت القوات العربية بالوصول إلى الكويت في ١٠ أيلول ١٩٦١، وانسحبت القوات البريطانية نهائياً في ١٩ تشرين الأول ١٩٦١[٥].
١٩٦١[٥].

بقيت القوات السعودية والأردنية في الكويت حتى كانون الثاني ١٩٦٣م، حيث تم سحبها بسبب الإنقلاب العسكري في اليمن الذي قاده العقيد عبدالله السلال في ٢٦ أيلول ١٩٦٢م، والذي اندلع على أثره النزاع بين السعودية ومصر[٦].

ونتيجة لتأزم العلاقات العراقية السعودية على اثر الأزمة العراقية الكويتية، فقد نقصت الصادرات العراقية إلى السعودية، من(١٠٤٥٥٠٥) ديناراً عام ١٩٦٠م، إلى (٥٢٠٥٩٩) ديناراً عام ١٩٦١م، كما ان السعودية عملت على تعزيز مخافرها الحدودية مع العراق[٧].

بناءً على ما سبق يتبين أن العلاقات العراقية السعودية قد مرت بفترة توتر خلال الأزمة العراقية الكويتية ١٩٦١م، حيث وقفت السعودية إلى جانب الكويت منذ بدء الأزمة، وسعت بكل السبل للوقوف في وجه المطالب العراقية وعملت على مساعدة الكويت لتنضم إلى جامعة الدول العربية، وكانت المشارك الأبرز في حجم القوات العربية التي أرسلت للكويت.

---

(١) قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص٣٠٠.
(٢) المرجع نفسة، ص٣٠٠.
(٣)المرجع نفسه، ص٢٠٨.
(٤) محمد الساكت، الأمين العام للجامعة، ص٤٠٩.
(٥) سطام العتيبي، الموقف البريطاني، ص٤٢.
(٦) مارثا دوكاس، أزمة الكويت، ص٦٦؛ عبدالمجيد الشناق، التاريخ السياسي، ص٣١٢.
(٧) قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص٢٧٧.

والسؤال الذي يطرح لماذا التزمت السياسة السعودية جانب إمارة الكويت، وعارضت السياسة العراقية؟ ويكمن الجواب في خوف النظام السعودي من إتساع رقعة الحدود العراقية مع السعودية، الأمر الذي يتطلب حماية وأهتمام اكبر،اضف إلى ذلك ان نجاح العراق في ضم الكويت سيمنح المزيد من القوة الإقتصادية والسياسية للنظام العراقي الذي توسع في التعاون مع دول المعسكر الإشتراكي، وعلى رأسها الإتحاد السوفيتي.

وهكذا فشل العراق في مسألة ضم الكويت عام ١٩٦١م، ولم تُحل هذه الإشكالية بطريقة نهائية، بل بقيت كالقنبلة الموقوتة التي انفجرت فعلياً عام ١٩٩٠م.

## إنفصال الجمهورية العربية المتحدة عام١٩٦١م،والموقف العراقي والسعودي منه:

قامت قوات من الجيش السوري بقيادة المقدم عبدالكريم النحلاوي في ٢٨ أيلول ١٩٦١م بالسيطرة على مقر القيادة العسكرية في دمشق والتي يقيم فيها عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية في الإقليم الشمالي، وأعلن قادة الانقلاب[١] انفصال الجمهورية العربية المتحدة، وولادة الجمهورية العربية السورية[٢].

شكل قيام الانقلاب السوري وإعلان الانفصال صدمة حقيقية للأمة العربية، وضربة قوية للاتجاه القومي بقيادة الرئيس جمال عبدالناصر[٣]، وبهذا فشلت أول تجربة وحدوية في الوطن العربي في تاريخه المعاصر.

**الموقف العراقي:**

عندما توترت العلاقات بين العراق و مصر عام ١٩٥٩م، اخذ العراق يشجع على انفصال الوحدة المصرية السورية، فقد صرح عبد الكريم قاسم في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٩م:" بان الشعب السوري هو الذي سيقرر مصيره بنفسه، وبأنه لا حدود بين العراق وسوريا،... ، نحن نرعى حقوق الأخوة والجوار ولا نعتدي على سوريا بل أننا سنساعد هذا البلد الشقيق"[٤]. و أعرب عن رأيه بان الوحدة بين العراق و سوريا أفضل من الوحدة بين سوريا ومصر[٥].

وأخذ عبد الكريم قاسم يدعو إلى أحياء مشروع الهلال الخصيب مبينا انه كان مشروعا استعماريا عندما كان العراق قاعدة استعمارية، ولكن الآن أصبح العراق حراً ومستقلا، ولذلك لم يبق أي خطر من هذا المشروع، لأنه يأتي بإرادة الشعوب وليس عن طريق التوسع[٦]. وكان يهدف إلى تخفيف الضغط المعنوي والسياسي على السياسة العراقية، من قبل الجمهورية العربية المتحدة واتجاهها القومي، المعارض للإتجاه الإنعزالي الذي قاده عبدالكريم قاسم في العراق.

---

(١) المقدم عبد الكريم النحلاوي السكرتير الخاص لعبد الحكيم عامر، والعميد موفق عصاصة قائد سلاح الطيران السوري، والمقدم مهيب الهندي رئيس أركان لواء قطنا، والرائد هشام عبد ربه، والمقدم حيدر الكزبري قائد حرس البادية، والعميد عبد الغني دهمان آمر موقع مدينة دمشق. أنظر: عبد المجيد الشناق، التاريخ السياسي، ص٢٩٩؛ أمل بشور، دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر، جروس برس،لبنان، ٢٠٠١م، ص٥٣٠.

(٢) للمزيد حول الحركة الانفصالية انظر: برنامج شاهد على العصر، لقاء مع المقدم عبدالكريم النحلاوي، قناة الجزيرة، قطر، ٢٠١٠م، www.aljazeera.net؛ صلاح الدين المنجد، سورية ومصر بين الوحدة والانفصال وثائق ونصوص، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٢م، ص٤٥؛ عبد المجيد الشناق، التاريخ السياسي، ص٢٩٩-٣٠٥.

(٣) محمد محافظة، التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة المصرية السورية، ١٩٥٨-١٩٦١، دار جرير، عمان، ٢٠٠٨م، ص٣١٥؛ عبد المجيد الشناق، التاريخ السياسي، ص٥٠٥.

(٤) جريدة الثورة، بغداد، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩م، نقلاً عن: قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص١٥٤.

(٥) قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص١٥٣.

(٦) قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص١٥٤.

وصرح عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦٠م قائلاً:" أن الجمهورية السورية الخالدة سوف لن يمضي وقت طويل على انبثاقها إلى عالم الحرية والنور مرة أخرى، بعد أن طمست معالمها، أن الجمهورية السورية سوف تنبثق بتصميم شعبها المظفر"[١].

وعبر وزير الخارجية العراقي هاشم جواد في ٢٠ تموز ١٩٦١م، عن شعوره بالحسرة جراء عدم إستقلال سوريا، وأنه يأمل ان تحصل سوريا على إستقلالها في القريب العاجل[٢].

يلاحظ مما ذكر سابقاً ان الحكومة العراقية كانت تنظر إلى الوحدة المصرية السورية على إنها إستعمار مصري لسوريا، وهذا يعتبر تجنياً على النضال العربي للشعب السوري الذي بذل تضحيات كبيرة من اجل تحقيق الوحدة مع مصر، وتجنياً ايضاً على مصر التي حملت هم الأمة العربية على كتفيها، وسعت في ظل الحكم الناصري إلى مواجهة الهيمنة الغربية على المنطقة العربية، اضف إلى ذلك ان الوحدة المصرية السورية شكلت ضربة سياسية قوية ضد المصالح الإستعمارية في المنطقة، وضد القوى السياسية في العراق، التي لم تقبل بل حاربت الخطوة الوحدوية.

بعد قيام الانقلاب في سوريا، أعلن عبد الكريم قاسم في ٢٩ أيلول ١٩٦١م وضع الجيش العراقي في حالة تأهب تحسباً لأي طارئ ومنعاً لأي تدخل مصري في سوريا[٣].

وأكد عبد الكريم قاسم في ٢ تشرين الأول ١٩٦١م، على التضامن مع سوريا والوقوف بجانبها قائلاً: " ان العراق يؤيد كل تضامن عربي، متى ما وجدنا جارتنا سوريا منطلقة متحررة، متى وجدنا كيانها ثابتا، واستقلالها ثابتا، ولها السيادة الكاملة ، فلا يوجد شيء يمنعنا من التضامن معها، وأننا لم نناد قبل هذا بان المظالم قد وصلت حدها في سوريا، وان بلادنا سوف لا تقف مكتوفة الأيدي تجاه أي مظلمة تصيب الشعب السوري، أنهم أخواننا وأبناء عمومتنا، ونحن أحرار مع الجمهورية السورية"[٤].

---

(١) عبدالكريم قاسم، مبادئ ثورة ١٤ تموز، جـ٣، ص٤٧، نقلاً عن: قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية،ص١٥٥؛ قيس النعيمي، العلاقات العراقية السورية، ص٨٢.

(٢) Records Of Iraq 1914-1966, Advisory Editor: Alan De L Rush, Research Editor : Jane Priestland, Archive Editions 2001, Printed And Bound by Antony Rowe Ltd, Chippenham,Wilts, UK,Vol.(14), (1961-1963), p. 712.

(٣) جريدة الزمان، بغداد، العدد ٥٨٢٢، ٣٠ أيلول ١٩٦١م، نقلاً عن: سعد شلاش، الجمهورية العربية المتحدة في منظور الصحافة العراقية ١٩٥٨-١٩٦١م، مؤسسة عيبال، دمشق، ٢٠٠٤م، ص٢٦٤.

(٤) جريدة العهد الجديد، بغداد، العدد ٢٤٠، ٣ تشرين الأول ١٩٦١م،نقلاً عن: سعد شلاش، الجمهورية العربية المتحدة في منظور الصحافة العراقية، ص٢٧٧؛ جريدة الزمان، بغداد، العدد ٧٢٤٧، ٣ تشرين الأول ١٩٦١م، نقلاً عن: قيس النعيمي، العلاقات العراقية السورية، ص٨٢.

اعترف العراق بالحكومة السورية الجديدة في ٩ تشرين الأول ١٩٦١م[١]. وصرح عبد الكريم قاسم لاحقا بأنه كان ينوي الاعتراف منذ اليوم التالي للانفصال ولكنه آثر إتباع سياسة التريث[٢]. وسلم القنصل العراقي في دمشق رشيد رؤوف نص الاعتراف إلى رئيس الحكومة السورية مأمون الكزبري . وجاء فيه :" لقد مرت على الشقيقتين سورية ومصر ظروف دقيقة عولجت فيها أمور بحكمة و تروي، وان الجمهورية العراقية تعمل على أن ترتبط كل دولة عربية مع شقيقاتها برباط الإخوة العربية، وتكون معها على صعيد واحد، تتمتع بحريتها، وسيادتها، واستقلالها، وتتعاون معها في السراء و الضراء في جو من الألفة والصفاء، ولذا قررت الجمهورية العراقية ان تعترف بشقيقتها الجمهورية العربية السورية "[٣].

وأكد عبد الكريم قاسم على استعداده لتقديم أي مساعدة يطلبها الحكم الجديد في سوريا، وبين انه كي تستطيع سوريا الصمود في وجه مصر، فإنها تحتاج إلى سند عربي، وان العراق هو أفضل سند لها[٤].

تفاوتت الاراء حول مدى مشاركة عبد الكريم قاسم في انفصال الوحدة، فيذكر عبد الله جزيلان وزير الدفاع في حكومة الجمهورية اليمنية، انه عندما زار العراق عام ١٩٦٢م، اخبره عبد الكريم قاسم بانه صرف سبعة ملايين ديناراً من اجل فصل الوحدة المصرية السورية[٥]. ويرى النعيمي ان هذه الرواية تعطي رقما مالياً مبالغاً فيه قياساً لخزينة العراق في وقتها[٦]. وينفي وينفي حازم جواد – احد قادة انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق – في مذكراته ان يكون عبد الكريم قاسم قد تعامل مع الانفصاليين السوريين فقال:" انما هناك وثائق لا صحة لها من تعامل قاسم مع الساسة السوريين وانما شهرت به"[٧]، بينما يذكر الحمداني ان عبد الكريم قاسم كان على على علم مسبق بما حدث في سوريا[٨]. واكد حزب البعث على تواطؤ عبد الكريم قاسم مع

---

( ١) جريدة الزمان، بغداد، العدد ٧٢٥٣، ١٠ تشرين الأول ١٩٦١م، نقلاً عن: قيس النعيمي، العلاقات العراقية السورية، ص٨٦.

( ٢) تصريحات صحفية للفريق عبدالكريم قاسم انظر:الوثائق العربية لعام ١٩٦٣م، الجامعة الأمريكية، بيروت، ص٢٣.

( ٣)جريدة الزمان، بغداد، العدد ٧٢٥٣، ١٠ تشرين الأول ١٩٦١م، نقلاً عن: قيس النعيمي، العلاقات العراقية السورية، ص٨٥ ـ٨٦.

( ٤) محمد عبد المولى، الانهيار الكبير، أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩م، ص٣٤٨.

( ٥) عبد الله جزيلان، التاريخ السري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٩م، ص١٦١.

( ٦) قيس النعيمي، العلاقات العراقية السورية، ص٨٤.

( ٧) مذكرات حازم جواد في جريدة الشاهد، بغداد، ع١٦٤، ٥ كانون الأول، ٢٠٠٤م، نقلاً عن: قيس النعيمي، العلاقات العراقية السورية، ص٨٤.

( ٨) قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص١٥٦، من خلال مقابلة أجراها المؤلف مع رشيد رؤوف القنصل العراقي في سوريا من ١٩٦١-١٩٦٢.

الانفصاليين، والدليل على ذلك انه كان قد انذر الجيش العراقي قبل قيام الانقلاب السوري[١]، وانه في اليوم الثاني لقيام الحركة الانفصالية جاءت طائرة إلى العراق تحمل وفداً مرسلاً من طرف الحكومة السورية الجديدة ، مما يؤكد على التعاون بين قاسم والانفصاليين[٢]. كذلك فقد كان عبدالكريم قاسم متخوفاً من فشل الحركة الإنفصالية، لأن الإنفصال قوى من موقفه في المنطقة[٣] .

.

يتضح مما سبق ان العراق كان من المحرضين على انفصال الوحدة المصرية السورية، وانه أعطى سندا قوياً حتى ولو كان معنويا إلى الراغبين بفك الوحدة، وعمل على دعم الانفصاليين بوقوفه إلى جانبهم بعد تنفيذهم الإنفصال، وكانوا بأمس الحاجة إلى الدعم الخارجي المجاور. وشكل الإنفصال ازدياد قوة الجمهورية العراقية داخل الإقليم العربي، والجامعة العربية، بناء على ضعف الدولة السورية الجديدة، والدولة المصرية التي خسرت سوريا من جانب، ومن جانب آخر فقد اضعف درجة التأثير القومي الناصري على السياسة العراقية ولو مرحلياً في العلن، ولكن حركة الانفصال عززت مواقف القوى الحزبية القومية، والقوى العسكرية المؤيدة للفكر القومي التحرري المعادي للإستعمار في العراق، وسرع في خطواته في الرد على ذلك كما سوف نرى في شباط ١٩٦٣م.

**الموقف السعودي:**

أعلنت السعودية تأييدها للحركة الانفصالية في سوريا، واعترفت بالحكومة السورية الجحدوثها.١٣ تشرين الأول ١٩٦١[٤].

يذكر محمد حسنين هيكل ان الملك سعود عندما سمع بنجاح الحركة الانفصالية " رقص بالسيف طربا وسعادة ، ثم عين الذي جاء بالخبر عبد الله أبو الخير وزيرا باعتباره حاملا للبشرى"[٥].

---

( ١) نضال البعث، القطر العراقي ١٩٥٨-١٩٦٣، من ثورة الرابع عشر من تموز إلى ثورة الرابع عشر من رمضان، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٢م،جـ٧، ص١٧١.
( ٢) المصدر نفسه، جـ٧، ص١٧١ .
( ٣) Uriel Dann, Iraq Under Qassem ,p.348
( ٤) أم القرى، ع ١٨٩٠، ١٣ أكتوبر ١٩٦١م؛ خالد العظم، مذكرات، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٢م، مج٣، ص٣٦٤.
( ٥) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سورية، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص١٣٠.

ويذكر الأمير محمد البدر ولي عهد اليمن آنذاك ان الملك سعود قد طلبه إلى القصر و كان الأمير في زيارة للرياض[١] ، و قال له :" سوف تسهر معي إلى الصباح لكي تعرف ما يحدث للتسلط والاستعمار المصري"[٢].

وعندما أذيع البيان الأول للانقلاب من إذاعة دمشق التفت الملك إلى محمد البدر وقال:"وقع صاحبنا في شر أعماله"[٣].

ومن شدة اهتمام الملك سعود بالبيانات الصادرة عن الانقلاب طلب إحضار الإفطار إلى حيث يجلس و حاشيته و ضيوفه بجانب جهاز الراديو[٤].وحين أذيع البيان رقم ٩[٥]، شعر الملك باحتمال التوصل إلى حل للازمة فقال على الفور :" جاءكم الغم – اقفلوه" [٦]، ولهذا انصرف الأمير محمد البدر ، ولكنه ما كاد يصل إلى مقر إقامته حتى استدعاه الملك مرة أخرى وبادره بالقول :" الحمد لله ، تصححت الأمور ، المشير – عبد الحكيم عامر – مقبوض عليه ، والراجح أن يتخلصوا منه قبل الصباح"[٧]. وإذا صحت هذه الرواية وهو المرجح فتدل على معرفة الملك سعود بمؤامرة الانفصال قبل حدوثها .

ولدعم الحكومة السورية الجديدة تعهدت السعودية بكفالتها لدى احد المصارف الأمريكية من اجل حصولها على قرض مالي بقيمة أربعة عشر مليون دولاراً[٨].

استمر الملك سعود في دعم الانفصاليين فعندما علم بالانشقاق الذي حصل في صفوفهم، قرر التدخل بنفسه لحله وكان وقتها في إجازة في اسبانيا، ولذلك أرسل سكرتيره الخاص إسماعيل أبو خضرة إلى دمشق لعرض أية مساعدات مالية تريدها الحكومة الانفصالية ، وأبدى رغبته

---

(١) كان الأمير محمد البدر في الرياض من ٢٧-٢٩ أيلول ١٩٦١م،انظر: أم القرى، ٢٩ أيلول١٩٦١م.
(٢) هيكل، سنوات الغليان، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨م، ص٥٩٥.
(٣) هيكل، سنوات الغليان، ص٥٩٥.
(٤) المرجع نفسه، ص ٥٩٦.
(٥) نص البيان رقم ٩ على: "أن القيادة التي دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربي تعلن أنها لا تنوي المس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات، وتعلن أنها رأت عناصر انتهازية مخربة تريد الإساءة إلى قوميتنا فقامت بحركتها المباركة، وإنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية وقائد القوات المسلحة العام، الذي تفهم أمور الجيش على حقيقتها واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لمصلحة وحدة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة، وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعي اعتماداً على ثقة القوات المسلحة بحكمة القائد العام وقائد الجيش الأول الذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة". أنظر: صلاح الدين المنجد، سورية ومصر، ص٥١-٥٢.
(٦) حديث الملك سعود للأمير محمد البدر، نقلاً عن: هيكل، سنوات الغليان، ص٥٩٦.
(٧) هيكل، سنوات الغليان ، ص٥٩٦.
(٨) خالد العظم، مذكرات، مج٣، ص٣٦٤.

بمقابلة عدد من القادة العسكريين، وفعلا سافر إليه مجموعة من ضباط الانقلاب من بينهم المقدم هشام عبد ربه، وطلب منهم أن يفعلوا أي شيء إلا عودة الوحدة بين سوريا ومصر[١].

وينفي عبدالكريم النحلاوي ان يكون اي احد من قادة الإنقلاب قد حصل على أموال من السعودية لتنفيذ عملية الإنفصال[٢]، ولعل نفي النحلاوي يعود إلى عدم معرفته شخصياً بالتعاون أو أو الدعم السعودي لمنفذي الإنقلاب.

هاجم جمال عبد الناصر الأنظمة الملكية واتهمها بأنها وراء الحركة الانفصالية، وفي كانون الثاني ١٩٦٢ طلب من السعوديين المقيمين في مصر ضرورة مغادرة البلاد[٣].

دحضت السعودية الاتهامات التي وجهت إليها من عبد الناصر وأصدر الديوان الملكي في الرياض بياناً رسمياً أكد فيه انه يتحدى كائنا من كان أن يبرز أي وثيقة تثبت تلك الأكاذيب المفتراه على الملك سعود[٤].

يتبين مما سبق أن العراق والسعودية كانوا مؤيدين لانفصال الوحدة المصرية السورية، وأنهم لعبوا دورا لا يستهان به لتحقيق هذا الانفصال، وذلك يعود لرفضهم لفكرة الوحدة العربية حتى وان صرحوا بغير ذلك، فاللسان لا ينطق دائما بما في القلب، فتكريس القطرية كان مبتغاهم، والحفاظ على أنظمتهم كان همهم الوحيد، ورغم اختلاف النظامين سياسياً واقتصاديا،

إلا انهم التقوا وحرضوا على فصل عرى الوحدة، هذه الوحدة التي شكلت خطراً على المصالح الأمريكية، والغربية، والروسية، والإسرائيلية من جانب، وكذلك على الأنظمة العربية الموالية لها، والأنظمة العربية التي ترى بالوحدة العربية خطراً على مصالحها القطرية والشخصية الضيقة من جانب اخر، وبناءً على ذلك هللوا وفرحوا بالانفصال السوري عن مصر، ورقصت معهم قلوب أعداء هذه الأمة، فكانت هذه ضربة لعبد الناصر، وللأمة العربية جمعاء.

---

(١) هيكل، سنوات الغليان، ص٥٩٦.
(٢) برنامج شاهد على العصر، لقاء مع عبدالكريم النحلاوي،الحلقة التاسعة، ٢١ آذار ٢٠١٠م.
(٣) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠م، ص٦٣٤-٦٣٥.
(٤) هيكل، ما الذي جرى في سورية، ص١٢٨-١٢٩.

## الإنقلاب العسكري في اليمن عام ١٩٦٢م، وموقف كل من العراق والسعودية منه:

وقع الإنقلاب في ٢٦ أيلول ١٩٦٢م، عندما حاصرت القوات العسكرية اليمنية قصر الأمام محمد البدر، وقصفته بالمدافع، ورد الحرس الملكي بإطلاق الرصاص على الإنقلابيين، ولكن قادة الحركة استطاعوا الثبات، وأعلنوا مقتل الإمام محمد البدر خلال عملية القصف[١].

جاء البيان الأول للإنقلاب ليعلن عن القضاء على الحكم الأمامي، وإقامة نظام جمهوري، وتنظيم الجيش على أسس حديثة، وإحداث ثورة ثقافية و تعليمية لإزالة الجهل والتخلف، والعمل على دعم التضامن العربي من اجل تحقيق الوحدة العربية[٢].

### الموقف العراقي:

زار عبد الله جزيلان وزير الدفاع في حكومة الجمهورية اليمنية المفوضية العراقية في ٢٧ أيلول ١٩٦٢، واجتمع مع القائم بالإعمال العراقي إبراهيم الولي، وطلب منه حث الحكومة العراقية على الاعتراف بالجمهورية اليمنية، فبعث إبراهيم الولي برقية إلى الحكومة العراقية أوضح فيها استقرار الوضع العام في اليمن وضرورة الاعتراف بالحكومة اليمنية بسرعة، ولكنه لم يتلق أي رد. ونتيجة لتأخر الاعتراف العراقي بالجمهورية اليمنية، كثرت الوفود اليمنية إلى المفوضية العراقية لمعرفة السبب وراء ذلك، فجدد إبراهيم الولي طلبه بإرسال برقيتين أخريتين، ولم تجيبه الحكومة العراقية مما أشعره بالحرج أمام المسؤولين اليمنيين[٣].

أرسلت الحكومة العراقية برقية إلى المفوضية العراقية في اليمن تطلب فيها إجلاء الرعايا العراقيين، وان هناك طائرة ستصل إلى صنعاء لهذه الغاية، فاتصل إبراهيم الولي بمقر القيادة اليمنية في صنعاء يخبرهم بذلك، فحضر عبدالله جزيلان إلى المفوضية العراقية ليطلب تأجيل وصول الطائرة، وقال: "لم نكن نتوقع من ثورة العراق أن تقف منا هذا الموقف، وتطلب ترحيل

---

(١) عبد الله جزيلان، التاريخ السري، ص١٢١-١٣١.

(٢) أحمد الرحومي وآخرون، أسرار ووثائق الثورة اليمنية، دار العودة، بيروت، ودار الكلمة، صنعاء، ١٩٧٨م، ص٢٢٥-٢٢٦.

(٣) محفوظات المديرية العامة للوثائق، ملف ثورة ٢٦ سبتمبر/ ج١/ تسلسل الملف ٥٠٥/١١٢٧، وثيقة رقم ٥٠، ص١١١. نقلاً عن: أحمد العرامي، العلاقات اليمنية العراقية ١٩٣٤-١٩٦٢، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م، ص١٥٠.

الجالية العراقية من صنعاء، فان هذا الطلب يعطي انطباعاً بان ثورتنا ضعيفة وستحذوا جاليات أخرى حذوكم، وهكذا بدلاً من الاعتراف بالنظام الجمهوري ترحلون رعاياكم"(١).

يتضح من حديث جزيلان السابق مدى أسفه من الموقف العراقي، وشعوره بالعتب والخذلان لعدم اعتراف العراق بالجمهورية اليمنية، والعمل على زعزعة أركان النظام اليمني الجمهوري .

أوضح إبراهيم الولي أن الهدف من ترحيل الرعايا العراقيين هو الخوف عليهم من دخول القبائل إلى صنعاء مما يعرضهم للنهب والسلب، فاخبره جزيلان بأنه في حالة حدوث أي شيء فان الجالية العراقية سترحل من البلاد على الفور(٢).

نتيجة لموقف الحكومة العراقية اخذ حزب البعث العربي الاشتراكي يندد بموقفها، ودعا إلى تأييد الجمهورية اليمنية، وضرورة الاعتراف بالحكومة اليمنية بأسرع وقت، وترك موقفها المشين بعدم اعترافها بالجمهورية اليمنية(٣)، وقاد حزب البعث مظاهرة سلمية لتأييد ودعم الجمهورية اليمنية، ولكن أجهزة الأمن العراقية هاجمت الجماهير لمنعهم من التظاهر(٤).

أعلن العراق اعترافه بالجمهورية اليمنية في ٨ تشرين الأول ١٩٦٢م(٥)، وعلى الرغم من الأعتراف العراقي بالجمهورية اليمنية الا ان عبدالكريم قاسم قد صرح خلال جلسة مجلس الوزراء بأنه:"كان على العقيد عبد الله السلال رئيس الجمهورية اليمنية أن ينتظر قليلاً ليعرف سيرة الإمام محمد البدر إمام اليمن(٦) الذي تولى العرش بعد وفاة والده، وانه من الناحية الأخلاقية لم يكن مقبولا أن يقوم بالانقلاب وقد أخرجه البدر من السجن، وعهد إليه برئاسة أركان الجيش"(٧)، ويضاف إلى ما سبق خوف عبد الكريم قاسم من أن يكون عبد الناصر وراء الإنقلاب، الإنقلاب، خاصة وأن أجهزة الإعلام المصري وتصريحات المسؤولين فيها أوحت بهذا الشيء، بالإضافة إلى أن اليمن الملكية كانت قد ايدت العراق في مسالة الكويت(٨)، وعاد عبد الكريم قاسم

---

(١) عبد الله جزيلان، التاريخ السري، ص١٤٣.
(٢) المصدر نفسه، ص١٤٣.
(٣) نضال البعث، القطر العراقي، جـ٧، ص٢٦٦-٢٦٧
(٤) المصدر نفسه، ص٢٧٠.
(٥) جريدة الإخبار، بغداد، ١٠ تشرين الأول ١٩٦٢م، نقلاً عن: قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص٢٧٨.
(٦) أعلن محمد البدر بعد تسلمه الإمامة أنه سيسير على نهج والده وجده.انظر: عبدالله الثور، ثورة اليمن، حقوق النشر للمؤلف، صنعاء، ١٩٨٦م، ص١٣١.
(٧) تصريح لعبدالكريم قاسم خلال جلسة مجلس الوزراء للاعتراف بالحكم الجمهوري في اليمن، نقلاً عن: قحطان الحمداني،السياسة الخارجية العراقية،، ص٢٧٨.
(٨) قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية ، ص٢٧٨.

فيما بعد وصرح بأن العراق كان ينوي الاعتراف منذ البداية، ولكنه لم يرغب بالاستعجال، لأنه يؤمن بسياسة التريث[١].

ومن الجدير بالذكر هنا التأكيد على ان تأخر عبدالكريم قاسم في الأعتراف بالحكم الجمهوري في اليمن، يعود إلى ان الرئيس عبدالله السلال كان من المؤيدين للرئيس عبدالناصر، الذي دخل معه عبدالكريم قاسم في حالة من العداء، والاختلاف الفكري، مما أدى إلى عدم تقابل الزعيمين على الإطلاق.

أكد بيان الاعتراف العراقي بالجمهورية اليمنية على استعداد العراق لمساعدة الجمهورية اليمنية، والوقف إلى جانب الشعب اليمني للحصول على حقوقه وحريته، والتخلص من الظلم والاستبداد، وشجب العراق كل تدخل خارجي في الشؤون الداخلية اليمنية، وأعلن أحقية اليمن في استرداد عدن التي يسيطر عليها الانجليز، وأكد على تضامنه مع اليمن في كفاحه ضد الاستعمار وعملائه[٢].

بعث العقيد عبد الله السلال برقية إلى الرئيس عبد الكريم قاسم، شكر فيها الحكومة والشعب العراقي على الاعتراف بالجمهورية اليمنية[٣]. وصرح هاشم محمد طالب القائم بأعمال المفوضية المفوضية اليمنية في العراق بان الاعتراف العراقي قوى موقف النظام اليمني الجديد، وان قادة اليمن الجدد يقدرون الموقف العراقي، وطلب من الحكومة العراقية مساعدة اليمن في جميع المجالات[٤].

أرسل الإمام محمد البدر- الذي اتضح انه لم يقتل خلال عملية القصف التي تعرض لها قصره – رسالة إلى عبد الكريم قاسم في ١٧ تشرين الأول ١٩٦٢م، بين فيها انه ما زال إماما على اليمن، وان الشعب يدعمه، وان مصر تساعد الإنقلابيين في اليمن، ودعا إلى عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية[٥] . كما أرسل الأمير الحسن – عم محمد البدر – رسالة إلى عبد الكريم قاسم طلب فيها إرسال بعثة عراقية لتطلع على حقيقة ما يجري في اليمن من عدوان و تدمير[٦]. ولكن لم تأت هذه الرسائل بأي نتيجة تذكر من الجانب العراقي[٧].

---

(١) تصريحات صحفية للفريق عبدالكريم قاسم، انظر:الوثائق العربية لسنة ١٩٦٣، ص٢٣.
(٢) جريدة الزمان، بغداد، ١٠ تشرين الأول ١٩٦٢م، نقلاً عن: احمد العرامي، العلاقات اليمنية العراقية، ص١٥٣.
(٣) احمد العرامي، العلاقات اليمنية العراقية، ص١٥٣.
(٤) المرجع نفسه، ص١٥٦-١٥٧.
(٥) قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص٢٧٨-٢٧٩
(٦) قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية ، ص٢٧٩.
(٧) احمد العرامي، العلاقات اليمنية العراقية، ص١٥٦.

زار وفد جمهوري يمني العراق في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢م وتكون من عبد الرحمن الارياني وزير العدل، وعبد الله جزيلان وزير الدفاع، ومحمد محمود الزبيري وزير المعارف، وكانت مهمة الوفد هي شرح أهداف الحركة اليمنية [١]، وتقديم الشكر للحكومة العراقية على موقفها من الإنقلاب، والسعي لتوثيق العلاقات بين البلدين[٢].

التقى الوفد اليمني مع عبد الكريم قاسم الذي ابدى إعجابه وتأييده لقيام الجمهورية اليمنية وقال: "عندما نتحدث عن ثورة اليمن أقول لكم بكل صراحة إننا نحمد الله أن روح الثورة العراقية قد تغلغلت في روح ثورة اليمن، و كنا نؤمن بان الثورة آتية لأننا نعتقد بان أبناء اليمن أبطال أشاوس لا يصبرون على ضيم، ولا يسكتون على حيف، ونحن نرجو أن نقف جميعا صفا واحداً، و نجعل هذه الشعلة تنطلق ولا تتوقف"[٣]. ويذكر عبد الله جزيلان أن عبد الكريم قاسم كان يتعمد إطالة الاجتماعات لعدة ساعات دون أن يسمح للوفد اليمني بالتحدث عما جاء من اجله[٤].

ووعد عبد الكريم قاسم الوفد اليمني بمساعدة اليمن بنصف مليون دينار وبعض الأسلحة الخفيفة، ولكنه لم يفِ بما وعد بسبب تصريحات عبد الله جزيلان الذي نفى فيها خبر تأييده لضم الكويت للعراق[٥]. حيث قال: "أن اليمن لا تحب أن تقحم نفسها في مثل هذه الأمور، خاصة وهي بحاجة إلى صداقة الجميع، وان مشاكلنا العربية يجب أن تحل في نطاق الجامعة العربية ووفقا لميثاقها"[٦].

زار وزير الإعلام اليمني احمد حسين المروني بغداد في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٢م، وشرح حاجة اليمن إلى المساعدة من اجل نهضتها الحديثة، وأكد على إيمان الشعب اليمني بان الشعب العراقي لن يتركه يعاني، وأن الحكومة العراقية سوف تقف إلى جانب الجمهورية اليمنية حتى تثبت أقدامها[٧].

---

(١) عبد الله جزيلان، التاريخ السري، ص١٥٩-١٦٠

(٢) احمد العرامي، العلاقات اليمنية العراقية، ص١٥٧.

(٣) جريدة الإخبار، بغداد، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٢م، نقلاً عن:احمد العرامي، العلاقات اليمنية العراقية، ص١٥٩.

(٤) عبد الله جزيلان، التاريخ السري، ص١٦٠.

(٥) يعترف عبد الله جزيلان بأنه قد أيد أحقية العراق بالكويت، ولكن بشرط أن تعلن الموافقة اليمنية بعد قيام العراق بضم الكويت فعلياً، ولكنه تفاجأ عندما أعلنت الإذاعة العراقية الخبر مما أشعر الوفد اليمني بالحرج، انظر: عبد الله جزيلان، التاريخ السري، ص١٦٢.

(٦) عبد الله جزيلان، التاريخ السري، ص١٦١-١٦٢.

(٧) احمد العرامي، العلاقات اليمنية العراقية، ص١٦٤.

زار عبدالله السلال المفوضية العراقية في اليمن في ٢ كانون الثاني ١٩٦٣م واجتمع مع القائم بالأعمال العراقي إبراهيم الولي، وأعلن عن مدى سروره من الموقف العراقي من الجمهورية اليمنية[١].

إستمر العراق في تخوفه من الدعم المصري من أجل تثبيت النظام الجمهوري في اليمن، مما دفع عبد الكريم قاسم للتأكيد على أن العراق مع النظام الجمهوري في اليمن، ولكنه يخشى من التدخل الأمريكي، بسبب التدخل المصري في اليمن، واستدرك قائلا :"لا اتهم العربية المتحدة بأنها متفقة مع أمريكا في التدخل بشؤون اليمن، معاذ الله، ولكنني أقول بان تدخلها في اليمن من شانه أن يسهل تدخل الأمريكان في شؤونها"[٢].

وبناءً على سياسة عبدالكريم قاسم الداخلية والخارجية المناهضة للتيار القومي العربي، قاد حزب البعث العربي الاشتراكي مع الضباط القوميين والناصريين في العراق، انقلاباً في ٨ شباط ١٩٦٣م[٣]، وتم تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة، والذي بدوره عين عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية العراقية [٤].

ولم يكشف مجلس قيادة الثورة في هذه المرحلة عن أية مبادئ ثورية، فكان تركيزه منصب على إثارة الرأي العام ضد عبد الكريم قاسم، ولم تتضمن البيانات الرسمية اسم حزب البعث أو قادته[٥]، فلم يعلن إلا اسم عبد السلام عارف الذي لم يكن بعثياً، ولكن اقترن اسمه بالوحدة العربية، وبمعارضته لسياسة عبد الكريم قاسم، وتأييده للفكر القومي العربي.

وافق عبد الكريم قاسم على الاستسلام بعد أن أصبح محاصراً في وزارة الدفاع، وتمت محاكمته أمام محكمة عسكرية، والتي قضت بإعدامه رمياً بالرصاص في ٩ شباط ١٩٦٣م[٦] .

---

(١) جريدة الاخبار(بغداد)، ٣ كانون الثاني ١٩٦٣م، نقلاً عن: قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص٢٧٩.

(٢) جريدة الإخبار(بغداد)، ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٣م، نقلاً عن: قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية ص٢٧٩.

(4) كان أبرز قادة الانقلاب من البعثيين: علي صالح السعدي، أحمد حسن البكر، طالب شبيب، حازم جواد، صالح مهدي عماش، حردان التكريتي، ومنذر الونداوي، انظر:صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، ص١٢٦، ١٣٨-١٤٢.

(5) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٦٢-٢٦٣.

(6) البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق ١٩٦٣/٢/٨م، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، ص٢٤.

٦)بلاغ من الحاكم العسكري العام في العراق يعلن فيه تنفيذ حكم الإعدام بالفريق عبد الكريم قاسم. أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، ص٢٥؛ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٦٨

بعد أن استتب الأمر للانقلابيين الذين يقال أنهم جاءوا بدعم ومباركة أمريكية[١]، وهو الأمر الذي ينفيه طالب شبيب أحد قيادي حزب البعث في العراق- ومن المشاركين في انقلاب ١٩٦٣م-[٢]، أعلنوا عن تشكيل مجلس الوزراء، وسيطر البعثيون على معظم الوزارات المهمة فيه[٣].

ظهرت انقسامات حادة داخل قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، بين جناح اليمين والذي يمثله كل من: طالب شبيب وزير الخارجية، حازم جواد وزير الدولة، حردان التكريتي قائد القوة الجوية، وعبد الستار عبد اللطيف وزير المواصلات، وكان هذا الجناح ينادي بالتعاون مع العناصر غير البعثية وخاصة في الجيش، وجناح اليسار ويمثله: علي صالح السعدي وزير الداخلية، وحميد الخلخال وزير الشؤون الاجتماعية، وينادي بالاشتراكية، وأخيراً الجناح المعتدل، الذي حاول التنسيق بين الجناحين السابقين، ومثله رئيس الوزراء أحمد حسن البكر، ووزير الدفاع صالح مهدي عماش[٤].

تفاقم الخلاف في حزب البعث عندما عقد المؤتمر القطري لحزب البعث في العراق في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣م، وقرروا إبعاد علي صالح السعدي ومؤيديه وتسفيرهم إلى الخارج[٥].

---

(١) اديث وائي، أيف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥م، ترجمة عبدالمجيد القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩م، ص٤٥٣-٤٥٤؛ عبدالفتاح علي البوتاني، العراق، دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣م، دار الزمان، ، ص٣٦٥-٣٦٦.

(٢) علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب الشبيب، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٨٤.

(٣) جاء التشكيل الوزاري كالتالي: أحمد حسن البكر رئيساً للوزراء، علي صالح السعدي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، صالح مهدي عماش وزيراً للدفاع، طالب شبيب وزيراً للخارجية، وحازم جواد وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية. أنظر: خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٨٨؛ شامل عبدالقادر، عبدالكريم قاسم البداية والنهاية،الأهلية للنشر، عمان، ٢٠٠٢م، ص٢٧٠.

(٤) قيس النعيمي، العلاقات العراقية السورية، ص١٣٧-١٣٨ .

(٥) للمزيد حول الصراع داخل حزب البعث العراقي، أنظر: خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٧٩-٢٨٥؛ إبراهيم خليل أحمد، جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، ص٢٢٥-٢٢٦.

فنزلت الجماهير المؤيدة لعلي صالح السعدي والحرس القومي[1] إلى شوارع بغداد، وأقاموا الحواجز في الطرق، وهاجموا مخافر الشرطة، وسيطروا على أغلب المنشآت في بغداد[2].

استغل الرئيس العراقي عبد السلام عارف الصراع البعثي الدائر، فقرر بالتعاون مع عدد من العناصر العسكرية[3]، القضاء على النفوذ البعثي في السلطة، وتم ذلك في صباح ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م، حيث أمر الرئيس العراقي القوات المسلحة العراقية بالتحرك لفرض الأمن في بغداد، وأعلن عن إلغاء الحرس القومي، وأمر كافة منتسبيه بتسليم أسلحتهم[4]، وبعد القضاء على قوات الحرس القومي، تشكلت الحكومة من ائتلاف عسكري من الضباط القوميين، والضباط البعثيين اللذين تعاونوا مع الحكومة [5].

وبالرغم من تعاون عدد من الضباط البعثيون مع عبد السلام عارف في انقلاب ١٨ تشرين الثاني ضد قيادتهم المدنية، إلا أنه لم يكن يطمئن لهم، وكان ركونه لهم من أجل نجاح انقلابه، ولهذا وبعد أن استطاع تثبيت حكمه، بدأ بإزاحة القيادات البعثية من الحكومة، وتشكلت الوزارة من أغلبية ناصرية[6]، الأمر الذي أدى إلى التقرب من الجمهورية العربية المتحدة، وبالتالي تأييد سياستها القائمة على التدخل العسكري في شؤون اليمن الداخلية.

---

(1) الحرس القومي: تشكيلات بعثية شبه عسكرية منظمة ومدربة على حمل السلاح، قوامها التطوع الشعبي، ووظيفتها معاونة القوات المسلحة في الدفاع المدني في البلاد في حالة الحرب أو وقوع اعتداء ارجي، ولها قيادة مستقلة مرتبطة برئاسة أركان الجيش، أو بأية جهة يقررها المجلس الوطني. أنظر: قانون الحرس القومي في العراق،الوثائق العربية لعام ١٩٦٣م، ص٥١٧؛ ويقول خدوري: ان الحرس القومي، ميليشيا مدنية تأسست مع انقلاب شباط ١٩٦٣م الهدف منها كسب التأييد لإنقلاب شباط، ومواجهة العناصر المعادية له، وقوي نفوذ الحرس القومي حتى أصبح يعتقل تلقائياً جميع الأشخاص اللذين يعارضونه، مما عكس صورة سيئة عن حزب البعث، وكان علي صالح السعدي هو المسؤول المباشر عن قيادة الحرس القومي بصفته وزير الداخلية. أنظر: خدوري، العراق الجمهوري، ص٢٦٩-٢٧٠.

(2) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث( الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار)، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢م، ص٣٣٧-٣٣٨؛ قيس النعيمي، العلاقات العراقية السورية، ص١٣٨-١٣٩؛ بيزوز، العراق،جـ٢، ص٢٨.

(3) عبد الرحمن عارف قائد الفرقة الخامسة، الزعيم الركن عبد الكريم فرحان قائد الفرقة الأولى، العقيد سعيد صليبي آمر الانضباط العسكري، الزعيم الركن الطيار حردان التكريتي قائد القوة الجوية (بعثي)، اللواء الركن طاهر يحيى رئيس أركان الجيش، صبحي عبد الحميد مدير الحركات العسكرية، رشيد مصلح الحاكم العسكري العام. أنظر: إبراهيم خليل أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص ٢٢٦؛ بطاطو، العراق،جـ٣، ص٣٣٩.

(4) بيان رقم (١) صادر عن رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الوطنية في العراق، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، ص٧٩٨.

(٥) أصبح طاهر يحيى رئيساً للوزراء، حردان التكريتي نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع، أحمد حسن البكر نائباً لرئيس الجمهورية، رشيد مصلح وزيراً للداخلية، محمد مجيد (قومي) مديراً للتخطيط العسكري، عبد الكريم فرحان (قومي) وزيراً للإرشاد، عارف عبد الرزاق (قومي) قائداً للقوة الجوية، هادي خماس( قومي) مدير جهاز الاستخبارات العسكرية، صبحي عبد الحميد (قومي) وزيراً للخارجية. أنظر: إبراهيم خليل، تاريخ العراق المعاصر، ص٢٢٩؛ احمد فوزي، عبدالسلام عارف، مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٩م، ص٣٦.

(٦) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص ٢٩٥.

وعلى الرغم من ان السعودية لم تعلن صراحة تأييدها للإنقلاب، الا ان سياسة الحكم الجديد في العراق قد اثارت ارتياح الحكومة السعودية، وتمثل ذلك في القضاء على حكم عبدالكريم قاسم الذي كانت ترتاب منه، خاصة بعد تسلط الشيوعيين وتغلغلهم داخل السلطة(١)، كما ان الحكومة العراقية الجديدة إعترفت بالكويت كدولة مستقلة(٢)، مما أشعر السعودية بالإطمئنان تجاه نوايا الحكومة العراقية.

وعُزز الشعور السعودي عندما قدم السفير العراقي عبدالحميد نعمان أوراق اعتماده كسفير لدولة العراق في المملكة العربية السعودية في نيسان ١٩٦٣م، وصرح قائلاً: "من دواعي فخري واعتزازي ان احمل معي أطيب التمنيات وازكى التحيات من السيد الرئيس عبدالسلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية، إلى جلالة الملك المعظم ولسموكم الكريم وللشعب العربي الآبى في المملكة العربية السعودية، وانه ليسرني ان أكون أول سفير للجمهورية العراقية في عهدها الثوري لدى حكومتكم وشعبكم الكريم، واني لعلى ثقة بان الروابط الأخوية التي تربط بين شعبينا ستزداد قوة ومتانة، وأني آمل ان يكون التفاهم والتعاون رائد الجميع، وان تذلل كل المشاكل ان وجدت لما فيه خير الأمة العربية والإسلامية، وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان"(٣).

وشكر الأمير فيصل السفير العراقي على هذه المشاعر الطيبة، وأشاد بالعلاقات الأخوية التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين(٤).

وساد نوع من الود في العلاقات العراقية السعودية، حيث أخذ الجانبان يتبادلان البرقيات والتهاني، فقد ارسل الرئيس عبدالسلام عارف في ٣١ ايار ١٩٦٣م، برقية تهنئه للملك سعود بمناسبة عيد رأس السنة الهجرية (٥)، ورد عليه الملك سعود مبدياً شكره على هذه المبادرة، متمنياً له وللشعب العراقي مزيداً من الخير والرخاء (٦).

وبالرغم من تأكيد الحكومة العراقية خلال زيارة وفد جمهوري يمني للعراق في ١٣ حزيران ١٩٦٣م، برئاسة الرئيس عبد الله السلال، تأييدها ووقوفها إلى جانب الجمهوريين في

---

(١) سعود القباع، السياسة الخارجية السعودية، ص٢٧١
(٢) البيان المشترك باعتراف الجمهورية العراقية بدولة الكويت، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٣م، ص٧٢٣؛ جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، دار الساقي، لندن، ٢٠٠٣م، ص.
(٣) أم القرى ، العدد ١٩٦٨ ، ٢٦ ابريل ١٩٦٣م .
(٤) أم القرى ، العدد ١٩٦٨ ، ٢٦ ابريل ١٩٦٣م .
(٥) أم القرى ،العدد ١٩٧٢من٣١ أيار(مايو) ١٩٦٣م.
(٦) المصدر نفسه.

اليمن، وان أي عدوان على الجمهورية اليمنية من أي جهة، يعتبر عدوانا مباشرا على الجمهورية العراقية[١]، وتبرع العراق لليمن بمبلغ ٣٠٠ ألف دينار نقداً، وما قيمته مليون ديناراً من المساعدات العينية[٢]، إلا ان ذلك لم ينعكس على العلاقات العراقية السعودية، حيث بعث الأمير فيصل برقية تهنئه للرئيس عبدالسلام عارف في تموز ١٩٦٣م، بمناسبة الاحتفال باليوم القومي في العراق، جاء فيها" تتيح لي فرصة الاحتفال باليوم القومي في العراق بمناسبة طيبة، يسرني ان اغتنمها لأعرب لفخامتكم باسم جلالة الملك عن أجمل التهاني القلبية المقرونة بأصدق اماني الصحة والسعادة لشخصكم، والخير والازدهار للشعب العراقي الشقيق"[٣]، وشكر الرئيس عبدالسلام عارف، الأمير فيصل على برقيته[٤] .

كما بعث الملك سعود برقية تهنئه للرئيس العراقي في ذكرى ١٤ رمضان – انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م- جاء فيها" بمناسبة ذكرى الرابع عشر من رمضان يسرني ان اعرب لفخامتكم عن احر التهاني القلبية واصدق تمنيات الصحة والهناء راجياً للشعب العراقي الشقيق دوام التقدم والازدهار، نسال الله ان يوفقنا جميعا لما فيه خير بلادنا ولما يجمع الكلمة على نصرة قضايانا العربية حتى تظفر امتنا بما نرجوه لها من عزة و مجد"[٥].

ورد الرئيس العراقي على برقية الملك سعود قائلاً: " تلقيت ببالغ الشكر برقيتكم الكريمة بذكرى الرابع عشر من رمضان، فاعرب لكم عن إمتناني العميق راجياً من الله تعإلى ان يسبغ عليكم نعمة الصحة والعافية وعلى شعبكم الشقيق والأمة العربية والإسلامية دوام التقدم والازدهار والمنعة انه سميع مجيب"[٦].

وأعلن الجانبان العراقي والسوري خلال زيارة رئيس مجلس الوزراء السوري صلاح الدين البيطار إلى بغداد في ٦ آب ١٩٦٣م، عن وقوفهما إلى جانب الجمهورية اليمنية " وتأييدهما التام لثورة اليمن العربية، وشجبهما المطلق للعدوان الإستعماري الرجعي ضدها" [٧] .

---

(١) بيان مشترك عن المحادثات بين وفد الجمهورية اليمنية مع وفد الجمهورية العراقية، انظر:الوثائق العربية لسنة ١٩٦٣م، ص٥٥٣.
(٢) خطاب اللواء احمد حسن البكر بمناسبة العيد الخامس لثورة ١٤ تموز،انظر: الوثائق العربية لسنة ١٩٦٣م، ص٥٧٨.
(٣) أم القرى ،١٩٧٩، ١٩ تموز(يوليه)١٩٦٣م.
(٤) أم القرى ،١٩٨٠، ٢٦ تموز(يوليه)١٩٦٣م.
(٥) أم القرى،العدد ٢٠٠٧، ٣١ كانون الثاني ١٩٦٤م
(٦) أم القرى،العدد ٢٠٠٨، ٧ شباط (فبراير) ١٩٦٤م،ص٤.
(٧) البيان المشترك عن محادثات السيد صلاح الدين البيطار في بغداد، انظر: الوثائق العربية لسنة ١٩٦٣م، ص٦٤٤-٦٤٥.

وعندما زار الرئيس العراقي عبد السلام عارف القاهرة خلال ٢١-٢٦ آب ١٩٦٣م، أبدى تقديره للجهود التي قدمها شعب وجيش الجمهورية العربية المتحدة في سبيل انتصار وتثبيت الحكم الجمهوري في اليمن، وأكد الجانبان العراقي والمصري على:"ضرورة مواجهة المحاولات التي يقوم بها الاستعمار والرجعية للنيل من ثورة اليمن" [١].

وفي إطار عدم رغبة العراق بمعاداة السعودية، فقد سعى لتحسين العلاقات السعودية المصرية، التي قطعت على أثر الحركة الإنقلابية اليمنية، فأرسل الرئيس العراقي مبعوثا عنه وهو شامل السامرائي وزير الدولة العراقي إلى السعودية في اوائل شباط عام ١٩٦٤م، وعمل السامرائي مع المبعوث الجزائري احمد توفيق المدني وزير الأوقاف، على حث الأمير فيصل على التعاون في حل المسألة اليمنية، وقد رحبت السعودية بالوساطة العراقية المغربية، إيماناً منها بوحدة القضية العربية، والمصير العربي المشترك[٢]، ونتج عن هذه الوساطة الترحيب بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية ومصر[٣]، على ان يعقد إجتماع بين الطرفين في السعودية بحضور مندوبي العراق والمغرب، لتسوية جميع القضايا[٤].

وفي هذا السياق بعث الرئيس عبدالسلام عارف برقية تهنئة للملك سعود بمناسبة عيد الفطر، وشكره الملك سعود متمنياً مزيداً من التقدم والازدهار للشعب العراقي ورئيسه[٥].

وزار وفد يمني العراق ما بين ٩-١٢ تشرين الأول ١٩٦٥م برئاسة رئيس الوزراء حسن العمري[٦]، وأعلنت الحكومة العراقية في لقائها مع الوفد عن استعدادها لدعم الشعب اليمني،

---

(١) بيان مشترك عن محادثات الرئيس عبد السلام عارف. أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، ص٦٦٢.

(٢) بيان سعودي عن نتائج محادثات مندوبي الرئيسيين عارف وبن بيلا، انظر: الوثائق العربية لسنة ١٩٦٤م، ص٥١.

(٣) بيان سعودي عن نتائج محادثات مندوبي الرئيسيين عارف وبن بيلا، انظر: الوثائق العربية لسنة ١٩٦٤م، ص٥١.

(٤) أم القرى(السعودية)، العدد ٢٠٠٨، ٧ شباط ١٩٦٤م.

(٥) أم القرى(السعودية)، العدد ٢٠٠٩، ٢١ شباط ١٩٦٤م.

(٦) حسن العمري(١٩١٦-١٩٨٩م)، ولد في بلدة الحدأ شرقي مدينة ذمار، درس بمدرسة الأيتام في صنعاء، ثم التحق بالمدرسة الحربية بصنعاء، وتخرج منها، وكان ضمن أول بعثة عسكرية يمنية درست في العراق عام ١٩٣٥م، عمل بسلاح الإشارة، وكان من الضباط المشاركين في الحركة الدستورية عام ١٩٤٨م،وبفشلها قبض عليه وسجن لمدة سبع سنوات، وبعد خروجه عمل بوزارة المواصلات، وقام بدور وطني في انقلاب أيلول ١٩٦٢م، وعين وزيراً للمواصلات ١٩٦٢م، ثم شغل منصب نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة عام ١٩٦٦م، وكان أول من حمل رتبة فريق في الجيش اليمني وبها أشتهر، تقلد رئاسة الوزراء ست مرات، كان أخرها عام ١٩٧١م، ثم أعتزل السياسة، وتوفي في أحد مستشفيات ألمانيا عام١٩٨٩م. انظر: الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف، ومركز دراسات الوحدة العربية، صنعاء، بيروت، ٢٠٠٣م، مج ٣، ص ٢١٦٨-٢١٦٩.

وتقديم العون المادي له في مختلف المجالات، ولم يتطرق البيان لإدانة المملكة العربية السعودية[١]
.

يتضح مما سبق أن عبد الكريم قاسم لم يقدم للجمهورية اليمنية سوى التأييد الكلامي، وذلك لأن الحكم الملكي في اليمن كان من المؤيدين لحق العراق في ضم الكويت، والأهم من ذلك هو معرفته بمدى الصلة التي كانت تربط القادة اليمنيين مع جمال عبد الناصر، وتأييد مصر لهم إعلامياً وعسكرياً، مما دفعه إلى التريث والحذر في مدى تعاونه مع النظام الجديد في اليمن، بينما ساهم عبد السلام عارف في دعم الجمهورية اليمنية، دون أن يندد بالسعودية، وبذل جهودا لا يستهان بها للتوفيق بين مصر والسعودية فيما يخص المسألة اليمنية.

**الموقف السعودي:**

بعد قيام الإنقلاب العسكري في اليمن بتاريخ ٢٦ أيلول ١٩٦٢م، وإذاعة نبأ مقتل الإمام محمد البدر، أعلن الأمير الحسن آل حميد الدين - مندوب اليمن في الأمم المتحدة – نفسه إماماً على اليمن، وغادر الولايات المتحدة الأمريكية متوجهاً إلى السعودية، وشكل حكومة المنفى في ٥ تشرين الأول ١٩٦٢[٢]،واتخذ الحسن من نجران في المملكة العربية السعودية مقراً لحكومته، ونقطة انطلاق للملكيين إلى المناطق الشمالية والشرقية في اليمن[٣].

أرسل الملك سعود الأموال والأسلحة والمدربين للملكيين اليمنيين المتجمعين في معسكرات أقيمت بموافقته حول جيزان، ونجران، وفي بعض الأماكن الأخرى عبر الحدود الشمالية مع اليمن[٤].

ومما يؤكد على الدعم السعودي للملكيين هو هروب عدد من الطيارين السعوديين ما بين ٢-٨ تشرين الأول ١٩٦٢م بطائراتهم إلى مصر، وهي محملة بالأسلحة التي كانت ستقدم للملكيين في نجران[٥] ، مما أضطر الملك سعود إلى إيقاف حركة القوات الجوية حتى التأكد من ولاء جميع جميع الطيارين[٦].

---

(١) بيان عراقي-يمني مشترك، انظر: الوثائق العربية لسنة ١٩٦٥م،ص٦٥٢.

(٢) ادجار اوبالانس، اليمن، الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠م، ترجمة عبدالخالق لاشين، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٥م، ص١١٩-١٢٠.

(٣) احمد يوسف، الدور المصري في اليمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨١، ص١٣٢؛ إدجار اوبالانس، اليمن، ص١٣٠.

(٤) أدجار اوبالانس، اليمن، ص١٣٤؛ فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦م، ص٤٤٩-٤٥٠.

(٥) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص٦٢٥-٦٢٦؛ جريجري جويس، العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل، ترجمة سامية الشامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٩٩.

(٦) ادجار اوبالانس، اليمن، ص١٣٥.

زار الأمير فيصل الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول ١٩٦٢م[١]، وطلب من الرئيس كينيدي (Kennedy) الوقوف إلى جانب السعودية، والضغط على عبد الناصر لوقف تدخله في اليمن[٢]، والذي وصلت قواته إلى اليمن في الأسبوع الأول للإنقلاب[٣]، بناءً على طلب من الجمهورية اليمنية[٤]، وأكد له الرئيس الأمريكي بأنه بإمكان السعودية الاعتماد على أمريكا في في مجال حماية أمن المملكة وسلامة أراضيها[٥].

على الرغم من إعلان وفاة الإمام محمد البدر إلا أنه اتضح فيما بعد أنه قد هرب من القصر خلال عملية القصف، ووصل إلى نجران في الثامن أو التاسع من تشرين الأول، وأعلن عن توليه رئاسة حكومة المنفى بدلاً من عمه الحسن، الذي أصبح رئيساً للوزراء[٦]، وأرسل الإمام البدر إلى إلى السعودية يطلب مساعدته لاستعادة عرشه[٧].

أصبح الأمير فيصل رئيساً للوزراء، ووزيراً للخارجية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٢، وأعلن عن استمرار المساعدة للملكيين[٨]، وأعاد تشكيل الوزارة حيث اسقط منها ستة وزراء كانوا كانوا قد أيدوا قيام النظام الجمهوري في اليمن[٩].

أخذت السعودية تبحث عن حليف لها في المنطقة للوقوف في وجه التدخل المصري في اليمن، وذلك لأنها كانت تعتقد إن الهدف من الوجود المصري في اليمن هو إسقاط النظام السعودي[١٠]. وهنا لابد من القول بان مصر أعلنت بأنه ليس لها أي مطمع في الجزيرة العربية أو في بترول الخليج[١١].

---

(١) أم القرى، العدد١٩٤١، ١٩ تشرين الأول ١٩٦٢م.

(٢) John S.Badeau,The American Approach To The Arab World, Harper &Row, New York And London, 1968,p. 141؛ فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي، ص٢١٠؛ توماس.أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤-١٩٧٥م، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٥م، ص٥٦٧.

(٣) تفاوتت الآراء حول وقت وصول القوات المصرية لليمن بين ٢٨ أيلول ١٩٦٢. أنظر: ادجار اوبالانس، اليمن، ص١٣٠؛ و٥ تشرين الأول ١٩٦٢، أنظر: احمد يوسف، الدور المصري في اليمن، ص١١٢.

(٤) فاسيليف، تاريخ السعودية، ص٤٥٠.

(٥) الرسالتان المتبادلتان بين فخامة الرئيس جون كينيدي وحضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ولي العهد، انظر: أم القرى، العدد١٩٥٣، ١١ كانون الثاني ١٩٦٣م ؛ فاسيلييف، تاريخ السعودية، ص٤٦٣.

(٦) ادجار اوبالانس، اليمن، ص١٢٨-١٢٩.

(٧) تصريح الإمام محمد البدر في مقابلة مع سعيد باديب، انظر: سعيد باديب، الصراع السعودي المصري، دار الساقي، لندن، ١٩٩٠م؛ أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٥م، جـ٣، ص٢٦١، ٢٧٠.

(٨) أم القرى، العدد1942، ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٢م ؛ فاسيليف، تاريخ السعودية، ص٤٥١ ؛ Dana Adams Schmidt, Yemen The Unknown War, Rinehart And Winston, Holt, New York,1968, p .52-53

(٩) أم القرى، العدد1943، ٢ تشرين الثاني ١٩٦٢م؛ ادجار اوبالانس، اليمن، ص١٣٥؛ جريجري جويس، العلاقات اليمينية، ص١٠٠.

(١٠)خطاب الأمير فيصل في ١٩٦٣/٩/٥.انظر: الوثائق العربية لسنة ١٩٦٣، ص٦٨٤.

(١١) الأهرام،( مصر)،٢٨ كانون الأول ١٩٦٢م ؛ احمد يوسف، الدور المصري في اليمن، ص١٦٧.

و وجدت السعودية هذا الحليف متمثلا في الأردن[١]، فتم عقد مجلس دفاع مشترك بين البلدين في ٤ تشرين الثاني ١٩٦٢م[٢]، وأرسل الأردن سرب من طائراته ووضعها تحت تصرف تصرف السعودية[٣]. وأعلنت السعودية عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة[٤] في ٦ تشرين الثاني ١٩٦٢[٥].

وجرت اتصالات سعودية أردنية مع العراق، تبدي استعدادهما لتأييد السياسة العراقية المطالبة بالكويت، فيما لو أبدى العراق تعاوناً معهما، وأكدتا قدرتهما على الضغط على الكويت للموافقة على ذلك، وأوضحتا ان ميزان القوى لا يميل لصالحهما بدون وقوف العراق إلى جانبهما ضد الرئيس عبدالناصر[٦]. ولكن الرئيس عبدالكريم قاسم لم يستجب لطلبهما بسبب شكوكه في جدية موقف البلدين، خاصة وانهما أيدا الكويت سابقاً بشكل قوي[٧].

ردت مصر واليمن على ذلك بعقد اتفاقية دفاع مشترك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٢ مدتها خمس سنوات، تعتبر فيها الدولتان كل اعتداء مسلح على أي دولة منهما، أو على قواتها اعتداء عليها، وتلتزمان بان تبادر كل منهما إلى مساعدة الدولة المعتدى عليها. وان تتخذ على الفور جميع التدابير، وتستخدم ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوات المسلحة[٨].

قامت الطائرات المصرية بمهاجمة القوات الملكية اليمنية المتواجدة على الأراضي السعودية، والتي يشن منها الملكيون هجماتهم على القوات المصرية[٩]، وأعلن الرئيس اليمني عبد

(١) كانت السعودية والأردن قد عقدتا اتفاقاً بينهما في أواخر آب ١٩٦٢ سُمي باتفاق الطائف تضمن تحقيق وحدة عسكرية كاملة بين البلدين، وإنشاء قيادة مشتركة للقوات المسلحة، وتنسيق السياسة الخارجية للبلدين في إطار التعاون العام في جميع المجالات، للمزيد حول أتفاق الطائف، والعلاقات الأردنية السعودية أنظر: جريدة المنار(الأردن)، العدد ٦٨١، ٣٠ آب ١٩٦٢م ؛ فتحي درادكة، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السعودية ١٩٥٣-١٩٦٧، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان، ٢٠٠٩م، ص٢٠٤-٢٠٥.

(٢) الدفاع (الأردن)، العدد ٨١٥٠، ٤ تشرين ثاني ١٩٦٢م ؛ أدجار اوبالانس، اليمن، ص١٣٦.

(٣) سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٩٦م، جـ٢، ص٥٣.

(٤) استمرت القيادة المصرية في استخدام أسم الجمهورية العربية المتحدة، تعبيراً عن التمسك بالنهج الوحدوي للسياسة المصرية، حتى عام ١٩٧١م، حيث أطلق عليها رسمياً أسم جمهورية مصر العربية، انظر: إعلان دستوري بإطلاق اسم جمهورية مصر العربية على الجمهورية العربية المتحدة، الوثائق العربية لعام ١٩٧١م، ص ٥٩٤.

(٥) عبد الله القباع، السياسة الخارجية السعودية، ص٢٥٨.

(٦) قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص٢٧٦.

(٧) قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية، ص٢٧٦.

(٨) عبد الرحمن البيضاني، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن،المكتب المصري الحديث، القاهرة،١٩٨٤م، ص٤٩٣.

(٩) فاسيليف، تاريخ السعودية، ص٤٥٠ ؛ Schmidt, Yemen, p. 52

عبد الله السلال مطالبته بمناطق نجران، وجيزان، وإقليم عسير، كونها مناطق يمنية سيطر عليها آل سعود ولابد من استرجاعها[١].

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالجمهورية اليمنية في ١٩ كانون الأول ١٩٦٢[٢]، مما مما اشعر الأمير فيصل بخيبة أمل، خصوصا وان الاعتراف تم دون الحصول على تأكيد فعلي بجلاء القوات المصرية من اليمن في وقت محدد[٣].

أصدر الأمير فيصل في اوائل كانون الثاني ١٩٦٣ امرأ بالتعبئة العامة[٤]، وأمر كافة الضباط والجنود بضرورة الالتحاق بأماكن عملهم، وأرسل ثلاثة أسراب جوية من الطيران السعودي إلى مطارات بالقرب من الحدود اليمنية، وعدد من المدافع المضادة للطائرات إلى نجران[٥].

وعملت السعودية على تجنيد اليمنيين المقيمين فيها سواء بالإكراه أو بالإغراء المادي للانضمام إلى صفوف الملكيين[٦]، وتكفلت بدفع أسعار الأسلحة التي أرسلتها إيران للملكيين[٧]، وعارضت على اعتراف جامعة الدول العربية بالجمهورية اليمنية في ٢٣ آذار ١٩٦٣م[٨].

زار وفد مصري برئاسة عبدالحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية، السعودية في الأول من آذار ١٩٦٤م، وبدا مباحثاته مع ولي العهد الأمير فيصل، بمشاركة المبعوثين العراقي شامل السامرائي، والجزائري احمد توفيق المدني، وصدر بيانا مشتركا أعلن فيه الطرفان عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وانه لا مطمع لهما في اليمن، وأنهما يؤيدان استقلال اليمن[٩]، وأشاد البيان بالمساعي الحميدة التي بذلها الرئيسين العراقي والمغربي في سبيل الوفاق وتصفية الخلافات

---

(١) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية، ص٢٤٤؛ سعيد باديب، الصراع السعودي المصري، دار الساقي، لندن، ١٩٩٠م، ص١٠٥.
(٢) Badeau, The American, P, 139. ؛ عبد الرحمن البيضاني، أزمة الأمة العربية، ص٥٦١.
(٣) سعيد باديب، الصراع السعودي المصري، ص١٢١.
(٤) ام القرى، العدد ١٩٥٣، ١١ كانون الثاني ١٩٦٣م،ص٢.
(٥) ادجار اوبالانس، اليمن، ص١٤٥.
(٦) احمد يوسف، الدور المصري في اليمن، ص١٥٢؛ جريجري جويس، العلاقات اليمنية السعودية، ص١٠١.
(٧) سعيد باديب، الصراع السعودي المصري، ص٢١٨. (في مقابلة اجراها المؤلف مع الإمام محمد البدر).
(٨) بطرس غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، ١٩٧٧م، ص١١٦.
(٩) بيان مشترك عن نتائج المحادثات بين وفد الجمهورية العربية المتحدة والمسؤولين السعوديين.انظر: الوثائق العربية لسنة ١٩٦٤م، ص٨٩ ؛ سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبدالناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٦٣١-٦٣٢.

المصرية السعودية[١]، وابدى الجانبان المصري والسعودي شكرهما للزعيمين ولممثليهما الشخصيين على ما بذلوه من جهود[٢].

التقى الأمير فيصل والرئيس عبد الناصر خلال مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في القاهرة، في أيلول ١٩٦٤م، وعلى أطراف المؤتمر تم عقد عدة لقاءات، اشترك في معظمها الرئيس العراقي عبد السلام عارف، والرئيس الجزائري احمد بن بيلا[٣]، وأصدرا بيانا في ١٤ أيلول ١٩٦٤م، كان أهم ما فيه هو عزم الدولتين على التعاون التام في حل الخلافات القائمة بين الأطراف المختلفة في اليمن، ومنع الاشتباكات المسلحة[٤].

عانت المملكة العربية السعودية خلال النصف الأول من عام ١٩٦٤م من أزمة داخلية، حيث أخذ أمراء العائلة المالكة، وعلى رأسهم الأمير خالد بن عبدالعزيز، وفهد بن عبدالعزيز، بالضغط على الملك سعود للتنازل عن العرش للأمير فيصل، مما دفع الملك لمغادرة المملكة[٥]، وفي غياب غياب الملك سعود قام الأمير فيصل بعزل أبناء سعود من المناصب الحكومية، وعين مكانهم أخوته خالد وفهد وسلطان، وعمه الأمير مساعد بن عبد الرحمن[٦].

عاد الملك سعود إلى السعودية، وحاول إستعادة سيطرته على الحكم ولكن دون جدوى، حيث أصدر العلماء في ٢٩ آذار ١٩٦٤م، فتوى شرعية جاء فيها:" ان يكون جلالة الملك سعود ملكاً للبلاد له حق الإحترام والإجلال، وان يقوم سمو الأمير فيصل ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، بتصريف شؤون الدولة الداخلية والخارجية في حضور الملك وغيبته بدون الرجوع إلى الملك في ذلك"[٧]. وفي ٣٠ آذار ١٩٦٤م، أعلن أفراد العائلة المالكة تأييدهم لفتوى العلماء[٨]، وأصدر مجلس الوزراء في نفس اليوم قراراً يقضي بإناطة جميع صلاحيات الملك سعود إلى شقيقة الأمير فيصل[٩]. ووافق الملك سعود على هذا المرسوم الوزاري تحت إصرار العلماء

---

(١) أم القرى(السعودية)، العدد ٢٠١١، ٦ آذار ١٩٦٤م، ص١، ٦.
(٢) أم القرى(السعودية)، العدد ٢٠١١، ٦ أذار ١٩٦٤م.
(٣) أحمد يوسف، الدور المصري، ص٣٤٨-٣٤٩.
(٤) بيان رسمي عن محادثات الرئيس جمال عبدالناصر والأمير فيصل،انظر: الوثائق العربية لسنة ١٩٦٤، ص٤٦٦.
(٥) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص ٤٥٥.
(٦) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص ٤٥٥.
(٧) نص فتوى علماء الدين في السعودية حول فض النزاع بين الملك سعود وشقيقه الأمير فيصل. انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٤م، ص١٣٦.
(٨) قرار العائلة المالكة في السعودية بتأييد فتوى علماء الدين. انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٤م، ص١٣٦.
(٩) قرار مجلس الوزراء السعودي ٣٠ اذار١٩٦٤م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٤م، ص١٣٧.

والأمراء[١]. وهكذا يكون سعود أصبح ملكاً بالاسم فقط، حيث ان جميع السلطات أصبحت في يد الأمير فيصل.

عاد العلماء وأصدروا فتوى في أواخر تشرين الأول ١٩٦٤م، أعلنوا فيها خلع الملك سعود نظراً لسوء أحواله الصحية، وتقليد السلطة لأخيه فيصل[٢]، وأستناداً لهذه الفتوى أجتمع مجلس الوزراء، وأعضاء مجلس الشورى السعودي في أوائل تشرين الثاني، وأصدروا قراراً ينص على:" خلع سعود بن عبدالعزيز عن المُلك، ومبايعة ولي العهد فيصل بن عبدالعزيز ملكاً شرعياً على المملكة العربية السعودية"[٣].

ظل الملك سعود معارضاً لكل هذه الإجراءات ولكنه هدد بحرمانه من أملاكه، ووضعه تحت الإقامة الجبرية[٤]، مما أجبره على إعلان تنازله عن العرش، وتأدية يمين الولاء لأخيه فيصل في كانون الثاني ١٩٦٥م، ثم غادر السعودية[٥].

اجتمع الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل في جده ما بين ٢٢- ٢٤ آب ١٩٦٥ لحل المسالة اليمنية، ووقع الطرفان على إتفاقية إحلال السلام في اليمن، والتي أطلق عليها اتفاقية جدة، وكان أهم ما نصت عليه هو[٦]:

- وقف إطلاق النار في اليمن.

- انسحاب الجيش المصري خلال عشرة أشهر من اليمن.

- وقف الدعم السعودي للملكيين.

- إقامة حكومة يمنية مؤقتة.

- إجراء استفتاء شعبي في تشرين الثاني ١٩٦٦م، لتحديد نوع الحكم الذي يريده الشعب اليمني.

ويرى مالكولم كير(Malcolm Kerr) أن الطرفين لم يكونا جادين في تنفيذ إتفاق جدة، بل ارادا منه كسب الوقت فقط، فبالنسبة لمصر كانت ترغب بإظهار نوع من التعاون من أجل

(١)عبد الحكيم الطحاوي، الملك فيصل والعلاقات الخارجية السعودية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ٢٠٠٢م، ص ١٥٤.

(٢) الطحاوي، الملك فيصل، ص١٥٤.

(٣) بيان الشيخ جميل الحجيلان، وزير الإعلام السعودي، بتنصيب الأمير فيصل ملكاً على السعودية.انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٤م، ص٥٣٣.

(٤) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص٤٥٧.

(٥) نص كتاب مبايعة الملك السابق سعود بن عبدالعزيز إلى الملك فيصل.انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٥م، ص1

(٦) نص إتفاقية إحلال السلام في اليمن بين الرئيس عبدالناصر والملك فيصل، انظر: الوثائق العربية لسنة ١٩٦٥، ص٥٧٥.

الحصول على المساعدات الأمريكية، أما السعودية فأرادت تجنب الهجوم المصري على أراضيها،وكذلك كسب التأييد الغربي[١].

توترت العلاقات من جديد بين مصر والسعودية على اثر قيام الملك فيصل بالدعوة لسياسة التضامن الإسلامي، وتأييده لعقد مؤتمر قمة لدول العالم الإسلامي[٢]، ومن أجل ذلك زار عدد من الدول الإسلامية، وكانت أولى هذه الزيارات إلى إيران في كانون الأول ١٩٦٥، والأردن في كانون الثاني ١٩٦٦م، وباكستان والمغرب والسودان وتركيا[٣]، فرأى عبد الناصر أن هذه الدعوة موجهه ضد الحركة القومية العربية، وأنها نوع من الأحلاف الاستعمارية التابعة للغرب[٤].

بينما صرح الملك فيصل بان هذه دعوة للتضامن الإسلامي، وهي ليست موجهة ضد احد، وخصوصاً الرئيس جمال عبد الناصر[٥].

وقد زار رئيس الوزراء العراقي عبدالرحمن البزاز السعودية في كانون الثاني ١٩٦٦م، والتقى مع الملك فيصل، وطلب منه التوسط لدى إيران لتخفيف ضغطها على العراق، وكانت العلاقات بين البلدين متأزمة بسبب الخلافات الحدودية[٦]، وأكد رئيس الوزراء العراقي بأن الملك فيصل لم يتطرق لموضوع ما سُمي بالحلف الإسلامي، وأضاف" أما الزعم بالاحلاف أو الحلف الإسلامي فلم يبحث الرجل هذا الموضوع مطلقاً، ولا احسب انه يروم ان يكون حلفاً من هذا الطراز، وعلى كل حال هو حر في ان يفعل أو ينشئ ما يشاء من أحلاف، فكل دولة مستقلة لها سياستها، أما نحن فسياستنا كما قلت قائمة على عدم الانحياز، وعدم دخول الأحلاف إلا ما كان منها في نطاق القومية العربية والأقطار العربية من أجل تحقيق وجودنا العربي،...، فيما عدا ذلك لن ندخل بحال من الأحوال بأي تكتل ولا أي حلف، ولكن سنبقى حريصين على صداقة الأقطار العربية متعاونين معها، محاولين إفهامها حقيقة سياستنا وأوضاعنا، ساعين إليها كما تسعى هي إلينا بالتعاون في كل ما يصيبنا من خير وما قد نتعرض إليه من سوء، لأننا يجب ان نكون دائماً وأبداً وأن اختلفت أنظمتنا في الحكم، وبعض وجهات نظرنا في السياسة الخارجية، ولكننا نبقى

---

(١) Malcolm Kerr, The Arab Cold War 1958-1967, Oxford University Press, London, 1967,pp. 143-144.

(٢) خطاب الملك فيصل في المؤتمر الإسلامي، ١٧ نيسان ١٩٦٥م،انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٥م، ص٢١٠.

(٣) غازي بن احمد الفقيه، شواهد من الموقف السعودي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية في عهد فيصل بن عبدالعزيز أميراً وملكاً، بحث في كتاب: المملكة العربية السعودية وفلسطين، بحوث ودراسات، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ٢٠٠٦م، جـ٣، ص١٥٩.

(٤) خطاب الرئيس عبدالناصر في ٢١ شباط ١٩٦٦م. انظر: الوثائق العربية لسنة ١٩٦٦م، ص١٠١-١٠٢.

(٥) حديث الملك فيصل إلى التلفزيون البريطاني في٩ حزيران ١٩٦٦م. انظر: الوثائق العربية لسنة ١٩٦٦م، ص٣٤١.

(٦) المؤتمر الصحفي لعبدالرحمن البزاز، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٦م، ص٢٢.

على كل حال عرب، وإذا جد الجد سيستجيب العربي لنداء أخيه"[١]، وأكد عبد الرحمن البزاز على ان المملكة العربية السعودية دولة شقيقة، تربط العراق بها صلات وثيقة[٢]. يلاحظ هنا الهدوء في الخطاب الإعلامي، وإعطاء المبررات للملك فيصل، وإيضاح ان السياسة الداخلية والخارجية لكل دولة عربية هي من شأنها الخاص، والتأكيد على الترابط في العلاقات العربية حتى وأن اختلفت التوجهات السياسية.

وقد سعى الملك فيصل لتحسين العلاقات العراقية الإيرانية، مؤكداً " ان أي مسعى في هذا السبيل نعتبره من واجباتنا، واعتقد انه ستكون في المستقبل نتائج طيبة لتحسين العلاقات بين إخواننا في العراق، وإخواننا في إيران"[٣].

في ظل هذه الظروف رحبت مصر بالملك – المخلوع- سعود الذي جاء من أوربا إلى القاهرة في كانون الأول ١٩٦٦ ولم يفقد أمله باستعادة العرش، واخذ يصرح ضد الملك فيصل، ويتهمه بأنه عميل للإمبريالية، وانه تحالف مع الاستعمار ضد أشقائه العرب [٤].

وقام سعود بزيارة اليمن في نيسان ١٩٦٧م، وأعلن اعترافه بالجمهورية اليمنية، وأهدى الجمهورية مليون دولار، وصرح بأنه ترك بلاده تجنباً لسفك الدماء[٥].

كان الحدث الفصل بين مصر والسعودية، حول الجمهورية اليمنية، هو حرب حزيران ١٩٦٧م التي انهزمت فيها مصر بشكل خاص، والأمة العربية بشكل عام، وعقد على أثرها مؤتمر الخرطوم في آب ١٩٦٧م، حيث اجتمع خلاله الملك فيصل والرئيس عبد الناصر، ووقع الطرفان اتفاقية سميت باتفاقية الخرطوم نصت على[٦]:

- تكوين لجنة ثلاثية تتولى معالجة المسالة اليمنية تتكون من ثلاث دول عربية تختار مصر إحداها، والسعودية الثانية، ويختار الدولة الثالثة وزراء الخارجية العرب أو بالاتفاق بين الدولتين.

---

(١) المؤتمر الصحفي لعبدالرحمن البزاز، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٦م، ص٢٢.
(٢) المؤتمر الصحفي لعبدالرحمن البزاز، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٦م، ص٢٢.
(٣) المؤتمر الصحفي للملك فيصل، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٦م، ص٣٨.
(٤)خطاب الملك السابق سعود إلى الشعب السعودي ٢٠ اذار ١٩٦٧م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص١٩٤ ؛ فاسيليف، تاريخ السعودية، ص٤٦٠؛ احمد يوسف، الدور المصري في اليمن، ص٤٤٥ – ٤٤٦.
(٥) تصريحات الملك السابق سعود خلال زيارته لليمن ما بين ٢٤-٢٦ نيسان ١٩٦٧م، انظر:الأهرام (مصر)، العدد٢٩٣٥٤، ٢٤ نيسان١٩٦٧م، والعدد ٢٩٣٥٥، ٢٥ بيسان، والعدد ٢٩٣٥٦ ،٢٦ نيسان ؛ نداء الملك السابق سعود إلى الشعب السعودي ٢٦ نيسان ١٩٦٧م،انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٢٦١.
(٦) إتفاق الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل حول حل مشكلة اليمن، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٥٨١ ؛ احمد يوسف، الدور المصري في اليمن، ص٤٧٠؛ عبد الله الثور، ثورة اليمن، ص١٩٩.

- تضع اللجنة الخطوط لضمان انسحاب القوات المصرية من اليمن، ووقف المساعدات السعودية للملكيين.

- تستشير اللجنة السعودية و مصر في كل ما يعترض طريقها من مشكلات من اجل التوصل إلى حل يرضي الطرفين.

تكونت اللجنة من إسماعيل خير الله وزير الخارجية العراقية، وهي الدولة التي اختارتها مصر، أما السعودية فرشحت احمد العراقي وزير خارجية المغرب، لكي يمثلها في اللجنة، واتفقت الدولتان على محمد احمد محجوب، رئيس الوزراء السوداني كطرف ثالث[١].

ابدى الرئيس اليمني عبد الله السلال استيائه من الاتفاقية مبررا ذلك بانه تدخل في الشؤون الداخلية لليمن، كما ان التدخل السعودي في اليمن لن يتوقف بعد الانسحاب المصري[٢]. ويذكر أن عبد الناصر قد استاء من موقف السلال حيث قال: "جربت معكم كل شيء و لم ينفع معكم شيء ،...، لقد أدينا دورنا بشرف وأمانة، وتحملنا تضحيات يعلم الله وحده مقدارها ومداها،...، إذا كنتم تتصورون أننا سنغزو لكم السعودية فانتم مخطئون وواهمون، لست على استعداد أن استمر في هذه المأساة أكثر من ذلك"[٣].

توجهت اللجنة الثلاثية في أوائل تشرين الأول ١٩٦٧ إلى صنعاء ورفض عبد الله السلال الاجتماع بأعضائها، وذلك بسبب رفضه لاتفاقية الخرطوم[٤] ، واستمرت اللجنة في بذل جهودها السلمية دون تحقيق أي نتائج ايجابية[٥].

نفذت مصر جانبها من الاتفاقية فسحبت قواتها من اليمن في ١٦ تشرين الأول ١٩٦٧[٦].أما ١٩٦٧[٦].أما السعودية فقد أوقفت دعمها للملكيين في آذار ١٩٦٨[٧]. وأخذت تلعب دور الوسيط بين القوات الجمهورية والملكية اليمنية حيث اجتمع الجانبان في السعودية  في أواخر آذار ١٩٧٠م، من اجل تصفية الأجواء بينهما، والوصول إلى مصالحة وطنية، ولهذا أعلنت السعودية

---

(١) محمد احمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣م، ص١٦٦-١٦٧.

(٢) محمد احمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ص١٦٧؛ احمد يوسف، الدور المصري في اليمن، ص٤٧٠ - ٤٧١.

(٣) تصريح للرئيس جمال عبدالناصر في مجلة الإذاعة والتلفزيون القاهرية، نقلاً عن: عبد الله الثور، ثورة اليمن، ص٢٠٠-٢٠١.

(٤) محمد احمد محجوب، الديمقراطية في الميزان،ص١٦٧-١٦٨ ؛ بطرس غالي، جامعة الدول العربية،ص١٢٧.

(٥) سعيد باديب، الصراع السعودي المصري، ص١٥٨.

(٦) سنان أبو لحوم، اليمن حقائق ووثائق عشتها ١٩٦٢-١٩٧٤م، مؤسسة العفيف، صنعاء، ٢٠٠٢م، ص٢٥١ ؛ ادجاراوبالانس، اليمن، ص٢٧٩.

(٧) ادجار اوبالانس، اليمن، ص٢٧٨.

اعترافها بالجمهورية اليمنية في٢٤ تموز ١٩٧٠[١]، بعد أن دفعت ما يقارب ستة مليارات دولار للقضاء على الثورة اليمنية منذ بدايتها وحتى عام ١٩٧٠م[٢].

يتبين مما سبق أن الهدف من الدعم السعودي لنظام الإمام اليمني، كان من اجل إخراج القوات المصرية من اليمن، وذلك خوفا من أن يكون هذا التواجد هو خطوة أولى للقضاء على النظام الملكي في السعودية، كون المد الثوري لن يتوقف عند حدود اليمن .

دعمت السعودية قوات الإمام عسكرياً وسياسياً حين مدتهم بالأسلحة والأموال، ووفرت لهم قاعدة للتحرك من نجران وغيرها، وتبنت قضية الإمام في الأوساط السياسية العربية والدولية، وهذا شكل مصدر قوة لمؤيدي الإمام، لولاه لما استطاعوا الصمود طويلا، كذلك فقد اتضح وجود معارضة للموقف السعودي من الجمهورية اليمنية داخل السعودية، والدليل على ذلك هروب الطيارين السعوديين إلى مصر، ورفضهم إيصال الأسلحة إلى قوات الإمام في نجران.

يتضح مما سبق انه كان لأزمة اليمن أثر كبير على العلاقات العربية –العربية، نظراً لقيام دول عربية بالتدخل في اليمن بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح احد الطرفين- الجمهوري أو الملكي- مما أدى إلى حدوث توتر في المنطقة العربية بين مؤيد لهذا أو لذاك. أما بالنسبة للعلاقات العراقية السعودية خلال الأزمة اليمنية، فعلى الرغم من وقوف العراق إلى جانب مصر، وتأييدهم للحكم الجمهوري في اليمن، ووقوف السعودية إلى جانب الإمام محمد البدر، فلم تتأثر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وسعى العراق بكل طاقاته للتوسط بين السعودية ومصر، من أجل الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف.

وقد عرف عن الرئيس العراقي عبد السلام عارف تمسكه بالمبادئ الإسلامية، فقد منع في عهده تقديم المشروبات الروحية في حفلات الدولة، ومنع خرق صيام شهر رمضان علانية، واجبر أعضاء مجلس قيادة الثورة على ان يقسموا على الإخلاص لدينهم قبل تسلم مناصبهم الرسمية[٣]. ولعل هذا يكون وراء عدم حدوث قطيعة بين العراق والسعودية خلال فترة حكمه، بالرغم من ميوله القومية.

كما امتازت خطابات الرئيس العراقي عبدالسلام عارف بظهور النزعة الدينية فيها، وتمجيد الإسلام، والإشادة بالسياسة المصرية مع عدم الإساءة للمملكة العربية السعودية، ولا التنديد بها،

---

(١) بيان المملكة العربية السعودية بالاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٠م، ص٥٠٧-٥٠٨.

(٢) سمير العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣٦.

(٣) بطاطو، العراق، جـ٣، ص٣٤٣.

واستمر بالتأكيد على ان السياسة الخارجية العراقية تستند على السعي للوصول لسياسة عربية موحدة لمواجهة الإخطار التي تحيط بالأمة العربية والإسلامية [١].

كما أوضح الرئيس عبد السلام عارف بأن سياسة العراق الخارجية مع الدول العربية " تستند إلى الصلات الطيبة، وإلى الأواصر والروابط التي لا تعد، ولكل شانه في سياسته الداخلية، وأننا لا نهدف إلا إلى حسن الجوار، ولا ندع أي مغرض ان يعكر صفو العلاقات الطيبة بيننا وبين شقيقاتنا من الدول"[٢].

---

(١) خطابات الرئيس عبد السلام عارف في ١٩٦٤/٥/٣م، و١٩٦٤//٥/٣٠م، و١٩٦٤/٧/١٣م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٤م، ص ٢٠٩-٢٨٤،٢١٠-٣٣٠،٢٨٥-٣٣١ ؛ وفي ١٩٦٥/٢/٧م، و١٩٦٥/٧/١٣م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٥م ،ص٤٦١،٤٣

(٢)خطاب عارف في ١٩٦٥/٧/١٣م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٥م، ص٤٦٢.

**حرب ١٩٦٧م، والموقف العراقي والسعودي منها:**

انتشرت الأنباء في المنطقة العربية حول وجود تحشدات عسكرية إسرائيلية على الحدود السورية مما يشكل تهديداً عليها[١]، فتوجه وفد عسكري سوري برئاسة وزير الدفاع حافظ الأسد إلى القاهرة، وتم التوقيع على اتفاقية دفاع مشترك مع مصر في أوائل تشرين الثاني ١٩٦٦م[٢].

هاجمت القوات الصهيونية قرية السموع[٣] الأردنية في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٦م، بحجة أن الفدائيين يتخذون من هذه القرية قاعدة لهم، وأخذت القوات الصهيونية تصعد الموقف ضد سوريا لأن قوات الفدائيين تتدرب وتنطلق من هناك، فشنت هجوماً عنيفاً على سوريا في ٧ نيسان١٩٦٧م[٤]، فصورت القيادة السورية إلى الرئيس عبدالناصر أن هناك هجوماً مبيتاً ضدها ولا بد من مواجهته[٥].

في ظل هذه الظروف طلبت الجمهورية العربية المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء[٦]، وجاءت موافقة الأمين العام للأمم المتحدة على الطلب المصري في ١٨ آيار ١٩٦٧م[٧]، وأعلنت القيادة المصرية في ٢٣ آيار ١٩٦٧م، إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية[٨].

أصبح الوضع في المنطقة العربية يقترب من إعلان الحرب، لهذا طلب الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية من الجمهورية العربية المتحدة أن لا تكون هي البادئة بالحرب ، واستجاب عبد الناصر لذلك لأنه كان يعرف أن قيامه بهجوم على إسرائيل سيقابل بمقاومة أمريكية

---

(١) الشناق، التاريخ السياسي، ص ٣٧٧-٣٧٩.

(٢) بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧م، ص ١٤٧.

(٣) السموع: تقع جنوب غرب مدينة الخليل، على بُعد ١٤ كم، هاجمها العدو الصهيوني لحوالي أربع ساعات مستخدماً ٨٠ دبابة، و١٢ طائرة، انظر: امنة أبو حجر، موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، دار أسامة، عمان، ٢٠٠٣م، جـ١، ص٣٤٧.

(٤) الشناق، التاريخ السياسي، ص ٣٦٨، ٣٧٥؛ محمد طلعت الغنيمي ، نظرات في العلاقات الدولية العربية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، د. ت، ص ٣٤٤ .

(٥) الشناق، التاريخ السياسي، ص٣٧٩.

(٦) كانت الأردن والسعودية منذ ١٩٦٣م ، تنددان بقبول عبد الناصر ببقاء قوات الأمم المتحدة في سيناء والسماح لإسرائيل بحق المرور في خليج العقبة، واتهموه بأنه اختار الخروج من الصراع العربي الصهيوني وذلك بالاختفاء وراء قوات الطوارئ جاءت هذه التصريحات في الوقت الذي تزايدت فيه الغارات الإسرائيلية ضد سوريا والقرى الأردنية الأمامية. أنظر : مجموعة خطب الملك حسين، ٢٥ عاماً من التاريخ ١٩٥٢-١٩٧٧، ج١، ص ٥٢٣-٥٢٥؛ وصفي التل، كتابات في القضايا العربية ، دار اللواء للصحافة والنشر،عمان، ١٩٨٠م، ص١٩٠؛ خطاب الأمير فيصل بن عبد العزيز في ١٩٦٣/١/٢٥م، أنظر : الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، ص ٢١. استجاب عبد الناصر للضغوط العربية مع أنه كان مدركاً أن ميزان القوة ليس في مصلحة العرب، وأنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بالاشتباك مع إسرائيل بسبب تفوقها العسكري عليهم، أنظر: فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي، ص ٣٨١.

(٧) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧-١٩٧٠م، دار الوحدة، بيروت،١٩٨٣م، ص٧٢-٧٤.

(٨) المرجع نفسه، ص٨٣.

وأوروبية [١] ، وساد انطباع بأن إسرائيل لن تطلق النار أولاً[٢]، وكان ليفي اشكول رئيس الوزراء الوزراء الإسرائيلي قد صرح في ٢٢ أيار١٩٦٧م قائلاً:" أود ان أقول للبلدان العربية وبصفة خاصة مصر وسوريا،إنه ليس لدينا أي مخططات أو أهداف عدوانية تجاهها، وانه ليس لنا أي مصلحة في المساس بأراضيها أو بحقوقها المشروعة"[٣].

ذهب كل ذلك مع الريح عندما هاجمت القوات الجوية الصهيونية في صباح الخامس من حزيران ١٩٦٧م، مطارات الجمهورية العربية المتحدة، وتمكنت من تدمير سلاح الجو المصري وهو جاثم على الأرض[٤]، ولم تحرك القيادة السورية ساكناً اثناء الهجوم الصهيوني على الجبهة المصرية[٥].

واصلت القوات الصهيونية هجومها خلال ستة أيام على كل من مصر والأردن وسوريا، لينتهي العدوان باحتلال جزء جديد من الأراضي العربية، حيث فقدت الأردن الضفة الغربية، وسوريا مرتفعات الجولان، أما مصر فخسرت قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء [٦].

أدى احتلال الكيان الصهيوني للأراضي العربية في حزيران ١٩٦٧م إلى زيادة مساحته من ( ٢٠,٧٧٠) كيلو مترا مربع عام ١٩٤٨م، إلى (٨٩,٣٥٩) كيلو مترا مربع عام ١٩٦٧م [٧].

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر كان قد عقد اجتماعاً في ١٩٦٧/٦/٢م، حضره أنور السادات وحسين الشافعي وزكريا محي الدين وعلي صبري وعبد الحكيم عامر، والعديد من القيادات العسكرية المصرية، أعلن فيه التحول في الموقف العربي من الإستراتيجية الهجومية إلى الدفاعية، وأكد على أن إسرائيل إذا قررت الهجوم فسيكون ذلك في ٤ أو ٥ حزيران، بانياً استنتاجه حول توقيت الهجوم على أساس أنها ستقوم بذلك قبل وصول القوات العراقية إلى الأردن، وقبل أن تتخذ مواقعها على الجبهة، وأضاف عبد الناصر أن إسرائيل ستبدأ

---

[١] صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب٦٧، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٧٤م، ص ١٧٩-١٨٠؛ فواز جرجس ، النظام الإقليمي العربي، ص ٢٩٣- ٢٩٤؛ بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية، ص٥٨٧؛ جاك كوبار، من حرب الأيام الستة، ترجمة كمال السيد، دار الوطن العربي، بيروت، ١٩٧٤،ص ٩٤-٩٥.

[٢] احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، خريف عبدالناصر،٥جـ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤م، جـ٥، ص١٣٩-١٤١؛ محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، ص١٤١؛ فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي، ص ٢٩٤

[٣] انظر:جاك كوبار، من حرب الأيام الستة، ص٩١.

[٤] من مجموع ٤١٩ طائرة تم تحطيم ٣٠٤ طائرات، أنظر: ايان بلاك، وبيتي موريس،حروب إسرائيل السرية، تاريخ الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، ترجمة عمار جولاق وعبدالرحيم الفرا، الأهلية للنشر، عمان،١٩٩٢م، ص٢٢٠.

[٥] للمزيد حول الدور السوري في حرب ١٩٦٧م، أنظر : الشناق، التاريخ السياسي، ص ٣٨٦-٣٨٨.

[٦] الشناق، التاريخ السياسي، ص ٣٨٧ .

[٧] إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، دار جفرا للدراسات ، دمشق، ٢٠٠٢م، جـ٢، ص ٣٣٨.

أولاً بضربة جوية ضد سلاح الجو المصري، لهذا طلب من العسكريين الاستعداد لتلقي هذه الضربة، والتقليل من الخسائر قدر الإمكان، حتى تتمكن القوة الجوية من المواجهة فيما بعد، وكان من المفروض تنفيذاً لما قاله عبد الناصر أن تتخذ عدة قرارات عسكرية من طرف القادة العسكريين، أهمها إخلاء المطارات الأمامية في سيناء من الطائرات حتى لا تكون في متناول القصف الجوي الصهيوني عندما يقوم بالضربة الأولى، ولكن كل ما قاله عبد الناصر في هذا الاجتماع لم ينفذ منه شيء، ولم يتم إبلاغ أي طرف كان خارج قاعة الاجتماع بتصورات الرئيس، واحتمالية الهجوم الصهيوني في ٥ حزيران[١] . ويذكر رئيس أركان الجيش العراقي صالح صائب الجبوري أن السفير العراقي في عمان قد قابل رئيس الوزراء الأردني سعد جمعة في ٤ حزيران ١٩٦٧م، وأخبره أن الاستخبارات العسكرية العراقية تؤكد أن الكيان الصهيوني سيشن هجوماً صباح ٥ حزيران، فذهبا إلى الملك حسين ونقلا له المعلومة، والذي بدوره نقلها إلى القيادة العربية الموحدة في عمان، وأطلع الفريق عبد المنعم رياض عليها، ثم نقلت المعلومات إلى القيادة العليا في القاهرة[٢]، ويؤكد سعد جمعة هذه الرواية العراقية[٣].

وعلى الرغم من ذلك نجح المخطط الإسرائيلي، وحققت إسرائيل ما كانت دائماً تصبو إليه من تحطيم القدرات العسكرية العربية، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، وأضافت اليها كل سيناء والجولان حتى العاشر من حزيران ١٩٦٧م.

## الموقف العراقي من حرب ١٩٦٧م :

صرح الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، والذي تقلد الحكم على اثر وفاة الرئيس عبد السلام عارف في ١٣ نيسان ١٩٦٦م، بسبب تحطم طائرته في البصرة، عندما كان يقوم بجولة في المحافظات العراقية الجنوبية، فأنتخب مجلس الوزراء، ومجلس الدفاع العراقي، عبد الرحمن عارف، رئيساً للجمهورية العراقية في17 نيسان ١٩٦٦م[٤] ، رداً على توقيع إتفاقية الدفاع المشترك بين سوريا ومصر قائلا : " أنه اتفاق مبارك ونحن نفرح لكل قرار يعزز التعاون بين

---

[١] للمزيد أنظر: صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب ٦٧، ص ١٧٩-١٨٢؛ قدري قلعجي، وثائق النكسة تحت أضواء التجربة المرة، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٩م، ص ١٤٨؛ احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ٥، ص١٤١-١٤٢.

[٢] صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين، ص ٤٦٠.

[٣] سعد جمعة، المؤامرة ومعركة المصير، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٨م، ص١٧٦.

[٤] بيان مجلس الوزراء ومجلس الدفاع العربي في العراق بإعلان انتخاب اللواء عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٦م، ص ٢٢٠ ؛ إبراهيم خليل أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص ٢٣٥- ٢٣٦.

الأخوة " [١] . وأعلن أن العراق لن يقف مكتوف الأيدي أمام أي عدوان تقوم به إسرائيل ضد سوريا، وأضاف " أن العراق سيبادر إلى تنفيذ كافة التزاماته إذا ما تعرضت سوريا لأي خطر، ونحن نعتقد أن بيننا وبين أخواننا ما هو أكثر من المعاهدات" [٢] .

استمرت إسرائيل في تصعيد الموقف على الجبهة السورية حيث هاجمت الطائرات الإسرائيلية سوريا في ٧ نيسان ١٩٦٧ [٣] ، ورداً على تلك الاعتداءات أرسل العراق وزير خارجيته عدنان الباجه جي إلى الإتحاد السوفيتي، وصدر بيان عن البلدين يعلن استنكارهما للاعتداءات الإسرائيلية على الدول العربية [٤] .

وصرح رئيس أركان الجيش العراقي بالوكالة اللواء حمودي بأن القوات العراقية تنتظر أول إشارة لها من القيادة العربية الموحدة لدخول المعركة، ولتحديد الدور الذي سيقوم به الجيش العراقي على الجبهة السورية، والمواقع التي سيرابط بها، وجميع التفاصيل العسكرية التي تتطلبها ضرورات التنسيق العسكري بين البلدين [٥] .

ولمواجهة الموقف في المنطقة العربية، دعا الرئيس عبد الرحمن عارف في ٢٠ نيسان ١٩٦٧م إلى الوحدة العربية، وإزالة كافة الخلافات بين الدول العربية، وأضاف بأن:" إسرائيل ولا شك تخشى تقارب وإتحاد الدول العربية، لأنها تشعر انه قزم بين العمالقة"[٦].

دخلت بعض القوات العراقية الأراضي السورية في ٢٥ نيسان ١٩٦٧، ووصل إلى دمشق في الوقت نفسه، وفد عسكري عراقي برئاسة العميد الركن محمود عريم قائد الفرقة المدرعة الثالثة من أجل وضع خطة للتعاون العسكري بين البلدين[٧].

وصرح وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي في ١٥ أيار ١٩٦٧م : " أن العراق لن يقف مكتوف الأيدي اذا ما وقع أي اعتداء على سوريا، وأنه يضع جميع إمكانياته للوقوف إلى

---

[١] جريدة الثورة العراقية، ٧ تشرين الثاني ١٩٦٦، انظر: قيس النعيمي، العلاقات العراقية السورية، ص١٦٨ .
[٢] المرجع نفسه، ص ١٦٨ .
[٣] محمد طلعت الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية العربية، ص ٣٤٥ .
[٤] البيان العراقي السوفيتي المشترك، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص ١٩٧.
[٥] تصريح رئيس أركان الجيش العراقي اللواء حمودي مهدي، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص ١٩٧
([٦]) تصريح الرئيس عبدالرحمن عارف، انظر:الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص١٩٧.
[٧] يونس حسن السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية ، ص ١١٤-١١٥؛ إيف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية، جـ٢، ص ٧٧ .

جانبها " [١] ، وأضاف ان الحكومة العراقية:" تعلن استنكارها الشديد للاعتداءات والتهديدات الصهيونية ضد سوريا"[٢].

عقد مجلس الدفاع العراقي في ١٧ أيار ١٩٦٧م ،اجتماعاً ناقش فيه الموقف العام على الجبهة السورية، وما يمكن توفيره من قوات عسكرية لنجدة سوريا في حال وقوع اعتداء عليها[٣] ، ووصل وفد عسكري عراقي في ٢٠ أيار ١٩٦٧م، إلى سوريا للاتفاق على أسلوب التعاون بين البلدين [٤] .

وفي نفس الوقت وصل وفد عراقي إلى القاهرة برئاسة رئيس الوزراء طاهر يحيى، لحضور اجتماعات القيادة العسكرية الموحدة، ولدراسة اخر التطورات[٥]، وعلى اثر انتهاء المباحثات صدر بياناً مشتركاً يؤكد على اتفاق الجانبين على توحيد جهودهما السياسية والعسكرية لمواجهة أي عدوان إسرائيلي[٦]، وصرح اللواء شاكر محمود وزير الدفاع العراقي بأنه ستصل:" قوة عراقية مع تشكيل جوي كبير لتعمل جنباً إلى جنب مع جيش الجمهورية العربية المتحدة"[٧].

وأعلن رئيس أركان الجيش العراقي اللواء حمودي مهدي في ٢١ أيار ١٩٦٧م بأن: "الحكومة العراقية هيأت جميع القطعات العسكرية للتحرك إلى سوريا فور انتهاء المباحثات بين الوفد العسكري العراقي والمسؤولين السوريين في دمشق" [٨] .

وبعد إعلان جمال عبد الناصر عن إغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية في ٢٣ أيار ١٩٦٧م ، أبلغ السفير العراقي بالقاهرة عبد الحسين زلزلة، وكيل وزارة الخارجية المصرية محمد حسن الزيات، عن دعم العراق المطلق لأي بلد عربي يتعرض للعدوان

---

[١] تصريح وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٦٩م، ص ١٩٨.

[٢] المصدر نفسه، ص١٩٨.

[٣] يونس حسن السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٥٨-١٩٧٣م، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ١٩٩٩م، ص ١١٣ ؛ صالح الجبوري، محنة فلسطين، ص٤٧٣.

[٤] تكون الوفد العراقي من اللواء الركن حسن صبري محمد علي معاون رئيس أركان الجيش، العميد الطيار حسن رجب عريم، وكيل قائد القوة الجوية، والعميد الركن جمال حميد مدير الحركات العسكرية مع عدد آخر من الضباط الطيارين، أنظر : السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية ، ص ١١٣ .

[٥] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص١٩٩.

[٦] الأهرام(المصرية)،٢٤ أيار ١٩٦٧م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م،ص١٩٩.

[٧] الأهرام(المصرية)،٢٤ أيار ١٩٦٧م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م،ص١٩٩.

[٨] الحياة(اللبنانية)، ٢١ أيار ١٩٦٧م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص١٩٩ ؛ ذياب عبود، العلاقات العراقية السورية، ص ٣١.

الإسرائيلي[١] . ووافقت الحكومة المصرية على عرض عراقي بتقديم قوات عراقية لمساندة القوات المصرية في حالة دخولها الحرب مع إسرائيل[٢].

انتهت المباحثات العراقية السورية بإعلان ضرورة التعاون بين البلدين، ولهذا صرح اللواء حسن صبري محمد وكيل رئيس أركان الجيش العراقي في ٢٤ أيار أن القوات العراقية بدأت تقوم بواجبها للاتجاه نحو المواقع المحددة لها وفق الخطط المرسومة، وأخذت القوات العراقية تتجمع في منطقة الحبانية في ٢٧ آيار ١٩٦٧م [٣].

وصرح الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في كلمة ألقاها بقطاعات الجيش العراقي قبيل مغادرتها إلى الجمهورية العربية المتحدة قائلاً : " إن القطعات العراقية التي ستشارك جيش الجمهورية العربية المتحدة هي قطعات رمزية، نظراً لأن جيش المتحدة كامل بعدته وعدده، وإن قطعاتنا العراقية سيكون لها شرف المشاركة الفعلية مع جيوش الدول الشقيقة القريبة منا" [٤] .

وفي إطار دعم الموقف العربي، أرسل الرئيس العراقي رسالتين إلى محمد رضا بهلوي شاه إيران، وجودت صوناي الرئيس التركي، حثهما فيهما على الوقوف بجانب الدول العربية ضد الكيان الصهيوني[٥] .

في ظل هذه الظروف طلب الملك حسين من رئيس وزرائه سعد جمعه إبلاغ سفراء كل من: مصر، وسوريا، والعراق أن ينقلوا إلى حكوماتهم استعداد الأردن التام للتعاون معهم، والانضمام للقيادة العسكرية الموحدة [٦].

وتقدم الأردن باقتراح إلى العراق لإرسال قوات عراقية إليه، ولكن وزير الدفاع العراقي شاكر محمود رد على الطلب الأردني بأنه جاء متأخراً [٧] .

قام الملك حسين بزيارة مفاجئة إلى القاهرة في ٣٠ أيار ١٩٦٧م، تم على أثرها توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين [٨] ، واتصل الرئيسان هاتفياً مع الرئيس العراقي عبد الرحمن

---

[١] قيس النعيمي، العلاقات العراقية السورية، ص ١٧٠.
[٢] السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية، ص١١٥.
[٣] السامرائي ، العراق والقضية الفلسطينية ، ص ١١٤ ؛ ذياب عبود، العلاقات العراقية السورية،ص ٣٢.
[٤] كلمة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف بقطاعات الجيش العراقي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص ٣٤٥.
[٥] خطاب الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في٤ حزيران ١٩٦٧م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٣٧٨ ؛ ذياب عبود، العلاقات العراقية السورية، ص٣٣ .
[٦] سعد جمعه، المؤامرة ومعركة المصير، ص ١٨٦.
[٧] قيس النعيمي ، العلاقات العراقية السورية، ص ١٧١؛ السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية، ص ١١٤؛ سعد جمعة، المؤامرة ومعركة المصير، ص١٨٧.
[٨] الملك حسين، حربنا مع إسرائيل، ص٣٥-٣٦؛ الشناق، التاريخ السياسي، ص ٣٨١-٣٨٢ .

عارف لإطلاعه على أخر التطورات[١] ، فرحبت الحكومة العراقية بالاتفاق الأردني المصري واعتبرته خطوة موفقة لدعم الموقف العربي، وأعلنت انضمامها للاتفاقية المعقودة بين البلدين في ٣ حزيران ١٩٦٧م[٢] .

وعلى أثر إعلان أعلن الكيان الصهيوني الحرب في صباح الخامس من حزيران ١٩٦٧م، عقد مجلس الوزراء، ومجلس الدفاع العراقي جلسة استثنائية، أعلنوا فيها دخول العراق الحرب ضد إسرائيل إلى جانب سوريا والأردن ومصر[٣]، واتصل الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف بالرئيس السوري نور الدين الأتاسي، فوضح الأخير تطورات الموقف وعملية التنسيق بين القوتين الجويتيين العراقية والسورية [٤] .

وأعلنت الحكومة العراقية في ٦ حزيران ١٩٦٧م، عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بعد أن تبين اشتراكهما في الحرب إلى جانب إسرائيل[٥] ، كما أعلنت الحكومة العراقية في اليوم نفسه عن فتح باب التطوع أمام العراقيين للإشتراك في الحرب [٦] .

وقامت الطائرات العراقية بقصف مطار سركين الإسرائيلي[٧]، في الساعة الحادية عشرة صباحاً، ويذكر رئيس أركان الجيش العراقي صالح الجبوري ان هذا التأخير نتج عن تأخر القيادة السورية في إعلان استعدادها لدخول المعركة، بعد ان طلبت منها القيادة الأردنية ولأكثر من مرة توحيد أعمالهم الجوية[٨]. وردت القوة الجوية الإسرائيلية بتدمير طائرات ميج ٢١ العراقية التي

---

[١] الملك حسين، حربنا مع إسرائيل، ص٣٩.

[٢] بروتوكول انضمام الجمهورية العراقية لإتفاق الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ٣٧٩.

[٣] بيان جمهوري عراقي، انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧م، جمع واختيار جورج خوري نصرالله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ومركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، ١٩٦٩م، ص٣٠٠؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص٢٠٣.

[٤] قيس النعيمي، العلاقات العراقية السورية، ص ١٧٣.

[٥] قرار الحكومة العراقية بقطع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م ، ص ٣٩٨-٣٩٩ .

[٦] حددت الحكومة العراقية شروط التطوع بأن يكون عراقياً أو عربيا مقيماً في العراق، وأن يكون عمره من ١٨-٥٥ سنة، وأن يكون سليماً من الأمراض، وأن يملأ استمارة التطوع ويعلن استعداده للذهاب إلى أي مكان يتطلبه الواجب. وبلغ عدد المتطوعين من أول يوم للبيان حوالي (١٥) ألف متطوعاً، أنظر: ذياب عبود، العلاقات العراقية السورية، ص ٣٤ .

(٧) بلاغ عسكري رقم(١) عن تحركات القوات العراقية في الحرب مع إسرائيل، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٣٨٨.

(٨) صالح الجبوري، محنة فلسطين، ص٤٦٦-٤٦٧.

شاركت في العمليات الأولية، وهاجمت القاعدة الجوية العراقية H3[١]، ودمرت ١٠ طائرات وهي جاثمة على الأرض[٢].

أما بالنسبة للنشاط العسكري فقد تعرضت القوات العراقية المقاتلة إلى قصف صهيوني شديد خلال ٦-٧ حزيران، واستمرت عملية القصف حتى بعد انسحاب هذه القوات خلال ٨-٩ حزيران[٣].

وقد أشاد الملك حسين بالقوات العراقية قائلاً: " كان اللواء الثامن العراقي يتحرك بشكل متواصل خلال الحرب، وطائرات العدو لا تتوقف عن مهاجمته على الطرق الأردنية، هكذا دمر تماماً الجزء الأكبر من معدات اللواء، برغم ذلك كان الجنود العراقيون يصرون على مواصلة تقدمهم نحو المواقع التي حددت لهم، حتى لو ضحوا بأخر سيارة لهم، لقد اعتبروا من واجبهم مساعدتنا بأي ثمن، في الخامسة مساء الثلاثاء ٦ حزيران أرسل إلينا العراق لواء المشاة الأول، ثم لواء المشاة ٢٧، ولواء المدرعات السادس، ولم ينم العراقيون الذين ينقلون هذه القوات طول أسبوع، ورغم تعبهم الشديد كانوا يتنقلون بين بغداد ووادي الأردن لإحضار المدرعات إلى الجبهة، إنني معجب بهم، قطعوا هذه الأيام كلها من دون راحة ولا غذاء، يا لمستوى هذا الشعب الكبير، لقد قام بكل ما في وسعه"[٤].

وهنا لا بد من القول ان مشاركة القوات العراقية في الحرب لم تكن بالقدر الكافي، وقد تعددت الأسباب التي أدت إلى ضعف المشاركة العراقية: حيث دخل اللواء الثاني العراقي الحرب قبل أن يتمكن من التعرف على المنطقة واستطلاعها والاستراحة بعد أن قطع مسافة حوالي ألف كيلومتر [٥] ، وفي ٦ حزيران أرسل العراق اللواء الأول، ثم لواء المشاة السابع والعشرين واللواء المدرع السادس للاشتراك بالقتال[٦]، ويقول صالح صائب الجبوري رئيس أركان الجيش العراقي : " لو كانت هذه القوات قد وصلت الأردن في الوقت المناسب وقبل بدء القتال لقامت بدور كبير فعال، وأثرت على نتيجة القتال في جبهة الأردن تأثيراً كبيراً "[٧].

---

(١) Nadav Safran, From War To War, The Arab-Israeli Confrontation 1948-1967,P.329.

(٢) ايان بلاك، حروب إسرائيل السرية، ص٢٢٠.

(٣) للمزيد حول تحركات وقتال الجيش العراقي في الضفة الغربية، انظر: صالح الجبوري، محنة فلسطين، ص٤٧٤-٤٧٦.

(٤) الملك حسين، حربنا مع إسرائيل، ص٨٦.

(٥) بدأت القوات العرقية الدخول إلى الأراضي الأردنية في الرابع من حزيران ، أنظر: السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية ، ص ١١٤-١١٦؛ صالح الجبوري، محنة فلسطين، ص٤٧٤.

(٦) السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية ص ١١٦ ؛ صالح الجبوري، محنة فلسطين، ص٤٧٦.

(٧) صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين، ص ٤٧٦.

وأكد العميد الركن محمود عريم قائد قوات صلاح الدين العراقية ان بُعد القوات العراقية عن ميدان المعركة، قد أثر على أداء هذه القوات: " فقد كان بعضها يبعد عن الميدان بما يزيد عن ٢٠٠٠ كيلومتر، والبعض أكثر أو أقل، وان طول خطوط مواصلاتنا التي فرضته الطبيعة والوضع الجغرافي للبلدان العربية، أمر لا يمكن اختصاره مطلقاً، كما ان طبيعة المناطق التي تمر بها قطعاتنا تستوجب التنقل بأرتال محددة لصعوبة الماء والتموين وغيرها، وهذا العامل سبب دخولنا المعركة بشكل محدود"[١] .

ويرى يونس السامرائي أن الاستعدادات العراقية لم تكن بالمستوى المطلوب لقصر مدة إعدادها ولعدم استغلال إمكانيات القوات العسكرية العراقية بشكل مدروس[٢]، كذلك فقد اتسمت مشاركة القوات العراقية بالطابع الإعلامي، حيث أخذت أجهزة الإعلام تصف تحركات الجيش العراقي ، مقدمة بذلك معلومات ثمينة بشكل سهل للأجهزة الصهيونية [٣] .

أعلن العراق رفضه الموافقة على قرار وقف إطلاق النار الذي صدر في ٨ حزيران، وذلك لأنه كان يجب ان يلحق بالقرار الدعوة إلى انسحاب القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة، ولكن الولايات المتحدة رفضت ذلك ودعت إلى إيقاف النار فقط، وقد عبر وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي عن ذلك قائلاً:" ان قرار وقف أطلاق النار الذي أصدره المجلس اليوم ما هو إلا استسلام تام لإسرائيل، ان المفاوضات كانت تجري لمدة يومين لتلمس السبيل لإصدار قرار بوقف إطلاق النار يكون مصحوباً بالدعوة إلى إنسحاب القوات إلى ما وراء النقطة التي بدأت فيها الإعمال العدائية،إن هذا لم يتم لأن دولاً معينة، وأذكر منها بالاسم الولايات المتحدة الأمريكية على الأخص، رفضت الموافقة على ذلك،...، ان من البديهي ان إسرائيل ما كانت ستتجرأ على تحدي الرأي العالمي، وعلى تحدي هذا المجلس لولا أنها قد تلقت التشجيع من أصدقائها"[٤].

مع إقرارنا بصحة ما قاله الوزير العراقي حول الدور الأمريكي بتشجيع إسرائيل على ما قامت به، ودعمها لها، إلا ان إسرائيل قادرة على تحدي قرارات مجلس الأمن، وعدم الرضوخ لها، اذا تعارض ذلك مع مصالحها، وأهدافها التوسعية، وخير دليل على ذلك عدم تطبيقها لقرار

(١) أجوبة العميد الركن محمود عريم حول دور القوات العراقية في المعركة، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م،ص٤٦٧.

(٢) يونس السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية، ص ١١٥ .

(٣) قدري قلعجي، وثائق النكسة، ص ١٢١؛ السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية، ص ١١٥ .

(٤) عدنان الباجه جي، صوت العراق في الأمم المتحدة ١٩٥٩-١٩٦٩م، سجل شخصي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢م، ص١١٣-١١٤.

٢٤٢ الذي اقره مجلس الأمن،لأنه يدعوا إلى انسحابها من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧م.

اما بالنسبة للسياسة النفطية فقد كان مؤتمر وزراء النفط العرب المنعقد في العراق خلال ٤-٥ حزيران ١٩٦٧م، قد اصدر قراراً بحظر تصدير النفط العربي، ومنع وصوله بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الدول التي تعتدي أو تشارك في الاعتداء على أي دولة عربية (١) ، وفي ٦ حزيران أعلن الرئيس العراقي بمنع ضخ النفط العراقي للدول التي شاركت في العدوان، تنفيذاً لقرار مؤتمر وزراء النفط العرب (٢) .

ومن اجل استغلال النفط العربي في خدمة القضية العربية، عقد وزراء الخارجية العرب مؤتمراً في السودان في الأول من آب ١٩٦٧م، وقدم العراق مشروعاً، كانت أهم بنوده هي(٣):

اولاً: استخدام النفط العربي سلاحاً في المعركة ضد الدول التي ساندت العدوان، والدول المؤيدة له، بإيقاف ضخ النفط بشكل كلي لمدة ثلاثة أشهر، ثم ضخه بشكل جزئي للدول التي لم تشارك أو تؤيد العدوان.

ثانياً: سحب الأرصدة العربية، واحتياطي النقد الحكومي من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا(والدول التي يتقرر إدراجها).

ثالثاً: تأميم المصالح الإقتصادية الأجنبية.

وانتهى المؤتمر بضرورة عقد مؤتمراً لوزراء الاقتصاد والنفط العرب لدراسة المشروع العراقي، والذي عقد خلال ١٥-٢٠ آب ١٩٦٧م في بغداد(٤). وخلال المباحثات أبدى الوفد السعودي تحفظه على الاقتراح العراقي الداعي إلى إيقاف ضخ النفط لمدة ثلاثة أشهر(٥)،أما بالنسبة لاقتراح التأميم التدريجي، فقد أسفرت المناقشات عن استبدال فكرة التأميم بـ:"دخول الحكومات العربية مساهمة في هذه الشركات بنسبة ملائمة، على ان تزداد حصتها تدريجياً حتى تحل الشركات الوطنية محل الشركات الاحتكارية القائمة"(٦).

---

(١) قرارات مؤتمر وزراء النفط العرب، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص ٣٨٢.
(٢) بيان الرئيس العراقي بقطع ضخ النفط، أنظر الوثائق العربية، لعام ١٩٦٧م، ص ٤٠٠-٤٠١ .
(٣) الأهرام(المصرية)،٤ آب ١٩٦٧م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م،ص٢٥-٢٦.
(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص٣١-٣٩.
(٥) الأهرام(المصرية)،١٩ آب ١٩٦٧م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص٢١٧.
(٦)الأهرام(المصرية)،١٨ آب ١٩٦٧م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م،ص٣٦.

واختتم المؤتمر مباحثاته بإتخاذ توصيات سرية، وإحالة عدة مسائل هامة إلى مؤتمر القمة العربي المزمع عقده في الخرطوم[١].

يتضح مما ورد سابقاً ان السعودية كانت رافضة للمشروع العراقي، وعملت على عدم موافقة الدول العربية عليه، وخير دليل على ذلك ما نتج عن مؤتمر الخرطوم من قرارات حول أهمية استغلال النفط العربي كعامل دعم مالي لخدمة القضية العربية.

على الرغم من عدم الإتفاق على المشروع العراقي، إلا ان العراق أكد على تمسكه بهذا القرار، ومنع تصدير النفط العراقي لمدة ثلاثة أشهر[٢] .

وبالرغم من الخلاف العراقي السعودي حول السياسة النفطية، فقد زار الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف السعودية في ٢٣ آب ١٩٦٧م، ، واصدر العراق بياناً رسمياً مبيناً ان هدف الزيارة هو التوسط لأيجاد تسوية بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، و إيجاد حل للحرب في اليمن[٣]، وغادر الرئيس العراقي السعودية في ٢٥ آب ١٩٦٧م، بعد ان بحث مع الملك فيصل ضرورة حل الخلافات بين الدول العربية لمواجهة الوضع الراهن، وأكد الزعيمان على أهمية عقد مؤتمر قمة عربي[٤].

## موقف السعودية من حرب ١٩٦٧م:

كان الملك فيصل يقوم بجولة في عدد من الدول الأوروبية شملت بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا في أيار ١٩٦٧م، أثناء تطور الأحداث في المنطقة العربية بشكل سريع نحو الحرب، وصرح أثناء تواجده في لندن في ١١ أيار ١٩٦٧ م أن إسرائيل تحاول خلق مشاكل واضطرابات بحيث يضطر العرب إلى تسوية القضية عن طريق الحرب[٥]. وأكد الملك فيصل أثناء تواجده في فرنسا على أن الخلافات العربية لن تشكل عائقاً لوحدتها ضد إسرائيل[٦] .

---

(١) بيان السيد أديب الجادر وزير الاقتصاد العراقي ورئيس المؤتمر، انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧م، ص٦١٥؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م،ص٣٩.

(٢) قيس النعيمي العلاقات العراقية السورية، ص ١٧٥؛ السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية، ص١١٧.

(٣) النهار(اللبنانية)، ٢٤ آب ١٩٦٧م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص٢١٧.

(٤) الحياة(لبنان)، ٢٦ آب ١٩٦٧م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص٢١٨.

(٥) الحياة( لبنان)، ١٢ أيار ١٩٦٧م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص ٢١٢؛ فتحي محمد درادكه، موقف السعودية من الحروب العربية الإسرائيلية١٩٤٨-١٩٧٣م، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٦م، ص ١٦٤ .

(٦) درادكه، موقف السعودية، ص ١٦٥ .

وفي تصريح للأمير خالد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي أعلن: " أن أي اعتداء إسرائيلي على أي من البلدان العربية سيعتبر اعتداء على المملكة " [١].

وأعلن الملك فيصل بعد القرار المصري بسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء، لسفراء الدول العربية في كل من بلجيكا وسويسرا- كان الملك فيصل في زيارة لهذه الدول- بأنه:" اذا كان المقصود من التحشدات العسكرية في سيناء، وطلب سحب قوات الطوارئ الدولية هو خوض الحرب لتحرير ما اغتصب من فلسطين، فإن من الخير أن نقوم كلنا لا بعضنا بهذه الحرب، وبسرعة لا تترك المبادهة-المبادرة- للعدو، أذ علينا ان نفاجئه بدل ان نترك له الخيار والفرصة لمفاجئتنا"[٢].

وعلى اثر إغلاق الجمهورية العربية المتحدة مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، أعلنت الحكومة السعودية التعبئة العامة للقوات المسلحة [٣] ، ووضع الجيش في حالة استعداد، وقطعت إجازات أفراد القوات المسلحة [٤] .

وصرح الملك فيصل بأنه إذا قامت إسرائيل بأي عمل ضد أي قطر عربي أو ضد أي دولة عربية فستكون المملكة في المقدمة ضد إسرائيل، وأن خلافات السعودية مع بعض الدول العربية مثل ج.ع.م، وسوريا، لن تكون عائقاً دون تعاون الدول العربية ضد عدوها المشترك[٥]، وأكد الملك فيصل على التعاون الوثيق بين المملكة السعودية والدول العربية[٦] .

وأعلنت الحكومة السعودية تأييدها لإغلاق خليج العقبة على اعتبار أن " خليج العقبة خليجاً عربياً" [٧].

وعلى الصعيد العسكري فقد دخلت القوات السعودية المشاركة الى الأراضي الأردنية، وأخذوا مواقعهم قرب مدينة العقبة [٨] ، وأشار بيان وزارة الدفاع السعودية أن هذه القوات اتخذت مراكزها العسكرية لمساندة الأشقاء العرب، وصد أي اعتداء إسرائيلي على أي جزء في هذه

---

(١) تصريح للأمير خالد في ١٩٦٧/٥/١٨، أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص٢١٢-٢١٣.

(٢) احمد عسه، معجزة فوق الرمال، المطابع الأهلية اللبنانية، لبنان، ١٩٧١م، ص١٥٦.

(٣) بيان الأمير خالد ولي العهد بالتعبئة العامة ١٩٦٧/٥/٢٥، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٣٣٤.

(٤) بيان الأمير فهد بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي حول التعبئة العامة في ٢٦ أيار ١٩٦٧م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٣٤٠.

(٥) حديث الملك فيصل في مؤتمر صحفي في لندن، ١٩٦٧/٥/٢٣، أنظر: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص١٩٥ .

(٦) حديث الملك فيصل لمندوب تلفزيون بريطانيا ١٩٦٧/٥/٢٤، أنظر:الوثائق الفلسطينية لعام١٩٦٧، ص٢٠٢ .

(٧) أجوبة الملك فيصل على أسئلة التلفزيون البريطاني، أيار ١٩٦٧م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٣٣٥.

(٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص٢١٣.

المنطقة، وصدرت الأوامر للقوات الجوية لتكون على أهبة الاستعداد لأي إسناد جوي تحتاجه هذه المنطقة [١].

وبعد هجوم القوات الإسرائيلية على الأراضي المصرية في صباح الخامس من حزيران ١٩٦٧م، أرسل الملك فيصل برقية إلى جمال عبد الناصر جاء فيها : " إننا نقف إلى جانبكم بجميع قواتنا وطاقاتنا في هذه المعركة ونؤيدكم كل التأييد في هذه المعركة الحاسمة"[٢]، وأرسل رسالتين رسالتين بنفس المعنى إلى الملك حسين، والرئيس السوري الاتاسي[٣]، وأصدر بياناً دعا فيه الشعب السعودي للإستعداد للمعركة، لمواجهة الخطر الصهيوني[٤].

ويرى حسن أبو طالب أن السعودية عمدت إلى التخلي عن الخصومة السياسية مع القيادة السياسية المصرية وإعلان التأييد المطلق لها، بهدف الظهور بمظهر المشارك، حتى ولو كانت المشاركة معنوية، وحتى لا يقال في حال تحقيق النصر أن المملكة قد تقاعست عن أداء دورها في معركة التحرير التي طالما دعت إلى خوضها [٥].

وصرح الملك فيصل في اجتماع مجلس الوزراء السعودي بأنه : " يجب أن نلقن الصهيونية والاستعمار درساً لا يعرفونه من قبل، إننا نعتبر أي دولة أو أي بلد يؤيد أو يناصر العدوان الصهيوني الإسرائيلي ضد العرب، بأي شكل من الأشكال، بأنه اعتداء علينا وموجه ضدنا، واننا سنتخذ الإجراءات بجميع الوجوه وبكل قوة ضد من يساعد أعدائنا، ومن يناصرهم بأي نوع من المساعدات" [٦].

وعلى المستوى العسكري أرسلت السعودية إلى الأردن لواءً سعودياً يقدر بـ (٣٠٠) عسكري[٧] ما بين ٦-٨ حزيران ١٩٦٧م، وتمركزت القوة السعودية بالقرب من مدينة معان الأردنية، دون أن تشارك في القتال، حيث كان القتال على الجبهة الأردنية قد انتهى [٨].

ومن الجدير بالذكر هنا أن السعودية كانت قد أعلنت أن القوات السعودية قد اشتركت مع القوات الأردنية في السيطرة على جبل المكبر في القدس[٩] ، في حين يذكر الملك حسين أن الجبهة

---

[١] بيان وزارة الدفاع والطيران السعودية، أنظر : الوثائق العربية لعام ١٩٦٧، ص ٣٤٧.
[٢] برقية الملك فيصل إلى الرئيس عبدالناصر، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص ٣٨٧.
[٣] درادكه ، موقف السعودية، ص ١٦٨.
[٤] بيان الملك فيصل إلى الشعب السعودي في ١٩٦٧/٦/٥م، انظر: الوثائق الفلسطينية، ص٢٩٤.
[٥] حسن أبو طالب، المملكة السعودية وظلال القدس، ص ٧١-٧٢ .
[٦] تصريح الملك فيصل، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص٢١٥.
[٧] فاسيليف، تاريخ السعودية، ص ٤٨٢ .
[٨] صالح الجبوري، محنة فلسطين، ص٤٧٢.
[٩] الرياض(السعودية)، ٦ حزيران ١٩٦٧م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص٢١٥؛ درادكه، موقف السعودية، ص ١٦٨.

الجبهة الأردنية قد انهارت في اليوم الأول للحرب، وأن الإمدادات العسكرية السعودية لم تشترك في القتال، بل جاءت بعد أن انتهى كل شيء [١] .

وافق الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي، على طلب وزير الدفاع المصري في ٧ حزيران ١٩٦٧م، بالسماح للطائرات المصرية القادمة من اليمن بالنزول في مطار جدة[٢]، ومن هنا تكون قد بدأت فعليا بوادر الانفراج في العلاقات السعودية المصرية، والتي والتي كانت تأزمت بسبب الانقلاب اليمني عام ١٩٦٢م .

وأعلنت الحكومة السعودية في ٨ حزيران١٩٦٧م، رفضها لقرار وقف إطلاق النار، قبل ان يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في وطنه[٣].

ودعا الملك فيصل إلى الجهاد قائلاً : " إننا اليوم في المعركة وليس هناك فرق بين جندي ومواطن، ولا بين رئيس ومرؤوس، وكلنا هدف واحد، ورجل واحد في قلب المعركة،...، فإلى الجهاد ايها المواطنون، إلى الجهاد يا أمة محمد، يا شعوب الإسلام، إلى تطهير الأماكن المقدسة من أدران الصهيونية وإسرائيل والاستعمار "[٤] .

أما بالنسبة لموقف السعودية من مسالة توظيف سلاح النفط في المعركة ، فحين اتخذ قرار حظر النفط العربي ، وجدت السعودية نفسها مرغمة على ذلك، ولهذا لم تصعد الحظر وألغته بأسرع ما يمكن، فلم يكد يمر أسبوع على إعلانها الحظر حتى سمحت لشركة أرامكو باستئناف شحن الناقلات، باستثناء تلك المتجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[٥]، كما أن الملك فيصل رفض المقترحات العراقية بسحب الأرصدة السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية، وتأميم شركة أرامكو[٦] .

وتركزت وجهة النظر السعودية تجاه حظر النفط على أن الاستعمال غير الصحيح لهذا السلاح يضر العرب أكثر مما يفيدهم، وأنه يجب أن يستعمل بوعي وإدراك[٧] ، وأعلن وزير النفط النفط السعودي أحمد زكي اليماني أنه نتيجة لمنع ضخ النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية

---

[١] الملك حسين، حربنا مع إسرائيل ، ص٨٠-٨١.

[٢] درادكه، موقف السعودية، ص ١٧١.

([٣]) النهار(اللبنانية)، ٨ حزيران ١٩٦٧م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص٢١٦.

[٤] كلمة الملك فيصل في مهرجان شعبي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٣٩٦-٣٩٧؛ السيدة عليوه، الملك فيصل والقضية الفلسطينية، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٨٢م، ص ٢٧.

[٥] بيان وزارة البترول حول استئناف ضخ النفط في ١٩٦٧/٦/١٣م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٤٢٣-٤٢٤.

[٦]حسن أبو طالب، المملكة السعودية، وظلال القدس، ص ١٠٧.

[٧] أجوبة السيد احمد زكي اليماني وزير البترول في المملكة العربية السعودية، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٤٨٥-٤٨٦.

وبريطانيا، فقد بلغت خسائر السعودية حتى ٢٤ حزيران ١٩٦٧م، ١٠٠ مليون ريال سعودي [١]، وأنه إذا ما استمر منع تصدير النفط فإن السعودية ستخسر مئات الملايين من الريالات السعودية[٢]، ودعت بعض الصحف السعودية في أوائل تموز ١٩٦٧م إلى إعادة ضخ البترول السعودي بحجة أنه بالإمكان الاستفادة من عوائد النفط في تمويل الجيوش العربية المقاتلة[٣].

ويرجع بطرس غالي أسباب فشل العرب في استخدام سلاح النفط كورقة ضغط على الدول الكبرى إلى[٤] :

١- عدم استمرار الحرب سوى أيام قلائل، فلم تكن هناك فرصة لاستعماله كمساند للسلاح العسكري.

٢- أن الدول العربية لم تكن متفقة على الهدف الأساسي الذي من أجله استعمل سلاح النفط، وكذلك لم تكن متفقة على خطة دقيقة لكيفية استعماله.

٣- أن أمريكا كانت بعيدة عن الآثار المباشرة لحظر النفط، لأنها كانت تحصل عليه من أماكن أخرى.

٤- أن الدول العربية كانت منقسمة، ولم يكن في نية الدول المنتجة للنفط أن تستعمله كسلاح من أجل مساندة مصر الناصرية، أو سوريا البعثية.

لقد رأت السعودية ودول الخليج الأخرى، أن استخدام النفط كسلاح لخدمة الأغراض السياسية العربية سيسبب لهم مشاكل اقتصادية، لهذا ظهرت فكرة الاستفادة من عائدات النفط للوصول إلى الغايات السياسية [٥]، وما حدث في قمة الخرطوم في أواخر آب ١٩٦٧م هو أول تطبيق لهذه الفكرة حيث أصدروا قراراً بالاستمرار في ضخ النفط العربي، وتوجيه جزء من عوائده إلى دعم اقتصاد الدول العربية [٦] .

---

[١] درادكه، موقف السعودية، ص ١٨٥ .

[٢] أجوبة احمد زكي اليماني على أسئلة جريدة الرأي العام في ١٩٦٧/٧/١٤م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٤٨٦.

[٣] البلاد، ٢ تموز ١٩٦٧؛ عكاظ، ٤ تموز١٩٦٧؛ الندوة، ٢ تموز ١٩٦٧، انظر:الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص ٢١٦-٢١٧.

[٤] بطرس غالي، الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول، السياسة الدولية، العدد ٤١ ، يوليه(تموز) ١٩٧٥، ص١١.

[٥] حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص ١٠٨؛ محمد طلعت الغنيمي، البترول العربي، وأزمة الشرق الأوسط، ص ١٦٢.

[٦] قرارات وتوصيات مؤتمر القمة العربي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٥٨٣.

ومن اجل معالجة اثار العدوان أخذت بعض الدول العربية (مصر، الأردن، الجزائر، السودان) تدعوا إلى عقد مؤتمر قمة عربي، ولكن كانت ردود الفعل متفاوتة بين قبول، ورفض، وعدم مبالاة [١] .

لم تحبذ السعودية فكرة المشاركة في مؤتمر قمة عربي، وذلك على عكس ما كانت تنادي به قبل هزيمة حزيران [٢] ، فقد كانت تسعى إلى وضع حد للوجود المصري في اليمن كشرط لمشاركتها في المؤتمر، ويرى حسن أبو طالب ان هذا يبين أن الأولوية عند السعودية هي لمصالحها المباشرة، أما ما أعلنته من مواقف التأييد للجمهورية العربية المتحدة بشأن تصعيد الموقف عسكرياً ضد إسرائيل، فكانت مواقف لا أساس لها من الصحة، أي أن أمنها القومي أهم بكثير من دراسة الوضع العربي الذي وصل إليه بفعل هزيمة حزيران [٣] .

عادت الحكومة الأردنية وكررت الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي في ٢٢ تموز ١٩٦٧م، فبادر جمال عبد الناصر بإعلان استعداده لحضور مثل هذه القمة، مشيراً إلى أهمية تسوية الخلافات بين مصر والسعودية، على اعتبار أن الظروف الحالية تستلزم ذلك، وأنه لابد من جبهة عربية موحدة [٤] .

وقام عدد من الرؤساء العرب بزيارة السعودية من أجل إقناع الملك فيصل بالمشاركة في القمة العربية، حيث وصل في الفترة ما بين ٢٣-٢٧ آب ١٩٦٧، كل من الملك حسين، والرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، ورئيس وزراء السودان محمد أحمد محجوب، ودارت المباحثات مع الملك فيصل حول كيفية تسوية الخلاف السعودي المصري[٥] . وفيما بعد أعلن رئيس الوزراء السوداني محمد أحمد محجوب أن الرئيس عبد الناصر، والملك فيصل قد قبلا خطة لتسوية القضية اليمنية، وأنهما سيحضران قمة الخرطوم لبحث التفاصيل[٦] .

عقد مؤتمر الخرطوم ما بين ٣١ آب –١ أيلول ١٩٦٧م، وأعلن الملك فيصل تأييده للموقف المصري داخل المؤتمر، واعتبار خطاب الرئيس عبد الناصر أساساً للقرارات التي ستصدر عن المؤتمر، وأبدى استعداده لدعم الجمهورية العربية المتحدة، والأردن، مادياً نظراً لتضررها عسكرياً واقتصادياً من الحرب[٧]. وفي نهاية المؤتمر صدرت القرارات التالية [١]:

---

[١] حول مواقف الدول العربية من الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي، أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص ٤٠-٤٢ .

[٢] حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص ٧٤.

[٣] المرجع نفسه، ص ٧٤-٧٥ .

[٤] خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في ١٩٦٧/٧/٢٣، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٥٠٤ .

[٥] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص١٩٤، ٢١٧.

[٦] تصريح رئيس الوزراء السوداني في جريدة الحياة اللبنانية ١٩٦٧/٨/٢٥، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م ص٥٧٤.

[٧] محمود رياض، مذكرات ١٩٤٨-١٩٧٨م، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥م، ص١٣٠-١٣٤.

- إزالة آثار العدوان من الأراضي العربية هي مسؤولية جميع الدول العربية .
- توحيد الجهود العربية في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي مع الالتزام بالمبادئ الأساسية وهي عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، وهو ما سمي باللاءات الثلاث(لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات).
- التمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه .

ومن بين القرارات التي اتخذها المؤتمر الالتزامات المادية التي التزمت بها كل من السعودية والكويت وليبيا للدول التي تعرضت للعدوان وهي الأردن ومصر – لم تشترك سوريا في المؤتمر – حيث وافقت السعودية على دفع خمسين مليون جنيه إسترليني، والكويت خمسة وخمسين مليون جنيه إسترليني، وليبيا ثلاثين مليون، وكانت حصة مصر من المبلغ ٩٥ مليون جنيه، والأردن ٤٠ مليون جنيه [٢] .

يتضح مما سبق أن موقف السعودية من حرب ١٩٦٧م، كان موقفاً إعلامياً أكثر منه واقعياً، فلم يكن للقوات السعودية أي دور مؤثر أثناء الحرب، ولعل ذلك يعود إلى أن العلاقات السعودية المصرية كانت في أوج توترها بسبب تباين موقفهما من الأحداث في اليمن، ولكن هذا لا يعفيها من لعب دورها الطبيعي عن طريق الجبهة الأردنية، ولكن ساهمت السعودية في تقديم الدعم المادي بعد انتهاء الحرب للدول التي تعرضت للعدوان الصهيوني حتى وأن كان ذلك بعد أن قايضت على الخروج المصري من اليمن .

ساد نوع من الود في العلاقات العراقية السعودية خلال حرب ١٩٦٧م، حيث لعب الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف دورا بارزاً في إعادة العلاقات السعودية المصرية، تلك التي شكلت حجر عثرة في وجه التعاون العربي، وتقبل الملك فيصل الوساطة العراقية بكل صدر رحب من اجل حل المشاكل العربية، وتوحيد الجهود لمواجهة الخطر الصهيوني، ولم يكدر هذا التواصل الاختلاف في وجهات النظر بين البلدين حول كيفية الاستفادة من النفط العربي، والذي يرى العراق ضرورة استخدامه كورقة ضغط على الدول الأجنبية، بينما تطالب السعودية بإبعاد النفط عن السياسة، لأن العرب بحاجة لعوائده لتعزيز القدرات العربية. وهنا يطرح السؤال هل كان بمقدور الحكومة العراقية أو السعودية أو أي حكومة عربية مصدرة للنفط ان تتحكم بقرار الإستخراج؟ أو التسويق؟ أو النقل؟ فجميع هذه الحلقات كانت بيد الشركات الأجنبية: الإنجليزية والفرنسية والهولندية والأمريكية!

---

[١] قرارات وتوصيات مؤتمر القمة العربي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٥٨٣.
[٢] قرارات وتوصيات مؤتمر القمة العربي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م، ص٥٨٣؛ محمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ص١٤٢، ١٤٥.

وبالرغم مما شهدته هذه الفترة من إحداث إلا ان العلاقات العراقية السعودية كانت مستقرة على الصعيد السياسي، ومما يدل على ذلك ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت تطوراً ملحوظاً، فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة الصادرات العراقية إلى السعودية من (١٠١٢٦٥٢) دينار عراقي عام ١٩٦٥م، إلى(١٥٢١٣٧٤) عام ١٩٦٦م، ثم إلى (١٦٢٣١٠٧) عام ١٩٦٧م[١].

[١] مدحت الحيالي، تحليل العلاقات الإقتصادية بين الجمهورية العراقية وأقطار الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٨م، ص٩٣.

.

## الفصل الثاني

## العلاقات السياسية العراقية ـ السعودية ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦م .

أحداث الأردن الداخلية ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ وموقف العراق والسعودية منها .

حرب ١٩٧٣ م والموقف العراقي والسعودي منها.

الأزمة اللبنانية ١٩٧٥-١٩٧٦م والموقف العراقي والسعودي منها.

## أحداث الأردن ١٩٧٠-١٩٧١ م، والموقف العراقي والسعودي منها:

شغلت المنطقة العربية ما بين عامي ١٩٧٠-١٩٧١م، بالأزمة بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، والتي أخذت صوراً عديدة من التوتر السياسي والمواجهة المسلحة.

لقد تبنت المنظمات الفلسطينية[١]، فكرة الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني بعد حرب حزيران ١٩٦٧م، وأخذت تمارس نشاطها عبر قواعدها الموجودة على الأراضي الأردنية [٢].

وعندما أعلنت الأردن والجمهورية العربية المتحدة قبول قرار رقم ٢٤٢، في حين رفضته المنظمات الفلسطينية[٣]، وأخذت العديد من هذه المنظمات، وعلى رأسها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تدعو إلى القضاء على سلطة الحكومة الأردنية ، رافعة شعارات " لا سلطة تعلو فوق سلطة المقاومة" و " كل السلطة للمقاومة"[٤].

وعملت المنظمات الفلسطينية على تثبيت وجودها في الأردن، وأصبح لها مؤسساتها العسكرية، وشبه العسكرية، والمدنية، وضمت المزيد من الفدائيين ورجال الميليشيا[٥]، ويقول صلاح خلف: " ان سلوكنا نحن لم يكن غاية في التماسك، فبرغم اننا كنا نسعى وراء الحصول على دعم كافة السكان بدون تمييز لأهلهم، الا اننا كنا ننحو منحى إهمال الأردني الأصل، لصالح الفلسطيني، ثم ان الفدائيين الذين كانوا فخورين بقوتهم ومآثرهم، كثيراً ما اظهروا شعوراً بالتفوق، واحياناً بالغطرسة بدون ان يأخذوا حساسيات ومصالح الأردنيين بعين الاعتبار"[٦] .

---

[١] بلغ عدد المنظمات الفلسطينية في الأردن ما بين ١٩٦٧-١٩٧٠م، ثلاث عشرة منظمة، تختلف كل واحدة منهما عن الأخرى بالأهداف والتبعية والتدريب والتسلح والتمويل وأهمها : منظمة فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قوات الصاعقة ( طلائع حرب التحرير الشعبية)،جبهة التحرير العربية، جبهة النضال الشعبي لتحرير فلسطين، منظمة قوات الأنصار، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وبلغ مجموع قوات هذه المنظمات حوالي ستين ألف مقاتل مسلح. أنظر: الشناق، التاريخ السياسي، ص٣٩٠-٣٩٢؛ احمد التل، لماذا تراجع العرب؟، حقوق النشر المؤلف، عمان، ٢٠٠٠م، ص ٢٥٩-٢٦٤.

[٢] الشناق، التاريخ السياسي، ص ٣٩٣ .

[٣] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص ١٠٧.

[٤] عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧م،مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩م، ص١٤٩.

[٥]عيسى الشعيبي،الكيانية الفلسطينية، ص ١٤٨.

([٦]) صلاح خلف(أبو اياد)، فلسطيني بلا هوية، ط٢، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٦، ص١١٩.

أدى هذا الوضع إلى عمل ازدواجية في السلطة، بين المقاومة ذات السلطة العملية غير الرسمية، والحكومة الأردنية ذات السلطة المعلنة، والمفقودة فعلياً، مما دفع الحكومة الأردنية إلى إجراء عدة محاولات لاستعادة سلطتها المفقودة [١] .

وازدادت حدة الوضع عندما وافقت الأردن على مشروع روجرز ١٩٧٠م، الداعي إلى إيقاف العمليات العسكرية للوصول إلى حل سلمي للصراع[٢]، فأصرت المنظمات الفلسطينية على رفضه، واعتبرته مخططاً أمريكياً صهيونياً أسند تنفيذه إلى الأردن[٣]، واستمرت في ممارسة نشاطاتها العسكرية ضد الكيان الصهيوني، الذي كان بدوره يرد على هذه الهجمات بالمثل داخل الأراضي الأردنية ، فطلبت الحكومة الأردنية من الحكومة السورية فتح جبهة للنشاط الفدائي داخل الأراضي السورية لتخفيف الضغط عن الأردن، ولكن الحكومة السورية رفضت ذلك[٤] .

تأزم الموقف بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية على أثر قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ٦ أيلول ١٩٧٠م باختطاف طائرتين أمريكيتين وطائرة سويسرية، وفي ٩ أيلول اختطفت طائرة بريطانية، وتم هبوط الطائرات في مطار في الصحراء الأردنية قرب مدينة الزرقاء الأردنية سُمي بمطار "الثورة"، ومن ثم تفجيرها بعد إخلائها من الركاب[٥]، وضع هذا الأمر الأردن في موقف محرج أمام الرأي العالمي، فأمر الملك حسين بتشكيل حكومة عسكرية في ١٥ أيلول ١٩٧٠م، لمقاومة نفوذ المنظمات المتزايد في الأردن[٦].

---

[١] أصدر مجلس الوزراء الأردني بياناً في ٩ شباط ١٩٧٠م، أعلن فيه سلسلة من الإجراءات المنظمة للعمل الفدائي أبرزها: منع إطلاق النار داخل المدن، ومنع التجول بالسلاح، ومنع تخزين المتفجرات، ومنع الاجتماعات والنشرات والصحف المخالفة للأصول المرعية، وضرورة تسجيل السيارات والآليات . رفضت المنظمات هذا القرار على اعتبار أن هذه الإجراءات تقيد العمل الفدائي وتعمل على تصفيته، أنظر : بيان مجلس الوزراء الأردني، الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠م، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ص٣١-٣٣ .

[٢] الدستور، عمان، ع ١١٧٧، ٦ أب ١٩٧٠م.

[٣] بيان حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٠م، ص٣٧٥، ٣٨٣.

[٤].كانت الحكومة السورية من الداعمين لحركة المنظمات الفلسطينية والمؤيدة لها في جميع تحركاتها، للمزيد حول الدور السوري في أحداث الأردن ، أنظر: الشناق، التاريخ السياسي، ٤٠٣-٤٠٧ .

[٥] صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، ص١٢٢-١٢٣.

[٦] وجه الملك حسين رسالة إلى محمد داوود لتكليفه بتشكيل حكومة عسكرية مؤقتة في ١٩٧٠/٩/١٥م، جاء فيها : " الدولة على أبواب احتمالات جدية للقضاء عليها بعمل عسكري معاد تدل الأيام الأخيرة أن التهيؤ له قائم بشكل ينذر بخطر دائم،...، ومن اجل ذلك فإني أسند إليكم منصب رئاسة الوزراء وأكلفكم تشكيل حكومة عسكرية مؤقتة تعمل فوراً على تعطيل المخطط المعادي وإعادة الأمور إلى ما ينبغي ان تكون عليه، ووضعها في نصابها الصحيح وحفظ الأمن وإعادة النظام وفرض سلطة الدولة على رعاياها " أنظر: كتاب التكليف السامي بتشكيل حكومة الزعيم محمد داوود، الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠م، ص١٧٧-١٧٩ .

وعلى أثر تطور الأوضاع في الأردن عقد مؤتمر قمة عربي طارئاً خلال ٢١- ٢٧ أيلول ١٩٧٠ م، ونتج عنه توقيع اتفاقية القاهرة التي دعت إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين[١].

واستكمالاً لاتفاقية القاهرة عقد بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية للثورة الفلسطينية، اتفاقية عرفت باتفاقية عمان في ١٣ تشرين الأول ١٩٧٠م، نصت على تنظيم العلاقة بين الوجود الفلسطيني والحكومة الأردنية [٢].

على الرغم من الاتفاقيتين السابقتين إلا أنه سرعان ما عاد الصدام المسلح بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية عام ١٩٧١م، ولم ينتهي إلا بإخراج المنظمات الفلسطينية من الأردن في تموز ١٩٧١م إلى لبنان وسوريا [٣].

**الموقف العراقي:-**

قبل الدخول في هذا الموضوع لا بد من التنويه إلى ان العراق تعرض لإنقلاب في ١٧ تموز ١٩٦٨م، فقد قرر حزب البعث العربي الاشتراكي استعادة السلطة، بعد سقوط تجربته عام ١٩٦٣م، على يد عبد السلام عارف، لهذا أخذ في نقد سياسة الحكومة العراقية برئاسة عبد الرحمن عارف تمهيداً لإسقاطها[٤].

ونفذ حزب البعث العربي الاشتراكي أهدافه في ١٧ تموز ١٩٦٨م، حين قام بقيادة الانقلاب ضد عبد الرحمن عارف ومحاصرته في القصر الجمهوري، فأعلن الرئيس العراقي استسلامه دون أي مقاومه، ولهذا تم تسفيره خارج العراق، وتقلد أحمد حسن البكر رئاسة الجمهورية[٥].

---

[١] ونصت الاتفاقية أيضاً على إنهاء كافة العمليات العسكرية بين الجيش الأردني وقوات المقاومة الفلسطينية، وإطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين، وتكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية، للمزيد أنظر:اتفاقية القاهرة بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، ٢٣٧-٢٣٩.

[٢] من أهم ما نصت عليه اتفاقية عمان : تتعهد الحكومة بأن لا يقوم أو يعمل أي جهاز أو تنظيم أو أي جهة في الأردن ضد مصلحة الثورة الفلسطينية والوحدة الوطنية، تعتبر عمان المقر الرئيسي للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بجميع فروعها السياسية والعسكرية والإعلامية والاجتماعية وغيرها، وما تلتزم به اللجنة المركزية نحو الحكومة الأردنية يكون ملزماً للثورة الفلسطينية بكافة قواتها ومؤسساتها. للمزيد أنظر: الاتفاق بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية للثورة الفلسطينية، الوثائق الأردنية، ص٢٤١-٢٤٦.

[٣] عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، ص١٦٦

[٤] للمزيد حول نشاط حزب البعث في هذا الشأن أنظر: إبراهيم خليل أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص٢٣٩-٢٤١.

[٥] إبراهيم خليل أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص٢٤٢-٢٤٣؛ تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص ٢٥٧-٢٥٨.

وأكد البيان الأول للثورة على تحقيق الوحدة الوطنية، وتأمين سيادة القانون، والقضاء على الفساد والطائفية، وانتهاج سياسة نفطية مستقلة عن الاحتكارات العالمية، ودعم شركة النفط الوطنية، وفي ميدان السياسة العربية أكد البيان على الالتزام بميثاق الجامعة العربية، والحق العربي في فلسطين، وتعزيز وحدة النضال العربي ضد الصهيونية والاستعمار، ودعم العمل الفدائي[١].

وخلال الأيام الثلاثة عشر التي أعقبت نجاح انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م، قرر حزب البعث التخلص من العناصر غير البعثية التي شاركت في الانقلاب[٢]، وتم ذلك في ٣٠ تموز ١٩٦٨م، حيث استولى اللواء المدرع العاشر على المباني الإستراتيجية في بغداد، واعتقل رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف، وتم تسفيره إلى خارج البلاد وعزل وزرائه[٣]، وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة الجديد برئاسة أحمد حسن البكر، بالإضافة لكونه رئيساً للجمهورية، وأصبح صدام حسين نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة[٤]. وهكذا تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق.

شكل انقلاب ١٩٦٨م، عامل تهديد للسعودية ولإيران، وذلك كون حزب البعث يتبنى مبادئ اشتراكية، ناهيك عن تحالفه مع الاتحاد السوفييتي، أضف إلى ذلك أن الحزب أبدى اهتماماً ملحوظاً بشؤون الخليج أكثر من ذي قبل، مما أثار مخاوف السعودية وجميع دول الخليج وبريطانيا[٥].

أخذ قادة البعث في العراق يسعوا إلى تحسين علاقاتهم مع الدول الخليجية، وبشكل خاص مع السعودية، مؤكدين أنهم لا ينوون التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، أو العمل على هدم دعائم الأسرة السعودية[٦]، ولهذا زار حردان التكريتي نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي، ووزير

---

[١] البيان رقم واحد لمجلس قيادة الثورة، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٨م، ص٣٦٥-٣٦٦.

[٢] كان أبرز هؤلاء هو عبد الرزاق النايف رئيس الوزراء، والذي أنظم إلى الانقلابيين البعثيين قبل يوم واحد من إعلان الانقلاب، وجاءت الموافقة على مشاركته خوفاً من أن يقوم بإجهاض الفكرة قبل تنفيذها بسبب مركزه المهم في السلطة، حيث كان يشغل منصب معاون مدير الاستخبارات العسكرية، للمزيد أنظر: بيان مجلس قيادة الثورة في العراق رقم ٢٧ إلى الشعب العراقي ١٩٦٨/٧/٣٠م، الوثائق العربية لعام ١٩٦٨م، ص ٣٩٣-٣٩٤؛ إبراهيم خليل أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص ٢٤٢.

[٣] بيان مجلس قيادة الثورة في العراق رقم ٢٧ إلى الشعب العراقي ١٩٦٨/٧/٣٠، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٦٨م، ص ٣٩٣-٣٩٤؛ تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص٢٥٨.

[٤] حنا بطاطو، العراق (الشيوعيون والعبثيون والضباط الأحرار)، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢م،جـ٣، ص ٣٩٤-٣٩٥..

[٥] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٦١؛ جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣م، ص١٧٩-١٨٠.

[٦] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٦١؛ ماريون فاروق سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية، العراق منذ ١٩٥٨م، ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل، ألمانيا، ٢٠٠٣م، ص٢٦٨.

الدفاع، السعودية في الثالث من تشرين الثاني ١٩٦٨م، من أجل إيضاح أهداف ثورة ١٧ تموز، وموقفها من الحركة العربية[١]، واجتمع التكريتي مع الملك فيصل الذي سلمه رسالة من الرئيس العراقي البكر، وعقد الطرفين اجتماعاً مغلقاً لمدة ساعة ونصف، وصرح التكريتي أن الحوار مع الملك فيصل دار حول ضرورة توحيد الصف العربي لمواجهة الأخطار التي تحيط بالأمة العربية[٢].

واجتمع حردان التكريتي مع الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي، وصرح التكريتي مبيناً أن الاجتماع كان بين شقيقين وقائدين عربيين ومسلمين" وأن العراق رئيساً وحكومة وجيشاً وشعباً، نعتبر أنفسنا مع أشقائنا في المملكة العربية السعودية شيئاً واحداً".[٣] وأكد الأمير سلطان: "أن الفريق حردان يمثل جيش العراق وجيش السعودية في نفس الوقت"[٤]، عاد حردان التكريتي إلى العراق في ٧ تشرين الثاني١٩٦٨م، حاملاً رسالة من الملك فيصل إلى الرئيس البكر[٥].

وبناءاً على دعوة رسمية من العراق[٦]، زار وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبد العزيز، العراق في ١٨ أيار ١٩٦٩م، والتقى مع الرئيس العراقي احمد حسن البكر، ومع وزير الدفاع حردان التكريتي، ودارت المحادثات حول التفاوض بشأن إتخاذ موقف موحد من إيران في نزاعها مع العراق حول الحدود وحقوق الملاحة في شط العرب[٧]، وزار الأمير سلطان الكلية العسكرية العراقية[٨] ، وغادر العراق في ٢٢ أيار١٩٦٩م، بعد زيارة استمرت أربعة أيام بحث خلالها تنسيق التعاون العسكري بين البلدين لمواجهة الظروف التي تعيشها الأمة العربية[٩].

وزار وزير الوحدة العراقي عبد الله الخضير السعودية في ٢٨ أيار ١٩٦٩م، واجتمع مع الملك فيصل حاملاً رسالة له من الرئيس البكر في إطار إيضاح سياسة العراق، ولتوطيد العلاقات

---

[١] الحياة(لبنان)، العدد ٦٩٢٧، ١٩٦٨/١١/٣م، انظر: سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية في تشرين الثاني ١٩٦٨م، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ١٩٦٨، ص١٦١.
[٢] المدينة، العدد ١٤٠٥، ١٩٦٨/١١/٣، أنظر: سجل الآراء حول الوقائع السياسية، ص١٦١.
[٣] البلاد(السعودية)، العدد ٢٩٦٠، ١٩٦٨/١١/٤م، أنظر: سجل الآراء حول الوقائع السياسية، ص١٦١.
[٤] البلاد(السعودية)، العدد ٢٩٦٠، ١٩٦٨/١١/٤م، أنظر: سجل الآراء حول الوقائع السياسية ص١٦١.
[٥] الندوة، العدد ٢٩٧٣، ١٩٦٨/١١/٧، أنظر: سجل الآراء لعام ١٩٦٨م، ص١٦٢.
[٦] الحياة(لبنان)، ١٩٦٨/١١/٦. أنظر: سجل الآراء لعام ١٩٦٨م، ص١٦١.
[٧] سجل الآراء حول الوقائع السياسية، أيار ١٩٦٩م، ص٤٣.
[٨] الأنوار (لبنان)، العدد ٣٠٧٣، ١٩٦٩/٥/٢٠م، انظر: سجل الآراء حول الوقائع السياسية، أيار ١٩٦٩م، ص٤٣.
[٩] سجل الآراء حول الوقائع السياسية، أيار ١٩٦٩م، ص٤٤.

مع الدول العربية[١].

ولعله ليس بعيداً عن الحقيقة القول أن هذا التفاهم بين العراق والسعودية، قد ساعد عليه سوء العلاقات بين البعثيين في العراق وجمال عبد الناصر.

لم تكن الحكومة العراقية بعيدة عن تنظيم المنظمات الفلسطينية، فقد أنشأ حزب البعث العراقي في نيسان ١٩٦٩م، منظمة فدائية، هي جبهة التحرير العربية، وانضمت داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وقام بتسليحها وتميلها، وارتبطت بالقيادة القومية للحزب في بغداد[٢].

وكان العراق واقفاً دائماً إلى جانب المنظمات الفلسطينية في تأييد حقها في الكفاح المسلح، فقد صرح الرئيس العراقي أحمد حسن البكر في ٢٨ آذار ١٩٧٠م قائلاً: " أكدنا مراراً أن العمل الفدائي من الضمانات الكبرى لتحرير فلسطين، وسائر الأجزاء العربية المغتصبة، وأكدنا أن من واجبنا وواجب كل الدول العربية المتحررة حماية ودعم العمل الفدائي، لذلك فأننا نشجب آية محاولة لتطويق العمل الفدائي وعرقلة مهامه الأساسية، وندعو كافة القوى الثورية إلى التنبه للمخاطر التي تحف بالعمل الفدائي، والمتأتية من مخططات الرجعية والإمبريالية للإجهاز عليه " [٣].

وأكد الرئيس البكر رفض العراق للمشاريع السلمية المجحفة بحق العرب مبيناً: " أن أي حل لا يأخذ بنظر الاعتبار رأي الشعب الفلسطيني، وقواه الفدائية المنظمة، والإقرار بحق العرب في فلسطين، وسائر الأجزاء العربية المحتلة الأخرى وسيادتهم الكاملة، لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة مرضية " [٤].

وعندما بدأ النزاع بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية، وجه مجلس قيادة الثورة العراقي نداءً لهما في التاسع من حزيران ١٩٧٠م، أكد فيه على قلقه مما يحدث في الأردن، وطالب بوضع حد نهائي لهذه التصدعات في الجبهة، لأن استمرارها يخدم الوجود الصهيوني، وحذر من أن العراق لن يتساهل ولن يفرط بأمن ميدان القتال في الساحة الشرقية[٥].

لم يتقاعس العراق أبداً عن إعلان دعمه للمنظمات الفلسطينية مادياً ومعنوياً، على أساس "إن علاقة الحكم الثوري في العراق بالمنظمات الفدائية الفلسطينية علاقة مصيرية، أساسها وحدة

---

[١] البلاد (السعودية)، العدد ٣١٢٤، ١٩٦٩/٥/٢٨م، انظر: سجل الآراء حول الوقائع السياسية، أيار ١٩٦٩م، ص٤٤.

[٢] الشناق، التاريخ السياسي، ص ٣٩٢؛ التل، لماذا تراجع العرب، ص ٢٦١ .

[٣] مؤتمر صحفي للرئيس العراقي، أحمد حسن البكر، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٠م، ص١٨٦ .

[٤] مؤتمر صحفي للرئيس العراقي، أحمد حسن البكر، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٠م، ص ١٨٧.

[٥] نداء مجلس قيادة الثورة العراقي، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٠م، ص ٣٧٢ .

النضال العربي المشترك لتحرير الأرض العربية السليبة من الصهاينة والمستعمرين، والعراق يرعى كل المنظمات الفدائية الفلسطينية، ويسعى إلى توحيد العمل الفدائي في ظل قيادة موحدة، وأن هذه المنظمات تجد الدعم والإسناد في كل المجالات من قبل العراق، وليس ذلك منة بل إنه واجب وطني والتزام قومي"(١). واستمر العراق في رفضه للحلول السلمية، وتأكيده على أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد أمام الأمة العربية لاسترداد حقوقها وتحرير أراضيها المحتلة، وأن الحلول المطروحة للتسوية تؤدي إلى تصفية قضية الشعب الفلسطيني(٢).

وأكد الرئيس العراقي البكر في ١٦ تموز ١٩٧٠م، على مواصلة النضال وتأييد حق الشعب الفلسطيني في العيش على أرضه بسيادة وسلام، وأن العراق يقف بحزم ضد أي محاولة تستهدف النيل من المقاومة المسلحة ، ودعا إلى منح الحرية لفصائل المقاومة الفلسطينية لممارسة مهامها(٣).

واستمراراً للنهج العراقي في دعم نضال الشعب الفلسطيني، تقدم العراق وليبيا في الثامن من آب بمشروع مشترك، يهدف إلى إعادة النظر في الموقف العربي الحالي، ووضع تصور قومي لكيفية مواجهة الكيان الصهيوني على جميع الجبهات، تضمن التالي(٤):

- ضرورة تحديد الهدف من اجل تحرير الأراضي العربية المحتلة.
- توجيه الدعوة لكل من:العراق، مصر، سوريا، الجزائر، الأردن، السودان، وليبيا، للاجتماع في ليبيا من أجل إعداد خطة هجومية لتحرير الأراضي العربية.
- يضع رؤساء الأركان أو وزراء الدفاع خطة الهجوم، وتقدير حاجات المعركة.
- اعتبار الأرض العربية ساحة معركة واحدة، تتنقل فيها الجيوش العربية دون عوائق .
- تشكيل قيادة عسكرية عليا واحدة تكون بعيدة عن التأثيرات القطرية .
- يكون الرؤساء أو من ينوب عنهم مخولين بالصلاحيات اللازمة للموافقة على الالتزامات التي ستفرض على دولهم.
- لا يجوز لأي دولة من الدول المشتركة في الاجتماع إجراء أي تبديل في موقفها أو نقض ما اتفق عليه.

(١) أحمد حسن البكر، مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية احمد حسن البكر ١٩٦٨-١٩٧٠م، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧١م، ص١٩٨-١٩٩.

(٢) أحمد حسن البكر، مسيرة الثورة، ص١٦٦؛ السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية، ص ١٥٢ .

(٣) خطاب الرئيس العراقي احمد حسن البكر في ١٦ تموز ١٩٧٠م، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٠م، ص٤٧٠.

(٤) المشروع العراقي الليبي لحشد الطاقات العربية، انظر: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص٦٤٢-٦٤٣؛ السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية، ص ١٥٣-١٥٤؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص١٥٨؛ حسن طوالبة، القضية القومية بين المنهج الكفاحي والتضليل المقصود، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠م، ص٣٢.

- يكون الرئيسان بومدين(الجزائر) والقذافي(ليبيا) حكمين على مواقف الدول المشتركة في هذا الاجتماع.
- بعد ان يتم الاتفاق على ما ورد توجه الدعوة للدول العربية كافة للمشاركة في المعركة على ضوء إمكانياتها .

وافقت مصر وسوريا والسودان وليبيا والكويت والمغرب والجزائر، على حضور الاجتماع، ولكن السعودية رفضته بحجة عدم اقتناع الجانب السعودي بمبررات عقد قمة عربية في ذلك الوقت، وان الملك فيصل مضطر للبقاء في الرياض بسبب موسم الحج[١]، وقد يكون سبب الرفض السعودي عائد إلى الخلاف السعودي الليبي – قامت ثورة في ليبيا عام ١٩٦٩م، أنهت الحكم الملكي فيها، وأخذت تندد بالحكومات الملكية العربية- اضف إلى ذلك خوف السعودية من ان تتعرض إلى ضغوط عربية لزيادة مساهمتها المالية لدول المواجهة[٢]، كما ان السعودية لم تكن من ضمن الدول التي دعيت للاجتماع في ليبيا.

وهنا لا بد من القول ان الشروط السالفة الذكر لا يمكن الإقرار بها بشكل كلي، وخصوصاً البند الداعي إلى عدم الجواز لأي دولة بتغيير موقفها، أو رفض ما تم الاتفاق عليه، وهذا امر يصعب الموافقة عليه، لأنه قد تصدر عن القيادة العليا أوامر وتعليمات تتنافى أو تتعارض مع سياسة السعودية، أو إي دولة عربية أخرى، مما قد يخلق خلاف داخل المنظومة العربية نفسها، ويجب ان لا يغيب عن البال ايضاً ان الداعين إلى المشروع يحملون فكراً ثورياً، لا ترتاح له القيادة السعودية.

ونتيجة لتطور الوضع على الساحة الأردنية بين المنظمات الفلسطينية والحكومة الأردنية، ناشدت الحكومة العراقية مثيلتها الأردنية في الأول من ايلول ١٩٧٠م ان توقف القوات الأردنية إطلاق النار على الفدائيين، وأكدت على انه لن يكون في وسعها منع إفراد من القوات العراقية من التدخل لمصلحة الفلسطينيين[٣]، وهذا تهديد صريح بإمكانية تدخل القوات العراقية في الصراع، وأكد حردان التكريتي نائب رئيس الجمهورية العراقية "أن الجيش العراقي لن يقف مكتوف الأيدي إزاء محاولات ضرب العمل الفدائي، وسيلقن كل من يريد ان يطال من العمل الفدائي درساً لن ينساه،...، عملياً جيشنا[٤]باقٍ في المنطقة لمساندة الفدائيين"[١].

---

[١] حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص ٩٥ .
[٢] حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص ٩٥ .
[٣] بيان الحكومة العراقية إلى الحكومة الأردنية، انظر: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص٧١٠؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص١٥٤.
[٤] سبق أن دخلت القوات العراقية إلى الأردن وفق اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية(دول المواجهة)، ويقدر عدد هذه القوات بحوالي ١٢ ألف جندي. أنظر: مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٣٦.

وهددت الحكومة العراقية قيادة الجيش الأردني بأنه في حالة عدم توقف القصف بأسرع ما يمكن، فسوف تتجه القوات العراقية إلى المنطقة[٢].

وبالرغم من التأييد العراقي للمنظمات الفلسطينية، إلا انه رفض فكرة خطف الطائرات الأجنبية، وطلب إيقاف هذه العمليات، وإطلاق سراح الرهائن[٣].

حذر الرئيس البكر في رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب في ١٥ أيلول ١٩٧٠م، مما يحاك ضد المقاومة الفلسطينية، لأنها هي بصيص الأمل لانتشال الأمة من حالة اليأس التي خلفتها كارثة الخامس من حزيران، وهي الطريق الوحيد لضمان حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، وناشد الملوك والرؤساء العمل من أجل حقن الدماء العربية[٤].

اتهمت الحكومة العراقية، الحكومة الأردنية بأن الطائرات الإسرائيلية تشارك في القتال إلى جانب القوات الأردنية في قصف المناطق التي تسيطر عليها المقاومة[٥]، وذلك على أثر مقاومة الجيش الأردني للهجوم السوري على الأراضي الأردنية[٦]، واعتبرت الحكومة العراقية المساعدات العسكرية والمادية الأمريكيةالتي قدمت للأردن تدخلاً خارجياً[٧]، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حركت وحدات من الأسطول الأطلسي السادس إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط، على اثر التهديد السوري للأراضي الأردنية، وطلبت من الاتحاد السوفيتي الضغط على سوريا للخروج من الأردن، وإلا فإن الأسطول الأمريكي سيتحرك ضد سوريا، كما قدمت الحكومة الأمريكية ١٠ ملايين دولاراً كمساعدة مستعجلة للأردن[٨].

---

[١] تصريح حردان التكريتي، انظر: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص٧١٢؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ١٥٤-١٥٥.

[٢] برقية الرئيس البكر إلى ياسر عرفات حول مساعي العراق لوقف إطلاق النار، انظر: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص٧١٠.

[٣] تصريح لمصدر عراقي مسؤول حول بذل وساطة عراقية من اجل إطلاق سراح الرهائن، انظر: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص٧٣٩؛ الثورة(العراق) ١٩٧٠/٩/١١م، أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص١٥٥؛ صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، ص١٢٣.

[٤] احمد حسن البكر، مسيرة الثورة، ص٢٤٩.

[٥] جريدة الثورة ( العراق)، العدد ٦٣٣، ٢١ أيلول ١٩٧٠م. نقلاً عن: أكرم سالم أيوب، العلاقات العراقية السورية، ص ٩٧.

[٦] في ١٨ أيلول ١٩٧٠م، دخلت وحدات من الجيش السوري إلى الأراضي الأردنية، ولم تصرح سوريا بذلك على اعتبار أن هذه وحدات عسكرية فدائية تابعة للمقاومة , فتصدى لها اللواء المدرع الأربعون الاردني خلال٢١-٢٣ أيلول، وألحق بها هزيمة عسكرية اضطرتها إلى التراجع، للمزيد أنظر: الشناق، التاريخ السياسي، ص ٤٠٥-٤٠٧ .

[٧] جريدة الثورة (العراق) العدد ٦٤٠، ٢٨ أيلول ١٩٧٠م، نقلاً عن : أكرم سالم، العلاقات العراقية السورية، ص ١٠٠.

[٨] للمزيد حول الدور الأمريكي في الأزمة، انظر: ويليام كوانت، أمريكا والعرب، ص١٦٨-١٧٣؛ توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص٦٣٠؛ Nadav Safran, Saudi Arabia, P.143.

ودعت الحكومة العراقية إلى التحاق المتطوعين العراقيين والعرب إلى مكاتب المنظمات الفدائية في العراق، وشنت حملة إعلامية ضد نظام الحكم الأردني واصفةً إياه بالرجعية، وبالحكم العميل[١]، ودعمت الحكومة العراقية المقاومة الفلسطينية بالمال والسلاح والذخيرة، إلى جانب التنسيق السياسي والإعلامي[٢]، ولكن لم تتدخل القوات العراقية الموجودة في الأردن، في القتال الدائر بين الجيش الأردني وقوات المنظمات الفلسطينية، وقد أكدت الحكومة العراقية بأن" الالتزام الثوري بمساندة العمل الفدائي لا يعني بالضرورة الدخول في معركة عسكرية مباشرة مع القوات الأردنية المسلحة، والمساندة بمعناها القومي والثوري الحقيقي لا تعني زج الدولة العراقية في حرب مع الدولة الأردنية إلى جانب المقاومة، فالمقاومة لم تكن تخوض حرباً ضد الدولة الأردنية، كما صور الأمبرياليون والصهاينة والرجعية الأردنية، وانما كانت تخوض معركة ضد السلطة الأردنية الفاشية التي تحاول تصفية العمل الفدائي"[٣].

ويرى حنا بطاطو أن البعثيين: " لم يسمحوا لقواتهم في الجبهة بأن تفعل أكثر من إطلاق صليات متفرقة من المدفعية بين الحين والآخر، وعندما وقع الصدام في الأردن أمروا قواتهم بعدم التدخل"[٤]، مع أنهم كانوا قد وعدوا المقاومة الفلسطينية بالوقوف إلى جانبها في حال اصطدامها مع الحكومة الأردنية[٥]، ويؤكد صلاح خلف- الرجل الثاني في فتح- أن الجيش العراقي لم يقدم أي شيء للفدائيين خلال صراعهم مع السلطة الأردنية، على الرغم من أن العراق كان قد طلب من الفدائيين في شهر أيار ١٩٧٠م، القيام بانقلاب لاستلام السلطة في الأردن، مؤكداً على دعم القوات العراقية المرابطة في الأردن لهم[٦].

وأخذ العراق يسعى لدى الأقطار الإسلامية، من أجل حثهم على تقديم المساعدة للمقاومة والعمل على إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، فزار صالح مهدي عماش وزير الداخلية العراقي، تركيا في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧١م، وعلى أثر الزيارة صدر بياناً مشتركاً أكد فيه الطرفان على: ضرورة إيجاد حل قائم على العدل والإنصاف للقضية الفلسطينية ، وأكد الجانب التركي على

---

(١) بيان مجلس قيادة الثورة العراقية، انظر: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص٨٥١؛ أكرم سالم، العلاقات العراقية السورية، ص ٩٧ .

(٢) بيان مجلس قيادة الثورة العراقية، انظر: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص٨٥٢؛ الثورة(العراق) ١٩٧٠/٩/٢٨م، أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص١٥٥؛ مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٧٢.

(٣) بيان مجلس قيادة الثورة العراقية، انظر: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص٨٥٢.

(٤) حنا بطاطو، العراق، جـ٣، ص٤١١.

(٥) حنا بطاطو، العراق، جـ٣، ص٤١١.

(٦) صلاح خلف، فلسطين بلا هوية، ص١٢٣.

صداقة تركيا مع الأقطار العربية، ومعارضتها لاستخدام القوة، وطالب بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة[١] .

وأكد الرئيس البكر في الأول من أيار ١٩٧١م : " أن جريمة نحر المقاومة الفلسطينية من أجل إمرار الحلول الإستسلامية سوف تحاسب عليها الأمة العربية، ولن تغفر لأولئك الضالعين بجريمتهم بحق الشعب الفلسطيني"، وأعلن عن وقوف العراق إلى جانب حركة المقاومة، وشجب كل عمليات التصفية [٢] .

وأعلنت الحكومة العراقية عن سحب الجيش العراقي من الأردن، وصرح الرئيس البكر في مؤتمر صحفي في السابع من تشرين الثاني ١٩٧١م، حول أسباب الانسحاب : " إننا لم ننسحب من المعركة وإنما انسحبنا من جو اللامعركة، والأوضاع الملغومة التي كانت تحيط بجيشنا لإبعاده عن مهمته الأساسية في القتال مع العدو الصهيوني،...، إننا ما نزال نعتقد بضرورة قيام الجبهة الشرقية، وأن العراق على استعداد كامل لتأدية التزاماته القومية، لكننا لن نسمح بأن يستخدم جيشنا في الجبهة الشرقية أو أي مكان آخر كأداة من أدوات تمرير ما يسمى بالحلول السلمية "[٣] .

يتضح مما سبق أن العراق كان مؤيداً وداعماً للمنظمات الفلسطينية خلال صراعها مع الحكومة الأردنية، على اعتبار أن الكفاح المسلح هو الطريق لتحرير فلسطين، واسترجاع الأراضي العربية المحتلة، وبالرغم من عدم تدخل العراق عسكرياً في الأردن، إلا أنه شكل عنصر ضغط قوى على الحكومة الأردنية بوقوفه إلى جانب المنظمات، مع المحافظة على الاردن ونظامه الملكي والمطالبة بأستمرار القتال ضد العدو الإسرائيلي، ويتطابق الموقف العراقي مع قناعات رئيس الوزراء الأردني وصفي التل الذي أراد المحافظة على المقاومة الفلسطينية ولكن تحت القيادة الأردنية والتزامها بالقرارات الأردنية.

**الموقف السعودي:-**

حاولت المملكة العربية السعودية خلال الأزمة الأردنية الفلسطينية، العمل على التوفيق بين الجانبين، والسعي لإيجاد حل يرضي جميع الإطراف، حيث أمر الملك فيصل قواته المتواجدة في الأردن- منذ حرب ١٩٦٧م- بعدم التدخل في القتال الدائر بين الحكومة الأردنية والمنظمات

---

[١] البيان العراقي التركي المشترك، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧١م، ص٨٧-٨٨؛ السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية، ص ١٥٧ .

[٢] الجمهورية، ٣ أيار، ١٩٧١م، نقلاً عن: السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية، ص١٥٩.

[٣] الجمهورية، ١٨ تشرين الثاني، ١٩٧١م، نقلاً عن: السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية،ص١٦١-١٦٢.

الفلسطينية[١]. وهكذا يكون الملك فيصل قد تجنب الوقوف بجانب فئة ضد أخرى، مما ساعده على التحرك بحرية للوصول لحل لهذه الأزمة، حيث انه غير محسوب على جهة معينة.

وشاركت السعودية في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في ٢١ أيلول ١٩٧٠م، لبحث تطور الوضع في الأردن، ورفض العراق المشاركة في المؤتمر، لانه أتفق مع قيادة المقاومة الفلسطينية" على ان يقاطع العراق المؤتمر دعماً لشعار المقاومة في الإستمرار في القتال إلى حين إسقاط السلطة العسكرية الفاشية وإقامة سلطة وطنية في الأردن، وكي نفوت الفرصة على قرارات قد يصدرها مؤتمر القاهرة تقضي بوقف إطلاق النار فترفضها المقاومة، الأمر الذي قد تتخذه السلطة الفاشية في الأردن غطاء جديداً لنحر المقاومة"[٢].

وساد في اجتماعات المؤتمر اتجاهين بخصوص معالجة الموقف في الأردن، أولهما: يدعو إلى إدانة الملك حسين، وإرسال قوات عسكرية عربية إلى عمان لحماية المقاومة الفلسطينية، وتبنته سوريا، وليبيا، والسودان، وثانيهما: يدعو إلى عدم إدانة أي من الطرفين والعمل على وضع حد لما يحصل في الأردن، ويمثله الرئيس عبد الناصر والملك فيصل[٣] .

وللوصول إلى حل وسط بين الاتجاهين اتفق المجتمعين على السعي لوقف القتال، والمصالحة بين الطرفين. ولهذا تم إحضار ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من عمان، ووصل كذلك الملك حسين إلى القاهرة، ووقع الطرفان اتفاقاً سَمي باتفاق القاهرة في ٢٧ أيلول ١٩٧٠م[٤].

تجدد الصدام المسلح بين القوات الأردنية والمنظمات الفلسطينية خلال النصف الأول من عام ١٩٧١م، وأخذت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ترسل البرقيات إلى الرؤساء والملوك العرب، تحذر فيها من نوايا السلطة الأردنية، وتصرفاتها وعملياتها العسكرية، مشيرة إلى أن الهدف من ذلك هو تصفية حركة المقاومة في الأردن، وطالبت الزعماء العرب بالتدخل لوقف القتال[٥] .

وناشد الملك فيصل جميع الأطراف المتصارعة بالالتزام باتفاقيتي القاهرة وعمان، وأن يبعدوا من صفوفهم جميع العناصر المثيرة للفتن، وأكد على أن" الفتنة العمياء العارمة التي يعيشها

---

[1] Nadav Safran, Saudi Arabia, P.144.

[٢] بيان مجلس قيادة الثورة العراقية في ١٩٧٠/٩/٢٦م، انظر: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص٨٥٣؛ أكرم سالم، العلاقات العراقية السورية، ص ٩٨.

[٣] حسن أبو طالب، المملكة السعودية وظلال القدس، ص ٩٢ ؛ الطحاوي، الملك فيصل، ص٢٠١.

[٤] اتفاقية القاهرة بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، انظر: الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠م، ص٢٣٧-٢٣٩.

[5] بيان اللجنة المركزية لمنظمة التحرير في ١٩٧١/٤/٢٨م، أنظر: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١م، ص٢٣٢، ٢٩٣، ٢١٩ .

إخواننا في الأردن الشقيق من شأنها إضعاف قوتنا، وتفتيت جهودنا وطاقاتنا إمام العدو الذي لا يزال جاثماً على صدورنا، وترك الفرصة له بتنفيذ مخططه الإجرامي التوسعي"[١] .

توفي الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠م، وتقلد محمد أنور السادات الرئاسة في مصر، والذي دعا بدوره إلى عقد اجتماع للرؤساء والملوك العرب في نهاية آذار ١٩٧١م، فوافقت السعودية على الحضور لبحث الأزمة الأردنية الفلسطينية، وعقد الاجتماع في القاهرة ما بين ١٠-١٥ نيسان ١٩٧١م، ونتج عنه مطالبة الطرفين الأردني والفلسطيني بالالتزام باتفاقيتي القاهرة وعمان[٢] .

وأثناء تأزم الموقف بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية في حزيران ١٩٧١م، زار الملك فيصل القاهرة خلال ١٩-٢٦ حزيران، واتفق الجانبان – السعودي والمصري- على التوسط لدى الطرفين لحل هذه الأزمة، فزار حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس المصري، ووزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عمر السقاف الأردن في ٢٨ حزيران، لنقل رسالة مشتركة من فيصل والسادات إلى الملك حسين، تتعلق بأهمية وحدة النضال العربي لاسترداد القدس[٣] .

لقد تركزت وجهة نظر السياسة السعودية حول عمل المقاومة الفلسطينية في الأردن على[٤]:-

- الإبقاء على حرية العمل الفدائي في الأردن .
- عدم تعارض العمل الفدائي مع سيادة الأردن وقوانينه وأمنه.
- أعتبار حركة فتح هي الممثلة الوحيدة للكفاح العربي الفلسطيني، دون غيرها من المنظمات الفلسطينية الأخرى، ويعود ذلك لكونها حركة فلسطينية معتدلة فكرياً وسياسياً، حيث تتجنب طرح نظريات ثورية، وتدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وعدم تصنيف هذه الدول – دول رجعية ودول ثورية- مثلما تفعل معظم المنظمات الفلسطينية الأخرى[٥]، كما أن رموزها القيادية كانوا في بدايات عملهم السياسي على ارتباط بالمناخ السياسي المحافظ في دول الخليج وخاصة الكويت[٦]، وهذه اعتبارات لا تتناقض مع التوجهات السياسية للدبلوماسية

---

[1] نداء الملك فيصل حول أحداث الأردن، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧١م، ص٥٥.

[2] مقررات مؤتمر القاهرة، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧١م، ص٣٠٣.

[3] الدستور (الأردنية) ١٩٧١/٧/١ م .

[٤] تصريح لوزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عمر السقاف في ٤ آب ١٩٧١م وفي ٦ آب ١٩٧١، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧١م، ص

[5] حسن أبو طالب، المملكة السعودية وظلال القدس، ص ٩٩.

[٦] وأبرز هؤلاء القياديين : هاني الحسن، صلاح خلف، خليل الوزير، ياسر عرفات، أنظر :

Helena Cobban, the Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics, Cambridge University Press, London, 1984, p 21-24.

السعودية على النطاق العربي[١] ، ولهذا الموقف المتميز لحركة فتح عند الجانب السعودي فقد خصها الملك فيصل بالدعم حتى النصر[٢] .

وفي إطار الوساطة السعودية المصرية، قدم الطرفان ورقة عمل في اوائل أيلول ١٩٧١م، للجانبين الأردني والفلسطيني لكي تكون أساساً لمباحثاتهما، وقد نصت على[٣] :

- إعلان السلطات الأردنية التزامها الكامل بتنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان، وترى مصر والسعودية أن تنفيذ الاتفاقيات يحقق سيادة الدولة الأردنية على أراضيها، ويكفل حرية العمل للمقاومة.
- عودة اللجان السياسية والعسكرية العربية لمباشرة أعمالها في الأردن، وللإشراف على سلامة تنفيذ الاتفاقيات .
- تقوم الحكومة الأردنية بإطلاق سراح المعتقلين من الفدائيين الفلسطينيين لديها.
- تقوم قيادة الثورة الفلسطينية بإلغاء كافة المنظمات السرية .
- وقف جميع الحملات الإعلامية المتبادلة بين السلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية.

وبناء على ورقة العمل السعودية المصرية عقد اجتماع في جدة لطرفي النزاع في أيلول ١٩٧١م، إلا ان مساعي الملك فيصل لم تنجح للتوفيق بين الطرفين، مما أضطر عمر السقاف وزير الدولة الشؤون الخارجية السعودية، لإعلان أن مؤتمر جده تأجل إلى وقت لاحق[٤].

وتجددت الوساطة السعودية خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني١٩٧١م، حيث استقبلت جده الوفود الأردنية والفلسطينية عدة مرات خلال هذين الشهرين ودارت المباحثات حول تعديل اتفاقية عمان، ولكن جاء مقتل رئيس الوزراء الأردني وصفي التل، في القاهرة خلال إجتماع مؤتمر وزراء الدفاع العرب، في نهاية تشرين الثاني، على يد منظمة "أيلول الأسود" التي أسسها محمد أبو داود أحد قادة حركة فتح أكبر المنظمات الفدائية المسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، ليضع حداً للمباحثات الأردنية الفلسطينية في جده[٥]، وبالتالي للوساطة السعودية لحل هذه الأزمة .

أيد الجانبان العراقي والسعودي العمل الفدائي، مع الإبقاء على النظام الملكي في الأردن، وبينما صعد العراق الخطاب الإعلامي ضد الحكومة الأردنية، فإن السعودية سعت من خلال المؤتمرات العربية للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف، ولم ينعكس ذلك بشكل سلبي على العلاقات العراقية السعودية، حيث استمرت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وفي المجال

---

[١] حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص ٩٩.
[٢] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠م، ص ١٧٥ .
[٣] ورقة العمل المصرية السعودية حول العمل الفدائي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧١م، ص٥٩٥.
[٤] حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص٩٨.
[٥] مؤتمر صحفي للملك حسين، انظر: الوثائق الاردنية لعام ١٩٧١م، ص ٢٦٤؛ حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص٩٨-٩٩.

الاقتصادي ارتفعت قيمة الصادرات العراقية إلى السعودية من (٤٠٥١٨٠) دينار عراقي عام ١٠٧٠م، إلى (٩٣١٧٤٣) عام ١٩٧١م[١].

---

(١) مدحت الحيالي، تحليل العلاقات الاقتصادية، ص٩٣.

## حرب ١٩٧٣م، وموقف كل من العراق والسعودية منها:

خططت القيادتان المصرية والسورية للقيام بعملية هجومية ضد الكيان الصهيوني منذ بداية عام ١٩٧٣م، من أجل العمل على تغيير الموقف السياسي والعسكري في المنطقة العربية، ووحدت القيادتان قواتهما العسكرية ووضعت تحت أمره وزير الحربية المصري الفريق أحمد إسماعيل اعتباراً من ١٠ كانون الثاني ١٩٧٣م[١]، و حددت المهام الحربية على الجبهتين بحيث تقوم القوات المصرية بعبور قناة السويس، وتدمير خط بارليف، والاستيلاء على رؤوس الجسور بعمق يتراوح ما بين ١٠-١٥ كلم على الضفة الشرقية لقناة السويس[٢]، أما على الجبهة السورية فالهدف إعادة السيطرة على الجولان، والوصول إلى خط نهر الأردن[٣]، وتم الاتفاق على ان يتم الهجوم على الجبهتين في نفس الوقت، من اجل كسر الإستراتيجية العسكرية الصهيونية[٤].

كان السادات يؤيد فكرة الحرب المحدودة، والتي يستطيع من خلالها الحصول على مكاسب تعمل على تحريك الوضع من حالة اللاحرب واللاسلم في المنطقة العربية، التي ظهرت بعد قبول مشروع روجرز ١٩٧٠م[٥]، وقد أيد الرئيس السوري حافظ الأسد هذه الفكرة[٦].

أعلنت مصر وسوريا الحرب في السادس من تشرين الأول ١٩٧٣م، حيث تفاجئت القوات الإسرائيلية بهجوم موحد على الجبهتين السورية والمصرية، وعبرت القوات المصرية قناة السويس وحطمت خط بارليف، وتقدمت القوات السورية في هضبة الجولان[٧] .

سرعان ما تحول التقدم العربي إلى تراجع، حيث بدأت القوات الإسرائيلية بعد استدعاء قوات الاحتياط بهجوم معاكس على الجبهة السورية[١] ، في الثامن من تشرين الأول ١٩٧٣م،

---

[١] حسن البدري، التعاون العسكري العربي المشترك، ماضيه، حاضره، مستقبله، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٢م، ص٩٠ ؛ الندوة الإستراتيجية حرب أكتوبر، المحور العسكري، ص٨٥.

[٢] سعد الدين الشاذلي،حرب أكتوبر، مذكرات، مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، باريس، ١٩٨٨م، ص٢٣.

[٣] حرب تشرين/ اكتوبر١٩٧٣م، وجهات نظر وتحليل، تقديم وتحليل الفريق الركن طارق محمود شكري، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م، ص٢٣٦ ؛ احمد التل، لماذا تراجع العرب، ص ٣٥٨.

[٤] تعتمد هذه الإستراتيجية على تجنب القتال على جبهتين أو أكثر معاً، والعمل على تثبيت أحد الجبهات، وضرب الجبهة الأخرى، وحسم الموقف عليها قبل الانتقال إلى الجبهة الثانية. للمزيد أنظر: حرب تشرين/ اكتوبر١٩٧٣م، وجهات نظر وتحليل، ص٢٣٨.

[٥] كيسنجر، مذكرات، جـ٤، ص٢٨٠؛ علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ص ١٠٣.

[٦] احمد التل، لماذا تراجع العرب، ص ٣٥٨.

[٧] محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات، حرب أكتوبر ١٩٧٣م، مطابع شركة تيب، باريس، ١٩٨٩م، ص ٣٠٢-٣١٥.

وألحقت خسائر فادحة في القوات السورية ما بين ٨-١٠ تشرين الأول ، ثم واصلت تقدمها باتجاه دمشق في ١١ تشرين الأول، حتى أصبحت العاصمة السورية تحت القصف الإسرائيلي المباشر، مما جعل الوقف السوري في منتهى الخطورة[٢]، ولم تكن الجبهة المصرية بأسعد حالا، حيث وقع الجيش المصري الثالث بكماشة الالتفاف والمحاصرة من قبل القوات الإسرائيلية حتى ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٣م[٣]. ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الأمريكية قد ساعدت إسرائيل بشكل مباشر في الحرب، عندما أمرت بمد جسر جوي عسكري لدعم الموقف الإسرائيلي خلال ١٤-٢٥ تشرين الأول ١٩٧٣م[٤].

أعلن مجلس الأمن قراره رقم (٣٣٨)، في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣م، والذي تضمن إيقاف إطلاق النار على جميع الجبهات، والبدء بتطبيق القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م ، وإجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف المناسب، من أجل إقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[٥] .

وافقت الأطراف المتحاربة على قرار مجلس الأمن بإيقاف إطلاق النار[٦]، وبهذا انتهت حرب تشرين الأول ١٩٧٣م، دون أن يستعيد العرب أراضيهم المحتلة، بل خسروا على الجبهة السورية عدة قرى في الجولان، وكذلك على الجبهة المصرية أحتلت قوات الدروع الإسرائيلية منطقة السويس، وحاصرت المدينة غرب قناة السويس، وعلى الرغم من أن إسرائيل تفاجأت بالحرب، إلا أنها سرعان ما سيطرت على توجيه المعركة، لتقلب الأمور من التراجع إلى الهجوم، وفوتت على العرب عنصر المفاجأة وإيجابياته.

---

(١) كانت التقارير التي تصل إلى القيادة الحربية الإسرائيلية تؤكد على أن القوات المصرية لا تشكل تهديداً مباشراً لإسرائيل، وإن القوة الأساسية للهجوم والخطر الرئيسي اللذين يتهددان إسرائيل سيكون مصدرها الجبهة السورية، ولهذا أمر وزير الدفاع الإسرائيلي دايان الوحدات الجوية والقوات المدرعة التي كانت متوجهة نحو الجبهة المصرية بالتوجه نحو الجبهة السورية، أنظر: ديفيد كيمحي، الخيار الأخير ١٩٦٧-١٩٩١م، مكتبة بيسان، ١٩٩٢م، ص ٤٨ ؛ ولعل ما أكد هذا الامر لإسرائيل هو إرسال السادات في ٧ تشرين الأول رسالة إلى كيسنجر يذكر فيها:" اننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة"، انظر: محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والمواجهة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، ١٩٩٣م، ص٣٥٩.

(٢) الشرع، حروبنا مع إسرائيل، ٥٦٥-٥٦٧.

(٣) الشاذلي، مذكرات، ص ٢٧٢.

(٤) كيسنجر، مذكرات، ص٣٨١، ٣٨٧ ؛ شحنت أمريكا إلى إسرائيل ما يقارب من ١١٠٠٠ طن من العتاد، و٤٠ طائرة فانتوم، و٣٦ طائرة سكاي هوك، و١٢ طائرة نقل سي ١٣٠، وأرسلت ما يقارب العشرين دبابة، للمزيد، انظر: ويليام كوانت، أمريكا، ص٢٦١-٢٦٥.

(٥) قرار وقت إطلاق النار، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص ٥٥٦.

(٦) وافقت مصر وإسرائيل على تنفيذ القرار في ٢٣ تشرين الأول، بينما أعلنت سوريا موافقتها يوم ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٣م. أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص ٥٥٥، ٥٥٨ .

**العلاقات العراقية السعودية ١٩٧١-١٩٧٣م:**

لا بد لنا قبل معرفة الموقف العراقي والسعودي من حرب ١٩٧٣م، من إلقاء الضوء على العلاقات العراقية السعودية في اوائل السبعينيات، حيث شهد عام ١٩٧١م، اختلاف في ردود الفعل بين البلدين حول الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) في أواخر تشرين الثاني ١٩٧١م[١]، فبينما لم تبد السعودية أي رد فعل علني رافض لهذا الإحتلال، سوى إصدارها بياناً يعبر عن دهشتها لاحتلال إيران للجزر، واستخدامها القوة لتحقيق ذلك في الوقت الذي تجري فيه المفاوضات من أجل الوصول لحل سلمي للمسألة، ومطالبة الحكومة الإيرانية بإعادة النظر في موقفها حتى يسود السلام والاستقرار في المنطقة[٢]، بل أن ناديف سافران يرى أن السعودية كانت موافقة ضمنياً على السيطرة الإيرانية على الجزر، بحجة أن الحكومة الإيرانية أكدت للسعودية أنها تهدف من وراء ذلك إلى المحافظة على أمن الخليج[٣]، ويجب أن لا يغيب عن البال أن العلاقات الإيرانية السعودية في هذه الفترة كانت متقاربة.

أما العراق فقد رفض الاحتلال الإيراني للجزر العربية، وأعلن عن قطع علاقاته مع إيران وبريطانيا[٤]، التي تقاعست عن الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه الجزر، عندما سمحت لإيران بإحتلالها بإحتلالها قبل الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي[٥]، وأكد الرئيس العراقي أحمد حسن البكر أن العدوان الإيراني السافر على الجزر العربية " يأتي مرافقاً للعدوان الصهيوني الإسرائيلي الشرس الذي يواجه شعبنا العربي،...، لقد كنا في العراق ومنذ أن كشفت حكومة إيران عن نواياها وأطماعها التوسعية مدركين أبعاد ومرامي تلك السياسة العدوانية، والمخططين لها من القوى الإمبريالية والاستعمارية، وقد حرصنا في كل أدوار أعمالنا الذي يمليه الواجب القومي علينا، وفي الخليج العربي، من أجل قيام مواجهة عربية مشتركة"[٦].

---

[١] للمزيد حول عروبة الجزر العربية الثلاث والمطالبة الإيرانية بها، أنظر: نوفان رجا السوارية وإبراهيم الشرعة، عروبة الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) ١٧٥٠-١٩٧١م، دراسة وثائقية تاريخية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، مجلد ٣٢، ٢ حزيران ٢٠٠٥م، ص٣٤٦-٣٦٠.

[٢] أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث، دراسة وثائقية، ص٢٤٥؛ مصطفى عبدالقادر النجار، واخرين، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ١٩٨٤م، ص٢٢١.

[٣] Nadav Safran, Saudi Arabia, P. 136

[٤] Nadav Safran, Saudi Arabia, P. 136؛ محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ص٣٣٨.

[٥] نوفان رجا السوارية وإبراهيم الشرعة، عروبة الجزر الإماراتية الثلاث، ص٣٥٧-٣٥٨؛ جعفر عباس حميدي، وآخرين، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٩١م، ص٢٣٤.

[٦] التدمري، الجزر العربية الثلاث، ص٢٣٨-٢٣٩.

واستدعى وزير الخارجية العراقي مرتضى الحديثي، سفراء الدول العربية لمناقشة كيفية الرد العربي على الاحتلال الإيراني، ودعا إلى إقامة نظام دفاعي عربي إقليمي لملء الفراغ السياسي الذي ينجم عن انسحاب بريطانيا من المنطقة[١].

عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في السادس من كانون الأول ١٩٧١م، لمناقشة الوضع في الخليج العربي، وقرر التأكيد على عروبة الجزر الثلاث، وإدانة الاحتلال الإيراني لهم، وتحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية، وقرر المجلس إرسال وفود من: الأردن والسعودية وتونس والكويت والمغرب، للوساطة مع إيران لتنفيذ قرارات مجلس الجامعة، إلا أن كل الدول اعتذرت باستثناء السعودية التي أبدت استعدادها للتوسط للوصول إلى حل سلمي[٢].

قدم كل من العراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبية، شكوى إلى مجلس الأمن حول الاحتلال الإيراني للجزر العربية، وعلى أثر ذلك عقد مجلس الأمن جلسة في ٩ كانون الأول ١٩٧١م، حضرته جميع الأطراف المعنية، فأدانت الدول العربية الأعضاء العدوان الإيراني، بينما أكد المندوب الإيراني أحقية بلاده بهذه الجزر، ولم تسفر المناقشات عن أي نتيجة تذكر حيث تم تأجيل مناقشة الموضوع إلى اجتماع آخر لم يتم عقده[٣].

شهد عام ١٩٧٢م، توتراً في العلاقات العراقية السعودية على أثر توقيع العراق والاتحاد السوفييتي اتفاقية دفاع مشترك لمدة ١٥ سنة في ٩ نيسان ١٩٧٢م[٤]، وهو الأمر الذي لم يُقابل بإرتياح من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

وكذلك رأى العراق أن زيادة التفاهم السعودي الإيراني المدعوم بطبيعة الحال من الولايات المتحدة الأمريكية، يشكل عنصر تهديد لمنافذه الحيوية، وخاصة على الخليج العربي[٥]، وقد رأت السعودية أن تقاربها مع إيران يفيد في مواجهة المخاطر العراقية والمد الشيوعي، ولكنها لم تخف تخوفها من أن الدعم الأمريكي لإيران يعزز الطموح الإيراني بالسيطرة على الخليج[٦].

إزداد التوتر في العلاقات بين العراق والسعودية في آذار عام ١٩٧٣م، على أثر قيام العراق

---

[١] التدمري، الجزر العربية الثلاث، ص٢٣٩-٢٤٠.
[٢] حول أسباب عدم توسط الدول السالفة الذكر، أنظر: التدمري، الجزر العربية الثلاث، ص٢٦٧.
[٣] التدمري، الجزر العربية الثلاث، ص٢٧٠-٢٧١.
[٤] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٣٧-٢٤٠، ٢٦١.
[٥] Nadav Safran, Saudi Arabia, P. 137-138
[٦] Ibid, P.138

بتعزيز قواته الموجودة على الجانب الكويتي[١]، والسعي لإنشاء موقعاً دفاعياً داخل الأراضي الكويتية، فأرسلت الكويت مذكرة احتجاج للحكومة العراقية، مطالبة بسحب القوات العراقية إلى خارج الحدود الكويتية، وحذرت من أن المسألة ستعرض على الدول العربية في حالة عدم استجابة العراق[٢].

شكل التصرف العراقي ارتياب في المملكة العربية السعودية، حيث أن هذا يشكل تهديداً للنظام الحاكم في الكويت، وقد يؤدي إلى هجوم القوات العراقية على المنطقة النفطية السعودية المجاورة للكويت[٣]، ولهذا أعلنت السعودية دعمها السياسي للحكومة الكويتية، وأرسلت ١٥ ألف جندي في أواخر آذار ١٩٧٣م إلى الكويت[٤]، وقامت إيران بحشد قواتها على الحدود[٥]، وتوجه الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض يرافقه ممثلون عن المملكة العربية السعودية وسوريا، إلى العراق والكويت في شهر نيسان ١٩٧٣م، للتوسط لحل المسألة سلمياً، فوافق العراق على الإنسحاب، مؤكداً أن النزاع على الحدود مسألة تُحل عن طريق المفاوضات المباشرة بين البلدين، ولا يحق لدول أخرى التدخل فيها[٦].

وهكذا يكون الضغط العربي، والتهديد الإيراني، والدعم السعودي للكويت، قد أجبر العراق على التراجع عام ١٩٧٣م عن الكويت.

## الموقف العراقي من حرب تشرين الأول ١٩٧٣م :-

### أولاً : الدور السياسي :-

حجبت القيادتان المصرية والسورية جميع المعلومات الخاصة بالمعركة عن القيادة العراقية[٧]، ومع هذا فإن القيادة العراقية كانت على يقين من وقوع عمل عسكري في المنطقة العربية على الجبهة مع إسرائيل، ولكنها لم تستطع تحديد توقيته، مع ان التقديرات الأولية كانت تشير إلى أن هذا العمل سيتم في أيار أو حزيران، وسيكون محدوداً في المدى، وحجم القوات

---

[١] وافقت الكويت بعد ضغط من الحكومة العراقية، على تواجد قوات عراقية على جانبي الحدود بين البلدين، بسبب توتر العلاقات بين العراق وإيران عام ١٩٦٩م، وعلى الرغم من عدم تطور الموقف بين العراق وإيران إلى حد القطيعة إلا أن العراق لم يسحب قواته من الأراضي الكويتية بحجة أن ميناء أم قصر ما يزال يحتاج إلى قوة للدفاع عنه، للمزيد أنظر: مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٥٤-٢٥٥؛ جواد هاشم، مذكرات، ص١٧٦.

[٢] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٥٥-٢٥٦؛ جواد هاشم، مذكرات، ص١٧٧.

[٣] Nadav Safran, Saudi Arabia, P. 138

[٤] Ibid, p.138

[٥] Ibid, p.138

[٦] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٥٦؛ جواد هاشم، مذكرات، ص١٧٧.

[٧] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٧٧؛ السامرائي، المشرق العربي، ص١٦٩.

المشتركة فيه[١]، وينبع هذا اليقين عند القيادة العراقية من اعتقادها بان النظام المصري يسعى من خلال العمل العسكري ضد الكيان الصهيوني، إلى تحريك الموقف في المنطقة، وتسهيل تنفيذ الحل السلمي الذي كانت انظمة التسوية تسعى إليه[٢].

ويبرر المصريون والسوريون أسباب عدم اخبارهم العراق بساعة الصفر إلى اعتقادهم، بأن ظروف العراق لن تسمح له بالمشاركة، لأن وجود التهديد الإيراني على حدوده الشرقية، وعدم استقرار الحل السلمي للمسألة الكردية، سيمنعانه من تحريك قواته لمساعدة الجبهة العربية[٣] العربية[٣] ، إلا انه يجب ان لا يغيب عن البال أن الموقف السياسي العراقي السوري كان متأزماً سياسياً وإعلامياً، حيث كان الجانب السوري يوجه الشتائم والتهديدات للقيادة العراقية قبل أيام قليلة من قيام الحرب، بسبب الخلافات الحزبية والسياسات المترتبة عليها[٤].

هاجمت القوات السورية المصرية، إسرائيل في السادس من تشرين الأول ١٩٧٣م، وبعد عدة ساعات عقدت القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي، ومجلس قيادة الثورة في العراق اجتماعاً، قرروا على أثره الاشتراك في الحرب[٥] ، وكان تقييم القيادة العراقية للموقف أن القيادتين المصرية والسورية، قد خططتا لحرب محددة في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية، وأن من المحتمل أن لا يقبل العدو هذا التحديد، وأن يصعد الصراع إلى مرحلة أعلى، ويجمع قواته الاحتياطية، ويقوم بهجوم يؤدي إلى احتلال أراض عربية جديدة، تساعده على المساومة خلال التسوية السلمية[٦] .

بعد اتخاذ قرار المشاركة في المعركة، اتصل الرئيس العراقي أحمد حسن البكر هاتفياً بالرئيسين السادات وحافظ الأسد، واكد على مساندته لهما، وأن العراق قرر إشراك جزء من طيرانه في المعركة[٧] .

---

[١] المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دور الجيش العراقي في حرب تشرين ١٩٧٣م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥م، ص ٤٢-٤٣ .
[٢] السامرائي، المشرق العربي،ص١٧٠؛ عدنان العمد، السياسة العراقية وأزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ٤١، يوليه(تموز) ١٩٧٥م، ص١٥٨.
[٣] المركز العربي، دور الجيش العراقي في حرب تشرين، ص ٤٢؛ حسن احمد، الجبهة الشرقية، ص٥٦.
[٤] أكرم سالم أيوب، العلاقات العراقية السورية، ص ١١٧؛ حسن احمد، الجبهة الشرقية، ص٩٧.
[٥] المركز العربي، دور الجيش العراقي، ص ٤٣.
[٦] صحيفة الثورة، ٧ تشرين أول ١٩٧٣م ، نقلاً عن: ذياب عبود، العلاقات العراقية السورية، ص ٩٩ .
[٧] هيكل، أكتوبر ٧٣، ص٣٤؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص١٨٤؛ حسن احمد، الجبهة الشرقية، ص١٨٩..

واستدعى وزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبد الباقي، القائم بالأعمال السوري والقائم بالأعمال المصري في بغداد، وأبلغهما قرار القيادة السياسية، وطلب منهما إطلاع القيادة العراقية على التطورات المحتملة وتقديرات المواقف على الجبهات[١].

وأصدرت هيئة الأركان العامة للجيش العراقي، أوامرها للجيش ليكون في حالة تأهب، وفي ٧ تشرين الأول ١٩٧٣م صدرت الأوامر إلى قيادة اللواء المشاة الميكانيكي الثامن، المتمركز على طريق بغداد – دمشق، بالتحرك إلى الحدود السورية[٢].

اجتمع مجلس قيادة الثورة العراقي في ٧ تشرين الأول ١٩٧٣م، وقرر إرسال المزيد من القوات العسكرية والجوية إلى الجبهة السورية على وجه السرعة، واتخذ قراراً بتأميم حصة الولايات المتحدة الأمريكية في شركة نفط البصرة، واعتبار ذلك بداية المعركة السياسية النفطية ضد الإمبريالية، وفقاً لتصورات الحكومة العراقية حول استخدام النفط كسلاح في المعركة[٣].

ودعا العراق الدول العربية إلى تأميم الحصص الأمريكية في شركات النفط العاملة في بلادها، والى حظر النفط إلى الولايات الأمريكية، والدول المؤيدة لإسرائيل[٤]، وتوجه وزير النفط العراقي العراقي سعدون حمادي الى السعودية، وقابل الملك فيصل، لعرض الإقتراحات العراقية عليه، ولكنه لم يحصل من الملك فيصل على إي نتيجه تذكر[٥]. ويعود ذلك إلى عدم رغبة السعودية بإدخال سلاح النفط في المعركة في هذا التوقيت، كما انه في رأيي لو وافقت السعودية على الإقتراح العراقي لظهرت بمظهر التابع للعراق، ولأزداد ثقل العراق الإقليمي، بينما كانت تسعى السعودية لأبراز دورها الإقليمي، وقيادة معركة النفط –كما سيتضح لاحقاً-حققت لها ذلك .

عمل العراق على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران، ودعوتها إلى حل المشاكل بينهما بالطرق السلمية، وذلك لتأمين جبهة العراق الشمالية، من أجل حشد كل طاقاته للمعركة العربية مع إسرائيل[٦]. ويذكر هيكل ان العراق أرسل مبعوثاً خاصاً إلى الاتحاد السوفيتي، فور بدء القتال،

---

(١) المركز العربي، دور الجيش العراقي، ص ٤٥ .
(٢) المركز العربي، دور الجيش العراقي، ص ٤٥؛ حسن احمد، الجبهة الشرقية، ص١٨٩-١٩٠.
(٣) بيان مجلس قيادة الثورة العراقي حول تأميم حصة أمريكا في شركة نفط البصرة، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص ٥٣٤؛ المركز العربي، دور الجيش العراقي، ص ٤٥؛ حسن احمد، الجبهة الشرقية، ص١٩١. للمزيد حول القرار انظر :ملحق رقم (٢).
(٤) بينروز، العراق، ص٢٩٧.
(٥) سعدون حمادي، مذكرات واراء في شؤون النفط، ص١٦١-١٦٢؛ وليد خدوري، القرارات النفطية، ص٢١٤.
(٦) حديث الرئيس العراقي أحمد حسن البكر لوكالة أنباء السودان في ١٩٧٣/١٠/١٥، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص ٥٣٨؛ مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٤٦. حول نص البيان انظر ملحق رقم (١).

حتى يتدخل لدى إيران لتخفيف حدة التوتر بينهما، ليتسنى للعراق دخول المعركة[١].

أرسلت الحكومة العراقية في ٧ تشرين الأول ١٩٧٣م، برقية إلى الحكومة السورية عن طريق السفير العراقي في دمشق عودة أحمد البياتي، تعلمها فيها قرار القيادة السياسية العراقية بوضع كل ثقل العراق العسكري في المعركة، وقابل السفير العراقي في اليوم نفسه نائب رئيس الحكومة السورية عبد الحليم خدام وأبلغه مضمون البرقية، وكان جواب الحكومة السورية (أنها تلقت النبأ بشكر واعتزاز، وأنها ترجو معرفة موعد التحرك وحجم القوات ونوعيتها)[٢].

وقابل السفير العراقي في نفس اليوم الرئيس السوري حافظ الأسد، الذي أبدى شكره واعتزازه بقرار الرئيس البكر، والقيادة العراقية، بشأن القرار القومي والتاريخي بمشاركة العراق بكل ثقله في المعركة، وأعرب عن أمله في وصول القوات العراقية بأسرع وقت ممكن، وبأكبر حجم ممكن، ورجا معرفة موعد تحركها وتعدادها ونوعيتها، وأضاف بأن سوريا بحاجة إلى دبابات (ت-٥٤) و( ت-٥٥) إضافية[٣] .

عُقد الاجتماع الطارئ للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في ٨ تشرين الأول ١٩٧٣م، وترأس الاجتماع الرئيس البكر، ونوقش فيه الموقف في المنطقة، والتدابير الفورية التي اتخذتها القيادة لمواجهة التطورات الأخيرة، وتأمين مشاركة العراق وبكل الوسائل في المعركة، واتفق المجتمعون على ضرورة اتخاذ كافة التدابير لدخول الحرب[٤] .

زار نائب رئيس الوزراء السوري محمد حيدر بغداد في ٨ تشرين الأول، واجتمع مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين، وأوضح له حقيقة الوضع على الجبهة السورية، والتي بدأت تتعرض لمخاطر عديدة، وطلب منه ضرورة التدخل السريع وإرسال الوحدات العسكرية العراقية بسرعة، فأجابه صدام حسين : " لقد أرسلنا الطائرات في اليوم الثاني للقتال، ولو أن للدبابات أجنحة لوصلت في نفس اليوم، سندفع بأقصى قواتنا لتصل إليكم في أسرع وقت" [٥].

---

(١) هيكل، اكتوبر ٧٣، ص٤٠٣.
(٢) المركز العربي، دور الجيش العراقي، ص ٤٧.
(٣) المركز العربي، دور الجيش العراقي، ص ٤٨؛ حسن احمد، الجبهة الشرقية، ص١٩١-١٩٢.
(٤) المركز العربي، دور الجيش العراقي، ص ٤٧-٤٨.حول نص البيان انظر :ملحق رقم (٤).
(٥) حمزه مصطفى، الدور القومي للجيش العراقي، حرب تشرين نموذجاً، آفاق عربية، العدد ١٠، ١٩٨٦، ص ٢٤.

تألفت القوات العراقية التي وصلت إلى سوريا من فرقتين مدرعتين، وثلاثة ألوية مشاة، وأكثر من ٧٠٠ دبابة، ومئات الدبابات المدرعة، وآلاف من سيارات النقل المحملة بالرجال والمعدات الضخمة والمؤن والذخائر، بالإضافة إلى ١٢ كتيبة مدفعية متطورة مع ذخائرها[١].

ونتيجة لعدم الإتفاق العراقي السعودي حول كيفية استخدام النفط كورقة ضغط في المعركة، فقد ساءت العلاقات بين البلدين، واخذت صحيفة الثورة -الناطقة باسم الحكومة العراقية- تندد بمواقف السعودية، وتدعوا الجماهير العربية إلى ضرب المصالح الأمريكية في السعودية ودول الخليج الأخرى[٢].

وعلقت جريدة الثورة العراقية على إعلان تبرع السعودية بمبلغ مليار دولار لسوريا بمقال جاء فيه: "بعد ١١ يوماً من القتال الباسل في معركة التحرير، تحركت نخوة الحاكمين في السعودية، فتبرعوا بمبلغ ألف مليون دولار لسورية!! والذي ينظر إلى هذا الرقم يظنه كبيرا جدا، وربما يتوهم المرء ان هؤلاء السادة قد أصبحوا، ويا للمفاجأة، كرماء جدا، قطعاً ان هذا التبرع ليس من باب النخوة والكرم العربيين اللذين يحاول الحاكمون في السعودية وأمثالهم ان يلصقوا بأنفسهم شيئا منهما، بل ان العرب الكرماء واصحاب النخوة الحقيقيون هم أولئك الضباط والجنود الأبطال الذين يقدمون أرواحهم ودماءهم في الجبهتين من اجل شرف الأمة وكرامتها، وماضيها وحاضرها ومستقبلها، وان نقطة الدم الواحدة التي تنزف من أجساد هولاء الابطال، احفاد خالد وقتيبة وطارق، ارفع وأشرف ألف مرة من تلك العروش التافهة الغارقة في خزي التبعية للأجنبي وفي مباذل الغنى الفاحش، ذلك الغنى الذي حذر منه الإسلام ومن خطره على الأخلاق وعلى كيان الأمة، ان حكام السعودية كغيرهم من أساطين الرجعية المرتبطة بالأجنبي، يعرفون تماماً ان للزمان احكاما وان لكل حادث حديثا! ان الحاكمين في السعودية ذوي الباع الطويل في تدبير الدوائر والمكائد، وفي الخروج من المأزق كالشعرة من العجين، يحاولون على عجل ان يشتروا كراسيهم المهزوزة بثمن قد يبدو لأمثالنا من الفقراء كبيرا، ولكنه قليل جدا بالنسبة إلى السادة السابحين في بحار الذهب أو في رمالها، يحاول هؤلاء السادة ان يكسروا الموجه الهادرة الزاحفة إليهم من البصرة، لعلهم يستطيعون المحافظة على المصالح الأمريكية العزيزة التي تطالب الأمة بتأميمها، واذا ظن دهاة الرياض ان باستطاعتهم ان يحققوا من وراء هذا التبرع شيئا، فانهم لعلى

---

(1) حسن أحمد، الجبهة الشرقية، ص ١٩٣؛ حمزة مصطفى، الدور القومي للجيش العراقي، ص ٢٧؛ حسن البدري، التعاون العسكري العربي، ص٩٢؛ طلعت احمد مسلم، التعاون العسكري العربي، ص١٩٩.

(٤) الثورة(العراق)، ١١ تشرين الأول ١٩٧٣م، نقلاً عن: جواد هاشم، مذكرات، ص١٨١.

وهم كبير، نقول للسادة الكرماء الذين يظنون انفسهم اذكياء، ان اللعبة فاشلة ايها السادة، وسيكون كما قلنا وكما تعرفون، لكل حادث في ما يأتي من الإحداث، حديث**!!**" [١].

وعندما شارك العراق في مؤتمر وزراء النفط العرب الذي عقد في الكويت في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣م، دعا وزير النفط العراقي سعدون حمادي، إلى التأميم الكامل للشركات النفطية الأجنبية وخاصة الأمريكية العاملة في الوطن العربي، وسحب الأرصدة المالية العربية من الولايات المتحدة الأمريكية، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، ولكن المؤتمر لم يأخذ بالمطالب العراقية[٢]، نتيجة لرفض السعودية والكويت للمشروع العراقي، وكانت السعودية قد تقدمت بمشروع يتضمن: التخفيض التدريجي لمجموع الإنتاج العربي بغض النظر عن كونه سيصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى غيرها من الدول، وان يبدأ التخفيض بنسبة ٥% ويستمر التخفيض بالتصاعد بنفس النسبة شهرياً[٣].

مما حدا بالوفد العراقي إلى مقاطعة الجلسة الأخيرة للمؤتمر[٤]، ورفض الموافقة على قرار خفض الإنتاج الذي أقره المؤتمر[٥]، وقد برر العراق رفضه لقرارات المؤتمر، بأن تخفيض الإنتاج سيعمل على تحقيق أهداف السياسة الأمريكية، إذ يساعدها هذا على وضع الدول الغربية، ودول أوروبا الشرقية معاً في خندق واحد، وبهذا فإن الدول الصديقة ستشعر بأن العرب قد أضروا بمصالحهم، رغم مواقفهم المعتدلة[٦]، ونفذ العراق فكرته عندما أمم حصة هولندا في شركة نفط البصرة في ١٩٧٣/١٠/٢١م، بسبب تأييدها لإسرائيل في المعركة[٧].

وعلى الرغم من الرفض العراقي لقرار التخفيض، إلا ان الإنتاج العراقي انخفض فعلاً في نهاية تشرين الأول ١٩٧٣م، بسبب قصف موانيء التصدير في سوريا[٨]، وعاد إلى معدله الطبيعي في منتصف تشرين الثاني، بعد ان استأنف مصب بانياس في سوريا عمله[٩].

---

[١] الثورة(العراق)، ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣م، نقلاً عن: جواد هاشم، مذكرات، ص ١٨٣-١٨٤.

[٢] Abdulaziz Alsowayegh, Arab Petro Politics, Croom Helm, London, 1984, P.128.

[٣] جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي، ص ١٨٥.

[٤] Abdulaziz Alsowayegh, Arab Petro Politics, P.128.

[٥] وليد خدوري، القرارات النفطية، ص٢١٤، ٢١٧؛ بطرس غالي، الإستراتيجية الدولية، ص١٢.

[٦] بينروز، العراق، ص٢٩٨-٢٩٩.

[٧] قرار مجلس قيادة الثورة العراقي حول تأميم الشركة الهولندية، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م ص ٥٥٤.للمزيد حول القرار انظر :ملحق رقم (٣).

[٨] وليد خدوري، القرارات النفطية، ص٢١٧.

[٩] بينروز، العراق، ص٢٩٩.

وأخذت الحكومة العراقية تندد باجتماع الكويت ومقرراته، وتدعو إلى إتباع النهج العراقي الداعي لضرب المصالح الأجنبية في الوطن العربي، ودعت الجماهير العربية في الخليج إلى تخريب القواعد الأمريكية والبريطانية في المنطقة[١].

ورفض العراق المشاركة في مؤتمر القمة العربي السادس، المزمع عقده في منتصف تشرين الثاني ١٩٧٣م، مبيناً: " ان العراق وهو يلتزم بسياسة العمل العربي الموحد، ويدرك أهمية التضامن العربي من أجل خدمة أهداف الأمة العربية وتطلعات جماهيرنا، لا يرى في عقد مؤتمر القمة العربي المزمع عقده بالجزائر، بأنه سيحقق طموحات الجماهير العربية وأهدافها في التحرير، ومواصلة النضال بكل طاقاتها، وإمكاناتها ضد أعداء الأمة العربية، كما ان مواقف بعض الدول العربية إثناء الحرب وبعدها دللت على انفراد وأسلوب واضح في إتخاذ القرارات التي تمس بصورة مباشرة مصالح الأمة العربية ومستقبلها، دون إكتراث بوجهة نظر الدول العربية الأخرى، وجماهير امتنا التي وجهت كل إمكاناتها وقدراتها صوب المعركة[٢]. وبهذا يشير يشير إلى سوريا ومصر، والموافقة على وقف إطلاق النار بدون إستشارة العراق، ويضيف البيان:" ان هذا النهج كما يبدو يراد فرضه وتبريره عن طريق المؤتمر المرتقب، وعلى ضوء تلك الإعتبارات فأن العراق لا يرى ان نتائج هذا المؤتمر ستكون على مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتق الأمة العربية تجاه تحرير الأرض، وإعادة حقوق شعبنا العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه، ان هذه الحقائق دفعت القيادة السياسية العراقية،...، ان تقرر عدم مشاركة العراق في هذا المؤتمر"[٣].

أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٣٣٨) لوقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣، ووافقت عليه سوريا ومصر، فأعلن نائب رئيس الجمهورية صدام حسين تذمره مبيناً أنهم سمعوا من الراديو وقف إطلاق النار، وهي نفس الطريقة التي سمعوا فيها عن بداية الحرب[٤] ، وأصدرت الحكومة العراقية بياناً جاء فيه[٥] :

---

[١] جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي، ص ١٨١-١٨٢

([٢]) تصريح لناطق رسمي باسم وزارة الخارجية العراقية حول عدم المشاركة بمؤتمر القمة ١٩٧٣/١١/٢٠م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص٦٠٨.

([٣]) المصدر نفسه، ص٦٠٨.

[٤] سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية، ص ٢٣٨ ؛ المركز العربي، دور الجيش العراقي، ص٢٤٨.

[٥] منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية، ص ١٣٤ . حول نص البيان انظر:ملحق رقم (٥).

١- إن العراق لم يوافق على قرار وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧م، ولذلك فإننا لا نعتبر أنفسنا طرفاً في أي قرار أو إجراء أو تدبير من هذا القبيل اتخذ ويتخذ في المستقبل .
٢- أن العراق لم يكن طرفاً في المشاورات التي سبقت اتخاذ قرار وقف إطلاق النار، وقد وجدنا أن المصلحة تقتضي إجراء اتصالات فورية مع الأشقاء، وإجراء اتصالات مع الاتحاد السوفيتي.
٣- إن العراق يحتفظ بحقه الكامل في توضيح رأيه الذي يستند إلى الإيمان المطلق بحق شعبنا في سوريا ومصر وفلسطين في أرضه.

ثم اجتمعت القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث، ومجلس قيادة الثورة في العراق في ٢٣ تشرين الأول١٩٧٣م، لمناقشة قرار مجلس الأمن، وصدر تصريح رسمي قرر فيه سحب القوات المسلحة العراقية من الجبهتين المصرية والسورية[١] .

**ثانياً : الدور العسكري :-**

على الرغم من عدم معرفة العراق بتوقيت نشوب الحرب، إلا أنه دخل المعركة منذ بدئها، حيث شاركت الطائرات العراقية التي كانت مرابطة في مصر قبل الحرب[٢]، في الهجوم على الأهداف الإسرائيلية مع الطائرات المصرية في اليوم الأول للحرب[٣]، وأمرت الحكومة العراقية التشكيلات المدرعة العراقية بالتحرك على وجه السرعة إلى سوريا، كما ارسلت سرب من طائرات ميج ٢١ في السابع من تشرين الأول للإشتراك بالقتال على الجبهة السورية[٤] .

ومن الجدير بالذكر ان القوات البرية العراقية قد واجهت إثناء تحركها من ثكناتها إلى الجبهة السورية عدة صعوبات وهي[٥] :-

أولاً : كانت القوات البرية منتشرة في عدة أماكن عندما تلقت الأوامر – يوم إعلان الحرب- بالتحرك إلى سوريا، حيث كانت في مهام لمواجهة حركات الشمال العراقي، بالإضافة إلى مرابطة نسبة كبيرة من هذه القوات على الحدود مع إيران، مما شكل تأخر في عملية الاندفاع السريع لتلبية نداء السوريين .

---

(١) المركز العربي، دور الجيش العراقي، ٢٤٧-٢٥٠؛ السامرائي، المشرق العربي، ص١٧١.حول نص التصريح انظر:ملحق رقم(٦).
(٢) كان العراق قد أرسل إلى مصر سرباً من طائرات الهوكرهنتر العراقية في نيسان ١٩٧٣م، انظر: حسن البدري، التعاون العسكري العربي، ص٩٢؛ حسن احمد، الجبهة الشرقية، ص١٨٩.
(٣) المركز العربي، دور الجيش العراقي، ص١٨٤-١٨٥؛ هيكل، أكتوبر ٧٣، ص٣٤.
(٤) عبدالرزاق محمد اسود، الموسوعة الفلسطينية، ص١٤٧٩.
(٥) المركز العربي، دور الجيش العراقي،ص٥٠-٥٤؛ عبدالرزاق اسود، الموسوعة الفلسطينية، ص١٤٧٩.

ثانياً : شكل طول المسافة بين بغداد ودمشق صعوبة أخرى أمام القوات البرية العراقية، حيث قطعت الفرقة المدرعة الثالثة حوالي ١٣٥٠ كم، والفرقة المدرعة السادسة ١٢٠٠كم، قبل الوصول إلى ساحة المعركة، مما أدى إلى إرهاق هذه القوات قبل الاشتباك مع العدو .

ثالثاً : اتسمت طبيعة الأرض التي تسلكها القوات البرية العراقية للوصول إلى أهدافها، بأنها أرض مكشوفة خالية من السواتر الطبيعية، مما يجعلها صيد سهل للطائرات المعادية .

وبالرغم من جميع الصعوبات السالفة الذكر، إلا ان طلائع القوات العراقية والمتمثلة باللواء المدرع ١٢ من الفرقة الثالثة، استطاع أن يصل إلى مناطق التحشد السوري ، ويدخل ميدان القتال في ١٩٧٣/١٠/١٢م، لصد الهجوم الإسرائيلي، مما شكل مفاجأة للقوات الإسرائيلية التي كانت تعتقد أن القوات السورية هي التي أمامهم، ولكنهم أدركوا فيما بعد أن القوات العراقية قد دخلت ميدان المعركة ، مما أرغمهم على طلب المزيد من التعزيزات على الجبهة السورية[١]، وساعد وصول القوات العراقية إلى الجبهة، على أنقاذ وحدة سورية من التدمير[٢] .

استمرت القوات العراقية بالوصول إلى سوريا، فقد وصل باقي الفرقة المدرعة الثالثة إلى الجبهة السورية يوم ١٥ تشرين الأول ١٩٧٣م، وفي نفس اليوم وصل لواء قوات خاصة، ووحدة صواريخ ضد الدبابات، ولواء مشاة جبلي، وفي ١٦ تشرين الأول وصلت سرايا المغاوير العراقية، ومن ثم الوية المشاة الآلية، وألوية الفرقة المدرعة السادسة، واستمر وصول القوات العراقية حتى ٢٤ تشرين الأول[٣].

لعب الجيش العراقي دوراً واضحاً في سير المعارك، خصوصاً بعد أن أوشكت القوات الإسرائيلية على احتلال دمشق، لولا وصول اللواء المدرع (١٢) العراقي إلى أرض المعركة، والاشتباك مع القوة الإسرائيلية التي كانت تهدد دمشق[٤]، واستولى اللواء العراقي على عدد من الدبابات الإسرائيلية من نوع سنتوريون (Centorionn) بعد أن هرب طاقمها[٥].

وتمكنت القوات البرية العراقية من إجبار القوات الصهيونية على التراجع، في معارك كفر ناسج، وتل عنتر، وتل الشعار، خلال ١٢-١٥ تشرين الأول، وهاجمت القوات الخاصة العراقية مدرعات العدو وآلياته، خلال ١٦-١٩ تشرين الأول ١٩٧٣م [٦] . وقد حدت هذه الاعمال الاعمال من قوة إندفاع القوات الإسرائيلية، وأعطت السوريين المنهكين فترة لالتقاط أنفاسهم،

---

(١) حسن احمد، الجبهة الشرقية، ص٢٣٤-٢٤٠؛ عبد الرزاق أسود، الموسوعة الفلسطينية، ص ١٤٨٢؛ هيكل، اكتوبر٧٣، ص٤٣١.

(٢) سيدني بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية، ص ٣٢٣ .

(٣) حسن احمد، الجبهة الشرقية، ص٢٤٤-٢٤٥؛ حراس البوابة الشرقية، ص٢٣.

(٤) Moshe Ma’oz, Syria under Assad, P. 131؛ احمد التل، لماذا تراجع العرب، ص٣٧٩.

(٥) سليم الإمامي، الجيش العراقي وحرب تشرين، ص١٢٣ ؛ حسن احمد، الجبهة الشرقية، ص٢٥٣.

(٦) للمزيد حول دور الجيش العراقي في هذه المعارك أنظر: سليم شاكر الأمامي، الجيش العراقي وحرب تشرين، ص ١١٥-١٧٣.

وإعادة تجميع صفوفهم غرب دمشق[١]، وخططت القوات العربية- الأردنية والعراقية والمغربية- المتواجدة على الجبهة السورية للقيام بهجوم معاكس في ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٣م، إلا ان هذا الهجوم أُجل حتى أتخذ قرار وقف إطلاق النار[٢].

ويذكر هيكل ان كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي قد اطلع على تقرير يشير إلى الدور الذي تقوم به القوات العراقية على الجبهة السورية، فقرر إعاقة التحركات العراقية، لهذا طلب من شاه إيران محمد رضا بهلوي[٣]، بممارسة اي نوع من الضغط العسكري على العراق حتى يضطر إلى تحديد دوره على الجبهة، ويتوقف عن إرسال أية إمدادات جديدة يعتزم إرسالها إلى هناك[٤]. وقد طلبت إسرائيل من الملا مصطفى البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردي، ان يشن هجوماً على القوات العراقية في تشرين الأول ١٩٧٣م، في محاولة لمنع الجيش العراقي من دعم الجيش السوري في هضبة الجولان[٥].

أما بالنسبة لدور القوة الجوية العراقية في الحرب، فقد تمكنت من تنفيذ المهام التالية على الجبهة السورية[٦] :

١- سرب طائرات ميج -١٧ ( MEG -17)، قام بتنفيذ مهمات الإسناد الأرضي على الجبهة السورية من ١٥-٢٢ تشرين الأول، من خلال (٦٩) طلعة جوية، وخسر خلال الواجبات طائرة واحدة، تمكن طيارها من القفز بالمظلة والعودة إلى القاعدة .
٢- سربان من طائرات ميج -٢١ ( MEG -21)، وضعت تحت تصرف القوات الجوية السورية مباشرة ، ونفذت (٤٣٩) طلعة جوية، وخسر إثناء القتال خمس طائرات، اثنتان منهما دمرتا وهما على الأرض .
٣- طائرات سوخوي (Sokhoy)، وصل منها سربان إلى سورية في الثامن من تشرين الأول، ومهمتها الإسناد القريب للقطعات البرية، وضرب الأهداف في ساحة المعركة، وكان زخم عملياتها محصوراً في الفترة ٩-١٤ تشرين الأول، وقامت بـ (٧٥) طلعة جوية، وخسرت (١٢) طائرة ، واستشهد ستة طيارين .

---

(١) ايان بلاك، حروب إسرائيل السرية، ص٢٩٦.
(٢) سليم الإمامي، الجيش العراقي وحرب تشرين، ص١٧٥-١٧٧ ؛ Frank Aker,October 1973, The Arab-Israeli War, Archon Book, United States of America, 1985, P.92
(٣) كان شاه إيران يسعى دائماً إلى إضعاف الجبهة الداخلية العراقية، حيث طلب من الحكومة الأمريكية دعم الأكراد في العراق، من اجل إشغال الجيش العراقي بالحركة الكردية، وبالتالي تحييد دور الجيش العراقي في المنطقة، وكانت المساعدات الأمريكية تصل إلى الأكراد عن طريق الإسرائيليين، للمزيد انظر: ايان بلاك، حروب إسرائيل السرية، ص٣٠٨.
(٤) هيكل، أكتوبر ٧٣، ص٤٥٢.
(٥) ايان بلاك، حروب إسرائيل السرية، ص٣٠٩.
(٦) المركز العربي، دور الجيش العراقي، ص١٨٨-١٩٦؛ حسن احمد، الجبهة الشرقية، ص٣٤٥-٣٤٩؛ عبد الرزاق أسود، الموسوعة الفلسطينية، ص ١٤٧٩؛ السامرائي، العراق والقضية الفلسطينية ، ص ١٧٠ .

وقد أثنى الرئيس السوري حافظ الأسد على الدور الذي لعبته القوات العراقية في المعركة قائلاً: " إني أعبر باسمكم عن أعظم التقدير لدور القوات العراقية الشقيقة التي قاتل رجالها قتال الأبطال ضد العدو، وامتزجت دماؤهم بدماء إخوانهم في القوات السورية والقوة المغربية، فكانت مشاركتهم في القتال تعبيراً حقيقياً عن قومية المعركة، تحية لجيش العراق وتحية لشعبنا في العراق الشقيق"[١] .

وقد أشاد رئيس أركان القوات المصرية الفريق سعد الدين الشاذلى بالقوة الجوية العراقية قائلاً: " أشيد بالسرب العراقي، وبالطيارين العراقيين، فقد كان أداء الطيارين العراقيين في المعركة رائعاً، مما جعلهم يحوزون ثقة وحداتنا البرية، ففي أكثر من مناسبة كانت تشكيلاتنا البرية عندما تطلب معاونة جوية ترفق طلبها بالقول (نريد السرب العراقي)، ان هذا في حد ذاته خير شهادة لكفاءة السرب العراقي وحسن أدائه خلال حرب اكتوبر"[٢].

لقد قدم الجيش العراقي في حرب تشرين الأول ١٩٧٣م، الكثير من الشهداء والجرحى، وخسائر كبيرة في المعدات العسكرية بجميع أنواعها، فقد بلغت الخسائر البشرية (٨٣٥) شهيداً، و(٢٧١) جريحاً، و(٧٣) مفقوداً، و( ١٣) أسيراً، أما الخسائر المادية فبلغت (٢٦) طائرة مقاتلة، و(٦) طائرات مروحية، و(١١١) دبابة، و(٦٥) مدفع ثقيل ومتوسط، و(٢٤٩) مدرعة وناقلة أشخاص، و (٧٣٨) قطعة سلاح متوسطة وخفيفة[٣] .

يتضح مما سبق أن العراق لعب دوراً كبيراً في حرب تشرين الأول ١٩٧٣م، وعلى الرغم من أنه لم يحاط علماً بموعد الهجوم السوري المصري على إسرائيل، إلا أنه شارك في المعركة بكل إخلاص، وبأغلبية قواته العسكرية، سواء البرية أو الجوية، وكانت شجاعة قواته وراء عدم سقوط دمشق بيد القوات الصهيونية، وكان العراق أول دولة عربية تعلن استخدام سلاح النفط في المعركة، ولو كان هناك تخطيط وإتفاق مسبق بين سوريا ومصر والعراق، قبل المعركة، لاختلفت نتائج الحرب بشكل كبير، هذا في حالة لو كانت حرب تشرين الأول حرب تحرير، وليس حرب تحريك.

---

[١] خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد في ١٩٧٣/١٠/١٦م، أنظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص ٥٣٨ .

[٢] سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر، منشورات مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، باريس، ١٩٨٠، ص ٢٠٢.

[٣] المركز العربي، دور الجيش العراقي، ص٢٠٢، ٢١٩؛ أكرم سالم، العلاقات العراقية السورية، ص١٣٠.

**موقف السعودية من حرب تشرين الأول ١٩٧٣م:**

تحسنت العلاقات السعودية المصرية في السبعينيات، وكان العامل المشترك هو الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في الوصول إلى حل للقضية العربية.

ازداد التنسيق بين البلدين قبيل حرب تشرين الأول، حيث زار محمد أنور السادات السعودية ما بين ١٢-١٤ أيار ١٩٧٣م، ثم زار حسين الشافعي نائب الرئيس المصري الرياض خلال ٢-٤ تشرين الأول ١٩٧٣م، وفي الثالث من تشرين الأول قام كمال أدهم مستشار الملك فيصل بزيارة القاهرة لنقل رسالة من الملك فيصل إلى السادات[١]، يدل هذا التواصل بين مصر والسعودية، على مدى أهمية كسب السعودية التي تمتلك سلاح النفط، كعامل مؤثر في الخطط اللاحقة.

وحال اندلاع القتال في السادس من تشرين الأول بعث وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر (Henry Kissinger) رسالة إلى الملك فيصل، يدعوه فيها إلى المساعدة في وقف إطلاق النار، عن طريق التوسط لدى السوريين والمصريين للموافقة على ذلك[٢].

وجاء رد الملك فيصل على رسالة كيسنجر، بأن إسرائيل هي التي بدأت الحرب[٣]، وأن هذا الهجوم هو حلقة من حلقات السياسة الإسرائيلية لتنفيذ الخطط التوسعية التي رسمتها لتطبيق سياستها العدوانية ضد الدول العربية، وإذا لم تقوم الولايات المتحدة بردع إسرائيل فسوف ينفجر البركان في المنطقة العربية، ولن يقتصر مداه على تدمير المنطقة، بل سيعمل على إشعال حرب عالمية جديدة، وأن المسؤولية في هذا الصراع تقع على عاتق إسرائيل، وعلى الولايات المتحدة أن تجبرها على الانسحاب من الأراضي العربية، وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه في أرضه ووطنه[٤].

وأرسل الملك فيصل رسالة إلى الرئيس الأمريكي نيكسون (Nixson) أكد فيها على أن إسرائيل هي المعتدية، وطالب بالضغط على إسرائيل للإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة،

---

[١] إبراهيم المسلم، العلاقات السعودية المصري، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٨٢.

[٢] كيسنجر، مذكرات، جـ٤، ص٢٧٠-٢٧٥.

[٣] أعلنت مصر وسوريا في بيانهم الأول أن القوات الإسرائيلية قامت بشن هجوم على قوات البلدين، ثم قامتا هما بهجوم مضاد، انظر: البلاغات العسكرية المصرية إثناء حرب ٦ تشرين الأول، الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص٥٢٣.

[٤] برقية جوابية من الملك فيصل إلى وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص٥٣٧؛ الطحاوي، الملك فيصل، ص٢١٦.حول نص الرسالة انظر:ملحق رقم(٧).

وإلا فإن جميع العرب والمسلمين سيشاركون بالحرب، وحث الأمريكان على عدم إمداد إسرائيل بالسلاح حتى لا يطول أمد الحرب[١].

وبعث الملك فيصل برقية إلى السادات جاء فيها: "إن الاعتداء الغادر الذي تقوم به قوات العدو الصهيوني على مصر العربية، ما هو إلا إمعان في سياسة إسرائيل التوسعية ضد الأرض العربية، وإننا إذ نستنكر بشده هذا العدوان الصارخ، أؤكد لفخامتكم بأننا إلى جانبكم بجميع إمكانياتنا"[٢]. وبعث برقية أخرى إلى حافظ الأسد تحمل نفس المعنى[٣].

وأعلن الملك فيصل وضع القوات المسلحة السعودية على أهبة الاستعداد لمواجهة تطورات المعركة[٤]، وأمر بتحريك قوات سعودية إلى الجبهة السورية من أجل "أداء الواجب المقدس في المعركة القائمة هناك، ليمتزج الدم العربي السعودي مع الدماء العربية"[٥].

وأكد الملك فيصل على وضع موارد المملكة في خدمة ودعم الموقف العربي، حتى تعيد إسرائيل الأراضي العربية، ويحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه[٦]، وقدم مبلغ (٤٠٠) مليون دولاراً إلى مصر[٧]، معلناً: "إننا لا نقدم إليكم إحساناً، وما نقدمه إليكم من مال أقل بكثير مما تقدمونه أنتم من تضحيات بالأرواح وغيرها"[٨].

وأرسل الملك فيصل، وزير خارجيته عمر السقاف إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والذي اجتمع بدوره مع الرئيس الأمريكي نيكسون في ١٩٧٣/١٠/١٢م، وسلمه رسالة من الملك فيصل، تضمنت استياء السعودية من المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، والتحذير من مغبة هذه التصرفات على العلاقات السعودية الأمريكية[٩].

---

(١) هيكل، أكتوبر ٧٣ ، ص٣٧٢-٣٧٣ ؛ درادكة، موقف السعودية، ص٢٠٧.حول نص الرسالة انظر:ملحق رقم(٨).
(٢) الرياض ٧ تشرين أول ١٩٧٣م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص٥٤٧.
(٣) درادكة، موقف السعودية، ص ٢٠٧ .
(٤) البيان الصادر عن الديوان الملكي السعودي حول استنفار القوات السعودية المسلحة، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦م، ص١٧٤.
(٥) بيان وزارة الدفاع والطيران في المملكة العربية السعودية حول اشتراك القوات السعودية في القتال. انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص١٧٤.
(٦) درادكة، موقف السعودية، ص٢٠٨.
(٧) سيد مرعي، أوراق سياسية، ص٧٤٧؛ قدمت العديد من الدول العربية الأموال، فدفعت الكويت (٢٥٠) مليون دولاراً، وليبيا (١٧٠) مليون دولاراً، وأبو ظبي (١٠٠) مليون دولاراً، انظر: أسعد عبد الرحمن، الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص٧٩.
(٨) محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، ص٢٤٦.
(٩) David Holden And Richerd Johns, The House of Saud, Holt, Rinehart And Winston, New York, 1982, P.341 ؛ بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية، ص٦٥١.

وقابل وزراء خارجية كل من: السعودية، الكويت، الجزائر، والمغرب، الرئيس الأمريكي نيكسون، في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣م، مطالبين بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وامتناع الولايات المتحدة عن مساعدة إسرائيل[١]، وتصدى وزير الخارجية السعودي عمر السقاف لتوضيح وجهة النظر العربية، مؤكداً على رغبة العرب في السلام العادل، مؤكداً بأنهم لا يطالبوا سوى بعودة إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧م، واحترام حقوق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم، وتعويضهم ما فقدوه، وهذا يكون كافياً لضمان أمن إسرائيل"[٢].

وعبر الرئيس نيكسون عن رغبة الولايات المتحدة في الاحتفاظ بعلاقات طيبة بالوطن العربي، وأكد ان الإمدادات العسكرية لإسرائيل هي أقل مما يطلبه أنصار إسرائيل بالكونجرس، وتعهد لوزراء الخارجية العرب بالعمل على تحقيق السلام العادل ولصالح الجميع، وأكد انه لن يخضع لإعتبارات السياسة المحلية، قاصداً بذلك الضغط الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وحث العرب على الثقة في كيسنجر بالرغم من خلفيته اليهودية، وصرح بإنه لا يستطيع ان يعد بان تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل ١٩٦٧م[٣]. يعترف الرئيس نيكسون بدعم إسرائيل، ولكنه يريد ان يعزي العرب بأن ما تقدمه أمريكا من مساعدات لإسرائيل هو اقل مما يطلبه مؤيدي إسرائيل في الكونجرس، وهكذا ينسى أو يتناسى نيكسون ان هذا القليل من وجهة نظره يعمل على تفوق القوة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة العربية، اضف إلى ذلك انه قليل مستمر، غير منقطع، وبالمقابل لا يحصل العرب الا على الفتات. ولعل الرد الأمريكي الحقيقي جاء على لسان روبرت ماكلوسكي المسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية، بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستتابع تلبية احتياجات إسرائيل من الأسلحة بغض النظر عن النتائج[٤].

اما بالنسبة للدعم السعودي في الجانب العسكري، فقد شاركت القوات السعودية التي كانت متمركزة في جنوب الأردن منذ حرب ١٩٦٧م، في القتال إلى جانب القوات السورية والعربية الأخرى على الجبهة السورية[٥]، وتكونت القوة السعودية من لواء الملك عبد العزيز الآلي الميكانيكي، المؤلف من ثلاث كتائب ميكانيكية، وفوج مدرعات بانهارد، بالإضافة إلى وحدات

---

(١) محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، ص٢٠٩-٢١١؛ Robert locey, The kingdom: Arabia and The House of Saud, p.410

(٢) كيسنجر، مذكرات، ص٤٠٧-٤٠٨.

(٣) كيسنجر، مذكرات، جـ٤،ص٤٠٨-٤١١؛ ويليام كوانت، أمريكا والعرب، ص٢٧٠.

(٤) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية، ص٦٥٧.

(٥) درادكة، موقف السعودية، ص٢٠٩ ؛ بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية، ص٦٥٠.

تأمين قتالي( سرية هندسة، سرية اتصالات، سرية وحدات خاصة مظليون، ومستشفى ميداني كامل)، وقد دخلت الحدود السورية في ١٤ تشرين الأول ١٩٧٣م[١].

أرسلت السعودية ٢٠٠ دبابة إلى الجبهة السورية[٢]، وشاركت القوات السعودية مع القوات العراقية في ١٦ تشرين الأول بهجمات مضادة على مناطق كفر ناسج، تل شمس، وتل المال [٣]، واشتبكت قوات سعودية مع العدو في تل مرعي لمدة ٣-٤ ساعات في ٢١ تشرين الأول[٤]، وعززت القوات السعودية بلواء مشاة سعودي، وصل إلى سوريا في ٢٢ تشرين الأول١٩٧٣م[٥].

حرصت السعودية على استمرار دعمها، فبعد أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٣٣٨) بوقف إطلاقق النار في ٢٢ تشرين الأول١٩٧٣م، وقبول جميع الأطراف المتحاربة به، أصدرت وزارة الداخلية السعودية بياناً أكدت فيه على ضرورة الوقوف إلى جانب المجاهدين في الجبهتين المصرية والسورية، وحثت المواطنين على التبرع بالمال والدم لنجدة أخوانهم العرب[٦].

**حظر النفط في حرب ١٩٧٣م:-**

كانت المملكة العربية السعودية ترفض استخدام النفط كسلاحا سياسيا، إلى ما قبل حرب تشرين الأول ١٩٧٣م، حيث جرى تغير كبير في السياسة السعودية، عندما أخذت تهدد بحظر النفط العربي عن الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب مواقفها المؤيدة لإسرائيل[٧].

---

[١] إبراهيم إسماعيل كاخيا، اسهام المملكة العربية السعودية في حرب ١٩٧٣م، بحث في كتاب: المملكة العربية السعودية وفلسطين، بحوث ودراسات، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ٢٠٠٦م،ص٥٧٣؛ درادكة، موقف السعودية، ص٥٧٣.

[٢] حسن البدري، التعاون العسكري العربي، ص٩٣.

[٣] حسن احمد، الجبهة الشرقية، ص؛ Frank Aker, October 1973, P. 91

[٤] مطر المرزوقي، اسهامات المملكة العربية السعودية في حروب فلسطين، بحث في كتاب: المملكة العربية السعودية وفلسطين، بحوث ودراسات، ص ٢٩٧؛ مديرية التوجيه المعنوي، الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ص١٠٠.

[٥] طلعت مسلم، التعاون العسكري العربي، ص١٩٩.

[٦] بيان وزارة الداخلية السعودية حول دعم المعركة العربية، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص٥٥٨؛ أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص ١٣٧.

[٧] جاء التحذير السعودي الأول للولايات المتحدة على لسان وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني، والذي أكد أن السعودية لن تزيد إنتاجها من النفط ما لم تبدل واشنطن من موقفها المؤيد لإسرائيل، كذلك فقد حث الملك فيصل شركة أرامكو على إقناع الإدارة الأمريكية بتعديل سياستها في المنطقة العربية، للمزيد انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص١٧٣ ؛ Holden and Johnes, The House of Saud, P. 328-330. ؛ حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١١١-١١٢.

ورد الملك فيصل على المطالبة الأمريكية بزيادة الإنتاج النفطي السعودي قائلاً: "إن المنطق يقتضي ألا يزيد انتاجنا عن الحد الذي يستوعبه اقتصادنا، فإذا قررنا تجاوز ذلك الحد استجابة لحاجة الولايات المتحدة فيجب توافر أمرين:

الأول: المساعدة الفعالة من أمريكا والغرب لتصنيع المملكة حتى نخلق مصدراً بديلاً لدخلنا من البترول الذي سنسارع إلى إنضابه بالإنتاج المتزايد.

الثاني: خلق المناخ السياسي الملائم الذي عكرته قضية الشرق الأوسط والأطماع الصهيونية التوسعية،...، وأن على أمريكا الكف عن المواقف المتميزة والمساعدات غير المحدودة لإسرائيل التي زادت من غطرستها"[١]. وهنا لأول مرة تربط السعودية بين السياسة النفطية، والوضع السياسي في المنطقة العربية.

وفي إطار دراسة مدى استعداد السعودية لاستخدام سلاح النفط في المعركة، زار حسن التهامي مبعوث الرئيس المصري، الرياض في تموز ١٩٧٣م، وقابل الملك فيصل لمعرفة رأي السعودية في هذا الأمر، والذي عبر عنه الملك فيصل مبيناً أنه سيبذل كل ما في وسعه لاستخدام سلاح النفط في المعركة[٢]، وزار الرئيس السادات السعودية في آب ١٩٧٣م، وبينما يُذكر أن السادات طلب من الملك فيصل تأييد العمل العسكري إذا ما حدث، ولم يطلب منه اتخاذ أي إجراء محدد، وأن ما صدر عن الملك فيصل من قرارات تتعلق بالحظر النفطي كان بغير اتفاق مسبق مع الرئيس السادات[٣]، تذكر رواية أخرى أن الزعيمين اتفقا على شن حرب ضد إسرائيل، وأن تقدم السعودية مبلغ (٦٠٠) مليون دولاراً للميزانية العسكرية المصرية، وأن تستخدم النفط كسلاح سياسي في الحرب[٤]، ينفي هولدن وجونز هذه الرواية، مبينين ان السادات بحث في هذه الزيارة الاحتمالات البديلة فقط، دون التأكيد على قرب موعد الحرب، وأن الملك فيصل وعده بالمساعدة، دون تحديد مدى المساعدات النفطية والمالية التي ستقدمها المملكة في حال نشوب الحرب[٥].

ويذكر الصحفيان هولدن وجونز ان السعودية قد أكدت في اب ١٩٧٣م، ان سياستها النفطية تتركز على[٦]:

١- ان تقرر السعودية بمفردها توقيت ووسائل استعمال النفط للتأثير على الولايات المتحدة

---

(١) حديث الملك فيصل مع مجلة النيوزويك الأمريكية، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص٤٨٨.
(٢) حسن التهامي، ومحمد الطويل، معركة الحزام الذهبي، ص٤٠-٤٢، ٥٦-٦٥.
(٣) موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٥م، ص٣١٥-٣١٦.
(٤) وليد خدوري، القرارات النفطية العربية لعامي ١٩٧٣-١٩٧٤، دراسة في كيفية اتخاذ القرار العربي، بحث في كتاب: إبراهيم سعد الدين وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٠٣.
(٥) Holden And Johns, The House of Saud, P.334
(٦) Holden And Johns, The House of Saud, P.232-233

الأمريكية.

٢- ان تتبنى السعودية سياسات مختلفة مع أوروبا الغربية واليابان.

٣- الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية بشكل تدريجي.

ويذكر محمد حسنين هيكل أن الملك فيصل وعد الرئيس السوري حافظ الأسد في لقاء قمة عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر في ٦ أيلول ١٩٧٣، بأنه سيستخدم النفط في المعركة إذا رأى ضرورة في ذلك وأضاف: "لا نريد أن نستخدم البترول كسلاح في معركة لا تستمر أكثر من يومين أو ثلاثة أيام ثم تتوقف، وأنما نريد معركة تستمر مدة تكفي لتعبئة الرأي العام العالمي"[١].

عندما أعلنت الحرب على إسرائيل في السادس من تشرين الأول ١٩٧٣م، لم يصدر عن الدول العربية النفطية أي رد فعل باستثناء العراق الذي أعلن تأميم حصة الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا من شركة نفط البصرة[٢]. فزار وفد مصري برئاسة سيد مرعي مستشار السادات، السعودية في ١٠ تشرين الأول ١٩٧٣م، من ضمن جولة شملت الدول الخليجية، لشرح الموقف السياسي والعسكري على الجبهتين المصرية السورية، وكيفية دعمهما، وبيان مدى تأثير النفط العربي على سير المعركة[٣].

واقترح سيد مرعي على الملك فيصل، أن يوجه تحذيراً للولايات المتحدة، باحتمال قطع النفط عنها إذا لم تعدل موقفها من القضية العربية، ودعمها لإسرائيل، ثم اقترح تخفيض الإنتاج البترولي فعلياً بنسبة معينة، تكفي لإعطاء الجدية لمعنى التحذير[٤].

اجتمع وزراء النفط العرب في١٧ تشرين الأول ١٩٧٣م[٥]، لدراسة كيفية دعم مصر وسوريا وسوريا في المعركة ضد العدو الصهيوني وساد في الاجتماع اتجاهين[٦]:

---

[١] محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، ص٢٤٢.

[٢] الكسي باسيلييف، بترول الخليج والقضية العربية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩م، ص١٢٩.

[٣] أعدت مذكرة من جانب الطرف المصري حدد فيها علاقة النفط بالمعركة في عدة جوانب وهي: أن يستخدم سلاح البترول بطريقة تميز بين الصديق والعدو، وأن الهدف من استخدامه هو مجرد حماية القضية العربية، أي مجرد التحذير فقط، والعمل على تخفيض الإنتاج العربي من النفط بنسبة تكفي لإعطاء معنى التحذير، وأن لكل دولة عربية حرية التصرف في سلوك الحل الذي يتناسب مع مصالحها في إطار خدمة القضية العربية. للمزيد انظر: سيد مرعي، أوراق سياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٩م، جـ٣، ص٧٣٠-٧٣٩ .

[٤] سيد مرعي، اوراق سياسية، ص٧٤٢.

[٥] كانت الوفود المشاركة هي: السعودية، الكويت، العراق، ليبيا، الجزائر، مصر، سوريا، أبو ظبي، البحرين، وقطر، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص١٥٥.

[٦] Abdulaziz Al – sowaycgh, Arab Petro Politics, P. 127-128؛ وليد خدوري، القرارات النفطية، ص٢٠٤ .

الأول: دعا إلى الخفض التدريجي للنفط، وقاد هذا الاتجاه الوفد المصري، وأيده الوفد السعودي والدول الخليجية.

الثاني: دعا إلى التأميم الكامل للشركات النفطية وخاصة الأمريكية العاملة في الوطن العربي، وسحب الأرصدة المالية العربية من الولايات المتحدة، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وقاده الوفد العراقي، وأيده الوفد الليبي.

لم يأخذ المؤتمر بالاقتراح العراقي، بل أقر منهج الخفض التدريجي، متحاشياً إصدار قرار يفرض المقاطعة الرسمية والفورية على صادرات النفط إلى الولايات المتحدة، وقد جاء ذلك استبعاداً للاتجاه المتشدد، وإرضاءاً للموقف السعودي الذي يفضل إعطاء واشنطن فرصة أخرى[١]، وجاءت قرارات المؤتمر كالتالي[٢]:

١- البدء حالاً في خفض إنتاج الدول العربية من النفط بنسبة لا تقل في كل دولة عربية مصدرة للبترول عن خمسة بالمئة من إنتاج شهر أيلول، ثم تطبيق نفس النسبة كل شهر بالتخفيض مرة أخرى من إنتاج الشهر الذي سبقه، وذلك حتى يتم جلاء القوات الإسرائيلية جلاء كاملاً عن جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧م، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٢- إن هذا التخفيض لن ينال أية دولة صديقة، ساعدت أو ستساعد العرب مساعدة عملية فعالة، إذ يستمر إمدادها بالبترول بنفس الكمية التي كانت تحصل عليها قبل التخفيض، وسوف تعامل بنفس المعاملة الاستثنائية كل دولة تتخذ إجراءاً هاماً ضد إسرائيل، لحملها على إنهاء احتلالها للأراضي العربية المغتصبة.

قررت السعودية على أثر قرارات اجتماع الكويت تخفيض الإنتاج بنسبة ١٠% مؤكدة على بذل المزيد من الجهد، حتى تعدل الولايات المتحدة موقفها من الحرب بين العرب وإسرائيل، وإذا لم تظهر الولايات المتحدة تجاوباً فإن المملكة ستوقف تصدير البترول إليها[٣].

لم يثمر التهديد السعودي بأي نتيجة، إذ طلب الرئيس الأمريكي من الكونجرس الموافقة على مد إسرائيل بمساعدات عسكرية تبلغ (٢,٢) مليار دولار[٤].

---

[١] وليد خدوري، القرارات النفطية، ص١٩٦.
[٢] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص١٥٥؛ حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٢١.
[٣] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص١٧٥؛ هيكل، أكتوبر ٧٣، ص٤٨٥؛ كيسنجر، مذكرات، جـ٤، ص٤١٧.
[٤] Robet Lacey, The Kingdom, P. 41؛ وليد الاعظمي، العلاقات الأمريكية، ص١٧٧.

ونتيجة للموقف الأمريكي المتزمت، والداعم لإسرائيل، أعلنت السعودية حظر تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا[١]، وتنفيذا لهذا القرار طلب أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي من شركة أرامكو – شركة الزيت العربية المحدودة – إيقاف تصدير البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما طلب من الشركة الالتزام بنسبة التخفيض[٢].

واستمراراً لعملية الضغط عن طريق النفط اجتمع وزراء النفط العرب مرة أخرى، ٥ تشرين الثاني ١٩٧٣م، وقرروا تخفيض الإنتاج العربي بنسبة ٢٥%، وتثبيت قرار حظر تصديره إلى الولايات المتحدة وهولندا[٣].

لقد وضعت المقاطعة النفطية الولايات المتحدة في مأزق صعب، حيث كانت تستورد من البلدان العربية في النصف الأول من عام ١٩٧٣م، ما يزيد على ربع وارداتها الإجمالية من النفط[٤]، وكانت المشاكل أكبر بالنسبة لأوروبا الغربية واليابان، ولهذا جاء الرد الأوروبي سريعاً عندما دعت تسع دول أوروبية في السادس من تشرين الثاني إلى ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن حول العمليات الحربية، ومطالبة إسرائيل بتطبيق القرار رقم ٢٤٢ بكل بنوده، بما في ذلك الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني[٥]، وهذا يشير إلى ان الحظر النفطي أدى إلى ظهور موقف أوروبي إيجابي بالنسبة للقضية العربية، مختلف عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) بيان الديوان الملكي السعودي حول قطع البترول، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص٥٥٤.
(٢) القباع، السياسة الخارجية، ص٢٨٤ ؛ Frank Aker, October 1973, P.118-119
(٣) البيان الصادر عن الاجتماع الثاني لوزراء النفط العرب، جريدة السياسة الكويتية ١٩٧٣/١١/٦ [الوثائق]..
(٤) فاسلييف، تاريخ العربية السعودية، ص٤٩٣؛ الطاهر المناعي، الخطاب القومي العربي المعاصر من خلال ابحاث مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٥-١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٦١.
(٥) Abdulaziz Al – sowaycgh, Arab Petro Politics, P.140؛ الندوة الإستراتيجية، حرب أكتوبر، المحور الاقتصادي، ص١٦١؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص٤٨٩-٤٩٠.

**جدول يظهر نسب تخفيض إنتاج الدول العربية النفطية بعد قرارت الحظر**(١)

| الدولة | إنتاج أيلول | الإنتاج بعد التخفيض | التغيير في الحجم | نسبة الخفض |
|---|---|---|---|---|
| السعودية | ٨٥,٤٩٩ | ٥٨,٤٩٤ | ٢٧,٠٠٥ | %٣١,٥ |
| الكويت | ٣٥,٠٦٣ | ٢٤,٧٨٨ | ١٠,٢٧٥ | %٢٩ |
| العراق | ٢١,١١٥ | ١٩,٥٦٠ | ١,٥٥٥ | %٧,٣ |
| أبو ظبي | ١٣,٩٨٠ | ١٠,٤٨٥ | ٣,٤٩٥ | %٢٥ |
| قطر | ٦,٠٨٦ | ٤,٥٨٤ | ١,٥٠٢ | %٢٥ |
| ليبيا | ٢٢,٨٦١ | ١٧,١٤٦ | ٥,٧١٥ | %٢٥ |
| الجزائر | ١٠,٥٠٠ | ٧,٨٧٥ | ٢,٦٢٥ | %٢٥ |
| بلدان اخرى (سوريا – مصر- دبي- عُمان) | ١١,٠٠٠ | ٨,٢٥٠ | ٢,٧٥٠ | %٢٥ |
| الإجمالي | ٢٠٦,١٠٤ | ١٥١,١٨٢ | ٥٤,٩٢٢ | %٢٦,٧ |

الإنتاج بالمائة برميل يومياً.

كانت القرارات العربية الجماعية التي صدرت قد تركت لكل دولة عربية حرية التصرف في كيفية تطبيق عملية الحضر أو التخفيض، ولهذا فقد حددت السعودية ثلاث فئات للدول المستهلكة للنفط، الفئة الأولى: الدول الأعداء، وهي التي يطبق عليها الحظر. الفئة الثانية: الدول المحايدة، وتستفيد من مستويات الإنتاج المطبق عليها التخفيض التدريجي. الفئة الثالثة: الدول الصديقة، وهي التي تستفيد من مستويات إنتاج شهر أيلول ١٩٧٣م. ووفقاً للتقسيم السابق فإن الدول التي أعلنت صديقة هي: بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، والدول العربية والإسلامية والإفريقية التي قطعت علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل، أما الدول الأعداء فهي الولايات المتحدة وهولندا والبرتغال وجنوب أفريقيا، أما باقي الدول فقد اعتبرت ضمن الدول المحايدة(٢).

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغطاً كبيراً على السعودية من أجل رفع الحظر، وإعادة مستويات الإنتاج النفطي إلى ما كانت عليه في شهر أيلول ١٩٧٣م، وفي الوقت نفسه أخذت سوريا تضغط على الدول النفطية للاستمرار في سياسة الحظر النفطي حتى تستجاب مطالبها على الجبهة السورية(٣).

ومن أجل تحقيق أهداف السياسة الأمريكية، قام كيسنجر بعدة جولات في المنطقة العربية، حيث التقى بالملك فيصل في الثامن من تشرين الثاني ١٩٧٣م، وتباحثا حول استخدام النفط كسلاح

(١) حسن ابو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٢٦.
(٢) حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٢٣.
(٣) حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٢٧.

في خدمة القضية العربية في مواجهة إسرائيل، ومستقبل القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني(١)، وكان رد الملك فيصل حازماً عندما أعلن بأنه لن يُرفع الحظر على شحن النفط إلى الولايات المتحدة، ولن يُعاد الإنتاج إلى ما كان عليه سابقاً ما لم تنته مفاوضات السلام نهاية ناجحة يتحقق على أثرها الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وأكد الملك فيصل على إعادة القدس إلى العرب، ورفض فكرة تدويلها، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني(٢).

حاول كيسنجر استمالة السعودية إلى اتخاذ خطوة فردية من جانبها برفع الحظر النفطي، وذلك عندما ربط بين المساعدات الأمريكية في المفاوضات المقبلة، وأنها ستطلب من إسرائيل عدم الانسحاب من الأراضي المصرية، وبين حظر النفط، ولكن السعودية لم تستجب للتهديد الأمريكي، بل استمرت في اشتراط الموافقة المسبقة لكل من: مصر وسوريا والجزائر والكويت على أية خطوة تقررها السعودية في مجال رفع الحظر(٣).

ونتيجة للموقف السعودي المتشدد، أخذت الولايات المتحدة تهدد بالتدخل العسكري للسيطرة على منابع النفط، في حالة تعرض مصالحها لتهديد مباشر في الخليج العربي، حيث صرح كينسجر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٣م، أنه إذا ما استمر الحظر النفطي فإن الولايات المتحدة ستتخذ إجراءات مضادة، ورفض ممارسة الضغوط على بلاده من أجل تحديد سياستها والتزاماتها(٤). ورد أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي بأنه إذا ما اتخذت الولايات المتحدة إجراءات عسكرية ضد الحظر النفطي فإن السعودية ستفجر حقول النفط، وهدد اليماني بزيادة نسبة الخفض إلى ٨٠%(٥).

واستكمالاً لعملية استخدام سلاح النفط إلى أن تتحقق المطالب العربية، فقد عقد مؤتمر القمة العربي السادس بمدينة الجزائر في ٢٦ تشرين ثاني ١٩٧٣م، وقرر الاستمرار في الحظر بالنسبة للدول المساندة لإسرائيل؛ والاستمرار في نسب التخفيض إلى الدرجة التي لا تؤدي إلى تخفيض الدولة أكثر من ربع دخلها في عام ١٩٧٢م(٦).

---

(١) النهار(لبنان)، ١٩٧٣/١١/٩م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص١٧٥؛ حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٢٩؛ عبدالفتاح حسن أبو علية، الدين والسياسة في موقف الملك فيصل تجاه قضية فلسطين، بحث في كتاب: المملكة العربية السعودية وفلسطين، ص٩٣.

(٢) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية، ص٦٨٨ ؛ Lacey, The Kingdom, P.417-418

(٣) Henry Kissinger, Years of Upheaval, Little, Brown And Company, Boston, Toronto, 1982, P. 879-881.

(٤) Kissinger, Years of Upheaval, P. 879-880

(٥) Kissinger, Years of Upheaval, P. 880 ؛ Nadav Safran, Saudi Arabia, P. 165

(٦) بيان مؤتمر القمة العربي السادس حول استخدام سلاح النفط، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م، ص٦٥١-٦٥٢.

زار كيسنجر السعودية في ١٤ كانون الاول ١٩٧٣م، لبحث مسألة الحظر النفطي، فوعده الملك فيصل برفع الحظر بمجرد التوصل إلى إتفاق لفك الإشتباك على الجبهتين المصرية والسورية[١]، لهذا كثف كيسنجر جهوده التي أسفرت في النهاية عن توقيع اتفاقية الفصل بين القوات المصرية – الإسرائيلية في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٤م[٢].

ويذكر كيسنجر أنه حصل على تعهداً من السادات قبل توقيع اتفاق الفصل بين القوات على الجبهة المصرية، بزيارة الرياض والعمل على رفع الحظر النفطي[٣]، وفعلاً قام السادات بزيارة السعودية، وحاول إقناع الملك فيصل بإتخاذ المبادرة برفع الحظر النفطي[٤]، ويذكر كيسنجر ان الملك فيصل أكد للسادات انه لا يستطيع انهاء الحظر من تلقاء نفسه، بل يجب الحصول على إجماع عربي، وإلا فان ذلك سيضر بمكانته في الوطن العربي[٥] ، وصرح السادات في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٤م وهو في زيارة للمغرب، بأن سياسة الولايات المتحدة قد تغيرت عما كانت عليه من قبل، وأنه على العرب أن يقابلوا هذا الموقف بمثله، ملمحاً إلى رفع الحظر عن الولايات المتحدة[٦].

أخذت الولايات المتحدة تضغط بقوة على الأطراف العربية الأخرى المؤثرة وهي: الجزائر، سوريا، ومصر، حيث أرسل كيسنجر رسائل إلى رؤساء هذه الدول، هدد فيها بأنه إذا لم يعمل القادة العرب على إيجاد طريقة لرفع الحظر، فإن الولايات المتحدة ستوقف جهودها لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي[٧].

أصبح الضغط الأمريكي على السعودية أكثر حدة، إذ اشتمل بالإضافة للتهديد بالتخلي عن محاولات تحقيق التسوية السياسية، بنشر بيانات تفصيلية بالمساعدات العسكرية الأمريكية التي نوقشت أو تمت الموافقة عليها أثناء الحرب في اليمن[٨].

---

(١) Kissinger, Years of Upheaval, P. 884 ؛ ويليام كوانت، أمريكا والعرب، ص٣١٣.
(٢) حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٣٧.
(٣) Kissinger, Years of Upheaval, P. 884,892 ؛ ويليام كوانت، أمريكا والعرب، ص٣١٩،٣١٣.
(٤) ويليام كوانت، أمريكا والعرب، ص٣٢٢.
(٥) Kissinger, Years of Upheaval, P. 876
(٦) وليد خدوري، القرارات النفطية، ص٢٢٢ ؛ حسن أبو طالب، ص١٣٨.
(٧) Kissinger, Years of Upheaval, P. 892-893
(٨) جاءت هذه التهديدات في رسالة من الرئيس الأمريكي نيكسون، طلب من السفير الأمريكي في السعودية جيمس ايكنز James Akins تسليمها إلى الملك فيصل، ولكن السفير الأمريكي تردد في تسليم الرسالة بهيئتها تلك، فاستشار وزير الخارجية السعودي عمر السقاف، الذي طلب من السفير عدم تسليم الرسالة بصورتها هذه خشية أن تؤدي إلى غضب الملك فيصل، وقد يقرر قطع العلاقات مع الولايات المتحدة، فطلب السفير الأمريكي من حكومته إعادة صياغة الرسالة، وهو ما تم فعلاً، انظر: Holden And Jones, The House of Saud, P. 353

لم يكن بمقدور الملك فيصل الاستجابة للطلب الأمريكي بدون مبرر، لهذا كان الحل هو الربط بين رفع الحظر النفطي، وفك الاشتباك على الجبهة السورية[١]. وعقدت لهذا قمة عربية مصغرة في الجزائر في١٣ شباط ١٩٧٤م، شملت: السعودية، مصر، الجزائر، وسوريا، قرر فيها أرسال وفداً مكوناً من وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي، ومثيله السعودي عمر السقاف إلى واشنطن، لعقد محادثات مع الإدارة الأمريكية، على أساس إلغاء الحظر مقابل توقيع معاهدة لفك الاشتباك على الجبهة السورية[٢].

قام كيسنجر بزيارة سوريا وإسرائيل خلال ٢٧ شباط – ٦ أذار ١٩٧٤م، ونتج عنها الموافقة على إرسال مندوبين عسكريين ودبلوماسيين للطرفين إلى واشنطن، للتفاوض حول المرحلة الأولى من فصل القوات في الجولان، وهو ما اعتبرته الحكومة الأمريكية مبرراً لإنهاء الحظر، وذلك لدخول سوريا في عملية تحقيق السلام في المنطقة[٣]. ولهذا سافر كيسنجر إلى الرياض لبيان ان مطالبهم قد تحققت، واعداً المملكة بالمزيد من التعاون الاقتصادي والعسكري، في حالة رفع الحظر النفطي[٤].

وفي اجتماع وزراء النفط العرب في ١٨ آذار ١٩٧٤م، اتخذ قراراً برفع الحظر عن الولايات المتحدة الأمريكية[٥]. ويتساءل محمد حسنين هيكل قائلاً: "إننا إذا تساءلنا عمّن خرج منتصراً في أول استخدام للبترول كسلاح، فلا بد أن يكون الجواب إنها الولايات المتحدة"[٦]. لأنها حققت أرباحاً كبيرة، فقد كسبت صداقة مصر، وإخرجت السوفيت منها، كذلك حققت الشركات النفطية الأمريكية أرباح هائلة بعد إرتفاع أسعاره عالمياً، فقبل حرب تشرين الأول ١٩٧٣م لم يزد سعر برميل النفط عن ٣ دولارات، ولكنه وصل عام ١٩٧٤م إلى ٨٨ دولار، جلها عاد إلى الشركات الأمريكية من حيث الاستخراج والتسويق والتصدير والتصنيع والاستثمار من العائدات.

يتضح مما سبق أن حرب ١٩٧٣م، قد منحت المملكة العربية السعودية فرصة كبيرة لكي تلعب دوراً مؤثراً في السياسة العربية خلال الحرب وما بعدها، اضف إلى ذلك انها أيدت إستخدام

---

(١) حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٤٠؛ وليد خدوري، القرارات النفطية، ص٢٢٢.
(٢) ويليام كوانت، أمريكا والعرب، ص٣٢٥؛ بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية، ص٧٠٤-٧٠٥.
(٣) Kissinger, Years of Upheaval, P. 973 ؛ بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية، ص٧٠٥-٧٠٦.
(٤) Kissinger, Years of Upheaval, P. 974
(٥) اليوميات البترولية في عامين(١٩٧٣-١٩٧٤م)، السياسة الدولية، العدد ٤١، يوليه(تموز) ١٩٧٥م، ص١٠٦
(٦) محمد حسنين هيكل – الطريق إلى رمضان، ص٢٥٠.

النفط كسلاح في المعركة لأول مرة، على الرغم من معارضتها السابقة لاستخدام النفط كعامل ضغط سياسي.

كما ان ما رافق حرب تشرين الأول من أحداث قد عمل على إستمرار توتر العلاقات العراقية السعودية، ولهذا فقد كان الرئيس العراقي احمد حسن البكر على إتصال مستمر خلال المعارك الحربية مع الملوك والرؤساء العرب ما عدا الملك فيصل[١]. وندد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في كانون الثاني ١٩٧٤م بدول الخليج، وبعض الأنظمة العربية، وخلص التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر إلى" ان تحالف هذه الأنظمة، وبخاصة في هذه المرحلة مع النظام السعودي، الذي يلعب دوراً أساسياً في الخطة الإستعمارية الرامية إلى إحكام السيطرة على منطقة الخليج العربي، قد أطلق يد الرجعية السعودية ووفر لها الغطاء السياسي الفعال في التأثير إلى حد كبير في هذه المنطقة بالتعاون مع النظام الإيراني، والأنظمة الرجعية في الخليج"[٢].

---

[١] جواد هاشم، مذكرات، ص١٨١.
[٢] جواد هاشم، مذكرات، ص١٨٦.

## الأزمة اللبنانية عام ١٩٧٥-١٩٧٦م، والموقف العراقي والسعودي منها:

بدأت الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥م[١]، وعمت البلاد فوضى من القتل والخطف، وأصبح القتل الجماعي على الهوية أسلوباً للحرب[٢].

اخذت سوريا في البداية تلعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة في لبنان[٣]، من اجل تقريب وجهات النظر[٤]، ثم ما لبثت ان تدخلت القوات السورية في لبنان، في الأول من حزيران ١٩٧٦م، بناءً على طلب من الرئيس اللبناني سليمان فرنجية[٥].

طالبت القوى الوطنية بزعامة كمال جنبلاط والمقاومة الفلسطينية، الجامعة العربية بإيقاف التدخل السوري في شؤون لبنان[٦]، ولهذا عقد مجلس الجامعة العربية مؤتمراً على مستوى وزراء الخارجية خلال ٨-١٠ حزيران ١٩٧٦م، للبحث في الأزمة اللبنانية، وقرر أرسال قوات امن عربية إلى لبنان، مهمتها العمل على ايقاف إطلاق النار، والحفاظ على الأمن في إطار السيادة اللبنانية[٧].

### الموقف العراقي:

اهتمت الحكومة العراقية بالأزمة اللبنانية، حيث صرح المبعوث العراقي عبدالفتاح ياسين خلال زيارته إلى لبنان في منتصف تشرين الأول ١٩٧٥م، ان العراق يقف إلى جانب المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وأشار إلى ان ما يحصل في لبنان يصب في مصلحة العدو الصهيوني[٨].

وأكد الرئيس البكر في أواخر تشرين الأول ١٩٧٥م، على ان ما يحدث" في لبنان من دمار

---

[١] كانت الشرارة لبدء الحرب الأهلية في لبنان قد انطلقت في ١٣ نيسان ١٩٧٥م، على اثر قيام جماعة من حزب الكتائب اللبناني بمهاجمة حافلة في عين الرمانة، كانت تقل عدداً من الفلسطينيين، مما أدى إلى مقتل ٢٦ شخصاً، وجرح ٢٩ شخصاً، للمزيد حول أسباب قيام الحرب، انظر: سامي منصور، مذبحة لبنان الكبرى، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨١م، ص١١٦-١١٧.

[٢] للمزيد حول الممارسات التي كانت سائدة في الحرب، انظر: انطوان خويري، حوادث لبنان ١٩٧٥م، دار الأبجدية، بيروت، ١٩٧٦م، ص٢٨-٣٢، ٩٤-٩٥ ؛ سامي منصور، مذبحة لبنان، ص١٢٦-١٢٨.

[٣] يمثل الطرف الأول: جبهة لبنان، وتتكون من: بشير الجميل قائد الجبهة، وابن زعيم حزب الكتائب، كميل شمعون عن الوطنيين الأحرار، سليمان فرنجية رئيس الجمهورية، شربل قسيس عن الرهبان، ويمثل الطرف الثاني: الحركة الوطنية والتي تتكون من: كمال جنبلاط زعيم الحركة، محسن إبراهيم عن منظمة العمل الشيوعي، سمير صباغ عن الناصريين المستقلين، نديم عبدالصمد عن الحزب الشيوعي اللبناني، بالإضافة للمقاومة الفلسطينية، انظر: سامي منصور، مذبحة لبنان، ص١٤-١٥.

[٤] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، ص٢٢١- ٢٢٣؛ باتريك سيل، الاسد، الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، ١٩٩٣م، ص٤٣٧.

[٥] الرأي(الأردن)، العدد ١٧٤٣، ١٩٧٦/٦/٤م؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٥١؛ باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص٤٥٩.

[٦] بيان الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية حول دخول الجيش السوري إلى لبنان، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٦م، ص٣٤١-٣٤٢.

[٧] الرأي(الأردن)، العدد ١٧٥٠، ١٩٧٦/٦/١١م ؛ سامي منصور، مذبحة لبنان، ص٢٥٣.

[٨] المحرر(بيروت)، ١٩٧٥/١٠/١٨م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، ص٢٠٥.

ومجازر وحشية، إنما هو نتيجة من نتائج الحلول المشبوهة والمخططات الامبريالية"[١].

وأرسل الرئيس البكر، وزير الإعلام العراقي طارق عزيز إلى بيروت في كانون الأول ١٩٧٥م، من أجل العمل على تعزيز الوحدة الوطنية في لبنان[٢]، وصرح طارق عزيز بعد لقاءه بالرئيس اللبناني سليمان فرنجية بأن" وحدة لبنان ووحدة ابنائه مسألة جوهرية، هي لمصلحة جميع اللبنانيين، ولمصلحة جميع العرب، ولمصلحة القضية الفلسطينية، ونحن نعتقد ان المشكلات التي يواجهها الأخوة اللبنانيون يمكن حلها بالحوار الجاد، المنطلق من الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن، وتجاه مصالحه الأساسية"[٣]، وأكد طارق عزيز بأنه لم يأت بأقتراحات معينة لحل الأزمة اللبنانية، بل جاء بأفكار، واستعداد للمساعدة على الخروج من المحنة[٤].

كما أرسلت الحكومة العراقية وفداً من القيادة القومية لحزب البعث العربي الإشتراكي، لإجراء اتصالات مع قادة الاحزاب، والشخصيات اللبنانية، والمقاومة الفلسطينية، للعمل على إعادة الاستقرار في لبنان، وأعلن رئيس الوفد العراقي علي غنام[٥] في نهاية الزيارة عن دعم العراق للمقاومة الفلسطينية مبيناً:" إننا نحرص اشد الحرص على الوحدة الوطنية في لبنان، ونعتبر وجود المقاومة الفلسطينية، واستمرارها، وتصاعد نضالها الكفاحي من الضمانات الرئيسية ضد التفريط بقضية فلسطين، من هذا المنطلق نحرص على حماية حركة المقاومة من الإخطار التي تتعرض لها، ونحرص على بناء أفضل العلاقات بينها وبين مؤسسات الدولة في لبنان،...، من حق المقاومة الفلسطينية ان تمارس نضالها ضد العدو الصهيوني من أي أرض عربية، خصوصاً من الأراضي العربية المجاورة لإسرائيل، ان فتح كل الحدود العربية في وجه المقاومة الفلسطينية يزيد فعاليتها الكفاحية، ويرفع عنها الضغوط التي تمارس عليها بقصد تقييدها"[٦].

وأصدرت الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العراق، بياناً في التاسع من حزيران ١٩٧٥م، تدين فيه حزب الكتائب اللبناني الذي:" يشن حملة إرهابية ضد فصائل المقاومة الفلسطينية، وضد

---

[١] خطاب الرئيس البكر، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، ص٢٠٤.

[٢] تصريح طارق عزيز، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٧٩٧؛ انطوان خويري، حوادث لبنان ١٩٧٥م، ص٥٧١.

[٣] تصريح طارق عزيز، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٧٩٧-٧٩٨؛ انطوان خويري، حوادث لبنان ١٩٧٥م، ص٥٧٧-٥٧٨.

[٤]تصريح طارق عزيز، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٧٩٧-٧٩٨؛ انطوان خويري، حوادث لبنان ١٩٧٥م، ص٥٨٢.

[٥] علي غنام، ولد في المنطقة الشرقية من السعودية، عمل في شركة ارامكو خلال ١٩٥٠-١٩٥٦م، أعتقل لمدة تزيد عن عام، لنشاطه في صفوف الحركة العمالية والوطنية، انتسب بعدها لحزب البعث العربي الاشتراكي، وانتخب عضواً في القيادة القومية، أعتقل لمدة عام ونصف على أثر انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦م، وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧م أبعد إلى الجزائر، عاد إلى العراق بعد انقلاب ١٩٦٨م، جُدد انتخابه كعضواً في القيادة القومية عام ١٩٧٠م، شارك في العديد من المؤتمرات العربية لمساندة القضية الفلسطينية، انظر: عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، جـ٤، ص١٨٩-١٩٠.

[٦] تصريح علي غنام، انظر: انطوان خويري، حوادث لبنان ١٩٧٥م، ص٥٧١، ٦٠٣-٦٠٤.

القوى الوطنية والتقدمية في لبنان الشقيق، مستخدماً فيها أسلحة فتاكة متزايدة بإطراد، وبتموين امبريالي أميركي وصهيوني مفضوح"[١]، ودعا البيان إلى:" تعميق أواصر الاتحاد والإخوة بين الجماهير اللبنانية والفلسطينية، وقطع الطريق على الانقساميين، والتصفويين، والإرهابيين، عملاء الصهيونية والامبريالية"[٢].

وزار وفد يمثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين العراق في كانون الثاني ١٩٧٦م، وصدر بياناً مشتركاً يدعو إلى:" تهدئة الوضع في لبنان، وإدانة حزب الكتائب والقوى الإنعزالية الأخرى"[٣]، وأكد البكر في شباط ١٩٧٦م، ان العراق لا يستطيع البقاء ساكتاً، اذا تعرضت المقاومة لمحاولات مباشرة، أو غير مباشرة لتصفيتها[٤].

وبنفس السياق زار صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، السعودية في منتصف نيسان ١٩٧٦م، وأصدر بياناً حذر فيه من خطورة الوضع في لبنان، ودعا إلى مساعدة لبنان والحفاظ على وحدته، وعروبته، مع عدم التدخل في شؤونه الداخلية[٥].

وكان للتدخل العسكري السوري في لبنان ردود فعل مختلفة من الدول العربية وبالذات العراق، حيث أعلن صدام حسين نائب الرئيس العراقي:" أن الأسد مصاب بجنون العظمة، جعلته أطماعه ينغمس في حمام دم من صنع يديه"[٦].

أمرت الحكومة العراقية قواتها العسكرية في ٨ حزيران ١٩٧٦م، بالتحرك نحو الحدود العراقية – السورية، لتأخذ أماكنها استعداداً لدخول الأراضي السورية بحجة تحرير الجولان ومن بعدها فلسطين[٧]. فحشدت سوريا قواتها على الحدود مع العراق لمنعها من الدخول، تخوفاً من أن يعمل العراق على اجتياحها بسبب ما يحدث في لبنان[٨]، خصوصاً وأن الحكومة العراقية وصفت

---

[١] بيان الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العراق، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٣٥٥.
[٢] بيان الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العراق، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٣٥٥.
[٣] الثورة(العراق) ١٩٧٦/١/١١م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٤٢.
[٤] الثورة(العراق) ١٩٧٦/٢/٩م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٤٢.
[٥] الثورة(العراق) ١٩٧٦/٤/١٦م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٤٢.
[٦] تصريح صدام حسين، انظر: ذياب عبود، العلاقات العراقية السورية، ص١٣٨؛ باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص٤٦٢.
[٧] كان العراق قد طرح في آب ١٩٧٥م، مشروع إقامة جبهة عسكرية موحدة، تتواجد بموجبها القوات العراقية على الجبهة السورية، بشرط أن تعلن سوريا رفضها للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وتعهد العراق بتقديم الدعم العسكري والاقتصادي على أن تدخل القوات العراقية بحجم خمس فرق، وأن يرافق ذلك انسحاب الجيش السوري من لبنان، للمزيد انظر: طوالبة، ص٣٨، ٨٣-٨٤ ؛ أكرم سالم ايوب، العلاقات العراقية السورية، ص ١٣٨-١٣٩.
[٨] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ص١١٥؛ أعلنت سوريا مفاجئتها من هذا التصرف، كون المشروع الذي طرح ما زال قيد المناقشة وأن مثل هذا التصرف يثير الشكوك، ولا يساعد على إنجاح التعاون العربي، انظر: الرأي(الاردن)، العدد ١٧٥٠، ١٩٧٦/٦/١١م؛ أكرم سالم ايوب، العلاقات العراقية السورية، ص١٤٠.

وصفت ما تقوم به سوريا في لبنان بـ: "المذابح ضد إخواننا الفلسطينيين واللبنانيين"[١]، وبأن الوجود السوري في لبنان "ينفذ المخطط الإمبريالي الصهيوني المقرر في لبنان"[٢].

ازدادت حدة الأزمة بين العراق وسوريا بعد دخول القوات السورية إلى لبنان، حيث رأى العراق أن هذا سيزيد من فعالية الدور السوري في المنطقة العربية، مما يعزز مكانة الجناح البعثي السوري، ويقلص الدور العراقي[٣].

اخذت الحكومة العراقية تسعى لتحجيم الدور السوري في لبنان، فطالبت بطرد سوريا من جامعة الدول العربية بسبب تدخلها العسكري في لبنان، إلا أن الجامعة لم تؤيد الطلب العراقي[٤].

اتهمت الحكومة السورية، مثيلتها العراقية بأنها تقوم بدعم وتوجيه العناصر البعثية الموالية لها في لبنان- كان هناك قيادتان قطريتان، احدهما تابعة للعراق، والأخرى تابعة لسوريا-[٥]، ويعتبر هذا أحد أسباب التدخل السوري في لبنان[٦]، ولهذا أصبح حزب البعث في لبنان والمدعوم من الحكومة العراقية في حالة قتال مع القوات السورية، وخير دليل على ذلك قيام بعض القوات السورية بقصف منزل عبد المجيد الرافعي عضو القيادة القومية في العراق، وأمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان، الذي يتبع القيادة القومية في العراق[٧].

زادت الخلافات بين سوريا والعراق من حدة الحرب الأهلية في لبنان، واتهمت الحكومة العراقية، مثيلتها السورية بتصفية حركة المقاومة الفلسطينية، والقوات التي تساندها، ومنها قوات الجيش الشعبي العراقي، التي أرسلتها الحكومة العراقية إلى لبنان[٨].

وفي إطار التعاون العربي لحل الأزمة اللبنانية، فقد احتجت الحكومة العراقية على مقررات قمة الرياض السداسية، التي عقدت خلال ١٦-١٨ تشرين الأول ١٩٧٦م، والتي أقرت بتواجد قوات الردع العربية في لبنان، حيث اعتبره العراق وسيلة ثانية لتصفية المقاومة الفلسطينية، ومن يساندها في لبنان[٩]، وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات السورية من لبنان[١٠]، وأدانت القيادة القومية لحزب البعث في العراق قرارات القمة، من خلال بياناً أكد على ان هذه القرارات" انطلقت

---

[١] أكرم سالم ايوب، العلاقات العراقية السورية، ص١٤١.
[٢] المرجع نفسه، ص١٤١.
[٣] باتريك سيل، الاسد، الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للنشر، بيروت،١٩٩٣م، ص٤٧٧ ؛ ذياب عبود، العلاقات العراقية السورية،ص ١٣٩.
[٤] ذياب عبود، العلاقات العراقية السورية،ص ١٣٩، ١٨٠.
[٥] كمال ديب، زلزال في ارض الشقاق، العراق، دار الفارابي، لبنان، ٢٠٠٣م، ص١٩٨.
[٦] سامي منصور، مذبحة لبنان، ص٢٣٦.
[٧] كان العراق يقدم الدعم لحزب البعث في لبنان على اعتبار أنه تابع له، كما أن الرافعي عضو في القيادة القومية لحزب البعث الجناح العراقي. للمزيد انظر: اللقاء مع عبد المجيد الرافعي في برنامج زيارة خاصة، قناة الجزيرة، في ٢٠٠٦/٣/٢٦م، www.aljazeera.net .
[٨] أكرم سالم، العلاقات العراقية السورية، ص١٤٢؛ حسن طوالبة، القضية القومية، ص٣٩-٤٠..
[٩] أكرم سالم، العلاقات العراقية السورية،ص ١٤٣.
[١٠] كمال ديب، زلزال في ارض الشقاق، ص٢٠٣.

من تجاهل لطبيعة الصراع واسبابه الجوهرية على الصعيد اللبناني"[١].

وشارك العراق في مؤتمر القمة العربي الثامن، المنعقد في القاهرة، خلال ٢٥ -٢٦ تشرين الأول ١٩٧٦م، من أجل توضيح موقفه من قرارات قمة الرياض السداسية، التي اتسمت في رأيه بالغموض، وعدم معالجة الدوافع الأساسية للأزمة اللبنانية[٢]. وقد رفض العراق قرارات المؤتمر، المؤتمر، الذي صادق على مقررات قمة الرياض، والذي بموجبه تمت الموافقة على بقاء القوات السورية في لبنان[٣]. حيث أكد سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي، في المؤتمر ان قرارات قمة الرياض لم تدع إلى انسحاب القوات السورية من لبنان[٤].

لجأ العراق إلى استخدام الضغط الاقتصادي لإجبار القوات السورية على الانسحاب من لبنان، فأصدر قرارا بوقف ضخ النفط العراقي عبر خط الأنابيب الذي يمر بالأراضي السورية في نيسان ١٩٧٦م[٥]، وبررت الحكومة العراقية ذلك الإجراء برفضها الاحتلال العسكري السوري للبنان، وبدأت الحكومة العراقية بتحويل (٥٠٠) ألف طن من النفط يومياً عبر الخط التركي وخط الخليج[٦]، وبهذا خسرت سوريا ما تكسبه من رسوم على مرور النفط العراقي عبر عبر أراضيها، فاتهمت العراق بحرمانها من مقومات صمودها في وجه إسرائيل[٧].

تدهور النفوذ العراقي في لبنان بعد تثبيت الوجود السوري في لبنان ضمن قوات الردع العربية، حيث تمت تصفية الأحزاب والجماعات الموالية للعراق، كما تم تفجير الصحف الموالية للعراق في بيروت كجريدتي المحرر وبيروت[٨]، وفي كانون الثاني ١٩٧٧م حكمت محكمة أمن الدولة السورية بالإعدام على مجموعة من العراقيين، اتهموا بزرع متفجرات في دمشق وحلب[٩]، وحلب[٩]، وفي شباط ١٩٧٧م أعلنت الحكومة العراقية أن سوريا تقف وراء الأحداث في النجف وكربلاء[١٠]، وشهدت لبنان في نفس العام، اشتباكات بين جبهة التحرير العربية التابعة للعراق، وقوات الصاعقة الموالية لسوريا[١]، وكلاهما ضمن منظمة التحرير الفلسطينية.

---

(١) الثورة(العراق) ١٩٧٦/١٠/٢٢م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٤٣.

(٢) الرأي(الأردن)، العدد ١٨٧٠، ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٦م.

(٣) Moshe Ma'oz, Syria under Assad, P. 132 ؛ الرأي(الأردن) ، العدد ١٨٧٤، ١٩٧٦/١٠/٢٦م.

(٤) الثورة(العراق) ١٩٧٦/١٠/٢٦م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٤٣.

(٥) مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٦٩ ؛ Moshe Ma'oz, Syria under Assad, P. 129

(٦) كان العراق قد أنشأ عام ١٩٧٥م، خطي أنابيب للنفط يمر احدهما عبر الأراضي التركية، والاخر يصل إلى الساحل العراقي للخليج العربي، انظر: خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٠٩.

(٧) ذياب عبود، العلاقات العراقية السورية، ١٣٩-١٤٠؛ كمال ديب، زلزال في ارض الشقاق، ص٢٠١-٢٠٣.

(٨) كمال ديب، زلزال في ارض الشقاق، ص٢٠٤.

(٩) ذياب عبود، العلاقات العراقية السورية، ص١٤٠.

(١٠) وقعت اضطرابات في النجف وكربلاء المركزين الشيعيين في شباط ١٩٧٧م، خلال المسيرة الدينية احتفالاً بذكرى اليوم الاربعين لمقتل الحسين بن علي، وقام المجتمعون بإطلاق شعارات ضد زعماء البعث العراقيين على الرغم من تدخل رجال الشرطة، واستمر الاضطراب لمدة يومين، مما أدى إلى تدخل الجيش لفرض النظام، وأحيل

لقد أصبحت لبنان ساحة لتصفية الحسابات العراقية السورية على حساب مصالح اللبنانيين والفلسطينيين الأساسية في البلد، فالسوريون أبدوا قلقهم من تزايد النفوذ البعثي العراقي في لبنان، فضلاً عن دعمهم للمقاومة الفلسطينية، أما العراق فخشي من بروز دمشق كمركز ثقل إقليمي، مما يمنحها السيطرة على الحزب وإخضاعه لسياستها[٢].

**الموقف السعودي:**

أغتيل الملك فيصل في ٢٥ آذار ١٩٧٥م، حيث أطلق فيصل بن مساعد – ابن أخ الملك – النار عليه وأرداه قتيلاً، لم تعلن الدوافع الحقيقية وراء اغتيال الملك فيصل، فرأي يرى أنها دوافع شخصية، حيث أن رجال الشرطة كانوا قد اغتالوا شقيق فيصل بن مساعد وكان من المتعصبين دينيا، أثناء مظاهرة احتجاج في الستينات، ويذهب رأي آخر إلى أن وراء الجريمة يداً أمريكية بسبب سياسية الملك فيصل النفطية، خصوصاً وإن فيصل بن مساعد قد تعلم في الجامعات الأمريكية[٣]، وجاء بيان الديوان الملكي السعودي حاسماً، عندما أعلن ان فيصل بن مساعد مصاب بالجنون[٤]، وبويع الأمير خالد بن عبد العزيز، ملكاً على السعودية، والأمير فهد بن عبد العزيز ولياً للعهد[٥].

اصدر الديوان الملكي السعودي في ١٥ نيسان ١٩٧٥م، بياناً يؤكد على ان ما يجري في لبنان " يؤلم كل عربي، وان المملكة العربية السعودية لتناشد جميع العناصر المخلصة من الطرفين ان يتذرعوا بالصبر، وان يضعوا حداً لهذه الاستفزازات"[٦].

عقد في الرياض قمة ثلاثية للزعماء السادات، الأسد، والملك خالد، في ٢١-٢٢ نيسان ١٩٧٥م، من أجل إحياء التضامن المصري السوري، واتفاق الطرفان على ضرورة تدعيم الأجهزة السياسية والعسكرية بين البلدين، وإنشاء لجنة تنسيق تتولى دراسة كل القضايا المرتبطة بالصراع مع العدو الصهيوني، وعدم السماح بعودة الوضع إلى حالة اللاحرب واللاسلم التي كانت

---

المحرضين إلى محكمة خاصة، حكمت على ثمانية بالإعدام، وعلى ١٥ بالسجن مدى الحياة، للمزيد انظر: مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص١١٣-١١٤.

[١] كمال ديب، زلزال في ارض الشقاق، ص٢٠٤.

[٢] باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص٤٧٧

[٣] فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص٤٩٦.

[٤] جاء في البيان:" ينعى الديوان الملكي باسم صاحب السمو الملكي ولي العهد، وسائر إفراد الأسرة، ونيابة عن الأمة، حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم، حيث وافاه الأجل المحتوم متأثراً بجراحه، اثر الاعتداء الأثيم الذي قام به الأمير فيصل بن مساعد المعروف بإختلال عقله"، بيان الديوان الملكي السعودي حول وفاة الملك فيصل، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص١٧٨.

[٥] فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص٤٩٦.

[٦] بيان الديوان الملكي السعودي، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، ص١٨٤.

قائمة قبل حرب تشرين أول ١٩٧٣م[١]، واحتلت القضية اللبنانية جانباً من هذه القمة، حيث وجه القادة رسالة مشتركة إلى الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، أكدوا فيها على دعمهم ووقوفهم إلى جانب المقاومة الفلسطينية، وتأييدهم لإستقلال لبنان ووحدته[٢].

اخذت السعودية تسعى إلى حل الأزمة اللبنانية، فبادرت هي ومصر لعقد اجتماع بين الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، وياسر عرفات، لتصفية الأجواء بين الطرفين، فحذر فرنجية من تورط المقاومة الفلسطينية في الشؤون الداخلية للبنان، وطالب بإتخاذ إجراءات صارمة ضد العناصر غير المنضبطة داخل المقاومة، وفي المقابل أكد عرفات على عدم التدخل في شؤون لبنان، الا انه ابدى عدم استعداد المقاومة للسكوت عن أية محاولة للنيل من الوجود الفلسطيني ونشاطه العسكري في لبنان[٣].

وأكدت السعودية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٥م، عدم انحيازها إلى فئة دون اخرى في لبنان، وحرصها على وحدة لبنان شعباً وارضاً، وبينت ان الوحدة الوطنية في لبنان هي الركيزة الأساسية لأمنه واستقراره وسيادته[٤].

وصدر بيان سعودي في ٧ حزيران١٩٧٦م، يؤكد على ان ما يجري في لبنان، هو إهدار للدم العربي، وناشد جميع الأطراف بوقف القتال وحملات التشهير[٥]، وأشار الأمير فهد إلى ان السعودية تسعى لحل المشكلة اللبنانية، وانها تتعاون مع الدول العربية لهذه الغاية، وأكد على رفض بلاده لأسلوب العنف لحل الخلافات[٦].

وفي أطار التعاون العربي لحل الأزمة اللبنانية، اقترحت مصر بأن تتعاون ست دول هي: السعودية، مصر، العراق، الإمارات، الكويت، سوريا، لوقف إطلاق النار في لبنان، لكي يتيح للقوى الداخلية اللبنانية فرصة للحوار السلمي[٧]، وأيدت السعودية الاقتراح المصري، على إعتبار إعتبار انها تؤيد كل جهد يبذل لإعادة الأمن في لبنان[٨].

ايدت السعودية قرارات مجلس الجامعة العربية الداعية إلى وقف إطلاق النار، وتشكيل قوة أمن عربية لتحل محل القوات السورية في لبنان، فأرسلت مذكرة للمجلس تبدي فيها استعدادها

---

(١) بيان مشترك عن نتائج مؤتمر القمة الثلاثي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٢٦٠؛ الرأي(الأردن)، ١٩٧٥/٤/٢٤م.

(٢) الرأي(الأردن)، ١٩٧٥/٤/٢٥م؛ سامي منصور، مذبحة لبنان، ص٢٢٦.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م، ص٢١٩.

(٤) تصريح لمتحدث رسمي سعودي حول حرص السعودية على وحدة لبنان، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٧١٥.

(٥) الرياض(السعودية) ١٩٧٦/٦/٨م، أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٣٠.

(٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٣٠.

(٧) الأهرام ١٩٧٦/٤/٣؛ حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٥٤.

(٨) حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٥٤.

لإرسال قوات سعودية لتشارك في قوات الأمن العربية[١]، ثم قدمت المملكة مبلغ مليون وأربعمائة ألف دولاراً للجامعة العربية كمساهمة منها لدعم القوات العربية[٢].

ونتيجة لتزايد حدة القتال في تموز ١٩٧٦م، صدر بيان سعودي يؤكد على ان السعودية:" لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، إلا ان الوضع في تل الزعتر[٣] لا يمكن السكوت عنه"[٤]. ولهذا أعلنت السعودية استعدادها لزيادة عدد قواتها ضمن قوات الأمن العربية[٥].

وصرح الملك خالد في أواخر أيلول ١٩٧٦م، بأن حل الأزمة اللبنانية " في يد اللبنانيين أنفسهم، وعلى الدول العربية مساعدتهم على التوصل لهذا الحل، على ان لا تتدخل في أمورهم الداخلية"[٦].

في ظل هذه الظروف، دعت السعودية والكويت إلى عقد قمة عربية في الرياض، للبحث في الأزمة اللبنانية، وكيفية حلها، للحفاظ على الأمن والسيادة اللبنانية، وحماية المقاومة الفلسطينية[٧]، ولكن ولكن اختلفت الآراء في عدد الدول التي ستشارك فيه، فبينما اقترحت مصر اجتماع ست دول هي: السعودية، مصر، سوريا، الكويت، لبنان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، نجد أن سوريا اقترحت أن يكون سباعياً بإضافة الأردن[٨]، ولهذا أخذت السعودية تضغط على سوريا من خلال حرمانها من حوالي ١٢ مليون دولاراً شهرياً كانت تنفقها القوات السعودية التي كانت تعسكر في سوريا، حيث قررت المملكة سحب هذه القوات، للتعبير عن رفض المملكة لما تقوم به سوريا في لبنان[٩]، وهكذا حسمت السعودية الأمر، مما يعتبر انحيازاً سعودياً للموقف المصري.

---

(١) الرياض(السعودية) ١٩٧٦/٦/٢١م، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٣٠؛ الأهرام(مصر)، العدد ٣٢٦٩٩، ١٩٧٦/٦/٢٠م.

(٢) الأهرام(مصر)، العدد ٣٢٧٣٦، ٧/٢٧/ ١٩٧٦م.

(٣) تل الزعتر هو مخيم فلسطيني في لبنان، حوصر من ٢٢ حزيران إلى ١٢ آب عام ١٩٧٦م، من قبل القوات السورية، والقوات اللبنانية المتحالفة معها، وبعض القوات الفلسطينية مثل: الجبهة الشعبية/ القيادة العامة بقيادة احمد جبريل، تعرض خلالها المخيم إلى ٧٢ هجوماً بالمدرعات والمدفعية، ليسقط في نهاية المطاف على يد الجبهة اللبنانية، وتحت الرعاية السورية، ومات فيه حوالي ثلاثة آلاف مدني، للمزيد انظر: سامي منصور، مذبحة لبنان، ص١٣٩؛ باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص٤٦١.

(٤) الرياض(السعودية) ١٩٧٦/٨/١م، أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٣٠.

(٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٣٠.

(٦) السياسة ١٩٧٦/٩/٢١م، أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص١٣١.

(٧) بيان قمة الرياض السداسية، انظر: يوسف خوري، المشاريع الوحدوية، ص٢٢٣؛ جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، ص١١٥.

(٨) لم تكن المسألة خلاف حول عدد المشاركين، ولكن لكسب الاتجاهات في المؤتمر، حيث كانت سوريا ترغب في تغيير قيادة منظمة التحرير، وهو ما يتوافق مع الرغبة الأردنية، اضف إلى ذلك ان الأردن كانت تؤيد التدخل السوري في لبنان، للمزيد انظر: الشناق، التاريخ السياسي، ص٤٧٠-٤٧٥؛ سامي منصور، مذبحة لبنان، ص٢٤٦، ٢٥٧؛ جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، ص١١٥.

(٩) حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٥٦.

ويرى باتريك سيل ان السعودية كانت شديدة الحذر من تزايد القوة العسكرية السورية، فقد خافت من امتداد قوة البعث إلى الأردن، وبالتالي إلى حدودهم الشمالية، ويدل على ذلك خوفهم من التقارب السوري الأردني، ورفضهم لإشتراك الأردن في قمة الرياض[١]، أضف إلى ذلك ان السيطرة السورية على لبنان سوف تؤدي إلى زيادة النفوذ السوري اقليمياً، وهو الأمر الذي تخاف منه السعودية والعراق على حد سواء، لإن ذلك قد يؤدي إلى تعزيز الرغبة السورية بإعادة طرح مشروع سوريا الكبرى، وهو الأمر الذي ترفضه هذه الدول[٢].

انعقدت قمة الرياض السداسية خلال ١٦-١٨ تشرين الأول ١٩٧٦م، وقد أقر المؤتمر ما يلي[٣]:

١- وقف إطلاق النار ابتداء من ٢١ تشرين الأول ١٩٧٦م في كل انحاء لبنان.

٢- تعزيز قوات الأمن العربية لتصبح قوة ردع، ووضعها تحت أمرة الرئيس اللبناني.

٣- احترام سيادة لبنان والمحافظة على أمنه ووحدته.

٤- تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية احترامها لسيادة لبنان وسلامته، وعدم تدخلها في شؤونه الداخلية، وبالمقابل تضمن السلطة اللبنانية لمنظمة التحرير سلامة وجودها وعملها على الأراضي اللبنانية.

ولمواجهة الأزمة في لبنان، وعلى أثر قمة الرياض السداسية، تم عقد مؤتمر القمة العربي الثامن في القاهرة خلال ٢٥-٢٦ تشرين الأول ١٩٧٦م، وحضرته جميع الدول العربية بأستثاء ليبيا، وجاءت قراراته مؤكدة على قرارات قمة الرياض السداسية، ودعم التضامن العربي، وان تساهم الدول العربية كل حسب إمكانياته في إعادة أعمار لبنان، وإنشاء صندوق خاص للإنفاق على قوات الأمن العربية في لبنان[٤].

تشكلت القوات العربية المشاركة في قوة الردع العربية من ٢٠ ألف عسكري سوري، ١٠٠ عسكري سوداني، ٥٠٠ عسكري يمني، ٥٠٠ عسكري إماراتي، ١٠٠ عسكري سعودي[٥]، سعودي[٥]، ما لبثت أن انسحبت تاركة القوات السورية وحدها في لبنان[٦]، ورفض العراق إرسال إرسال قواته إلى لبنان، بسبب توتر علاقاته مع سوريا، ورفضه للوجود السوري في لبنان[١].

---

[١] باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص٤٧٧.

[٢] باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص٤٧٧.

[٣] قرارات مؤتمر قمة الرياض السداسية، انظر: يوسف خوري، المشاريع الوحدوية، ص٢٢٣-٢٢٤؛ الرأي(الأردن)، العدد ١٨٦٦، ١٨ تشرين الأول ١٩٧٦م.

[٤] قرارات مؤتمر القمة العربي الثامن، انظر: يوسف خوري، المشاريع الوحدوية، ص٢٢٥-٢٢٦.

[٥] طلعت مسلم، التعاون العسكري العربي، ص٢٠٤.

[٦] استمر وجود القوات السورية في لبنان، حتى صدور قرار مجلس الأمن الدولي في أيلول عام ٢٠٠٤، والذي نص على انسحاب القوات السورية من لبنان، وتنفيذاً لهذا القرار تم انسحابها في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥م. للمزيد انظر:

يستعرض سامي منصور الدور السعودي في لبنان مبيناً ان هناك مصادر تؤكد ان بعض الأمراء في السعودية قدم الأموال للمقاومة الفلسطينية، والبعض الأخر قدم الدعم للقوى اللبنانية المعارضة للوجود الفلسطيني، تحت ضغط الشعور بالخوف من خطر إنتصار فلسطيني في لبنان[٢]، اضف إلى ذلك ان المقاومة تحالفت مع اليسار الشيوعي، وهو أمر مرفوض من الجانب السعودي، كما انها تحارب دفاعاً عن مواقع ليست فلسطينية، وهذا استنزاف لقواها، ثم ان الحركة الوطنية اللبنانية مع حركة المقاومة الفلسطينية بزعامة منظمة التحرير كان يتزعمها قائد درزي هو كمال جنبلاط[٣].

ويؤكد سامي منصور ان احد زعماء جبهة لبنان، وهو شربل قسيس قد اخبره ان السعودية تقدم دعماً مالياً للكنيسة المارونية منذ الخمسينات، لمحاربة الإلحاد والمادية بإعتبارها العدو المشترك[٤]، وقد أكدت عناصر من المقاومة الفلسطينية لسامي منصور، انها وجدت أسلحة لدى الموارنة عليها إشارة السعودية، ولكنه يرى ان ذلك ليس دليلاً قاطعاً على تقديم السعودية السلاح للموارنه، وذلك لأن هناك إتفاقاً على ان تقدم المملكة، الأسلحة والذخائر إلى الجيش اللبناني، بناءً على قرارات مجلس الدفاع العربي، وان تسريب الأسلحة كان يتم من الجيش اللبناني[٥].

على الرغم مما قيل سابقاً إلا أن السعودية قد بذلت مجهوداً كبيراً في محاولة تقوية التضامن العربي من أجل حل المشاكل العربية، حيث كان لها الدور الأبرز في حل الأزمة اللبنانية سواء مادياً، أو سياسياً بالعمل على إنجاح المؤتمرات العربية التي تناولت الأزمة.

لقد تباين الموقف العراقي والسعودي تجاه الأزمة اللبنانية، فبينما دعم العراق الكتلة الوطنية والفلسطينيين، وتدخل في الصراع مباشرة بإرسال المتطوعين العراقيين إلى جبهة القتال في لبنان عبر مصر وقبرص، للإلتحاق بقوات الحركة الوطنية بزعامة كمال جنبلاط، وايضاً من خلال جبهة التحرير العربية التابعة للعراق، نجد ان الموقف السعودي كان موقفاً توفيقياً اصلاحياً، تجنب الدخول في الساحة القتالية.

وبالرغم من رفض العراق لمقررات قمة الرياض السداسية، ومؤتمر القمة العربي الثامن،

---

محمود صالح الكروي، لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٦، حزيران ٢٠٠٥م، ص٣٩-٤٤.

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، ص٢١٨.

(٢) سامي منصور، مذبحة لبنان، ص٢٢٩.

(٣) سامي منصور، مذبحة لبنان ، ص٢٣٠.

(٤) المرجع نفسة، ص٢٢٩.

(٥) المرجع نفسة، ص٢٣٠.

إلا ان هذا الإختلاف لم يؤثر على العلاقات بين البلدين، حيث سعى العراق في عام ١٩٧٥م، إلى توطيد علاقاته مع السعودية وباقي دول الخليج، من أجل إزالة اسباب التوتر في المنطقة، وحل المشكلات المعلقة معها:" على أساس الإيمان الوثيق بالإخوة العربية، ووحدة المصير العربي"[١]، لا سيما وان العراق قد حل المشاكل العالقة مع إيران بعد توقيع إتفاقية الجزائر بين البلدين في أذار ١٩٧٥م، وهدأت جبهته الداخلية بالقضاء على تمرد الأكراد.

وعلى هذا الأساس قبل العراق بالوساطة السعودية، لحل النزاع العراقي السوري حول مياه الفرات عام ١٩٧٥م، واجتمعت في أواخر نيسان ١٩٧٥م، لجنة وزارية من العراق وسوريا والسعودية، في الرياض، بناءً على إقتراح وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني الذي زار بغداد ودمشق في أواخر نيسان ١٩٧٥م، في إطار المساعي التي تقوم بها المملكة لتوحيد لحل هذه المسألة، وتصفية الخلافات بين الدول العربية[٢]، ونتيجة للجهود السعودية في هذه الأزمة فقد إتفق البلدان على تقسيم المياه بينهما بنسبة معينة[٣]، وقد أشادت الحكومة العراقية بالدور السعودي في حل الأزمة بين البلدين[٤].

حاول العراق إقناع السعودية وغيرها من الدول الخليجية، بضرورة الإتفاق على صيغة أمنية موحدة للمنطقة، لمواجهة الأخطار التي تواجهها، فأكدت السعودية بأن مسألة تخطيط الحدود، والنزاع على المنطقة المحايدة، ومعالجة الهجرة القبلية والتهريب، هي أمور يجب أن يتم تسويتها بين البلدين قبل الاتفاق على أي سياسة عربية موحدة[٥]. ولمناقشة هذه الأمور زار الأمير فهد ولي ولي العهد السعودي، العراق في ١١ حزيران ١٩٧٥م، والتقى مع الرئيس العراقي البكر، ودارت المحادثات حول ضرورة التعاون بين البلدين[٦]، واعرب الأمير فهد في نهاية الزيارة عن ارتياحه، كون المباحثات كانت ايجابية[٧]، حيث تم التوصل إلى اتفاق حول المنطقة المحايدة بين البلدين، تم بموجبها تقسيم المنطقة المحايدة بالتساوي بخط مستقيم دون أن يخسر أي منهما أيه أراض[٨].

---

(١) خطاب الرئيس العراقي احمد حسن البكر ١٩٧٥/٧/١٨م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م، ص٤١٤.
(٢) عكاظ(السعودية)، ٣٠ نيسان(ابريل) ١٩٧٥م، انظر: قاعدة معلومات الملك خالد؛ الرأي(الأردن)، العدد ١٢٥١، ٣٠ نيسان ١٩٧٥م.
(٣) وافق العراق على تسوية لتقسيم مياه نهر الفرات حيث يحصل العراق على ٦٠% منها، وسوريا ٤٠%، للمزيد حول هذه المشكلة، أنظر: مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٦٣-٢٦٨.
(٤) عكاظ(السعودية)، ٣٠ نيسان(ابريل) ١٩٧٥م، انظر: قاعدة معلومات الملك خالد؛ الرأي(الاردن)، العدد ١٢٥٤، ٣ أيار ١٩٧٥م.
(٥) مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٦١-٢٦٢.
(٦) المرجع نفسه، ص٢٦٢؛ الرأي(الأردن)، ١٢ حزيران ١٩٧٥م.
(٧) الإخبار، ١٣ حزيران ١٩٧٥م، انظر: قاعدة معلومات الملك خالد؛ الرأي(الاردن)، ١٣ حزيران ١٩٧٥م.
(٨) مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٦٢؛ الرأي(الأردن)، ٢ تموز ١٩٧٥م.

أخذ العراق ينادي بعقد مؤتمر لدول الخليج العربي للبحث في شؤون الخليج، ومسألة التعاون بين بلدانه[١]، وأيدت السعودية هذه الفكرة، مبينة انه بعد حصول التقارب العراقي الإيراني[٢]، لا يوجد ما يمنع من التعاون بين دول الخليج، ومن ضمنهم إيران[٣]، وزار صدام حسين نائب رئيس رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، السعودية في منتصف نيسان ١٩٧٦م، من أجل التنسيق للعمل المشترك مع السعودية ودول الخليج الأخرى[٤]، وأكد صدام حسين عند مغادرته، على ان العراق يؤيد فكرة التعاون بين دول الخليج بما فيها إيران، وان الحكومة العراقية على استعداد لإعادة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، اذا عدلت الأخيرة من سياستها تجاه القضايا العربية[٥]، وبهذا يريد صدام حسين كسب ود السعودية، كون العلاقات السعودية الأمريكية في حالة تقارب دائم.

تم عقد مؤتمر قمة لدول الخليج على مستوى وزراء الخارجية، في العاصمة العُمانية مسقط، في تشرين الثاني ١٩٧٦م، ولكن لم يتم التوصل إلى أي اتفاق حول عملية التعاون، حيث لم يصدر عن المؤتمر أي بيانان أو قرارات[٦]، لان العراق رفض فكرة إنشاء أحلاف أو تكتلات عسكرية في المنطقة، وهو مشروع تقدمت به إيران للمؤتمر بالتنسيق مع سلطنة عُمان[٧]، وأكد وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي بان " العراق يؤمن بضرورة المحافظة على السلام في منطقة الخليج، وعلى الاستقرار في المنطقة ذاتها، وعلى هيمنة علاقات أخوية تعاونية بين جميع الدول المطلة على الخليج، ولكن العراق يرى ان هناك فرقاً مهما بين القبول بذلك وبين مسالة إنشاء

---

[١] الرأي(الأردن)، ١٩٧٥/٨/١٦م ؛ ماريون سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية، ص٢٦٨.

[٢] عقد العراق وإيران اتفاقية لتسوية الخلافات الحدودية بينهما في ٦ آذار١٩٧٥م، للمزيد انظر: مجيد خدوري، العراق الإشتراكي، ص٢٤٨.

[٣] حديث صحفي لجلالة الملك خالد، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد السابع، تموز ١٩٧٦م، ٢٢٩-٢٣١؛ الرأي(الاردن)، ١٣ نيسان ١٩٧٦م.

[٤] مؤتمر صحفي للسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد السابع، تموز ١٩٧٦م، ص٢٢٧؛ ماريون سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية، ص٢٦٨.

[٥] مؤتمر صحفي للسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد السابع، تموز ١٩٧٦م، ص٢٢٧-٢٢٨؛ الرأي(الاردن)، العدد ١٦٩٥، ١٦ نيسان ١٩٧٦م.

[٦] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٧٤.

[٧] محمود علي داود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك،ص ٣٤٤؛جعفر عباس حميدي،تاريخ الخليج العربي،ص ٢٦٠.

منظمات إقليمية، نحن لا نعتقد بجدوى إنشاء منظمة إقليمية في المنطقة، ان إنشاء منظمة إقليمية سيؤدي إلى توتر العلاقات بالمنطقة"[١].

كما ان إختلاف وجهات النظر بين الدول المشتركة حول قضية الملاحة البحرية في مضيق هرمز قد ساهم في فشل المؤتمر، حيث طالب العراق بإتباع مبدأ حرية الملاحة، في حين أيدت إيران وسلطنة عُمان مبدأ المرور البريء[٢]، وبينما اعتبر العراق ان التدخل الخارجي هو التهديد الوحيد والرئيسي للأمن في الخليج العربي، فقد أكدت السعودية وإيران على ضرورة عدم الفصل بين التدخل الخارجي والحركات الثورية وجماعات المعارضة في بعض دول المنطقة كعوامل تهديد لأمن المنطقة [٣]. ويعود ذلك إلى الشك في سياسة العراق الخليجية، اضف إلى ذلك ان التدخل العراقي في الحرب الأهلية في لبنان بشكل صريح عام ١٩٧٦م، أثار مخاوف وقلق دول الخليج، وخاصة السعودية حول الطموح العراقي[٤].

وفي إطار دعم العراق لعلاقاته مع الدول الخليجية، فقد توجه وفداً عراقياً برئاسة عزة إبراهيم وزير الخارجية وعضو مجلس قيادة الثورة العراقية لزيارة الرياض في ٣ أيار ١٩٧٧م، وقوبل الوفد العراقي بكل حفاوة وترحيب، وابلغ تحيات الرئيس العراقي احمد حسن البكر للملك خالد بدوام الصحة، وتمنياته للشعب السعودي بالسعادة والسرور[٥]، وكانت مهمة الوفد هي بيان نوايا العراق تجاه المنطقة، ورغبته في التعاون مع كل دول الخليج، وفتح أبواب العراق امام أبناء الخليج سواء في جامعاته أو في حق الإقامة والتملك داخل العراق دون قيد أو شرط[٦] .

اجتمع الوفد العراقي مع وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز وعدد من المسؤولين السعوديين، ودارت المباحثات حول كيفية تطوير العلاقات بين البلدين، لما يربطهما من وشائج العروبة والدين والجيرة، ورجب الجانب السعودي بفكرة تعميق الصلات بين القطريين الشقيقين، لما فيه من تحقيق للمصالح الوطنية والقومية، وضمان لإستقرار المنطقة[٧]، واتفق

---

[١] حديث صحفي للدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي في اوائل تشرين الثاني ١٩٧٧,مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية,العدد ١٣, كانون الثاني١٩٧٨, ص ١٤٥-١٤٦ .

(٢) المرور البريء: يمنح الدول المطلة على الخليج حق التدخل في حركة الملاحة البحرية عبر المضيق البحري، انظر: مصطفى النجار، تاريخ الخليج العربي، ص ٢٣٢.

(٣) مصطفى عبدالقادر النجار، تاريخ الخليج العربي، ص ٢٣٩.

[٤] مجيد خدوري، العراق الاشتراكي، ص٢٧٤-٢٧٥.

[٥] زيارة السيد وزير الداخلية العراقي عزة إبراهيم إلى أقطار الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، مركزدرسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد الثامن،١٩٧٧م، ص ١٩٧.

[٦] جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي,ص ١٧١ .

[٧] زيارة السيد وزير الداخلية العراقي عزة إبراهيم إلى أقطار الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، مركزدرسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد الثامن،١٩٧٧م، ص١٩٨.

الطرفان على ضرورة التقاء المسؤولين من الجانبين لبحث الأمور التفصيلية، والتنسيق لعمليات التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والزراعية والثقافية وغيرها[١].

---

[١] زيارة السيد وزير الداخلية العراقي عزة إبراهيم إلى اقطار الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، مركزدرسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد الثامن،١٩٧٧م، ص١٩٩.

.

## الفصل الثالث

## العلاقات السياسية العراقية ـ السعودية ١٩٧٧ ـ ١٩٩٠ م .

الموقف العراقي والسعودي من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية١٩٧٩م.

الموقف السعودي من الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ ـ١٩٨٨ م.

## معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩م، الموقف العراقي والسعودي منها:-

زار الرئيس المصري محمد أنور السادات إسرائيل في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧م، وألقى خطاباً أمام الكنيست الإسرائيلي، تضمن خمسة مبادئ للسلام وهي[١]:

١- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م.

٢- الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته.

٣- حق كل دولة في المنطقة في العيش بسلام داخل حدودها الآمنة المعترف بها، مع الضمانات الدولية المناسبة لتحقيق أمنها.

٤- التزام كل دولة في المنطقة بعدم اللجوء إلى القوة، وحل الخلافات بالطرق السلمية.

٥- إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة.

تفاوتت ردود الفعل العربية حول زيارة السادات لإسرائيل، حيث ظهرت ثلاثة اتجاهات[٢]:

**الأول:** يشمل الدول العربية الرافضة للزيارة وهي: العراق، سوريا، ليبيا، الجزائر، واليمن الجنوبي، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، حيث رأو أن الزيارة تعتبر خروج على قرارات مؤتمرات القمة العربية، وإنها بمثابة اعتراف صريح بإسرائيل، وتهدف إلى خلق وضع راهن يؤدي إلى استسلام العرب وقبولهم بالتسوية الأمريكية – الصهيونية.

**الثاني:** الدول العربية المؤيدة للزيارة وهي: عُمان، المغرب، السودان، الصومال، اليمن الشمالي، تونس، وترى أن الزيارة ليست خروجاً على قرارات القمة العربية، لأنه لم يتم وضع قيوداً على حركة دول المواجهة، وترك لها تحديد الطريقة التي تحقق أهدافها في إطار السياسة العامة.

---

[١] أنور السادات، البحث عن الذات، قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ط٢، ١٩٧٨م، ص٣٥٨-٣٦١.
[٢] عبدالحليم مناع العدوان، القضية الفلسطينية، ص١٧٦-١٧٧، ١٨٤.

**الثالث:** الدول المتحفظة، وشملت: السعودية، الكويت، الأردن، لبنان، والدول الخليجية الأخرى، وترى أن التصرف الفردي لأي دولة عربية يجب أن يُبنى على قرارات القمم العربية، وحاولت بعض هذه الدول لعب دور الوسيط بين مصر وسوريا بشكل خاص.

عقدت الدول العربية الرافضة لسياسة السادات، مؤتمراً في طرابلس بدعوة من الحكومة الليبية خلال ٢-٥ كانون الأول ١٩٧٧م، وتم فيه تشكيل جبهة الصمود والتصدي، والتي تكونت من: سوريا، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأقر المؤتمر تجميد العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر، وإدانة زيارة السادات إلى الكيان الصهيوني[١].

عُقدت اجتماعات لكل من: مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد ما بين ٥-١٧ أيلول ١٩٧٨م، ونتج عنها توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد[٢]:

**الاتفاقية الأولى:** تحدد أسس معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، على أن تنجز وتبرم في فترة لا تتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الاجتماع الثلاثي في كامب ديفيد.

**الاتفاقية الثانية:** تحدد أسس السلام بين إسرائيل والدول العربية، وتدعو الأردن وسوريا ولبنان إلى الموافقة عليها واعتمادها، وتنص أيضاً على إقامة حُكم ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتنفيذاً لمقررات اتفاقية كامب ديفيد، عقدت مصر وإسرائيل معاهدة سلام في ٢٦ آذار ١٩٧٩م[٣].

## موقف العراق من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية:

أعلنت الحكومة العراقية رفضها لزيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧م " إننا جميعا نشعر بالألم والمرارة والغضب لهذه الزيارة ولهذا الوضع، وقد عبرت الجماهير العربية،...، عن اشمئزازها من الزيارة واستنكارها الشديد لها، ورفضها الحازم لنتائجها، وأن مشاعرنا نحن القادة و المسؤولين إنما هي تعبير عن ضمير أمتنا وعن موقفها الحقيقي"[٤].

---

[١] بيان مؤتمر قمة الصمود والتصدي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٧م، ص٧٨٩-٧٩٠.

[٢] حول نص الاتفاقيتين، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٨م، ص٥٤٨-٥٥٠.

[٣] للمزيد حول معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٩م، ص١٨٨-١٩٠.

[٤] رسالة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر لرؤساء قمة الصمود في طرابلس الغرب، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٧، ص٧٦٧

اجتمعت القيادتان القومية والقطرية لحزب البعث، ومجلس قيادة الثورة العراقي، في الأول من تشرين الأول ١٩٧٨م، وأعلنوا القرارات التالية[١]:

١- اعتبار العراق جزءاً من الجبهة الشمالية، واستعداده الفوري لإرسال قواته إلى الجبهة السورية، ومناشدة الحكومة السورية للتجاوب مع ذلك.

٢- الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي، واستعداد العراق لاستضافته.

٣- الدعوة لإنشاء صندوق قومي لتأمين المتطلبات المالية لجبهات المواجهة مع العدو.

بعث الرئيس العراقي أحمد حسن البكر رسالة إلى الدول العربية التي شاركت في قمة طرابلس، مقترحاً فيها تشكيل جبهة قومية، تتكون من: العراق، سوريا، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي، ومنظمة التحرير الفلسطينية، تقوم على أساس ميثاق سياسي محدد من القضية الفلسطينية، يستند على الرفض الجذري لمنهج التسوية الذي أوصل الأمة العربية إلى ما هي عليه من ضعف وتخاذل، وان يتم تحديد الواجبات والالتزامات السياسية والعسكرية والاقتصادية منذ البداية[٢].

شارك العراق في قمة طرابلس، إلا إنه انسحب من الجلسة الختامية للمؤتمر[٣]، ويعود ذلك إلى اشتراط العراق، لمشاركة سوريا في الجبهة، أن تعلن رفضها للقرار ٢٤٢، وانسحابها من لبنان، وأن تسمح لمنظمة التحرير بممارسة نشاطها ضد إسرائيل من خلال الحدود السورية، فرفضت سوريا المطالب العراقية مما أدى بالعراق لإعلان انسحابه[٤]. وقد أعلن الرئيس العراقي أحمد حسن البكر عن أسباب انسحاب العراق، وعدم مشاركته في جبهة الصمود والتصدي في رسالة إلى الرئيس الليبي معمر القذافي جاء فيها: " إن العراق كان من أوائل الداعين والمتحمسين إلى قيام جبهة عربية للتصدي والصمود، من الأطراف المؤمنة بخط الكفاح القومي ضد الإمبريالية والصهيونية، ومن أجل التحرير، وتذكرون كيف كانت أطراف معروفة تضع العصي والعراقيل في وجه قيام الجبهة، ولم يكن العراق من بين تلك الأطراف، وقد برهن العراق في الماضي القريب وفي أكثر من مناسبة وحال عن صدق عزيمته ونياته، متجاوزا بذلك الكثير من المسائل المختلف عليها وبخاصة مع نظام القطر السوري، إننا نقدر تماما أن الإسراع في قيام الجبهة في هذا الظرف الدقيق هو من مستلزمات الاستجابة لدواعي المبادئ ومشاعر الجماهير، لكننا نقدر أيضا أن الجماهير تريد عملا جديا ومتواصلا وثابت الركائز

---

[١] حسن محمد طوالبة، القضية القومية بين المنهج الكفاحي والتضليل المقصود، دائرة الإعلام الداخلي العامة، بغداد، ١٩٨٠م، ص٨٦-٨٧؛ شفيق السامرائي، المشرق العربي، ص١٩٠.

[٢] رسالة الرئيس احمد حسن البكر لرؤساء قمة الصمود في طرابلس الغرب، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٧م، ص٧٦٨؛ حسن طوالبة، القضية القومية، ص٤١-٤٣.

[٣] بيان مؤتمر قمة الصمود والتصدي المنعقد في ليبيا، انظر الوثائق العربية لعام ١٩٧٧، ص ٧٨٩-٧٩١

[٤] Moshe Ma’oz, Syria under Assad, P. 133؛ حسن طوالبة، القضية القومية، ص٤٥.

من أجل قضيتها، ولا نعتقد أنه مما يرضي طموح الجماهير الإعلان عن الجبهة اليوم والاختلاف لاحقا على برنامجها، أو جعل الجماهير تعيش على آمال لن تحققها لها الجبهة من دون برنامج والتزامات محددة"[١].

وعلى اثر عقد اتفاقيتي كامب ديفيد، أصدرت القيادة القومية لحزب البعث في الاول من تشرين الاول ١٩٧٨م، بيانا أكدت فيه على رفض حزب البعث للحلول الاستسلامية، وإيمان الحزب بضرورة مواجهة العدو وعدم التفاوض معه، واستعداد العراق لإرسال قواته إلى الجبهة السورية، ودعا البيان إلى عقد مؤتمر قمة عربي لمناقشة الوضع في المنطقة، وأكد على دعم مصر في حالة تراجعها عن اتفاقيات كامب ديفيد، ولهذا دعا إلى إنشاء صندوق قومي لدعم دول المواجهة[٢].

استمر العراق في سعيه لمواجهة المرحلة الصعبة التي خلفتها سياسة السادات في المنطقة، فأرسل الرئيس البكر رسائل للملوك والرؤساء العرب، يدعوهم فيها إلى الموافقة على عقد مؤتمر قمة عربي في بغداد، لإتخاذ موقف عربي موحد لمواجهة الأزمة[٣].

وأعاد العراق علاقاته مع سوريا، وتم عقد ميثاق للعمل المشترك بين البلدين في ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٨م[٤]، ويرى باتريك سيل ان الإنجاز الذي حققه العراق وسوريا من تصالحهم عام ١٩٧٨م، كان إرغام السعوديين على المضي خلفهما، بالرغم من أنهم-السعوديين- كانوا ممتنعين عن انتقاد مصر أو أمريكا[٥].

شاركت جميع الدول العربية بإستثناء مصر في مؤتمر القمة العربي التاسع، الذي عقد في بغداد خلال ٢-٥ تشرين الثاني ١٩٧٨م، بمبادرة من الحكومة العراقية[٦]، وافتتحه الرئيس العراقي مبيناً: " إن إن اجتماع قادة الأمة وحكامها لتدارس أوضاعها أمر ضروري ومهم في كل زمان، غير أن اجتماعنا اليوم يكتسب أهمية خاصة، لأنه ينعقد في وقت يدخل الصراع التاريخي بين أمتنا العربية وبين العدو الصهيوني مرحلة جديدة تماما، ويتخذ أشكالاً في غاية الخطورة، تجعل منه منعطفاً خطيراً، لا يقتصر

---

[١] رسالة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر إلى الرئيس الليبي معمر القذافي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٧م، ص٧٩٦

[٢] عبد الرزاق محمد أسود، الموسوعة الفلسطينية، ص١١٣٠-١١٣١؛ حسن طوالبة، القضية القومية، ص٨٥-٨٨.

[٣] عبدالرزاق محمد اسود، الموسوعة الفلسطينية، ص١١٣٢.

[٤] للمزيد حول هذه العلاقات انظر: ميثاق العمل القومي المشترك السوري العراقي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٨م، ص٦٦٧-٧٧٨؛ ذياب عبود، العلاقات العراقية السورية، ص١٧٠، حسن طوالبة، القضية القومية، ص٥٢.

[٥] باتريك سيل، الصراع على الشرق الأوسط، ص٥٠٧.

[٦] منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧-١٩٨٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ودار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣م، ص١٩٥.

على الصراع بين العرب والعدو الصهيوني، وإنما يتعدى ذلك إلى علائق الأسرة العربية نفسها"[١] ، واقترح الرئيس العراقي تقديم دعم مالي لمصر في حالة تراجع السادات عن الاتفاقيات التي عقدها مع إسرائيل[٢]. وأكد على إن نتائج كامب ديفيد تشكل خطراً لا يمكن تجاهله، لما له من تأثيرات خطيرة على الأمة العربية[٣].

ومن أجل إعطاء السادات فرصة للتراجع، تم الاتفاق في المؤتمر على إرسال وفداً إلى القاهرة[٤]، مهمته إبلاغ السادات بالموقف العربي من اتفاقيات كامب ديفيد، ومناشدته بالعدول عن عن توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل[٥] ولكن السادات رفض مقابلة الوفد[٦]، قاطعاً بذلك الطريق على أي تدخل عربي لردعه عن إكمال ما سُمي بمسيرة السلام.

وأعلن في نهاية المؤتمر عن المبادئ والقرارات التالية[٧]:

١- إن قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، وأن أبناء الأمة العربية وأقطارها جميعاً معنيون بها وملزمون بالنضال من أجلها، وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية المطلوبة في سبيلها.

٢- على كل الأقطار العربية تقديم كافة أشكال المساندة والدعم والتسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية بشتى أساليبه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها.

---

[١] خطاب الرئيس البكر في افتتاحية مؤتمر القمة العربي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٨م، ص٦٩٥-٦٩٨؛ شفيق السامرائي، المشرق العربي، ص١٩٥.

[٢] خطاب الرئيس البكر في افتتاحية مؤتمر القمة العربي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٨م، ص٦٩٧.

[٣] خطاب الرئيس البكر في افتتاحية مؤتمر القمة العربي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٨م، ص٦٩٦؛ شفيق السامرائي، المشرق العربي، ص١٩٥.

[٤] كان الوفد برئاسة سليم الحص رئيس وزراء لبنان، وعضوية طارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة العراقي، وأحمد خليفة السويدي وزير خارجية الإمارات، وأحمد إسكندر وزير الإعلام السوري، انظر: عبدالرزاق محمد اسود، الموسوعة الفلسطينية، ص١١٦٥.

[٥] رسالة الرئيس البكر رئيس مؤتمر القمة العربي إلى الرئيس السادات، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٨م، ص٧٠٢؛ عبدالرزاق محمد اسود، الموسوعة الفلسطينية، ص١١٦٥.

[٦] الدستور (الأردن)، العدد ٤٠٤٢، ٥ تشرين الثاني ١٩٧٨م.

[٧] البيان الختامي لمؤتمر القمة، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٨م، ص٧٠٢-٧٠٤؛ منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية، ص١٩٦-١٩٧، حسن طوالبة، القضية القومية، ص٩١-٩٥.

٣- لا يجوز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بشكل خاص، وللصراع العربي الصهيوني بشكل عام، ولا يقبل أي حل إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية.

٤- عدم الموافقة على اتفاقيتي كامب ديفيد، على اعتبار أنهما تمسان حقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية، في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وتمتد خارج إطار اتفاق عربي جماعي.

٥- يدعو المؤتمر الحكومة المصرية إلى التراجع عن اتفاقيتي كامب ديفيد، ورفض عقد معاهدة سلام مع العدو الصهيوني، وعدم التصرف بشكل فردي فيما يخص الصراع العربي – الصهيوني.

٦- ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من اجل معالجة الخلل الإستراتيجي الذي ينجم عن خروج مصر من المعركة.

٧- في حالة استجابة الحكومة المصرية إلى قرارات المؤتمر، فإن المجال سيكون مفتوحاً لها للعودة إلى مكانها الطبيعي في الصف العربي، وعلى اشقائها بالتالي دعمها ومساندتها.

٨- تتعهد الأقطار العربية التالية بتقديم مساعدة مالية سنوية، ولمدة عشر سنوات، لدعم الجبهة الشمالية والشرقية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، على النحو التالي: العراق (٥٢٠) مليون دولار، السعودية(١٠٠٠) مليون دولار، ليبيا( ٥٥٠) مليون دولار، الجزائر (٢٥٠) مليون دولار، الإمارات( ٤٠٠) مليون دولار، قطر(٢٣٠) مليون دولار، الكويت (٥٥٠) مليون دولار. وتوزع هذه المبالغ على الدول التالية: سوريا(١٨٥٠) مليون دولار، الأردن (١٢٥٠ ) مليون دولار، منظمة التحرير الفلسطينية (٢٥٠) مليون دولار.

٩- يؤكد المؤتمر على ضرورة التمسك بأنظمة المقاطعة العربية وأحكام تطبيق بنودها وإحباط أية محاولة للالتفاف عليها.

١٠- في حالة توقيع مصر لإتفاقية صلح مع العدو الصهيوني يجتمع وزراء الخارجية العرب في بغداد لإتخاذ التدابير اللازمة لنقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى عاصمة عربية أخرى وبصورة مؤقتة إلى حين توفر الظروف السياسية المناسبة لعودة مصر إلى حظيرة الأمة العربية، وتعلق عضوية مصر في الجامعة العربية مؤقتا ولنفس الأسباب.

١١- فور توقيع مصر لإتفاقية صلح مع العدو الصهيوني يجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب لوضع إجراءات لحماية مصالح الأمة العربية في مختلف المجالات بما في ذلك تطبيق قوانين المقاطعة على الشركات والمؤسسات والأفراد في جمهورية مصر العربية الذين يتعاملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيوني، وأكد المؤتمر على الاستمرار بالتعامل مع المؤسسات الوطنية المصرية التي يتأكد امتناعها عن التعامل مع العدو الصهيوني، وكذلك الشعب المصري.

لقد شكل مؤتمر بغداد رداً قوياً على اتفاقيتي كامب ديفيد، حيث أدى إلى توحيد الجهود العربية، وإعلان موقفاً عربياً موحداً لإدانة السياسة المصرية، وفي هذا الإطار حدث تقارب عراقي سعودي، تمثل في عقد البلدين لإتفاقية مشتركة للتعاون الأمني، في الخامس من شباط ١٩٧٩م، اشتملت على عدة أمور: تبادل الخبرات، والتعاون في مجالات متابعة الجريمة، وتحديد الشروط لكيفية تسليم المجرمين، وتبادل المعلومات، وتسهيل عملية مرور المواطنين بين البلدين حسب الأنظمة المتبعة في كل دولة[١]، ولتعزيز هذا التقارب، اضعف العراق علاقاته مع الإتحاد السوفيتي، ليثبت للسعودية أنه جاد في سعيه[٢].

وبعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في ٢٦ آذار ١٩٧٩م، عقد وزراء الخارجية والاقتصاد العرب مؤتمراً في بغداد خلال ٢٧-٣١ آذار ١٩٧٩م، وصدر عنه قراراً بالعقوبات التالية ضد الجمهورية المصرية[٣].

أولاً- العقوبات السياسية:

١- تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية اعتباراً من تاريخ توقيعها على معاهدة الصلح مع العدو الصهيوني.

٢- سحب سفراء الدول العربية من مصر، والتوصية بقطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية معها خلال مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ صدور هذا القرار.

٣- نقل مقر جامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها مؤقتاً إلى تونس.

---

(١) حديث الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٩م، ص٣٢٤؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٧٩م، ص٥١.

(٢) سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية، ص٢٦٧.

(٣) قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٩م، ص٢٠٨-٢١٠.

٤- تعليق عضوية مصر في كافة المنظمات العربية، ونقل مقرات ما هو مقيم منها في مصر إلى الدول العربية الأخرى.

٥- العمل على تعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٦- استمرار التعاون مع شعب مصر العربي ما عدا المتعاونين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيوني.

٧- اعتبار هذه القرارات مؤقتة وتلغى بقرار من الجامعة العربية فور زوال الظروف التي بررت اتخاذها.

ثانياً- العقوبات الاقتصادية:

١- إيقاف تقديم القروض أو المساعدات المالية من طرف الحكومات العربية إلى الحكومة المصرية.

٢- عدم تزويد مصر بالنفط ومشتقاته.

٣- منع التبادل التجاري مع المؤسسات الحكومية المصرية التي تتعامل مع العدو الصهيوني.

٤- المقاطعة الاقتصادية.

يبدو مما سبق أن العراق قد استطاع توحيد الجهود العربية في مواجهة السياسة السلمية الاستسلامية، والتي عملت على زيادة الصدع في كيان الأمة العربية، فحاول العراق بكل جهوده لرأب هذا الصدع، كما ان خروج مصر من الصف العربي ترك الطريق مفتوحة للعراق ليأخذ دور القيادة في المنطقة العربية، بناء على القاعدة الأساسية التي حققها الالتقاء العراقي السوري" ميثاق العمل المشترك" منذ ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٨م الذي شكل مركز إستقطاب للدول العربية.

## موقف السعودية من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية:-

وضعت زيارة السادات إلى إسرائيل وما تلاها من تطورات، الصراع العربي الإسرائيلي على مفترق طرق، بين الحل بالأسلوب الحربي، أو بالمفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع،

وبهذا تكون الزيارة قد أحدثت فرقاً كبيراً في الرؤية والسلوك العربي تجاه قضية وجود إسرائيل[١].

تعتبر السعودية من الدول التي اتخذت موقفاً متحفظاً إزاء زيارة السادات لإسرائيل، فعندما ظهرت ردود الفعل العربية الرافضة للزيارة، أمتنعت السعودية عن الإدلاء بأي تعليق رسمي[٢]، وأرسل الملك خالد رسالة إلى السادات، يطلب فيها تأجيل زيارته إلى إسرائيل وليس إلغائها، بحجة أن الشعوب العربية أبدت عدم تقبلها للزيارة، وأن رئيس وزراء إسرائيل صرح بأن إسرائيل لن تقبل بإقامة دولة فلسطينية، أو الانسحاب من الأراضي المحتلة[٣].

أكد بيان أصدره الديوان الملكي السعودي، على ان المملكة "تعتبر مبادئ التضامن العربي هي الأساس السليم والمنطلق الواجب إتباعه في أي جهد عربي مبذول في سبيل حل القضية العربية، ومن هنا فإن المملكة العربية السعودية تؤمن بأن أية مبادرة عربية في هذا الشأن يجب أن تنطلق من موقف عربي موحد"[٤].

ورفضت السعودية حضور مؤتمر طرابلس الذي دعت إليه ليبيا لمواجهة السياسة المصرية الجديدة، بحجة أن عقد المؤتمرات في ظروف انفعالية لا يخدم التضامن العربي، وأن عدم حضور مصر للمؤتمر لن يفيده[٥]، أضف إلى ذلك التأكيد السعودي على استمرار تقديم المعونات المالية لمصر[٦]، وقيام السعودية برعاية المصالح المصرية في ثلاث دول عربية قررت إيقاف العلاقات مع مصر وهي: العراق، وسوريا واليمن الجنوبي[٧]، وقد أكد الأمير فهد في كانون الأول ١٩٧٧م بأن المملكة لن تقطع الاتصالات مع مصر، وأنها تحترم الشعب المصري،

---

[١] حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٦٧.
[٢] علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي الجديد واحتمالات الثمانينات، عرض وتلخيص أسامة الغزالي حرب، السياسة الدولية(مصر)، العدد ٦٢، تشرين الأول ١٩٨٠م، ص١٠٢.
[٣] نص الرسالة الموجهة من الملك خالد إلى الرئيس السادات بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٧م، انظر: موسى صبري، السادات الحقيقة والأسطورة، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٥م، ص٤٢٢-٤٢٣.
[٤] بيان الديوان الملكي السعودي في ١٩٧٧/١١/١٨م حول زيارة الرئيس المصري السادات للقدس، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٧م، ص٧١١.
[٥] حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ١٧٠.
[٦] الأهرام(مصر)، العدد ٣٣٢٣٥، ١٩٧٧/١٢/٨م.
[٧] الأهرام(مصر)، العدد ٣٣٢٤٢، ١٩٧٧/١٢/١٥م.

وسوف تستمر في التواصل مع مصر للوصول إلى ما يخدم الأمة العربية ويحقق السلام العادل، ويعيد الأراضي العربية المحتلة، وحقوق الشعب الفلسطيني[١].

استمر الحرص السعودي في عدم التخلي عن مصر، إلا أنها في نفس الوقت لم تبتعد عن الدول العربية المعارضة لسياسة السادات، على الرغم من تعرضها لضغوط أمريكية تحثها على اتخاذ موقف مؤيد وعلني لمصر، وبهذا ظلت السعودية تمارس سياسة مرنة لتجنب قطع علاقاتها مع أحد الطرفين[٢].

زار الرئيس الأمريكي كارتر السعودية في أوائل كانون الثاني ١٩٧٨م، للحصول على دعم سعودي للمبادرة المصرية، ويذكر كارتر أن السعودية قد أيدت سياسة السادات، ولكنهم لم يرغبوا بالإعلان عن ذلك في تصريحاتهم العلنية، وأنهم كانوا مستعدين للقبول بتعديل الحدود مع إسرائيل، ولكنهم لم يتساهلوا مطلقاً في موضوع القضية الفلسطينية، لأنها لا يمكن أن تحل حسب رأيهم إلا بإيجاد دولة فلسطينية مستقلة[٣].

حاولت السعودية أن لا تلزم نفسها بموقف محدد سواء رافض أو مؤيد، ولهذا شاركت في لجنة إعادة التضامن العربي، والتي تهدف إلى بذل الجهود لإعادة العلاقات بين مصر، ودول جبهة الصمود والتصدي[٤].

ولتحقيق أهداف لجنة إعادة التضامن العربي، قام الرئيس السوداني النميري في اوائل حزيران ١٩٧٨م، بزيارة تسع دول عربية، اختتمها بالسعودية، وعلى أثرها أعلن وزير الخارجية السعودي أن جهود الرئيس النميري لعقد قمة عربية لم تكلل بالنجاح، وعندما اجتمعت اللجنة في

---

(١) الرياض (السعودية)، ١٩٧٧/١٢/٢١م؛ الأهرام(مصر)، العدد ٣٣٢٤٩، ١٩٧٧/١٢/٢٢م.
(٢) حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٧١.
(٣) جيمي كارتر، مذكرات، ترجمة شبيب بيضون، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٥م، ص٣٢، ١١٨.
(٤) نشأت لجنة إعادة التضامن العربي خلال اجتماع لوزراء الخارجية العرب ما بين ٢٧-٢٩ آذار ١٩٧٨م في مصر، تكونت من الرئيس السوداني النميري مع وزراء خارجية كل من: السعودية، الأردن، الكويت، اليمن الشمالي، الإمارات العربية، وأمين عام جامعة الدول العربية محمود رياض، وقاطع الاجتماع كل من: العراق، سوريا، الجزائر، ليبيا، اليمن الجنوبي. انظر: حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٧٣.

الخرطوم بتاريخ ١٨ حزيران، خرجت بتقييم أن الوضع العربي يحتاج إلى المزيد من العمل لإعادة التضامن العربي[١]، وبهذا تكون قد فشلت اللجنة في تحقيق مهامها.

وخلال الدعوة إلى عقد قمة ثلاثية في كامب ديفيد بين مصر، وإسرائيل، وأمريكا، صرح الأمير فهد ولي العهد بأن هذا الأمر يعتبر فرصة أخيرة إما يتقرر خلالها السلام أو تغلق الأبواب إلى الأبد[٢].

وبعد إعلان اتفاقيتي كامب ديفيد، صرحت السعودية برفضها للاتفاقيتين على أساس أن ما تم في كامب ديفيد لا يعتبر صيغة نهائية للسلام، حيث لم تحدد رغبة إسرائيل في الانسحاب من كل الأراضي المحتلة وخاصة القدس، ولم تتضمن حق تقرير المصير للفلسطينيين بما فيه حقهم في إقامة دولتهم الخاصة، وتجاهلت دور منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني[٣].

وأكد البيان السعودي السابق على حق مصر في استعادة أرضها المحتلة بالطريقة التي تناسبها، سواء الكفاح المسلح أو التسوية السلمية، ما دام ذلك لا يضر بالمصلحة العربية، كما أثنى البيان على الجهود الأمريكية الساعية إلى إيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية[٤].

لقد فرقت السعودية بين عملية التسوية السياسية، وبين نتائج مباحثات كامب ديفيد، ففي حين ترفض السعودية نتائج اتفاقيتي كامب ديفيد، فإن مسألة التسوية السياسية ليست محلاً للإدانة أو الرفض[٥].

---

[١] حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٧٥.
[٢] تصريح الأمير فهد لجريدة السياسة الكويتية ١٩٧٨/٨/٢٣م. انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٧٨م، ص.
[٣] بيان مجلس الوزراء السعودي في ١٩٧٨/٩/١٩م. انظر: منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص١٨٧.
[٤] بيان مجلس الوزراء السعودي في ١٩٧٨/٩/١٩م، انظر: منير الهور، وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص١٨٧-١٨٨.
[٥] حسن أبو طالب، المملكة ظلال القدس، ص١٧٧.

نتيجة لهذا الموقف السعودي، أخذت تتعرض لجذب من: مصر، والولايات المتحدة من جهة، والدول العربية الرافضة من جهة أخرى، فقد زار وزير الخارجية الأمريكي فانسFans الرياض في ٢٣ أيلول ١٩٧٨م، من أجل الحصول على تأييد علني من السعودية لاتفاقيتي كامب ديفيد[١]،وأرسل السادات رسالة للملك خالد، يشرح فيها موقف مصر من محادثات السلام[٢]، وعلى مستوى الدول العربية الراغبة بالرفض السعودي للسياسة المصرية، فقد زار الرياض، الرئيس السوري الأسد في ٢٦ أيلول ١٩٧٨م، وصدام حسين نائب الرئيس العراقي في اوائل تشرين الأول ١٩٧٨م، الذي بحث مع الأمير فهد عقد قمة عربية لمناقشة اتفاقيتي كامب ديفيد[٣]. وقد أشادت السعودية بالأقتراح العراقي مبينة:" ان التحرك العراقي جاء في وقته لإنقاذ الأمة العربية من التداعي الخطير الذي نجم عن إتفاقيات كامب ديفيد"[٤]، وأكدت ان" مؤتمر القمة العربي يعقد هذه المرة في جو يختلف عن بقية الأجواء التي عقدت فيها المؤتمرات العربية السابقة، خاصة وان الأمة العربية تعيش في ظروف حرجة ودقيقة لم تعرفها سابقاً، وان قمة بغداد تنفرد بأنها وضعت البرنامج الذي يجب ان يناقشه الزعماء العرب، وسيتحمل كل زعيم مسؤوليته تجاه بلده اولاً، وعروبته ثانياً[٥].

حاولت السعودية أن توفق بين مطالب الطرفين، بأن تجمع بين أمرين في وقت واحد: أولهما: التهديد بعقوبات مشددة سياسية واقتصادية بحق مصر، وهو ما يرضي الدول العربية الرافضة للسياسة المصرية، وثانيهما: ترك الباب مفتوحاً أمام القيادة المصرية للعودة إلى المعسكر العربي في حالة تراجعها عن اتفاقيتي كامب ديفيد، مع إقرار دعم اقتصادي لمصر إذا ما غيرت من سياستها[٦].

استطاعت السعودية تنفيذ سياستها السالفة الذكر خلال مؤتمر قمة بغداد الذي عقد خلال ٢-٥ تشرين ثاني ١٩٧٨م، حيث جاء في قرارات المؤتمر النهائية ما نصه: "فالملوك والرؤساء والأمراء العرب يدعون حكومة جمهورية مصر العربية العودة نهائياً عن هذه الاتفاقيات، وعدم التوقيع على أية معاهدة للصلح مع العدو الصهيوني، ويأملون منها العودة إلى حظيرة العمل

---

(١) كارتر، مذكرات، ص١١٧-١١٨؛ وليد الأعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية، ص١٨٣.
(٢) الأهرام( المصرية)، العدد ٣٣٥٣٠، ١٩٧٨/٩/٢٩م.
(٣) حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٧٨.
(٤) الرياض(السعودية) ١٠/٢١/ ١٩٧٨م، انظر: عبدالرزاق محمد اسود، الموسوعة الفلسطينية، ص١١٣٣.
(٥) الرياض( السعودية) ١٠/٢٢/ ١٩٧٨م، انظر: عبدالرزاق محمد اسود، الموسوعة الفلسطينية، ص١١٣٣.
(٦) حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٧٩.

العربي المشترك، وعدم التصرف بصورة منفردة بشؤون الصراع العربي الصهيوني، وأنه في حالة استجابة حكومة جمهورية مصر العربية لدعوة المؤتمر سيظل المجال مفتوحاً أمام جمهورية مصر العربية لتأخذ مكانها الطبيعي في الصف العربي الواحد، ومتى احتلت مكانها، كان فرضاً على باقي أشقائها معاودة دعمها وحمل أعبائها ضمن الإطار الذي قرره المؤتمر لدول المجابهة"[١].

اجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب خلال ٢٧-٣٠ آذار ١٩٧٩م، بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ٢٦ آذار ١٩٧٩م، وساد خلال المحادثات اتجاهين[٢]:

**الأول**: ويعبر عن وجهة نظر سوريه - عراقية، والتي تنص على قطع العلاقات السياسية مع مصر وفصلها من جامعة الدول العربية، ووقف التعامل الاقتصادي والتجاري والمالي معها، ومنع كل اتصال مالي أو تعاون تجاري مع رعاياها.

**الثاني**: ويعبر عن وجهة نظر السعودية، ويؤكد على أن مهمة الوزراء العرب هي تنفيذ ما نصت عليه قرارات قمة بغداد ١٩٧٨م، وليس اتخاذ قرارات جديدة، حيث أن قمة بغداد قد حددت طريقة التعامل مع مصر، وهي تعليق عضويتها في الجامعة العربية، وليس فصلها، وأن تطبق المقاطعة الاقتصادية على المؤسسات المصرية التي تتعامل مع إسرائيل، وعدم الإضرار بمصالح الشعب والمؤسسات المصرية التي لا تتعامل مع إسرائيل.

وجاءت قرارات هذا المؤتمر مؤيدة لوجهة النظر السعودية، حيث تمت التوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر، وتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، واستمرار التعاون مع الشعب المصري باستثناء المتعاونين مع إسرائيل[٣].

على الرغم من الموقف السعودي المتعاطف مع مصر إلا أنها رفضت تأييد عقد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية[١]، وقررت في ٢٣ نيسان ١٩٧٩م، قطع العلاقات الدبلوماسية

---

[١] منير الهور، وطارق الموسى، مشاريع التسوية، ص١٩٦-١٩٧.
[٢] من محاضر مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب ٢٧-٣١ آذار ١٩٧٩م، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩م، ص ٥٠٩-٥١٠.
[٣] للمزيد حول قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، انظر الصفحة (  ) من هذا الفصل..

والسياسية مع مصر، نظراً: "لأن حكومة مصر العربية قد قبلت وعزمت على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع العدو الصهيوني، وبدأت في إنشاء علاقات طبيعية معه دون مراعاة الحد الأدنى من المطالب التي تتطلع الأمة العربية من خلالها إلى تحقيق السلام العادل والشامل"[٢]. وفي ٢٤ نيسان ١٩٧٩م، أوقفت السعودية المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها إلى مصر إلى أجل غير مسمى[٣]. ورداً على ذلك قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع السعودية، وشن السادات هجوماً على حُكام السعودية مبيناً: أنهم يخافون من البعث والفلسطينيين أن ينقلوا المعركة إلى الأراضي السعودية، وأنهم لا يستطيعون تحمل أعباء زعامة الوطن العربي[٤]. ولهذا اتهمت السعودية، السادات بالفشل في حل أزمات مصر، وبيع القدس إلى إسرائيل، ونهب الملايين من الدولارات التي قدمتها الدول العربية الغنية لمساعدة مصر[٥].

وأعلنت السعودية عن وقف شحن النفط إلى مصر، بسبب توقيعها على معاهدة الصلح مع إسرائيل[٦]، وسحبت السعودية والكويت أرصدتها المالية المودعة لدى المصرف المركزي المصري والتي بلغت ألفي مليون دولاراً[٧]، وصدر قرار بمنع الصحف والمجلات المصرية من دخول المملكة اعتباراً من ١٤ أيار ١٩٧٩م[٨]، وأكدت الحكومة السعودية بأنها لن تسدد ثمن طائرات (ف-٥) التي طلبت مصر شرائها من الولايات المتحدة كما كان مقرراً[٩].

وأكد الأمير فهد على رفض السعودية للمعاهدة المصرية الإسرائيلية باعتبارها غير واقعية، لأن السلام الذي قيل أنه تحقق أسقط حق الشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال، وأهمل مدينة القدس، وتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية، وكرس الوجود الإسرائيلي العسكري في الضفة وغزة وهضبة الجولان، وأبقى على المستعمرات الإسرائيلية الحالية، وعلى بناء المزيد منها،

---

(١) وليد الأعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية، ص١٨٥.
(٢) الندوة(مكة المكرمة)، ١٩٧٩/٤/٢٤م، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٧٩م، ص٩٨.
(٣) حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص ١٨٥.
(٤) من خطاب السادات في أيار ١٩٧٩م، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٧٩م، ص٥٩٥.
(٥) البلاد( السعودية) ٢ و٣ أيار ١٩٧٩م، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٧٩م، ص٥٩١.
(٦) تصريح وزير النفط السعودي في ١٩٧٩/٥/٦م، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٧٩م، ص١٠٥.
(٧) يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٧٩م، ص١٠٦؛ حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص١٨٦.
(٨) النهار (اللبنانية)، ١٩٧٩/٥/١٥.
(٩) الرأي (الأردنية) ١٩٧٩/٥/١٤؛ وليد الأعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية، ص١٩٥؛ علي الدين هلال، النظام الأقليمي العربي الجديد واحتمالات الثمانينات، عرض وتلخيص أسامة الغزالي حرب، السياسة الدولية(مصر)، العدد ٦٢، تشرين الأول ١٩٨٠م، ص١٠٣.

وأعطى إسرائيل حقاً قانونياً في استمرار السيطرة على المياه والأرض في الضفة والقطاع، وأن هذا الأمر يدفع بالمنطقة العربية نحو حرب جديدة[١].

يبدو مما تقدم أن المملكة العربية السعودية قد اتخذت موقفاً متحفظاً في البداية إزاء السياسة المصرية الساعية إلى السلام مع إسرائيل، وذلك حتى تأخذ المبادرة المصرية الفرصة دون مساهمة جدية من السعودية، ولهذا لم تتخذ موقفاً قطعياً من زيارة السادات إلى إسرائيل، وأثرت السعودية نتيجة للضغوط من الطرفين – المؤيد والرافض – سلوك سياسية توفيقية، والتي تمثلت في نتائج قمة بغداد ١٩٧٨م، ولكن على أثر توتر العلاقات السعودية المصرية، وقفت السعودية إلى جانب الدول العربية الرافضة للسياسة المصرية، وعلى رأسها العراق، وبهذا أدت السياسة المصرية الداعية إلى السلام مع إسرائيل إلى حدوث تقارب عراقي سعودي.

---

(١) حديث صحفي للأمير فهد في ١٩٧٩/٥/١٥م، حول المعاهدة المصرية الإسرائيلية، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٧٩م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠م، ص٤٤٤.

## الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م، والموقف السعودي منها:

انتهجت الثورة الإيرانية بعد نجاحها في القضاء على حكم الشاه محمد رضا بهلوي في عام ١٩٧٩م، سياسة عدوانية تجاه دول المنطقة، حيث اخذ المرشد الأعلى للثورة الإمام الخميني يدعو إلى فكرة تصدير الثورة، فقد كان يأمل بقيام انتفاضة شيعية في العراق وبهذا تصبح العتبات المقدسة في النجف وكربلاء تحت سيادة إيران[١]، خصوصاً وانه كان يريد إقامة حزام شيعي يتألف من إيران والعراق وسوريا ولبنان للسيطرة على بقية الدول الاسلامية ونشر المذهب الشيعي فيها [٢]، الأمرالذي شكل خطراً على أمن الدول العربية المجاورة، ويؤكد آية الله منتظري رئيس مجلس قيادة الثورة الإيراني انه طلب من الخميني ارسال وفود للدول المجاورة لإيضاح سياسة الثورة، فكان رد الامام بأن" الشعوب معنا ولسنا بحاجة إلى الحكام"[٣].

وقامت المدفعية الإيرانية في ٤ ايلول ١٩٨٠م، بقصف المدن العراقية خانقين ومندلي، وعززت القصف بحشود عسكرية على الحدود العراقية[٤]. وبناءاً على التجاوزات الإيرانية، قرر مجلس قيادة الثورة العراقي في ١٧ ايلول ١٩٨٠م، إلغاء الاتفاقية الإيرانية العراقية لعام ١٩٧٥م[٥]، والمتعلقة بتنظيم الحدود بين البلدين[٦]. والتي كانت دائماً سبباً للخلاف بين البلدين وخصوصاً شط العرب الذي يعتبره العراق نهراً داخلياً يقع في اراضيه ويخضع لسيادته، بينما

---

(١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، ط١، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، ١٩٩٢م، ص١٢٦.

(٢) أبو الحسن بني الصدر، الثورة الإيرانية وأمريكا والعرب، برنامج زيارة خاصة، قناة الجزيرة، ٢٠٠٠/١/١٧م، عن موقع: www.aljazeera.net

(٣) مذكرات آية الله منتظري، انظر موقع منتديات شؤون مصرية ww.masreyat2.org

(٤) إبراهيم خليل احمد، تاريخ العراق المعاصر، ص ٢٧٢

(٥) خطاب الرئيس صدام حسين، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠م، ص٧٠١-٧٠٦.

(٦) تقدم الرئيس الجزائري هواري بومدين خلال انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك في اذار ١٩٧٥م، في مبادرة لحل الخلافات العراقية الإيرانية، فجمع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين مع شاه إيران محمد رضا بهلوي، وتم التوقيع على اتفاقية لتنظيم الحدود بين إيران والعراق سميت باتفاقية الجزائر واشتملت على: إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣م ومحاضر لجنة تخطيط الحدود لسنة ١٩١٤ م، تحديد حدودهما النهرية حسب خط التالوك (Thalweg)،وبناءً على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشركة ويلتزمان بإجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت، واتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فان إي مساس بأحد مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر. للمزيد انظر: جابر إبراهيم الراوي، إلغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام ١٩٧٥م في ضوء القانون الدولي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، السلسة الإعلامية ١١٦، ص ٨٥-٨٦، ٩٦

تعتبره إيران نهراً دولياً، ولذلك ترى ان خطوط الحدود بين الدولتين تكون في وسط النهر حسب القواعد القانونية الدولية(١).

اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في ٢٢ ايلول ١٩٨٠م، عندما قامت القوات الجوية العراقية بقصف المطارات والمنشآت العسكرية الإيرانية، وشنت هجوماً على التحشدات الإيرانية على الحدود العراقية(٢)، ورفع العراق شعار حماية البوابة الشرقية للوطن العربي، وبهذا حاول إضفاء إطار قومي عربي على الحرب العراقية الإيرانية، من اجل تعبئة الموارد العربية في هذه المعركة(٣).

استطاع العراق خلال المرحلة الأولى من الحرب والتي استمرت إلى ايار ١٩٨١م، من تحقيق انتصارات وتوغلات كبيرة في الأراضي الإيرانية، وأكدت القيادة العراقية في بياناتها الرسمية ان العراق لا ينوي احتلال اراض إيرانية، بل يهدف إلى استرجاع أراض ومناطق متنازع عليها(٤)، وأعلن مجلس قيادة الثورة العراقي في الخامس من تشرين الأول ١٩٨٠م مبادرة مبادرة العراق السلمية والتي تضمنت(٥):

- ان تعترف إيران بشكل صريح وقانوني بحقوق العراق التاريخية المشروعة في أرضه ومياهه، وان تتمسك بسياسة حسن الجوار وتتخلى عن إطماعها التوسعية، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة، وان تعيد الأراضي التي سيطرت عليها.
- استعداد العراق للنضال من اجل حقوقه ومصالحة مهما كانت التضحيات والحيلولة دون التدخل في شؤونه الداخلية.
- حرص العراق على الاقتصاد العالمي ومصالح الدول المشروعة خاصة ما يتعلق منها باستمرار تدفق النفط، وانه سيبذل أقصى جهده للحيلولة دون قيام إيران بالتأثير على هذه المصالح .

(١) يحيى حلمي، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ص١٠٠.
(٢) إبراهيم خليل احمد، تاريخ العراق المعاصر، ص ٢٧٤.
(٣) محمد سعيد أبو عامود، العلاقات العربية العربية، السياسة الدولية(مصر)، ع ١٣٩، ٢٠٠٠م، ص ١١، ١٦
(٤) حديث صحفي للرئيس صدام حسين، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠م، ص٨٦٩.
(٥) بيان مجلس قيادة الثورة العراقي بشأن الحرب العراقية الإيرانية ومبادرة العراق للسلام، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠م، ص٧٤٢-٧٤٤؛ فيصل العرس، الحرب العراقية الإيرانية(يوميات ووقائع وإحداث)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، جـ٢، ص٣٦-٣٧.

- استعداد العراق لوقف إطلاق النار، اذا استجابت إيران إلى ذلك واللجوء إلى المفاوضات المباشرة عن طريق طرف ثالث يثق فيه العراق، للوصول إلى حل عادل يضمن حقوق العراق وسيادته .

يبدو مما سبق ان العراق اراد كسب ود الدول الأجنبية بإعلانه عن عدم استخدام النفط كسلاحا في الحرب، بل والمحافظة على عملية تدفقه حتى لو أرادت إيران غير ذلك .

لم يدم التفوق العسكري العراقي في الحرب طويلاً، اذ سرعان ما قامت إيران بهجوم مضاد ما بين ايار ١٩٨١ م وحتى ايار ١٩٨٢م، استطاعت بموجبه استرجاع المناطق التي خسرتها، وأجبرت القوات العراقية على الانسحاب[١]. واخذ العراق يدعو خلال حزيران وتموز ١٩٨٢م إلى السلم ويطالب بوقف إطلاق النار[٢]، ولكن الحكومة الإيرانية رفضت ذلك بسبب تفوقها القتالي[٣]. ويرجع نايف علي عبيد السبب وراء المبادرة العراقية بوقف القتال إلى رغبة العراق بتوحيد الصف العربي، والتصدي للغزو الإسرائيلي على لبنان في حزيران ١٩٨٢م[٤].

أكد وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي في اوائل تشرين الاول ١٩٨٢م، ان العراق يؤمن بفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وانه ليس له أطماعاً بالأراضي الإيرانية، وصرح بأن العدوان الإيراني ليس له تفسير سوى" الرغبة في التوسع على حساب بلادنا كمرحلة أولى، تعقبها مرحلة اجتياح إيراني لأقطار الخليج العربي بما فيها المملكة العربية السعودية، بهدف التوسع الاستعماري وترسيخ الرجعية، والعودة بمنطقتنا إلى عصور التخلف القائم على إشاعة العنصرية والتعصب المذهبي" [٥]. و هنا يحاول الوزير العراقي تخويف دول الخليج العربية والسعودية بشكل خاص من الأطماع الإيرانية المحتملة في المنطقة، في حالة انتصارها في الحرب، وذلك لكسب السعودية إلى صف العراق لما لها من ثقل إقليمي.

---

[١] يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي، جـ١، ص١٠٣-١٠٤؛ ماريون سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية، ص ٣٣٨.

[٢] كلمة الرئيس صدام حسين بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لثورة الثلاثين من تموز انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٢، ص ٥٢٧

[٣] ماريون سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية، ص ٣٣٨-٣٣٩.

[٤] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٦٧.

[٥] كلمة سعدون حمادي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٢م، ص٥٩١.

دخلت الحرب في عام ١٩٨٥م مرحلة من التدمير المتبادل وقصف المدن والمنشآت النفطية لكل منهما، وشهدت الحرب تطوراً كبيراً لمصلحة إيران عندما استولت في ١٢ شباط ١٩٨٦م على ميناء الفاو العراقي[١]، واستمر النزاع المسلح بين البلدين خلال عام ١٩٨٧م، وأعلن مجلس الأمن في العشرين من تموز ١٩٨٧م قراره رقم (٥٩٨) والذي يدعو إلى وقف القتال والانسحاب إلى الحدود الدولية، فوافقت عليه الحكومة العراقية، بينما ماطلت إيران في الموافقة عليه[٢].

عاد العراق خلال نيسان –آب ١٩٨٨م، ليفرض سيطرته من جديد، حيث حقق تفوقاً كبيراً في ميدان القتال، واستطاع ارجاع شبه جزيرة الفاو والعديد من المناطق العراقية التي كانت إيران قد استولت عليها، ودحض القوات الإيرانية من الأراضي العراقية، ونتيجة لهذا التفوق العراقي أعلنت إيران قبولها وقف إطلاق النار في ١٨ تموز ١٩٨٨م، وقال الخميني جملته الشهيرة بأنه " يأمر القوات الإيرانية بوقف إطلاق النار شاعراً أنه يتجرع كأساً من السم"[٣].

من الجدير بالذكر ان إسرائيل كانت تقف إلى جانب إيران في حربها ضد العراق، ودعمتها بعدة طرق اهمها :

الأولى: قيام اسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي[٤] في ٧ حزيران ١٩٨١م، مما شكل عرقلة كبيرة لجهود العراق التكنولوجية، الأمر الذي يصب في مصلحة إيران[٥]، أضف إلى ذلك أن إسرائيل ترى في امتلاك الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص للتسلح النووي عامل تهديد لها،لأنه سيحد من قدرتها الدفاعية، وقد عبر شارون (Sharon) عن ذلك قائلاً:" أننا لا نستطيع ان نسمح للبلدان العربية بحيازة الأسلحة النووية"[٦]، ونتيجة لضرب المفاعل العراقي أكد أكد الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي ان" اقدام اسرائيل على ضرب المفاعل النووي العراقي هو الدليل الساطع على ان إسرائيل تخشى من قدرات العراق وطاقاته"[٧].

---

[١] يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي، جـ١، ص ١٠٦-١١٠

[٢] ماريوت سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية ص ٣٥٢ -٣٥٣

[٣] هيكل حرب الخليج، ص١٤٢-١٤٣ ؛ يحيى حلمي، امن الخليج العربي، ص١١٤-١١٨

[٤] وقع العراق مع فرنسا في عام ١٩٧٦م إتفاقية يتم بموجبها تزويد العراق بمركز للبحوث النووية، يشتمل على مفاعلين نوويين وما يحتاجان إليه من يورانيوم مخصب يكفيهما لمدة ثلاث سنوات، كما وقع العراق في الوقت ذاته اتفاقيات مع البرازيل وايطاليا لإمداده باليورانيوم والتكنولوجيا النووية اللازمة، انظر: علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ص٣٠٧.

[٥] ايان بلاك، حروب إسرائيل السرية، ص ٣١٢-٣١٣

[٦] أرييل شارون، مذكرات، ترجمة انطوان عبيد، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٢م، ص٥٠١.

[٧] حديث الأمير فهد بن عبد العزيز انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص٨٢٩.

الثانية: ظهور محور: إيراني – إسرائيلي – أمريكي، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية بمد إيران بالسلاح عن طريق إسرائيل وهو ما عرف فيما بعد بفضيحة إيران – غيت[١]، وقد اعترف الرئيس الإيراني آنذاك أبو الحسن بني الصدر انه احيط علماً بوجود هذه العلاقة بين إيران وإسرائيل، ولكنه لم يستطع ان يواجه التيار الديني الذي كان متورطاً في التنسيق والتعاون الإيراني – الإسرائيلي[٢].

ان التعاون بين إيران وإسرائيل يكشف زيف التصريحات الإيرانية الداعية إلى القضاء على إسرائيل، اما مصلحة إسرائيل في دعم إيران فهي فرصة للقضاء على العراق، وإطالة امد الحرب، مما يضطر العراق إلى وضع جزء كبير من قواته على الجبهة الإيرانية، كذلك فان الصراع العراقي الإيراني ابعد الأنظار عن القضية الفلسطينية، وهذا بحد ذاته في صالح اسرائيل[٣].

اما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أرادت تحطيم الطموح الإقليمي للعراق، كما انها عملت على استمرارية الحرب لأطول فترة ممكنة لكي يتم استنزاف القدرات العسكرية والاقتصادية لطرفي النزاع، ويعود ذلك لرغبتها بالتواجد العسكري في منطقة الخليج، كذلك فاستمرار الحرب يساهم في انعاش الاقتصاد الامريكي نتيجة بيع السلاح لطرفي الصراع ولدول الخليج الاخرى[٤].

---

[١] عبدالمجيد العزام، فضيحة الأسلحة الأمريكية لإيران والدور الإسرائيلي، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، الجمهورية العراقية، مج ٢١، العدد ٣-٤، ١٩٨٩م، ص٦٧-٩٠.

[٢] أبو الحسن بني الصدر، الثورة الإيرانية وأمريكا والعرب، برنامج زيارة خاصة، قناة الجزيرة، ٢٠٠٠/١/١٧م، انظر موقع www.aljazeera.net

[٣] يحيى حلمي، امن الخليج العربي، ص٩٧؛ عبد الناصر سرور، السياسة الخارجية العراقية، ص٢٢٥.

[٤] عبد الناصر سرور، السياسة الخارجية العراقية، ص٢٠٧.

**الموقف السعودي من الحرب العراقية الإيرانية:**

اخذت إيران تدعو إلى تصدير الثورة الإسلامية، ورافق ذلك نداءات إلى ان الإسلام لا يتفق مع النظم الملكية- وهو الشكل السائد للحكم في منطقة الخليج العربي- الأمر الذي اقلق دول الخليج، وشكل تهديداً للنظام السعودي الذي يتزعم كتلة العالم الإسلامي[١].

اضف إلى ذلك ان الحملات الدعائية الإيرانية وجدت اذان صاغية عند الشيعة في شرق السعودية، وبين الحجاج الإيرانيين في مكة، ورأت السعودية ان الموقف الإيراني لا يمكن الاستهانة به لما يشكل من تهديد لأمن الخليج بشكل عام ومضيق هرمز بشكل خاص[٢].

ادت فلسفة الثورة الإيرانية إلى زيادة التعاون في العلاقات العراقية السعودية، فقد بادر الرئيس العراقي صدام حسين في ٨ شباط ١٩٨٠م إلى إعلان ميثاقاً لتنظيم العلاقات القومية بين الاقطار العربية اولاً ومع جيرانها ثانياً، وسمي هذا الميثاق بالاعلان القومي، واشتمل على ثمانية مبادىء هي[٣]:

**اولاً** : رفض تواجد الجيوش والقوات العسكرية واية قوات وقواعد اجنبية في الوطن العربي او تسهيل تواجدها بأية صيغة من الصيغ وتحت اية ذريعة أو غطاء ولأي سبب من الأسباب وعزل إي نظام عربي لا يلتزم بهذا المبدأ ومقاطعته سياسياً واقتصادياً ومقاومة سياسته بكل الوسائل المتاحة .

**ثانياً**: تحريم اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة من قبل اية دولة عربية ضد اية دولة عربية اخرى، وفض اية منازعات يمكن ان تنشأ بين الدول العربية بالوسائل السلمية وفي ظل مبادئ العمل القومي المشترك والمصلحة العربية العليا .

**ثالثاً**: يطبق المبدأ الوارد في البند الثاني على علاقات الأمة العربية وأقطارها مع الأمم والدول المجاورة للوطن العربي فلا يجوز اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة في المنازعات مع هذه

---

[١]) ولتر.ج.بوين، الأسرار الخفية لحرب الخليج، ط١، ترجمة طلعت غنيم وعبدالسلام نوير، دار الكتاب العربي، دمشق، ١٩٩٣م، ص٦٨؛ جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٦م، ص١٢٣ ؛ سامح محمد راشد، العلاقات الخليجية العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥م، ص ٦٤ .

[٢]) علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ص ٥٤٨.

[٣]) الإعلان القومي أصداء وأفاق، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ص٧-٩؛ ثامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه، ص٣٧٤-٣٧٦.

الدول الا في حالة الدفاع عن السيادة والدفاع عن النفس ضد التهديدات التي تمس أمن الأقطار العربية ومصالحها الجوهرية .

**رابعاً**: تضامن الأقطار العربية جميعا ضد إي عدوان أو انتهاك يقوم به إي طرف أجنبي للسيادة الإقليمية لأي قطر عربي أو دخوله في حالة حرب فعلية معه وقيام هذه الأقطار بالتصدي المشترك لذلك العدوان أو الانتهاك وإحباطه بكل الوسائل بما في ذلك العمل العسكري وإجراءات المقاطعة الجماعية السياسية والاقتصادية وفي كافة الميادين الأخرى التي تقتضيها الضرورة والمصلحة القومية .

**خامساً**: تأكيد التزام الأقطار العربية بالقوانين والأعراف الدولية فيما يتعلق باستخدام المياه والأجواء والأقاليم من قبل اية دولة ليست في حالة حرب مع إي من الأقطار العربية .

**سادساً**: ابتعاد الأقطار العربية عن دوائر الصراعات أو الحروب الدولية والتزامها الحياد التام وعدم الانحياز إزاء إي طرف من إطراف الصراع أو الحرب ما لم ينتهك احد إطراف الصراع أو الحرب السيادة الإقليمية العربية والحقوق الثابتة للاقطار العربية التي تكفلها القوانين والأعراف الدولية وامتناع الأقطار العربية عن اشتراك قواتها العسكرية كلا أو جزءا في الحروب والمنازعات العسكرية في المنطقة وخارجها نيابة عن أية دولة أو جهة أجنبية.

**سابعاً**: التزام الأقطار العربية بإقامة علاقات اقتصادية متطورة وبناءة فيما بينها بما يوفر ويعزز الأرضية المشتركة للبناء الاقتصادي العربي المتطور والوحدة العربية وتحرص الأقطار العربية على الابتعاد عن إي تصرف يمكن ان يلحق الأذى بهذه العلاقات أو يعطل استمرارها وتطورها بغض النظر عن تباين الأنظمة العربية والخلافات السياسية الهامشية التي تحدث بينها ما دامت إطراف العلاقة ملتزمة بمبادئ هذا الإعلان، وتلتزم الأقطار العربية بمبدأ التكافل الاقتصادي القومي وتتعهد الأقطار العربية المقتدرة اقتصاديا بتقديم كل أنواع المساعدات الاقتصادية للأقطار العربية بالشكل الذي يصونها من احتمالات الاتكال على القوى الأجنبية بما يمس استقلالها وارادتها القومية .

**ثامناً**: ان العراق اذ يضع مبادئ هذا الإعلان يؤكد استعداده للالتزام به تجاه كل قطر عربي وأي طرف يلتزم به وهو مستعد لمناقشته مع الأشقاء العرب وسماع ملاحظاتهم حوله بما يقوي من فاعلية مبادئه ويعمق مضامينه.

ونتيجة لتوجهات الثورة الإيرانية فقد أيدت السعودية الإعلان القومي الذي أعلنه الرئيس العراقي صدام حسين نظراً لكون مبادئه تتفق وسياسة تعزيز الموقف العربي الإسلامي، وتكريس الأمن والازدهار في الوطن العربي خاصة في الظروف الراهنة[١] .

ومن أجل تعزيز اهتمام القيادة العراقية بالدور السعودي في دعم هذه المبادئ، وما لدور المملكة العربية السعودية من تأثير ملحوظ على عدد من الدول العربية الخليجية، فقد زار عزت الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، الرياض في ٢٥ شباط ١٩٨٠م، لمناقشة مبادئ الإعلان القومي العراقي، والتقى مع ولي العهد الأمير فهد، والأمير عبدالله بن عبد العزيز نائب رئيس مجلس الوزراء، والأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع، وأكد الدوري ان هدف الزيارة هو بحث مبادئ الإعلان القومي تمهيداً لوضعه موضع التطبيق والتنفيذ من قبل الدول العربية لحمايتهم من تدخلات الدول الكبرى[٢].وأشاد الأمير فهد بالموقف العراقي الذي ادان التدخل السوفيتي في أفغانستان بالرغم مما يربطهما من علاقات، واصفاً أياه بالموقف الأيجابي والمشرف، وأكد ان هذا الموقف ليسغريباًً على العراق الذي أتخذ الكثير من المواقف البطولية والمشرفة[٣].

وصرح طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي مبيناً ان أهمية تحسين العلاقات مع السعودية يعود إلى ان "السعودية هي اكبر دولة في منطقة الخليج، والأكثر تأثيراً على مجموعة بلدان الخليج، فأذا أردت ان تكسب مواقف هذه المجموعة فلا بد ان تقيم علاقات دائمة وحسنة، وتفاهماً مستمراً مع السعودية"[٤].

وتلبية لدعوة الملك خالد بن عبد العزيز، قام الرئيس صدام حسين بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية في ٦ آب ١٩٨٠م. وناقش الجانبان القرار الذي اتخذه الكيان الصهيوني بضم القدس واعتبارها عاصمة أبدية له، وأعربا عن إدانتهما واستنكارهما الشديد لهذا العمل العدواني الجديد ضد الأمة العربية والإسلامية والذي يهدف إلى تدنيس القدس الشريف، وينم عن استمرارية التطاول والعداء اللذين يمارسهما الكيان الصهيوني ضد الحق العربي والشرعية الدولية.

---

(١) رسالة الملك خالد إلى الرئيس صدام حسين في ١٤ شباط ١٩٨٠م، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠م، ص١٩.
(٢) الرياض(السعودية)، ٢٦ شباط ١٩٨٠م.
(٣) الجزيرة(السعودية)، ٢٦ شباط ١٩٨٠م.
(٤)حديث السيد طارق عزيز في ٢٤ أذار ١٩٨٠م، انظر: الوثائق العربية لعام ١٩٨٠م، الجامعة الأمريكية، بيروت، ص١٦٣.

واتفق الجانبان على ان هذا القرار يشكل وضعا جديدا وخطيرا في سلسلة الاعتداءات الصهيونية المتكررة التي تهدد الأمن والسلام والاستقرار ليس في المنطقة فحسب بل وفي العالم اجمع، كما انه يعتبر خرقا صريحا وواضحا لقرارات الأمم المتحدة واستخفافا بالأعراف والمواثيق الدولية وتحديا صارخا لمشاعر الشعوب الإسلامية في العالم بأسره، وفي هذا الصدد فقد أكد الجانبان التزامهما بمقررات منظمة المؤتمر الإسلامي بالنسبة للدول التي تعترف بالقدس كعاصمة للكيان الصهيوني، وأبديا تقديرهما التام للدول التي قامت بسحب سفاراتها من القدس بعد إعلان الكنيست الصهيوني الأخير. كما دعا الطرفان إلى عدم وقوف الدول الأخرى مكتوفة الأيدي إمام هذه النوايا والممارسات الصهيونية العدوانية، وناشد الطرفان هذه الدول بعدم الاعتراف بذلك القرار وبالقيام بسحب سفاراتها من القدس تصحيحا لهذا الوضع العدواني وتفاديا لردود الفعل الخطيرة التي يمكن ان تنجم عنه لان استمرارية سفاراتها هناك يعتبر موقفا مخالفا للشرعية الدولية و عملا معادياً للأمة العربية والإسلامية. واتفقا على قطع كافة العلاقات السياسية والاقتصادية مع إي دولة تستجيب لقرار الكيان الصهيوني والتي تبقى على سفاراتها في القدس بعد هذا القرار.

وأكد الجانبان تأييدهما الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته على أرضه، وعودته، وعودة كافة الأراضي العربية المحتلة إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٧م وذلك تمشيا مع مقررات مؤتمرات القمة العربية وخاصة منها المنعقد في بغداد وتونس، كما ناقش الجانبان النقاط التي سيبحثها مؤتمر القمة القادم في عمان، واتفقا على ضرورة تدعيم مفهوم التضامن العربي الذي تأكد في مؤتمري قمة بغداد و تونس، وأعربا عن عزمهما على المضي في العمل العربي المشترك بكامل ميادينه وإبعاده وبما يعزز أواصر الأسرة العربية الواحدة، وأكدا عزمهما على استمرار العمل لجمع شمل الأمة العربية وتأكيد التضامن العربي لا سيما في الظروف الدقيقة التي تمر بها، مما يدعوها إلى نبذ الخلافات الجانبية حتى تتغلب على الإخطار المحدقة بها وتستعيد أمجادها. وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية التي تدعمها مبادئ العقيدة الإسلامية وروابط الإخوة، فقد ابدي الجانبان ارتياحهما لما تتسم به هذه العلاقات من قوة ومتانة في جميع

الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وأكدا عزمهما على ترسيخ هذه العلاقات وتعميقها والارتقاء بها إلى مستوى طموحات شعبيهما[١].

بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية اتخذت المملكة العربية السعودية جانب الحياد على اعتبار انه صراع بين دولتين مسلمتين[٢]، وأعلن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي " ان بلاده تشعر بأسى وألم عميقين لما حدث بين العراق وإيران، وانه يتمنى ان توفق منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة في إعادة الأمن والسلام إلى هذين البلدين" [٣]. وبين ان الصراع العراقي الإيراني سيكون سبباً للتدخل الأجنبي في المنطقة، وأكد " إننا لا نأخذ جانب احد الطرفين في النزاع العراقي الإيراني، ولم يحدث ان اعتبرت المملكة العربية السعودية إيران عدواً للشعب العربي"[٤]، واضاف" وهو ليس النزاع الذي نريد ان نؤيد طرفاً فيه للحصول على ميزات تسهل له هزيمة الطرف الآخر"[٥].

أخذت السعودية تسعى لحل الخلاف بين البلدين، وتم تبادل الكثير من الاتصالات في عامي ١٩٨٠- ١٩٨١م، سواء هاتفياً أو من خلال الرسائل بين الرئيس صدام حسين والملك خالد لبحث تطورات الحرب، ووضع القوات العراقية.

---

[١] البيان السعودي العراقي المشترك الصادر حول زيارة السيد صدام حسين الرئيس العراقي للملك خالد بن عبدالعزيز العاهل السعودي، ومباحثاتهما بشأن القانون الصادر عن الكنيست الإسرائيلي بضم مدينة القدس العربية، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠م، ص٦١٤-٦١٥.

[٢] تصريح الأمير سعود الفيصل في ١٩٨٠/١٠/٦م، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠م، ص١٨٢.

(٣) تصريح الأمير سعود الفيصل في ١٩٨٠/١٠/٤م، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠م، ص١٨٠.

(٤) الشرق الأوسط(السعودية)، ٦ تشرين الأول ١٩٨٠م.

(٥) الشرق الأوسط(السعودية)، ٦ تشرين الأول ١٩٨٠م.

جدول يبين الإتصالات والرسائل المتبادلة بين القيادة العراقية والسعودية خلال ١٩٨٠-١٩٨١م[1] :

| النوع | التاريخ | من | الى | الغاية |
|---|---|---|---|---|
| إتصال هاتفي | ١٩٨٠/٩/٢٦م | الملك خالد | صدام حسين | بحث التطورات الاخيرة للنزاع العراقي الإيراني. |
| رسالة شفوية | ١٩٨٠/١٠/٢م | الملك خالد | صدام حسين | تطورات الموقف على الحدود العراقية الإيرانية |
| رسالة | ١٩٨٠/١٠/٩م | الملك خالد | صدام حسين | العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع التي تشهدها المنطقة |
| رسالة | ١٩٨٠/١٠/١٠م | صدام حسين | الملك خالد | تطورات الحرب العراقية الايرانية |
| إتصال هاتفي | ١٩٨٠/١١/٩م | الملك خالد | صدام حسين | تطورات الوضع على الحدود الشرقية للعراق |
| رسالة | ١٩٨١/٨/٦م | الملك خالد و الأمير فهد | صدام حسين | اخر تطورات الوضع على الساحة العربية |
| رسالة | ١٩٨١/٨/١٩م | صدام حسين | الملك خالد | الوضع العربي |
| رسالة شفوية | ١٩٨١/١١/٣م | الملك خالد | صدام حسين | العلاقات بين البلدين، واخر تطورات الوضع في المنطقة العربية. |
| رسالة شفوية | ١٩٨١/١١/١٠م | الملك خالد | صدام حسين | العلاقات الثنائية، وأحداث المنطقة |

كما أرسلت الحكومة السعودية معدات وتجهيزات فنية للدفاع المدني العراقي في أواخر ايلول ١٩٨٠م[2].

---

[1] حول هذه الاتصالات انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠م، ص١٧٢، ١٧٨، ١٨٥-١٨٦، ٢٠٤؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص٢٦٠، ٣٥٨، ٣٦٧-٣٦٨؛ الشرق الأوسط(السعودية)،٦ آب ١٩٨١م؛ وكالة الأنباء السعودية، ١٩ آب ١٩٨١م.

[2] يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠م، ص١٧٣.

وبعد زيارته إلى السعودية في اوائل آذار١٩٨١م، أشاد النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي طه ياسين رمضان بنتائج مباحثاته مع الأمير فهد، وأكد ان الأمير فهد أيد المبادئ العراقية الأساسية التي طرحها الجانب العراقي بشأن النزاع مع إيران[١]. وأكد الأمير فهد في ٢٨ اذار ١٩٨١م، على حرص المملكة على إيقاف النزيف الدموي بين العراق وإيران، وتحقيق السلام بينهما[٢].

ودعا وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز في ٢٦ نيسان ١٩٨١م، العراق وإيران إلى الاستجابة للجهود السلمية التي تبذلها لجنة المساعي الإسلامية المنبثقة عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث[٣]. وهنا يمكن القول ان الإعلانات ليس بالضرورة ان تعكس القناعات الذاتية والمصالح الخاصة الإستراتيجية، وبهذا السياق يمكن اعتبار اندلاع الحرب العراقية الإيرانية انها أتاحت الفرصة بشكل كبير للسياسة السعودية بالإنفراد فيما يمكن ان نعتبره موقعاً مؤثراً ومميزاً على سياسات دول الخليج العربي الصغيرة بما يخدم المصالح الإستراتيجية السعودية، ولهذه الدوافع تزداد أهمية السياسة السعودية كلما طالت مدة الحرب بين أكبر جارين لها على الخليج العربي.

ولمواجهة الخطر الذي أفرزته الحرب العراقية الإيرانية تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي في شباط ١٩٨١م، والذي ضم إلى جانب السعودية كل من: الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، وسلطنة عمان، ويهدف إلى توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحقيق التناسق والترابط بينها في جميع الميادين[٤]. كذلك فقد هدف قيام المجلس إلى تحقيق نوع من الأمن الذاتي لدولاً ضعيفة بشرياً وعسكرياً ولكنها ذات قوة اقتصادية ضخمة مما يجعلها مطمع للدول الأخرى [٥].

---

(١) الجزيرة(السعودية)، ٩ آذار ١٩٨١م.
(٢) الجزيرة(السعودية)، ٢٨ آذار ١٩٨١م.
(٣) اليوم( السعودية)، ٢٦ نيسان ١٩٨١م.
٤ نص نظام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص٥١١؛ طلعت احمد مسلم، التجمعات الإقليمية العربية والنظام الدفاعي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، ١٩٩٠م، ص٢٠٥.
٥ فاسيليف، تاريخ العربية السعودية ص ٥٠٨؛ وليد الاعظمي، العلاقات السعودية الأميركية وامن الخليج ص١٠٧ ، ١٥٤؛ عمر الحضرمي، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية ص ١٤٩.

وبينما أكدت دول مجلس التعاون الخليجي بأن المجلس ليس تحالفاً أو محوراً موجهاً ضد أحد، وأنه تنظيم إقليمي يعمل في إطار تحقيق أهداف جامعة الدول العربية[١]، فإن HennerFurtig يرى ان المجلس أنشيء لإحتواء القوة العراقية، ومواجهة الهيمنة الإيرانية[٢].

ورداً على قيام مجلس التعاون الخليجي أعلن وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي في في ٢٥ اذار ١٩٨١م قائلاً: " إننا نشجع كل تقارب، وكل مجموعه عربية، لان التقارب والاندماج منسجمان مع إتجاهنا، لذا فإننا نؤيد قيام مجلس التعاون الخليجي ونباركه، وفي نفس الوقت فإننا ندعو إلى تقوية جامعة الدول العربية "[٣]، وأكد الرئيس صدام حسين في ٢٢ تموز ١٩٨١م " ان إي فعل وحدوي سواء جرى بين دول الخليج أو بين دول المغرب العربي،...، اذا كان ينطلق من روحيه عمل قومي بأية درجة من العلاقة الوحدوية والتنسيق الأخوي نؤيده ونتمناه وندعمه ونتمنى له النجاح"[٤]. وتعتبر هذه تصريحات إعلامية عامة، لأن استثناء العراق من عضوية المجلس رغم انه يقع على الخليج، شكلت نوعاً من الغصة، ودفعته إلى المجاملة العلنية بحكم الحاجة الضرورية لدعمهم له ضد إيران.

وعلى الرغم من التصريحات العراقية السالفة الا ان العراق كان غير مطمئن لقيام مجلس التعاون الخليجي، فقد صرح طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وعضو مجلس قيادة الثورة العراقي في أواخر تموز ١٩٨١م قائلاً" نحن لا نشجع التكتلات الإقليمية ذات الطابع السياسي المجتزأ أو التكتيكي في الوطن العربي، لان هذا يضعف التضامن العربي،...، لدينا الجامعة العربية ولو عملنا بشكل حثيث وجدي لاستطعنا خلق موقف تضامن عربي موحد"[٥]، وفي اعتقادي لو لم يكن العراق مشغولاً في حربه مع إيران وبالتالي حاجته لدول الخليج العربي كي تدعمه لما اتخذ ذلك الموقف الإيجابي من قيام مجلس التعاون الخليجي .

[١] وثائق مجلس التعاون الخليجي، ص١٠٨-١١٢؛ محمد نصر مهنا، الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٦م، ص٤٧٨.

[٢] Henner Furtig, Iran's Rivalry with Saudi Arabia between The Gulf Wars, Garnet Publishing Limited, UK, 2002, P. 72

[٣] حديث صحفي لسعدون حمادي وزير الخارجية العراقي انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص ٦٢٦.

[٤] حديث للرئيس صدام حسين، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص ٨١١

[٥] حديث صحفي للسيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص ٨٢٤

وعلى الرغم من موقف السعودية الحيادي، إلا انها كانت متعاطفة مع العراق، حيث أكد الأمير فهد في اوائل آب ١٩٨١م، ان الحفاظ على قوة العراق وحمايته هو واجب قومي، لأن الأمة العربية ليس لها غنى عن الطاقات والقدرات العراقية، والتي تحتاجها لمواجهة العدو الإسرائيلي[١].وفي إطار تحسن العلاقات العراقية السعودية عقد البلدان إتفاقية لترسيم الحدود بينهما في ٢٦ كانون الأول ١٩٨١م[٢]، تم بموجبها تقسيم المنطقة المحايدة بينهما، عن طريق رسم خط حدودي دولي قسمها إلى قسمين، شمالي للعراق وجنوبي للسعودية، وجعل هذا الخط أكثر استقامة عن طريق إزالة التعرجات السابقة- تعرجات خط ١٩٢٢م- قدر الأمكان[٣].

ناقش مجلس التعاون الخليجي في دورته الأولى في ٢ أيلول ١٩٨١م، والثانية في ١١ تشرين الثاني في ١٩٨١م، الحرب العراقية الإيرانية مبيناً أثرها على أمن واستقرار المنطقة، وعبر عن أمله بنجاح المساعي السلمية مؤكداً دعمه لكافة الجهود التي تبذل لوقف الصراع بين البلدين عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة [٤].

ودعا مجلس الوزراء لدول مجلس التعاون الخليجي في أواخر ايار ١٩٨٢م إلى تكثيف الجهود لوضع حد للحرب التي أرهقت الجارتين المسلمتين، وتحويل طاقاتهما للبناء الداخلي، وأشاد بالموقف العراقي السلمي بانسحابه إلى الحدود الدولية، وطلب من الحكومة الإيرانية التجاوب مع ذلك، مبيناً ان إيقاف الحرب عامل هام في استقرار المنطقة وفي تأكيد أمنها، مما يسمح بالمساهمة بشكل ايجابي في القضايا العربية والإسلامية والدولية وأكد ان إنهاء الحرب سيعمل على تجنب التدخل الأجنبي في المنطقة[٥].

---

[١] حديث للأمير فهد بن عبد العزيز، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص ٨٢٩.

[٢] علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ص ٥٤٩

[٣] مشاري عبدالرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية البحث عن الاستقرار، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٩م، ص٢٤-٢٥.

[٤] بيان صادر عن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي اثر انعقاد دورته الأولى انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص٨٦١-٨٦٢ ؛ بيان صادر عن الدورة الثانية لمجلس التعاون الخليجي، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٢٥ ؛ يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مكتبة العروبة، الكويت، ١٩٨٣م، ص ٧٥ .

[٥] البيان الختامي الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٢م، ص٤٨٧-٤٨٨؛ الجزيرة(السعودية)، ١ حزيران ١٩٨٢م.

يتضح مما سبق ان مجلس التعاون الخليجي لم يؤيد طرف على حساب اخر، بل التزم جانب الحياد، والدعوة إلى بذل المزيد من الجهود للوصول إلى تسوية سلمية للصراع، للحفاظ على طاقات كلا البلدين المسلمين.

وكان للحرب العراقية الإيرانية جانباً مهماً في القمم العربية فقد عقد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في الأردن خلال ٢٥-٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٠م، وشاركت فيه جميع الدول العربية بإستثناء سوريا وليبيا والجزائر ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومثل العراق الرئيس صدام حسين، والسعودية الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد، ودعا إلى وقف إطلاق النار، وأيد حق العراق في أرضه ومياهه، وناشد الطرفين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم، وحثهم على إقامة علاقات حسن جوار طيبة بينهما[١]. وبهذا السياق أظهرت القيادة السعودية تأييداً قوياً للموقف العراقي.

وبحث مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس بالمغرب في ٦ ايلول ١٩٨٢م ملابسات الحرب بين العراق وإيران، وأشاد بالمبادرة العراقية بسحب قواته العسكرية إلى الحدود الدولية، واتخذ قراراً يدعو الطرفين إلى التقيد بقرارات مجلس الأمن، كما أعلن التزام الدول العربية بالدفاع عن كامل الأراضي العربية، واعتبار كل اعتداء على إي قطر عربي اعتداء على البلاد العربية جميعاً، وطلب من كافة الدول الامتناع عن اتخاذ إي إجراء من شأنه تشجيع الحرب بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٢]. وهنا نلاحظ انه بالرغم من دعوة البلدين للتقيد بقرارات مجلس الأمن، إلا أنه أظهر تأييداً واضحاً للموقف العراقي، ودعوة للوقوف إلى جانبه، وطالب بوقف الحرب.

ومن الجدير بالذكر هنا التطرق إلى مبادرة الأمير فهد للسلام عام ١٩٨١ م، والموقف العراقي منها، فنظراً لأن المملكة العر بية السعودية تؤمن بأن الحل السلمي هو الطريق الأمثل لحل المشاكل في المنطقة العربية، وتوظف دائماً قدرتها المالية في خدمة السلام والأمن في

---

[١] البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر، انظر: احمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٨١م، ص٢٠٤.

[٢] البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٢م، ص ٥٦٦-٥٦٨

المنطقة، من خلال دعمها للدول العربية التي تحتاج المساعدة، من هنا جاءت مبادرة الأمير فهد في ٧ آب ١٩٨١م، والتي تتكون من ثمانية مبادئ لإحلال السلام في المنطقة العربية وهي[١]:

١- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م بما فيها القدس العربية.

٢- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧م.

٣- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .

٤- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة والتعويض لكل من لا يرغب في العودة.

٥- توضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة انتقالية لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٧- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

٨- ضمان تنفيذ هذه المبادئ من قبل الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها.

وتنفيذ هذه المبادرة يتوقف على ثلاثة شروط لا بد من تحقيقها هي[٢]:

١- وقف الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل .

٢- وضع حد للغطرسة الإسرائيلية.

٣- التسليم بان الرقم الفلسطيني هو الرقم الأساسي في المعادلة الشرق أوسطية.

جاءت المبادرة السعودية في فترة تسودها الدعوة إلى التضامن العربي، وضرورة التوصل إلى اتفاق على أسس إستراتيجية عربية للتعامل مع قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، بعد ما أثارته الإتفاقية المصرية الإسرائيلية من خلافات داخل المنظومة العربية، ولا سيما بعد أن أعلن المسؤولين المصريين انه ليس هناك بديل عربي عن اتفاقيتي كامب ديفيد[٣]. وبهذا تكون السعودية

---

[١] حديث الأمير فهد بن عبد العزيز حول مقومات تسوية النزاع في الشرق الأوسط انظر : يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١ م ص ٨٢٩؛ منير الهور، وطارق الموسى، مشاريع التسوية، ص ٢٠٤.

[٢] حديث الأمير فهد بن عبد العزيز حول مقومات تسوية النزاع في الشرق الأوسط انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١ م ص ٨٢٩؛ منير الهور، وطارق الموسى، مشاريع التسوية، ص ٢٠٤.

[٣] حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص٢٠٣؛ سامح محمد راشد، العلاقات الخليجية العربية، ص١٨٦

قد طرحت مشروعاً عربياً للسلام في المنطقة، بدلاً من المشروع المصري الإسرائيلي الذي رفضته الدول العربية.

لقد عبرت مبادرة الأمير فهد عن مدى اهتمام المملكة العربية السعودية في الصراع العربي الصهيوني محاولة التحول من مرحلة رد الفعل المرتبط بمواجهة النتائج والآثار السياسية للتحركات المصرية إلى مرحلة المبادرة بالفعل عبر طرح رؤية سياسية لحل قضايا الصراع العربي الصهيوني[١].

واجهت المبادرة السعودية عدة انتقادات[٢]:

١- انها أغفلت الإشارة بالاسم إلى منظمة التحرير الفلسطينية .

٢- انها عندما طرحت حق جميع الدول في المنطقة بالعيش بسلام، اعتبر ذلك اعتراف بحق إسرائيل في البقاء في المنطقة .

لقد أثارت المبادرة السعودية ردود فعل عربية مختلفة، فقد أيدتها دول مجلس التعاون الخليجي[٣]، الأردن، السودان، المغرب، الصومال، موريتانيا، واليمن الشمالي[٤]، ورفضتها كل من: سوريا، ليبيا، واليمن الجنوبي، العراق[٥]، أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد أيدت المبادرة السعودية مع التركيز على ضرورة إجراء بعض التعديلات على بنود المبادرة وهي[٦]:

١- الانسحاب الإسرائيلي يجب ألا يستند إلى القرار ٢٤٢ في الدعوة إلى الجلاء عن الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧م، ولكن يجب الانسحاب إلى حدود ١٩٤٧م.

٢- إعلان الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني .

---

[١] حديث للأمير فهد بن عبد العزيز حول المشروع السعودي للسلام، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص ٩١١-٩١٢؛ حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص ٢٢٨.

[٢] إسماعيل احمد ياغي، مبادرة الملك فهد للسلام ١٩٨١م، بحث في كتاب: المملكة العربية السعودية وفلسطين بحوث ودراسات، ص ٣٥٨.

[٣] البيان الختامي الصادر عن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في ٢ ايلول ١٩٨١م انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص ٨٦١- ٨٦٢.

[٤] عبد الحميد موافي، المبادرة السعودية وأزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ٦٦، اكتوبر ١٩٨١م، ص١٠٩

[٥] المرجع نفسه ، ص ١١٢.

[٦] بيان منظمة التحرير حول مبادرة الأمير فهد، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص

٣- الإعتراف بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٤- عدم استبعاد الاتحاد السوفيتي من المفاوضات بشأن قضية الشرق الأوسط .

٥- إلغاء المبدأ السابع من المشروع السعودي.

ورد الأمير فهد مبيناً انه أعلن في مبادرته بان الرقم الفلسطيني هو الرقم الأساسي في المعادلة الشرق أوسطية، وان مرحلة التشكيك بمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها كممثل شرعي وحيد قد انتهت، وأكد بأنه لا يمكن ان تقوم دولة فلسطينية بدون موافقة قيادة منظمة التحرير، واضاف:" فلا سلام بدون الشعب الفلسطيني، ولا دولة فلسطينية بدون منظمة التحرير"(١).

ورد الأمير فهد على مسألة ان المبادرة لم تتناول حق تقرير المصير للفلسطينيين قائلاً:"ان مبادرة السلام السعودية عبارة عن إعلان مبادئ دون الخوض في التفاصيل، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كان احد المبادئ الثمانية في المبادرة، والاستقلال الوطني كما هو معروف اعلي مراحل حق تقرير المصير والمحصلة النهائية لممارسة هذا الحق، وقد عرفنا حق تقرير المصير في الإعلان السعودي على انه يعني العودة والاستقلال للشعب الفلسطيني إلى وطنه"(٢).

كما أكد الأمير فهد بأن اقتصار الرؤية السياسية العربية على رفض كامب ديفيد دون وضع حل بديل، هو الذي دفع المملكة السعودية إلى هذه المبادرة، حتى لا يكون الرفض العربي لمجرد الرفض، وحتى لا تترك الساحة خالية لإسرائيل بحجة ان العرب لا يريدون السلام(٣).

أما بالنسبة للموقف العراقي من المبادرة السعودية فقد أعلن وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي عدم موافقة العراق على ما جاء في المبادرة لأنها تتضمن اعترافاً صريحاً بالكيان

---

(١) حديث الأمير فهد حول المشروع السعودي للسلام، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص ٩١٣ -٩١٤.

(٢) حديث الأمير فهد حول المشروع السعودي للسلام، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م، ص ٩١٤.

(٣) حديث الأمير فهد حول المشروع السعودي انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١، ص ٩١٢-٩١٣

الصهيوني، مؤكداً إن بلاده دائماً ضد إي قرار حول الاعتراف بإسرائيل، وأضاف ان العراق لن يوافق على المشروع السعودي حتى لو توفرت له فرص النجاح من الناحية العملية[١].ومع هذا فقد أشارت الحكومة العراقية إلى انها مستعدة للتشاور حولها في إطار اجتماعات القمة العربية[٢].

طُرحت المبادرة السعودية في مؤتمر القمة العربية الثانية عشرة في فاس بالمغرب بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨١م، وبعد ساعات قليلة تم تعليق اجتماعات القمة، ويعود فشل القمة إلى رفض العراق، سوريا، الجزائر، ليبيا، ومنظمة التحرير، للبند السابع من المبادرة الذي يتحدث عن اعتراف ضمني بإسرائيل[٣].

وقد نفت السعودية ان يكون سبب إرجاء قمة فاس هو الخلاف على المبادرة السعودية[٤].ومن الجدير بالذكر ان المبادرة السعودية لم تكن هي سبب الخلاف الوحيد بين الدول العربية بل كانت الدول العربية منقسمة مبدئياً حول الحرب العراقية الإيرانية بين مؤيد ومعارض للعراق، فجاءت المبادرة السعودية لتضفي مزيداً من التفرقة في الصف العربي.

عُقدت قمة فاس الثانية في ٦ أيلول ١٩٨٢م، وشاركت فيها جميع الدول العربية باستثناء ليبيا، وتم مناقشة المبادرة السعودية، وللوصول إلى حل وسط بين الإطراف تم تعديل بنود المبادرة التي عليها الخلاف وهي البنود (٤، ٨،٧) لتصبح كالتالي[٥]:

---

[١] تصريح سعدون حمادي، انظر: منير الهور، وطارق الموسى، مشاريع التسوية، ص ٢٠٥؛ عبدالرزاق خلف الطائي، السياسة السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي مبادرات السلام إنموذجاً،انظر http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/06/13/201280.html

[٢] عبد الحميد موافي، المبادرة السعودية، ص ١١٠.

[٣] بين فاس وبيروت مبادرتان للسلام، انظر موقع www.aljazeera.net/News/archive?ArchiveId=28988

[٤] تصريح لمصدر سعودي حول إرجاء مؤتمر القمة العربي الثاني عشر انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١م، ص٩٥٥-٩٥٦؛ هاني شكر الله، انهيار قمة فاس ومعضلة البدائل، السياسة الدولية، العدد ٦٧، يناير ١٩٨٢م، ص ٨٠.

[٥] البيان الختامي والقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العربي الثاني عشر، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٢م، ص ٥٦٧.

البند الرابع: تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة .

البند السابع: يضع مجلس الأمن ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

البند الثامن: يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

وهكذا اختفت الانتقادات العربية للمبادرة السعودية وتحولت إلى مشروع عربي للتسوية السياسية بعد إحداث عدد من التعديلات الجزئية عليها.

صرح وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي في اوائل تشرين الأول ١٩٨٢م قائلاً: "من أجل تحقيق السلام الفعلي في المنطقة ينبغي انسحاب الكيان الصهيوني غير المشروط من كامل الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف لأبناء الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقهم في العودة إلى وطنهم فلسطين، واستعادة ممتلكاتهم، وحقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة الكاملة، والاعتراف بمدينة القدس كجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، ووجوب انسحاب الكيان الصهيوني منها، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وتمكينها من ممارسة حقها في الاشتراك في المؤتمرات والنشاطات الخاصة بالقضية الفلسطينية كافة على قدم المساواة والتكافؤ مع جميع الإطراف المعينة، وكذلك يجب إزالة المستوطنات الصهيونية، والتوقف عن الاستمرار في إقامتها على الأرض العربية، والامتناع عن مصادرة الأرض العربية" [1].

يلاحظ على تصريح سعدون حمادي انه جاء مؤيداً لقرارات مؤتمر القمة العربي الثاني عشر حول المبادرة السعودية بعد التعديل على بنودها، باستثناء انه طالب بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية دون تحديد فقط الأراضي التي احتلت ما بعد ١٩٦٧م، وبهذا فإن العراق لا يتجاهل الأراضي والحقوق العربية التي سلبت على يد الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨-

[1] كلمة وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٢م، ص ٥٨٨-٥٨٩ .

١٩٦٧م، الأمر الذي أصبح بالنسبة للدول العربية وكأنه أمر مسلم به، وكذلك فقد تجاهل التصريح العراقي مسألة ان مجلس الأمن هو الذي يضع ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة، مبيناً ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الصهيوني وانه " ما لم يتسن الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم لها، يقبل به الشعب الفلسطيني، ويلبي طموحه الوطني، فلا يمكن تحقيق السلام في المنطقة، ولا ينهي حالة النزاع المستمر فيها "[١].

وعندما ازداد التفوق الإيراني في مسار الحرب العراقية الإيرانية، أخذت السعودية تميل نوعاً ما إلى جانب العراق، فقد شن راديو الرياض في أواخر آيار ١٩٨٢م، هجوماً على إيران واصفاً إياها بالعدو الأول للإسلام، وان الأقنعة قد سقطت عن وجوه ولحى آيات الله الذين أصبحوا حلفاء لإسرائيل، ودعا راديو الرياض جميع مسلمي العالم إلى محاربة العصبة الضالة من حكام إيران الذين أصبحوا اخطر على الإسلام من اعدى اعدائه، وذلك على اثر هجوم الخميني على العراق ودول الخليج العربية، مبيناً ان الحرب لن تنتهي إلا بإسقاط صدام حسين، وان على دول الخليج العودة إلى الإسلام[٢]. وقدمت السعودية والكويت دعماً مالياً للعراق قدر بحوالي ٢٠-٢٧ مليار دولار[٣].

وصرح الأمير نايف وزير الداخلية في ١٢ حزيران ١٩٨٢م، مؤكداً ان الحرب لا تخدم سوى أعداء العرب والمسلمين، وان استمرارها يحمل مخاطر سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة[٤].

وفي الثالث عشر من حزيران ١٩٨٢م، توفي الملك خالد، وبويع الامير فهد ملكاً على السعودية، والأمير عبدالله بن عبد العزيز ولياً للعهد[٥]. وبعث الرئيس صدام حسين برقيه تعزية للملك فهد، وأعلنت رئاسة الجمهورية العراقية الحداد الرسمي في البلاد لمدة سبعة أيام مع تنكيس

---

[١] كلمة سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٢ م، ص٥٨٩.

[٢] إخبار اليوم(مصر)، ٢٩ أيار ١٩٨٢م.

[٣] Henner Furtig, Iran's, P. 65

(٤) الرياض(السعودية)، ١٢ حزيران ١٩٨٢م.

(٥) الرياض(السعودية)، ١٤ حزيران ١٩٨٢م.

الأعلام[١]. ويعبر هذا عن المستوى المتطور في العلاقات الثنائية بين البلدين في تلك المرحلة.

وعبر الملك فهد بن عبد العزيز في ٢٥ تموز ١٩٨٢م، عن أسفه على الدماء العربية التي تذهب سدى بين العراق وإيران، ودعا المسؤولين عن استمرار الحرب إلى " ان يحكموا شرع الله، ويوقفوا نزيف الدماء الغالية، ويفيئوا جميعاً إلى أمر الله، فيضعوا حداً لتلك الحرب ويضعوا حداً لأسباب نشوبها واندلاعها"[٢].

وأصدر الديوان الملكي السعودي بياناً في ٦ تشرين الأول ١٩٨٢م، دعا فيه إلى وضع حد للحرب العراقية الإيرانية، واللجوء إلى الحوار الهادف البناء تجاوباً مع المصلحة الإسلامية العليا، وجاء فيه" ان المملكة العربية السعودية بصفتها رئيسة للمؤتمر الإسلامي وفيها مقره، وبصفتها دولة إسلامية، تعرب عن أسفها الشديد لاستئناف إيران الحرب ضد العراق، وتعتبر استمرار الحرب إهدار للقوى والطاقات للمنطقة، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح والإمكانات، والتي كان من الممكن ان توجه للتعمير والبناء بدلاً من التدمير والخراب التي لم تجن المنطقة من خلفها إلا المزيد من القلاقل والاضطرابات وعد الاستقرار في وقت نحن أحوج ما نكون فيه للتعمير والبناء ومواصلة التنمية من أجل رفاهية الأوطان والمواطنين"[٣]، ودعا البيان الجمهورية الإيرانية إلى ضرورة الاستجابة إلى دعوة العراق بإيقاف الحرب، لتفويت الفرصة على الساعين للتدخل في المنطقة[٤].

ونتيجة لاجتياز إيران للحدود الدولية مع العراق، أكدت دول مجلس التعاون الخليجي في ١١ تشرين الثاني ١٩٨٢م، على تأييدها للعراق في مساعيه من اجل وضع حد لهذه الحرب بالطرق السلمية، وطالبت إيران بالاستجابة للجهود السلمية التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي ودول

---

([١]) الشرق الاوسط (السعودية)،العدد ١٢٩٤ ، ١٤ حزيران ١٩٨٢م،ص٦.
[٢] كلمة الملك فهد بمناسبة عيد الفطر حول القواعد الأساسية لسيادة بلاده، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٢م، ص ٥٣٤-٥٣٥
([٣]) المدينة(السعودية)، ٦ تشرين الأول ١٩٨٢م.
([٤]) المدينة(السعودية)، ٦ تشرين الأول ١٩٨٢م.

عدم الانحياز والأمم المتحدة[١]، وسمحت السعودية بتصدير النفط العراقي من خلال ميناء ينبع السعودي، عندما قامت سوريا بإغلاق خط انابيب النفط العراقي المار بأراضيها[٢]. وفي إطار السعي لوقف القتال، عرضت دول مجلس التعاون الخليجي على ايران من ٢٥-٣٠ مليار دولار، للموافقة على ايقاف الحرب، ولكن ايران طلبت لتحقيق ذلك ١٠٠ مليار دولار، الأمر الذي رفضته دول الخليج، وتوجهت لدعم العراق[٣].

دعت السعودية في اجتماع مجلس الجامعة العربية في ٢٠ اذار ١٩٨٤م، إلى إتخاذ موقف دبلوماسي متشدد ضد إيران بعد قصفها للسفن السعودية والكويتية مما يؤدي إلى تهديد الملاحة في الخليج العربي والمياه الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي[٤].

وعندما اشتدت حرب الناقلات بين طرفي النزاع قامت الطائرات السعودية في عام ١٩٨٤م بإسقاط طائرة إيرانية كانت قد دخلت الحدود الإقليمية السعودية [٥]. ومن الجدير بالذكر ان الحرب العراقية الإيرانية حفزت السعودية على امتلاك نظام دفاع جوي قوي وذلك للوقوف في وجه إي محاولة إيرانية لقصف المنشآت النفطية السعودية، اضف إلى ذلك حاجة السعودية لحماية مجالها الجوي[٦].

لقد حرصت دول الخليج العربية على بذل جهدها لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية بالطرق السلمية حفاظاً على أمن الخليج وباعتبار طرفي النزاع ينتميان إلى الأمة الإسلامية، لهذا زار وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل طهران في ٢٠ ايار ١٩٨٥م، غير ان هذه الزيارة لم تسفر عن إي تقدم في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وذلك لأن ايران طالبت بإنسحاب صدام حسين، والمشاركة بحق الإشراف على مكة المكرمة والمدينة المنورة، للموافقة على إيقاف

---

[١] البيان الختامي الصادر عن اجتماعات الدورة الثالثة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، انظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٢م، ص٦٠٦

[٢] Henner Furtig, Iran's, P. 65

[٣] Henner Furtig, Iran's, P. 75

[٤] مؤتمر ٢٠ اذار ١٩٨٤ ؛ نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج، ص١٦٩.

[٥] علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ص٥٥٠؛ نايف عبيد، مجلس التعاون، ص ٢٩١.

[٦] نايف علي عبيد، مجلس التعاون، ص ٢٩٤

القتال، وهو الأمر الذي رفضته السعودية[١]. وتوجهت دول الخليج وعلى رأسها السعودية نحو سوريا للتوسط لدى إيران- أيدت سوريا إيران في حربها ضد العراق – للاستجابة لجهود السلام المبذولة من جميع الأطراف لوقف القتال، إلا ان هذه الجهود لم تكلل بالنجاح بسبب تعنت الحكومة الإيرانية[٢].

أخذت إيران توجه تحذيرات إلى السعودية والكويت بعد استيلائها على ميناء الفاو العراقي في عام ١٩٨٦م[٣]، ويعترف آية الله حسين علي منتظري في مذكراته بان الاستخبارات الإيرانية وضعت خمسين كيلوغراماً من المتفجرات في حقائب عدد من الحجاج الإيرانيين عام ١٩٨٦م، وكانت السعودية قد عثرت على المتفجرات في حقائب الحجاج في مطار جده[٤]، وقام الحجاج الإيرانيون في موسم الحج لعام ١٩٨٧م بإحداث شغب لزعزعة امن المملكة واستولى حرس الخميني على السفارة السعودية في طهران[٥].

قامت دول مجلس التعاون الخليجي بجهود دبلوماسية جديدة في أواخر تشرين الثاني١٩٨٧م في اجتماع القمة العربية في عمان، من اجل زيادة الضغوط الدبلوماسية على إيران، وشاركت سوريا في إدانة التزمت الإيراني في الحرب، وقد جاء التصرف السوري نتيجة لجهود دول مجلس التعاون وبشكل خاص النفوذ المالي السعودي، وتم في هذه القمة إدانة الاحتلال الإيراني للأراضي العراقية ورفضها لإيقاف القتال والعودة إلى الحدود الدولية بين البلدين، واحتج القادة العرب على الانتهاكات والتهديدات الإيرانية لدول الخليج العربية، وشجبوا الإعمال العدوانية التي قام بها الإيرانيون في المسجد الحرام في مكة المكرمة، وأكدوا ان أي إعتداء على أي دولة عربية يعتبر إعتداء على كل الدول العربية[٦].

وعلى أثر التجاوزات والتحديات الإيرانية لأمن دول الخليج، أعلنت السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في ٢٦ نيسان ١٩٨٨م[٧].

---

[١] Henner Furtig, Iran's, P. 68 ؛ يحيى حلمي، أمن الخليج العربي، ص٣٢١.
[٢] خالد الفهداوي، العلاقات السورية السعودية، أطروحة دكتوراه، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد ٢٠٠٨م، ص١١١-١١٢ ؛ نايف علي عبيد، مجلس التعاون، ص ١٦٦ ،١٧٠
[٣] وليد الاعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية، ص١٦٢.
[٤] مذكرات اية الله منتظري انظر موقع: منتديات شؤون مصرية www.masreyat2.org
[٥] وليد الاعظمي العلاقات السعودية الأمريكية ص ١٦١؛ نايف علي عبيد، مجلس التعاون، ص ١٧١ .
[٦] Henner Furtig, Iran's, P.77؛ نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج، ص ١٧١.
[٧] علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ص٥٥٠.

لقد قدمت السعودية ودول الخليج الدعم المادي والمعنوي للعراق لمساعدته على الوقوف في وجه إيران، التي تشكل من خلال فلسفتها لتصدير الثورة عامل تهديد لأمن دول الخليج العربي[١]، وقدرت قيمة الدعم المالي الخليجي للعراق بحوالي٤٠ مليار دولاراً لمساعدته على مواجهة الانخفاض الضخم في عوائده النفطية[٢].

عملت السعودية خلال الحرب العراقية الإيرانية على زيادة درجة التنسيق السياسي مع العراق، نظراً لدوره في وقف التأثيرات السلبية للثورة الإيرانية، ولاعتباره بمثابة خط الدفاع الأول في حماية واستقرار الأوضاع في منطقة الخليج العربي[٣].

يتضح مما سبق ان الوقوف السعودي بجانب العراق كان نابعاً من خوفها من تهديد القوة الإيرانية لأمن الخليج، وكون التفوق الإيراني سيعمل على تأجيج النزعة الطائفية، مما يثير الفتن والاضطرابات لا سيما في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية الغنية بالنفط، والتي تسكنها أغلبية شيعية، كذلك خوف السعودية من توقف صادراتها النفطية في حال سيطرت إيران على مضيق هرمز، اضف إلى ذلك ان التفوق الإيراني سيعمل على القضاء على مركز السعودية الإقليمي.

أستمر التحسن في العلاقات العراقية السعودية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، حيث زار الرئيس صدام حسين السعودية عام ١٩٨٩م، وعرض على الملك فهد عقد إتفاقية عدم اعتداء بين البلدين، وذلك لإثبات ان العراق لا يضمر نيات عدائية تجاه جيرانه[٤]، وزار الملك فهد العراق في في ٢٥ آذار ١٩٨٩م، بناءً على دعوة من الرئيس العراقي، وقوبل بكل حفاوة وتقدير، ومنحه صدام حسين وسام الرافدين من الدرجة الأولى وهو أعلى وسام عراقي، وقلد الملك فهد الرئيس العراقي قلادة الملك عبدالعزيز[٥]، وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقيتين في ٢٧ آذار ١٩٨٩م، تنص الأولى: على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض استخدام القوة بين العراق والسعودية،

---

[١] فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص٥٠٩؛ غريغوري كوساتش، يلينا ميلكوميان، تطور السياسة الخارجية السعودية من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات، مراجعة ماجد التركي، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ٢٠٠٥م، ص١٥٠.

[٢] علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ص٥٥٠؛ ويقدر Furtig المبلغ بحوالي ٥٠ مليار دولار، انظر: Henner Furtig, Iran's, P.75

[٣] حسن أبو طالب، المملكة وظلال القدس، ص٢٢٧

(٤) www.mogatel.com/openshare/Behoth/Iraqkwit/8/doc02.doc_cvt.htm،

(٥) مرسوم جمهوري رقم ١٦٦ صادر عن الرئيس العراقي صدام حسين بمنح خادم الحرمين الشريفين الملك فهد وسام الرافدين، انظر موقع المقاتل
www.mogatel.com/openshare/Behoth/Iraqkwit/8/doc02.doc_cvt.htm
؛ الشرق الاوسط (السعودية)،العدد ٣٧٧١، ٢٦ اذار١٩٨٩م. ؛ الشرق الاوسط (السعودية)،العدد ٣٧٧٢، ٢٧ اذار١٩٨٩م

والثانية: اتفاقية للتعاون الأمني بين البلدين[١].

وصرح الرئيس صدام حسين مبيناً "ان هاتين الاتفاقيتين لا تأتيان بجديد على جوهر التعامل الأخوي القائم فعلاً بين العراق والمملكة العربية السعودية، إلا إنهما يضعان هذا التعاون في إطار موثق"[٢]، وأكد الملك فهد على" ان الإتفاقيتين هي مبادئ تنطلق من روح أخوية، ومن المؤكد انهما سوف تكونان فاتحة خير، ودليلاً على حسن النيات بين الأمة العربية والأمة الإسلامية وبين جميع دول العالم لما فيهما من فوائد"، واضاف " ان الوثيقتين ليستا سريتين، وليس لهما أي خلفية، إلا محاولة المصلحة العامة"[٣].

أفرزت الحرب العراقية الإيرانية وضعاً اقتصادياً عراقياً ذو مديونية عالية [٤]، وكان العراق يرى ان هذه الديون هي فاتورة دفاعه عن الخليج العربي كونه يمثل البوابة الشرقية للوطن العربي[٥]، ولهذا طالب العراق بإلغاء هذه الديون، وكانت الكويت اكبر الدائنين، اذ قدمت له تقريباً تقريباً ٣٠ مليار دولاراً خلال الحرب[٦].

زار الرئيس صدام حسين السعودية في ١٧ آذار ١٩٩٠م، والتقى بالملك فهد، وشرح له أثر زيادة الكويت لحصتها المقررة من النفط على الاقتصاد العراقي، فوعده الملك فهد بمناقشة الوضع مع أمير الكويت للتوصل إلى حل[٧].

اخذت الأمور تتوتر بين العراق وجيرانه، فقدم مذكرة احتجاجية في ١٦ تموز١٩٩٠م للجامعة العربية ضد الكويت متهماً إياها بنهب النفط العراقي على اعتبار ان الكويت كانت خلال الحرب العراقية الإيرانية تقوم بضخ النفط من حقل الرملية المتنازع عليه بين البلدين[٨]، واتهمت الحكومة العراقية، الكويت والإمارات العربية المتحدة في ١٧ تموز ١٩٩٠م بتجاوز حصصهما المقررة في اوبيك من إنتاج النفط، مما أدى إلى إغراق السوق العالمية بالنفط، وبالتالي انخفاض أسعاره بدرجة كبيرة أدت إلى خسارة العراق مليارات الدولارات[٩].

---

(١) ؛ **الشرق الاوسط** (السعودية)، **العدد ٣٧٧٣، ٢٨ اذار١٩٨٩م**؛ حول نص الإتفاقية انظر ملحق رقم(٩) www.mogatel.com/openshare/Behoth/Iraqkwit/8/doc02.doc_cvt.htm

(٢) تصريح صدام حسين، انظر: www.mogatel.com/openshare/Behoth/Iraqkwit/8/doc02.doc_cvt.htm

(٣) تصريح الملك فهد، انظر: www.mogatel.com/openshare/Behoth/Iraqkwit/8/doc02.doc_cvt.htm

٤) علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية ط٢، ٢٠٠٢ م، ص ٣٠٥؛ بيار سالينجر، اريك لوران، حرب الخليج الملف السري، الناشر: اوليفية أوربان، باريس، ١٩٩١م، ص.

٥) عبد اللطيف الرعود، الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية، ص ٤٦.

٦) رامزي كلارك، النار هذه المرة: جرائم الحرب الأمريكية في الخليج، ترجمة مازن حماد، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، عمان،١٩٩٢م، ص ٣١ ؛ سالينجر، حرب الخليج، ص٤٨.

(٧) انظر موقع المقاتل www.mogatel.com/openshare/Behoth/Iraqkwit/8/doc02.doc_cvt.htm

٨) رشيد شقير، أزمة الخليج جذور وأفاق، مجلة الفكر الاستراتيجي(بيروت)، العدد٣٥، كانون الثاني ١٩٩١م،، ص١٦؛ سالينجر، حرب الخليج، ص٨.

٩) ولتر.ج. بوين، الأسرار الخفية، ص٢٥؛ رشيد شقير، أزمة الخليج، ص١٦ ؛ بشار واصف فخر الدين دور جامعة الدول العربية في أزمة الخليج ١٩٩٠م، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م، ص ٤٦

و تضمن الرد الكويتي في ١٨ تموز ١٩٩٠م الموجه إلى أمين الجامعة العربية، الدعوة إلى التشاور والتفاهم، مذكراً العراق بالموقف الكويتي خلال الحرب مع إيران، وطلب تشكيل لجنة عربية لحسم موضوع الحدود(١).

أخذ الرئيس العراقي صدام حسين ينتقد الوجود الأمريكي في الخليج العربي،بناءً على مبادئ الميثاق القومي العربي الذي يمنع إي دولة عربية من السماح بإنشاء قواعد أو عقد تحالفات مع اية قوة عظمى في الوطن العربي(٢).

وخلال اجتماع صدام حسين مع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في ٢١ تموز ١٩٩٠م، طالب بعدم تدخل إي قوة أجنبية في عملية ترسيم الحدود مع الكويت، واضاف:" نأمل ان لا يفتح مجال لمن يريد ان يلعب او يحشر نفسه في قضايا منطقتنا، ففي منطقتنا من الاحمال والإثقال ما يكفيها"(٣).

قامت السعودية بدور مهم وواضح لحل الخلاف، فدعت إلى عقد لقاء عراقي كويتي في جدة للتوصل إلى حل بين الطرفين، وعقد اللقاء بتاريخ ٣١ تموز ١٩٩٠م، بين نائب الرئيس العراقي عزت الدوري، ورئيس الوزراء الكويتي سعد العبدالله الصباح، وطلب العراق مبلغ ١٠ مليار دولار، فوافقت الكويت على دفع ٩ مليار، وفي محاولة لاحتواء الأزمة تبرع الملك فهد بالمليار العاشر، فاشترطت الكويت للدفع ان يتم اولاً ترسيم الحدود بين البلدين، مما أدى إلى زيادة التوتر، وفض الاجتماع دون نتيجة تذكر (٤).

وفي صباح الثاني من آب ١٩٩٠م، قامت القوات العراقية باجتياح الكويت، مما شكل صدمة للعالم، وللأمة العربية، ومن هنا دخلت العلاقات العراقية السعودية مرحلة جديدة، ما زالت أثارها تمتد حتى اليوم.

---

(١) الانباء(الكويت)،العدد ٥٢٣٠،١٩ تموز ١٩٩٠م؛ وليد الاعظمي، العلاقات الأمريكية السعودية، ص٢٢٥ .

(٢) يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية، ص ٤٨٦؛ عبد الناصر سرور، السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الامريكية١٩٧٩ – ١٩٩٠م، مكتبة القادسية، فلسطين، ٢٠٠٣م، ص٢٤٢.

(٣) محضر استقبال الرئيس صدام حسين للأمير سعود الفيصل في ١٩٩٠/٧/٢١م نقلاً عن: عبد الناصر سرور، السياسة الخارجية العراقية، ص ٢٤٨.

(٤) الأهرام(مصر)، العدد٣٧٨٥٨، ٢ آب١٩٩٠م؛ سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٣م، ص١٤١-١٤٥؛ وليد الاعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية، ص ٢٢٦

# الخاتمة

تناولت هذه الدراسة العلاقات السياسية العراقية السعودية ما بين ١٩٥٨-١٩٩٠م، والتي كان يسودها دائماً التوتروالارتياب، منذ نشأت الدولة العراقية، بسبب الخلاف بين الأسرتين السعودية والهاشمية.

وقفت المملكة العربية السعودية ضد العراق خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٥٦م، حيث احتدم الصراع حول حلف بغداد، كما انعكس الخلاف السعودي البريطاني حول واحة البريمي عام ١٩٥٥م على العلاقات العراقية السعودية.

أخذت العلاقات العراقية السعودية خلال ١٩٥٦-١٩٥٨م تميل إلى التقارب والتعاون، فزار الملك فيصل الثاني السعودية في عام ١٩٥٦م، كما زار الملك سعود العراق عام ١٩٥٧، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التقارب لإبعاد الملك سعود عن الرئيس جمال عبد الناصر، ولتشكيل جبهة مؤيدة للنفوذ الأجنبي في المنطقة العربية لمواجهة التكتل القومي العربي، وبرز ذلك عندما أيد الملك سعود قيام الاتحاد العربي بين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨م، لمواجهة الوحدة المصرية السورية في الاول من شباط ١٩٥٨م مع أن السعودية كانت تقف دائماً وبحزم ضد المشاريع الوحدوية التي كان يطرحها الهاشميون.

توترت العلاقات العراقية السعودية ما بين ١٩٥٨-١٩٦١م، نتيجة لازدياد النفوذ الشيوعي في العراق بعد إعلان قيام الحكم الجمهوري، فطلب الملك سعود مواجهة هذا المد الشيوعي عن طريق احتلال العراق من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما زاد من سوء العلاقات بين البلدين قيام الرئيس عبد الكريم قاسم بالمطالبة بضم الكويت عام ١٩٦١م، وهو الأمر الذي رفضته السعودية ودعمت الكويت عسكرياً وسياسياً لمواجهة ذلك، وبالرغم من ذلك فقد توافق الموقفين العراقي والسعودي من إنفصال الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١م، بل سعى الجانبان إلى فصل عرى هذه الوحدة، دون تنسيق مشترك بينهما.

انخفضت وتيرة التوتر في العلاقات العراقية السعودية خلال ١٩٦٢-١٩٦٧م، واتسمت بنوع من الاستقرار والهدوء، بالرغم من موقف العراق المؤيد للانقلاب اليمني عام ١٩٦٢م، والذي

كانت السعودية تقف ضده، فلم يسودها أي نوع من التوتر، واتضح ذلك من خلال تبادل البرقيات والتهاني بعدة مناسبات، وخلو الخطاب الإعلامي للبلدين من أي تصعيد سياسي، واستمر الاستقرار في مستوى العلاقات بالرغم من اختلاف وجهات النظر بين البلدين خلال حرب ١٩٦٧م حول السياسة النفطية، من حيث ضرورة استخدام النفط كسلاح سياسي في المعركة وهو المطلب العراقي، أو الاستفادة من عوائده في خدمة القضية العربية ويمثله الجانب السعودي.

شهدت العلاقات العراقية السعودية خلال ١٩٦٨-١٩٧٢م، حالة من الاستقرار المتسم بالحذر، نتيجة لاستلام البعثيين الحكم في العراق عام ١٩٦٨م، وازدياد اهتمامهم بمنطقة الخليج العربي، وميولهم نحو الاتحاد السوفييتي، والذي تكلل بتوقيع إتفاقية دفاع مشترك بين البلدين عام ١٩٧٢م، مما أقلق الجانب السعودي، بالرغم من سعي الحكومة العراقية الجديدة لتحسين علاقاتها مع الدول الخليجية بشكل عام، والسعودية بشكل خاص، وزاد من ارتياب السعودية عقد العراق لاتفاقية دفاع مشترك مع الاتحاد السوفييتي، كما أن العراق لم يخفي تخوفه من زيادة التفاهم السعودي الإيراني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، لما يشكل من تهديد للعراق، ولمنافذه الحيوية على الخليج العربي.

توترت العلاقات العراقية السعودية خلال ١٩٧٣-١٩٧٤م، على أثر الخلاف العراقي الكويتي على الحدود في أوائل عام ١٩٧٣م، وزادت حدة التوتر خلال حرب تشرين الأول ١٩٧٣م، لتباين موقف البلدين حول السياسة النفطية، فبينما دعا العراق الى التأميم الكامل للمنشأت النفطية في الوطن العربي، نجد السعودية قد أيدت التخفيض التدريجي للإنتاج النفطي، وبرزت حدة الخلافات خلال مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال العرب في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣م، والذي أقر بموجبه تخفيض الإنتاج النفطي.

شهدت العلاقات العراقية السعودية تحسناً ملحوظاً منذ منتصف السبعينيات، حيث تم تبادل الزيارات بين البلدين، وأخذت صيغة الخطاب الإعلامي تميل إلى اللين وتدعو إلى التعاون، وتوج تطور هذه العلاقات بمشاركة السعودية في مؤتمر بغداد، والذي دعت له الحكومة العراقية لمواجهة السياسة المصرية الداعية للسلام مع إسرائيل.

وصلت العلاقات العراقية السعودية قمة تطورها خلال الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-

١٩٨٨م، والتي أعطت بُعداً قومياً لمنطقة الخليج العربي، وعززت الروح الأخوية والتضامنية، فقد وقفت السعودية إلى جانب العراق ودعمته مادياً وسياسياً، نتيجة للتهديد الإيراني لأمن دول الخليج العربي بشكل عام والسعودية بشكل خاص، ولأن سقوط العراق يعني سقوط المنطقة بأكملها.

ساد التقارب في العلاقات العراقية السعودية خلال عام ١٩٨٩م، وأوائل عام ١٩٩٠م، إلا أن الاجتياح العراقي للكويت في آب ١٩٩٠م، نقل العلاقات العراقية السعودية إلى مرحلة لم تشهدها من قبل، وهكذا تصبح الكويت وللمرة الثالثة سبباً لتوتر العلاقات العراقية السعودية.

يتضح من خلال مراحل الدراسة أن العلاقات السياسية العراقية السعودية ما بين ١٩٥٨-١٩٩٠م، لم تكن على وتيرة واحدة، بل تأرجحت بين التباعد والتقارب، والود والعداء. وبالرغم من هذا فلم تتعرض العلاقات الدبلوماسية الثنائية الى القطيعة خلال فترة الدراسة، إذا ما استثنينا فترة مطالبة الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم بالكويت عام ١٩٦١م.

## قائمة المصادر والمراجع

### اولاً: الوثائق العربية المنشورة


- البكر، أحمد حسن ، **مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية احمد حسن البكر ١٩٦٨-١٩٧٠م**، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧١م .
- ابو جابر، غالب، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الاردنية ١٩٢٣ -١٩٧٣م**، وزارة الثقافة والإعلام ،١٩٧٥م.
- جامعة الدول العربية، **مضابط جلسات دوري الأجتماع العادي وغير العادي الخامس والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية،،آذار ١٩٦١م** ، مضبطة الجلسة السابعة، مضبطة الجلسة الثامنة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٦م .
- حسين ، صدام، **الإعلان القومي أصداء وأفاق**، وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
- خوري ، يوسف ، **المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩م**،دراسة توثيقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م.
- الرحومي، أحمد ، وآخرون، **أسرار ووثائق الثورة اليمنية**، دار العودة، بيروت، ودار الكلمة، صنعاء، ١٩٧٨م.
- الزوبعي، خليل ابراهيم، **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩م**، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م .
- **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية**، أيار ١٩٦٩م ، دار الابحاث والنشر، بيروت، ١٩٦٩م.
- **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية** في تشرين الثاني ١٩٦٨م، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ١٩٦٨م .
- عبدالناصر ،جمال ، **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م.
- عودة ، احمد عصام ، الم**لف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الاول في القاهرة الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان**، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٨١م .
- **الكتاب الابيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج**، دانه للعلاقات العامة والنشر، عمان، ١٩٩٢م.

- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** لعام ١٩٦٧م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩م .
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** لعام ١٩٧٠م ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤م
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** لعام ١٩٧٣م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦م .
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** لعام ١٩٧٥م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧م
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** لعام ١٩٧٦م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩م
- مجلس التعاون الخليجي، **وثائق مجلس التعاون الخليجي** ، وزارة الاعلام، قطر، ؟١٩٨م .
- **مجموعة خطب الملك حسين، ٢٥ عاماً من التاريخ ١٩٥٢-١٩٧٧**، ج١ ، وزارة الاعلام ، عمان، ١٩٧٨م.
- نضال البعث، **القطر العراقي ١٩٥٨-١٩٦٣، من ثورة الرابع عشر من تموز الى ثورة الرابع عشر من رمضان،** دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٢م.
- **الوثائق الأردنية** لعام ١٩٧٠م، دائرة المطبوعات والنشر، عمان ، ١٩٧٠م.
- **الوثائق الاردنية** لعام ١٩٧١م، دائرة المطبوعات والنشر، عمان ، ١٩٧١م.
- **الوثائق البريطانية لعام** ١٩٥٨م،عرض وتحليل انتوني ناتنج ،جريدة الراي (الاردن)، كانون ثاني – شباط ، ١٩٨٩م .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٦٣م،** الجامعة الامريكية، بيروت.
- **الوثائق العربية لعام ١٩٦٤م** ، الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٦٥م** ، الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٦٦م** ، الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٦٧م** ، الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٦٨م** ، الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٦٩م** ، الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٧٠م،** الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٧١م،** الجامعة الامريكية، بيروت .

- **الوثائق العربية لعام ١٩٧٣م** ، الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٧٥م** ، الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٧٦م** ، الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٧٧م** ، الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٧٨م** ، الجامعة الأمريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٧٩م** ، الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق العربية لعام ١٩٨٠م**، الجامعة الامريكية، بيروت .
- **الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، مركز الوثائق والدراسات،ابو ظبي، ١٩٦٩ م.
- **الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، مركز الوثائق والدراسات، ابو ظبي، ١٩٧٢ م.
- **الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١م**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت ،مركز الوثائق والدراسات،ابو ظبي،١٩٧٣ م.
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٧٩م**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠م.
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٠م**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨١م.
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨١م**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٢م** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣م.

**ثانيا :الوثائق الأجنبية المنشورة**


- **Records of Iraq 1914-1966**, Advisory Editor: Alan De L Rush, Research Editor: Jane Priestland, Archive Editions 2001, Printed and Bound by Antony Rowe Ltd, Chippenham, Wilts, UK, Vol. (14), (1961-1963).
- **Records of Jordan 1919-1965**,Vol.II:1958-1960, Edited by Jane Priestland, Archive Editions, 1996. F.O. 371/134026, Tel, From Amman to F.O. No. (264), March, 5, 1958.

- **Records of Kuwait 1961-1965**,Edited by Anita L.P.Burdett, Archive Editions, 1997, Printed by Antony Rowe Limited, Chippenham, UK and Bound by Green Street Bindery, Oxford ,UK,(1961).
- **Ruling Families of Arabia**: **Jordan: the Royal Family of Al-Hashim**, Volume2, Edited by Alan de lacy Rush, Archive Editions, 1991.

- **Ruling Families of Arabia: Saudi Arabia**: **The Royal Family of Al-Saud**, Volume2, Edited by Alan de lacy Rush, Archive Editions, an Imprint of Archive International Group, 1991.

- **The Iraq-Kuwait Dispute**, Editor Richard Schofield, Archive Editions, 1994, Printed in England by Hobbs Ltd, Southampton, and Bound by Green Street Bindery, Oxford,Vol(6), The International Status of Kuwait, Part II: 1914-1994, Outward Telegram From Commonwealth Relations Office, No.338, 27 June 1961.

**ثالثا:المذكرات**


- ايدن، انتوني، **مذكرات**، دار مكتبة الحياة ، بيروت، ١٩٦٠م .
- ايزنهاور، دوايت، **مذكرات**، ترجمة هيوبرت يونغمان، د.ن، د.م، ١٩٦٩م .
- الباجه جي،عدنان، **صوت العراق في الأمم المتحدة ١٩٥٩-١٩٦٩م**، سجل شخصي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢م .
- الجمسي، محمد عبد الغني، **مذكرات، حرب اكتوبر ١٩٧٣م**، مطابع شركة تيب، باريس، ١٩٨٩م .
- الحسين بن طلال، **مهنتي كملك، أحاديث ملكية**، ترجمة غازي غزيل، مؤسسة مصري للتوزيع، لبنان،١٩٨٧م.
- حمادي، سعدون، **مذكرات وآراء في شؤون النفط**، دار الطليعة، بيروت،١٩٨٠م .
- الحوارني، أكرم، **مذكرات**، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠٠٠م.
- رياض، محمود، **مذكرات ١٩٤٨ – ١٩٧٨م**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥م.
- السادات، أنور، **البحث عن الذات، قصة حياتي**، ط٢، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٨م .
- السويدي، توفيق، **مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٩م.
- الشاذلي، سعد الدين، **حرب أكتوبر**، مذكرات، مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، باريس، ١٩٨٠م.
- شارون،أرييل، **مذكرات**، ترجمة انطوان عبيد، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٢م .
- العظم، خالد، **مذكرات**، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٢م.
- كارتر، جيمي، **مذكرات**، ترجمة شبيب بيضون، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٥م .
- كيسنجر، هنري، **مذكرات**، الاهلية للنشر، عمان ، ٢٠٠٥ م.
- أبو لحوم، سنان، **اليمن حقائق ووثائق عشتها ١٩٦٢-١٩٧٤م**، مؤسسة العفيف، صنعاء، ٢٠٠٢م.
- المجالي، هزاع ، **مذكراتي**، د.ن ، د.م، ١٩٦٠م .
- مرعي، سيد، **أوراق سياسية**، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٩م.
- مهدي كبه، محمد ، **مذكراتي في صميم الإحداث ١٩١٨ – ١٩٥٨**، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥م.

- هاشم، جواد، **مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام: ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠ م** ، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣م.

**رابعا : الصحف**


- ام القرى ( السعودية ) ، ١٩٥٥ م ،١٩٥٦ م ،١٩٥٧م ، ١٩٥٨م ،١٩٦١م،١٩٦٣،١٩٦٢م.
- البلاد( السعودية)، ١٩٥٥م .
- الجزيرة(السعودية)، ١٩٨٠م، ١٩٨١م ، ١٩٨٢م.
- الرياض(السعودية)،١٩٧٩م، ١٩٨٠م،١٩٨٢م.
- الشرق الأوسط (السعودية)، ١٩٨٠م،١٩٨١م
- المدينة (السعودية)، ١٩٨٢م.
- عكاظ(السعودية)
- وكالة الأنباء السعودية(السعودية)، ١٩٨١م ،١٩٨٢م .
- اليوم ( السعودية)، ٢٦ نيسان ١٩٨١م.
- الأهرام (مصر)، ١٩٦٢م،١٩٦٧م،١٩٧٦م،١٩٧٨م،١٩٩٠م.
- اخبار اليوم (مصر)، ١٩٨٢م.
- جريدة السياسة الكويتية (الكويت) ،١٩٧٣م.
- الرأي العام الكويتية (الكويت )، ١٩٧٩م.
- جريدة المنار(الاردن)، ١٩٦٢م .
- الدستور (الأردن)، ١٩٧٠م، ١٩٧١م، ١٩٧٨م.
- الدفاع (الاردن)، ١٩٥٧م،١٩٥٨م،١٩٦٢م.
- الرأي(الاردن)،١٩٧٥م ،١٩٧٦ م،١٩٧٩م ، ١٩٨٩م.
- النهار (اللبنانية)، ١٩٧٩ م.

**خامساً: الدوريات**


- السوارية، نوفان رجا، والشرعة، إبراهيم، عروبة الجزرالإمارتية الثلاث (أبوموسى، وطنب الكبرى،وطنب الصغرى)١٧٥٠-١٩٧١م، دراسة وثائقية تاريخية، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، مجلد٣٢، ٢حزيران٢٠٠٥م .
- شاكر،هدى، حوار مع اللواءالركن المتقاعد حميد السراج، أسرار جديدة حول كيفية اقتحام قصر الرحاب، **آفاق عربية**، بغداد، العدد التاسع، ١٩٨٦م.
- شقير،رشيد، أزمة الخليج جذور وافاق، **مجلة الفكر الاستراتيجي**، بيروت، العدد٣٥، كانون الثاني ١٩٩١م.
- شكرالله،هاني،انهيار قمة فاس ومعضلة البدائل،**السياسة الدولية**،مصر،العدد٦٧،يناير(كانون الثاني) ١٩٨٢م .
- الشناق،عبد المجيد،العلاقات الألمانية الاتحادية-العراقية خلال الفترة من عام١٩٥٨-١٩٦٥،**مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**،الجامعة الأردنية،العدد١،شباط ٢٠٠٠م .
- ابوعامود،محمد سعيد،العلاقات العربية العربية،**السياسة الدولية**،مصر،ع ١٣٩،٢٠٠٠م.
- العتيبي،سطام،الموقف البريطاني من التهديد العراقي للكويت في عهد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ من خلال وثائق الأرشيف البريطاني،**المجلة العربية للعلوم الإنسانية**،الكويت،ع١٠٣، ٢٠٠٨م .
- العمد،عدنان،السياسة العراقية وأزمة الشرق الأوسط،**السياسة الدولية**،العدد ٤١،يوليه(تموز) ١٩٧٥م .
- غالي، بطرس، الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول، **السياسة الدولية**، مصر، العدد ٤١، يوليه(تموز) ١٩٧٥م.
- الكروي،محمود صالح،لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية،**مجلة المستقبل العربي**،بيروت،العدد ٣١٦،حزيران ٢٠٠٥م .
- مصطفى،حمزه،الدور القومي للجيش العراقي،حرب تشرين نموذجاً،**آفاق عربية**،بغداد،العدد ١٠، ١٩٨٦م .
- موافي،عبدالحميد،المبادرة السعودية وأزمة الشرق الأوسط،**السياسة الدولية**،مصر،العدد ٦٦،تشرين الاول١٩٨١م.
- ياغي،إسماعيل،العلاقات السعودية العراقية،١٩٢٠ – ١٩٥٨م،**مجلة كلية العلوم الاجتماعية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،السعودية،العدد الثاني،١٩٧٨م.

اليوميات البترولية في عامين(١٩٧٣-١٩٧٤م)، **السياسة الدولية**، مصر، العدد٤١، يوليه ١٩٧٥م.

**سادسا: المراجع العربية و المعربة**


- أحمد ، إبراهيم خليل، جعفر عباس حميدي، **تاريخ العراق المعاصر**، جامعة الموصل، الموصل،١٩٨٩م.
- أحمد، حسن مصطفي، **الجبهة الشرقية و معاركها في حرب رمضان**، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، ١٩٨٧م.
- الادهمي، محمد مظفر،**الطريق الى حرب الخليج**،الأهلية للنشر،عمان،١٩٩٧م.
- أسود،عبدالرزاق محمد، **الموسوعة الفلسطينية**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٧٩م .
- الاعظمي، وليد حمدي، **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة(١٩٦٥)**، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٢م .
- الإمامي، سليم شاكر، **الجيش العراقي وحرب تشرين١٩٧٣**، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠١م.
- اوبالانس ،ادجار ، **اليمن، الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠م**، ترجمة عبدالخالق لاشين،جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٥م.
- باديب،سعيد،**الصراع السعودي المصري**، دار الساقي، لندن،١٩٩٠م .
- باسيلييف،الكسي، **بترول الخليج والقضية العربية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩م .
- البدري،حسن،**التعاون العسكري العربي المشترك، ماضيه، حاضره، مستقبله**، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٢م.
- بريسون، توماس،**العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ إلى ١٩٧٥**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر (مترجم)، دار طلاس،دمشق،١٩٨٥ م .
- بشور،أمل، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر**،جروس برس،لبنان،٢٠٠١م .
- بطاطو،حنا،**العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار)**،٣جـ، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢م .
- البكوش،الطيب،**الخليج العربي بين الهيمنه والارتزاق**، مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، تونس،١٩٩٢م.
- بلاك،ايان، وبيتي موريس،**حروب إسرائيل السرية، تاريخ الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية**، ترجمة عمار جولاق وعبدالرحيم الفرا، الأهلية للنشر،عمان،١٩٩٢م .
- بوين، ولتر.ج، **الأسرار الخفية لحرب الخليج**، ط١، ترجمة طلعت غنيم وعبدالسلام نوير، دار الكتاب العربي، دمشق، ١٩٩٣م.

– البيضاني، عبد الرحمن، **أزمة الأمة العربية وثورة اليمن،** المكتب المصري الحديث، القاهرة،١٩٨٤م.

– بيلي، سيدني، **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام،** ترجمة الياس فرحات، دار الحرف العربي،بيروت،١٩٩٢م .

– بينروز،اديث ، فرانسيس بينروز،**العراق:دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ١٩١٥-١٩٧٥** ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي،الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩م.

– التدمري،أحمد جلال،**الجزر العربية الثلاث،** دراسة وثائقية، د.ن ، رأس الخيمة ،د.ت .

– تريب، تشارلز، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر،** ترجمة زينة جابر ادريس، الدار العربية للعلوم، لبنان،٢٠٠٦م .

– التل، احمد، **لماذا تراجع العرب؟،** حقوق النشر للمؤلف، عمان، ٢٠٠٠م.

– التل، وصفي، **كتابات في القضايا العربية،** دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، ١٩٨٠م.

– التهامي، محمد حسن، ومحمد الطويل، **معركة الحزام الذهبي الأولى،** د.ن، القاهرة، ١٩٩٠م.

– الثور،عبدالله، **ثورة اليمن،** حقوق النشر للمؤلف، صنعاء، ١٩٨٦م .

– جاكار، رولان، **الأوراق السرية لحرب الخليج،** ترجمة محمد مخلوف، دارالارض، ليماسول،١٩٩١م.

– الجبوري، صالح صائب، **محنة فلسطين و أسرارها السياسية والعسكرية،** حقوق النشر للمؤلف،بيروت،١٩٧٠ م.

– الجبوري،صالح حسين، **ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق:نهاية حكم عبد الكريم قاسم**،دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠م .

– جرجس، فواز،**النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى،** مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ١٩٩٧م .

– جزيلان،عبد الله،**التاريخ السري للثورة اليمنية من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٢،** مكتبة مدبولي،القاهرة، ١٩٧٩م .

– الجعفري، بشار،**السياسة الخارجية السورية،** دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧م.

– جمعة، سعد، **المؤامرة ومعركة المصير،** دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٩م.

– جويس،جريجري، **العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل(الابنية الداخلية والمؤثرات الخارجية )،** ترجمة سامية الشامي،مكتبة مدبولي،القاهرة،١٩٩٣م .

- ابو حجر،امنة ، **موسوعة المدن و القرى الفلسطينية**،دار اسامة،عمان،٢٠٠٣م.
- الحديدي،صلاح الدين، **شاهد على حرب٦٧**،مكتبة مدبولي،القاهرة ١٩٧٤م.
- الحسن، خالد، **قراءة نقدية لثلاث مبادرات:مبادرة بريجينيف،مبادرة الأمير فهد،مبادرة ريغان**، دار الكرمل للدراسات و الطباعة والنشر والتوزيع،عمان،١٩٨٦م.
- الحسني،عبدالرزاق،**تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٥، دار الكتب، بيروت،١٩٧٨م .
- حسين، الملك، **حربنا مع إسرائيل**، تحرير فيك فانس، بيار لوير، دار النهار للنشر، بيروت ،١٩٦٨ م.
- حسين، فاضل، **سقوط النظام الملكي في العراق**، مكتبة آفاق عربية للنشروالتوزيع، بغداد،١٩٨٦م.
- الحضرمي،عمر،**العلاقات الأردنية السعودية**، دارمجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان،الأردن ،٢٠٠٣م .
- ------- ، **البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية**،دار الفتح،عمان،٢٠٠٠ م.
- الحمداني، قحطان أحمد،**السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣**،مكتبة مدبولي،القاهرة،٢٠٠٨م .
- حمروش،احمد، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، خريف عبد الناصر،٥جـ، مكتبة مدبولي،القاهرة،١٩٨٤م.
- الحيالي،محمد جعفر،**العلاقات بين سوريا و العراق ١٩٤٥ -١٩٥٨ م**،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،٢٠٠١ م.
- خدوري، مجيد، **العراق الاشتراكي**، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥م..
- --------- ، **العراق الجمهوري**، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤م.
- خدوري،وليد،**القرارات النفطية العربية لعامي ١٩٧٣-١٩٧٤**، دراسة في كيفية اتخاذ القرار العربي،بحث في كتاب:إبراهيم سعد الدين وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٨٥م.
- خلف، صلاح (ابو اياد)، **فلسطيني بلا هوية**، ط٢، دار الجليل للنشر،عمان، ١٩٩٦م .
- خويري،انطوان،**حوادث لبنان ١٩٧٥م**، دار الابجدية، بيروت، ١٩٧٦م .
- درادكة، فتحي، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السعودية ١٩٥٣-١٩٦٧**، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن،عمان،٢٠٠٩م .
- دوغان، محمد أمين،**الحقيقة كما رأيتها**،دار الشعب، بيروت،١٩٦٢م .

- دوكاس،مارثا، **أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١-١٩٦٣م**،دار النهار، بيروت،١٩٧٣م .
- ديب، كمال، **زلزال في ارض الشقاق**،العراق، دار الفارابي، لبنان، ٢٠٠٣م .
- راشد، سامح محمد، **العلاقات الخليجية العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥م .
- الراوي،جابر إبراهيم، **إلغاء الاتفاقية العراقية الايرانية لعام ١٩٧٥م في ضوء القانون الدولي**، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، السلسلة الإعلامية ١١٦، ١٩٨٠م .
- رجب، يحيى حلمي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مكتبة العروبة، الكويت، ١٩٨٣م.
- **---------** ،**أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٩٩م .
- الرعود،عبد اللطيف،**الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية**، أطروحة دكتوراه- جامعة ام درمان الإسلامية،السودان، ١٩٩٩م.
- الروسان،ممدوح، **العراق والسياسة العربية ١٩٢١ – ١٩٤١م**،د.ن ، د.م، 1972م .
- **---------** ، **العراق وقضايا الشرق العربية القومية، ١٩٤١–١٩٥٨**، ط١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٧٩م.
- الزبيدي، ليث، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١م.
- زكريا، جمال ، **الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر١٩٤٥-١٩٧١م**، ط٢، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٨م .
- الساكت، محمد ، **الأمين العام لجامعة الدول العربية، اختصاصاته السياسية والإدارية ودوره في قوات الطوارئ العربية**،دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤م.
- سالينجر، بيار، اريك لوران، **حرب الخليج الملف السري**، الناشر:اوليفية أوربان، باريس،١٩٩١م.
- السامرائي، شفيق عبد الرزاق، **المشرق العربي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد،١٩٨٠م.
- السامرائي، يونس حسن، **العراق والقضية الفلسطينية ١٩٥٨-١٩٧٣م**، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ١٩٩٩م.
- سرور، عبد الناصر، **السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الامريكية١٩٧٩ – ١٩٩٠م**، مكتبة القادسية، فلسطين، ٢٠٠٣م.

- سعيد، أمين، **تاريخ الدولة السعودية**، الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٥م.
- سعيد، علي كريم، **عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم**، مراجعات في ذاكرة طالب الشبيب، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٩م .
- سلامة، غسان، **السياسة الخارجية السعودية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠م.
- سلوغلت، ماريون فاروق، و سلوغلت ،بيتر، **من الثورة إلى الديكتاتورية، العراق منذ ١٩٥٨م**، ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل، ألمانيا، ٢٠٠٣م.
- السويدي،جمال سند، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٦م .
- سيل، باتريك، **الصراع على سورية:دراسة للسياسة العربية١٩٤٥ ـ١٩٥٨** م، ترجمة سمير عبده و محمود فلاحه،دار الكلمة،بيروت،١٩٨٠م .
- سيل، باتريك،**الاسد، الصراع على الشرق الاوسط** ، شركة المطبوعات للنشر، بيروت،١٩٩٣م.
- شرابي، **نظام،اميركا والعرب:السياسة الاميركية في الوطن العربي في القرن العشرين** ، رياض الريس، لندن، ١٩٩٠م.
- الشرع، صادق، **حروبنا مع إسرائيل ١٩٤٧-١٩٧٣ معارك خاسرة وانتصارات ضائعة** ، دار الشروق، عمان،١٩٩٧ م .
- شرف، سامي، **سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦م .
- الشعيبي، عيسى، **الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧م**،مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩م .
- شقير،عبد الرحمن، **من قاسيون إلى ربة عمون، رحلة العمر**، كتاب الأردن الجديد، عمان، ١٩٩١م .
- شكري، طارق محمود، **حرب تشرين/ اكتوبر١٩٧٣م وجهات نظر و تحليل**، بيت الحكمة،بغداد، ٢٠٠٢م .
- شلاش، سعد، **الجمهورية العربية المتحدة في منظور الصحافة العراقية ١٩٥٨-١٩٦١م**، مؤسسة عيبال، دمشق، ٢٠٠٤م.
- الشناق،عبد المجيد، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦**، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦م .

- شوفاني،إلياس، **إسرائيل في خمسين عاماً، المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس،** دار جفرا للدراسات ، دمشق، ٢٠٠٢م .
- صالح، غانم محمود، **العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩–١٩٥٨م،** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، د. ت.
- صبري، موسى، **السادات الحقيقة والأسطورة،** المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٥م .
- صبري، موسى، **وثائق حرب أكتوبر،** المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٥م.
- أبو طالب، حسن، **المملكة السعودية وظلال القدس،** المكتبة الثقافية، سينا، للنشر، القاهرة، بيروت، ١٩٩٢م.
- الطحاوي، عبد الحكيم ، **الملك فيصل والعلاقات الخارجية السعودية،** عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، مصر، ٢٠٠٢م .
- طوالبة، حسن محمد، **القضية القومية بين المنهج الكفاحي والتضليل المقصود،** وزارة الثقافة والاعلام، العراق،١٩٨٠م .
- عبد الرحمن،أسعد، **الحرب العربية- الإسرائيلية الرابعة: وقائع و تفاعلات** /سلسلة كتب فلسطينية؛ منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٤م .
- عبد الفتاح، فكرت نامق، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣–١٩٥٨م،** منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١م.
- عبد المولى،محمد، **الانهيار الكبير، أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية،** دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩م .
- عبدالقادر،شامل،**عبد الكريم قاسم البداية والنهاية**،الأهلية للنشر،عمان،٢٠٠٢م .
- العبدلي،سمير،**الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م .
- عبيد، نايف علي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢م .
- العدوان، عبدالحليم مناع، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية، ١٩٤٦-١٩٩٠،** دار الحامد للنشر والتوزيع، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،٢٠٠٩ م .
- العرس، فيصل، **الحرب العراقية الإيرانية(يوميات ووقائع واحداث)،** دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧ م .
- عسه،احمد، **معجزة فوق الرمال،** المطابع الاهلية اللبنانية، لبنان، ١٩٧١م .
- عصاصة، سامي، **هل انتهت حرب الخليج،** مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٣م.

- علي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية،** مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- العلي، خالد، **مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية،** بحث في كتاب: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٩١م .
- أبو علية،عبدالفتاح حسن، **الدين والسياسة في موقف الملك فيصل تجاه قضية فلسطين،** بحث في كتاب: المملكة العربية السعودية وفلسطين، بحوث و دراسات، دارة الملك عبدالعزيز ،الرياض ، ٢٠٠٦م .
- عليوه،السيدة ،**الملك فيصل والقضية الفلسطينية**،دارة الملك عبد العزيز،الرياض،١٩٨٢م .
- غالي، بطرس، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية،** معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، ١٩٧٧م.
- غلمن، ولدمار، **عراق نوري السعيد،** مؤسسة الإنتاج الطباعي، بيروت، ١٩٦٥م.
- غليون، برهان، **ماذا بعد عاصفة الخليج،** مركز الاهرام للطباعة، القاهرة، ١٩٩٢م.
- الغنيمي، محمد طلعت، **نظرات في العلاقات الدولية العربية**،جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، د. ت .
- --------- ،**البترول العربي، وأزمة الشرق الأوسط** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٧٤م .
- الغيطاني، جمال، **حراس البوابة الشرقية: الجيش العراقي من حرب( تشرين اول) اكتوبر الى حرب الشمال**،د.ن، القاهرة، ١٩٧٥م .
- فاسيلييف،**تاريخ العربية السعودية،** ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو،١٩٨٦م .
- الفقيه،غازي بن احمد، **شواهد من الموقف السعودي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية في عهد فيصل بن عبدالعزيز أميراً وملكاً**، بحث في كتاب:المملكة العربية السعودية وفلسطين، بحوث ودراسات، دارة الملك عبد العزيز،الرياض،٢٠٠٦م .
- فوزي، محمد، **حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧-١٩٧٠م،** دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٣م.
- فوزي،احمد، **عبدالسلام عارف،** مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٩م .
- القباع،عبد الله، **السياسة الخارجية السعودية،** ط١،حقوق النشر للمؤلف، الرياض،١٩٨٦م .
- القبلان، مروان، **أضواء على ظلال الخليج،** الأوائل للنشر،دمشق،٢٠٠٣م .

- قلعجي، قدري، **وثائق النكسة تحت أضواء التجربة المرة**، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٩م.
- كاخيا، إبراهيم إسماعيل،" **إسهام المملكة العربية السعودية في حرب ١٩٧٣م"**، بحث في كتاب: المملكة العربية السعودية وفلسطين، بحوث ودراسات، دارة الملك عبدالعزيز،الرياض،٢٠٠٦م.
- كنه،خليل ،**العراق أمسه وغده**، د.ن ،بيروت ،١٩٦٦م .
- كوانت، ويليام، **أمريكا و العرب و إسرائيل:عشر سنوات حاسمة (١٩٦٧-١٩٧٦)**، ترجمة عبد العظيم حماد، دار المعارف،القاهرة،١٩٨٠م .
- كوبار،جاك، **من حرب الأيام الستة**، ترجمة كمال السيد، دار الوطن العربي، بيروت، ١٩٧٤م.
- كوساتش،غريغوري، يلينا ميلكوميان، **تطور السياسة الخارجية السعودية من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات**، مراجعة ماجد التركي، معهد الدراسات الدبلوماسية،الرياض، ٢٠٠٥م .
- الكيالي،عبد الوهاب، **موسوعة السياسة** ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت،جـ ١٩٨٦،٤م .
- كيمحي، ديفيد، **الخيار الأخير ١٩٦٧-١٩٩١م**، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٢م.
- محافظة، علي، **العلاقات الأردنية البريطانية، ١٩٢١ــ١٩٥٧**، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣م.
- محافظة، محمد، **التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة المصرية السورية، ١٩٥٨-١٩٦١**، دار جرير، عمان، ٢٠٠٨م.
- محجوب، محمد احمد، **الديمقراطية في الميزان**، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣م.
- محمد،ثامر كامل، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ، ١٩٨٥م.
- محمود، حسن سليمان، **الكويت ماضيها وحاضرها**، المكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٦٨م.
- محيي الدين، جهاد مجيد، **العراق والسياسة العربية ١٩٤١ ــ ١٩٥٨**، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، بغداد، ١٩٨٠م.
- مديرية التوجيه المعنوي، **الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة**، مديرية التوجية المعنوي، عمان، ١٩٧٤م .
- المرزوقي،مطر، **"اسهامات المملكة العربية السعودية في حروب فلسطين"**، بحث في كتاب: المملكة العربية السعودية وفلسطين، بحوث ودراسات، دارة الملك عبد العزيز،٢٠٠٦م .

- المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، **دور الجيش العراقي في حرب تشرين ١٩٧٣م،** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥م.
- المسلم، إبراهيم، **العلاقات السعودية المصري**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- مسلم، طلعت احمد، **التعاون العسكري العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م.
- مطر، جميل وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١م .
- المميز، أمين، **المملكة العربية السعودية كما عرفتها**، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.
- المناعي، الطاهر، **الخطاب القومي العربي المعاصر من خلال أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٥-١٩٩٠**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨م .
- المنجد، صلاح الدين، **سورية ومصر بين الوحدة والانفصال وثائق ونصوص**، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٢م.
- منصور، سامي، **مذبحة لبنان الكبرى**،المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨١م.
- **الموسوعة اليمنية**، مؤسسة العفيف، ومركز دراسات الوحدة العربية، صنعاء، بيروت، ٢٠٠٣م.
- موسى، سليمان، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٩٦م.
- النجار، مصطفى عبد القادر، **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي**، دراسة وثائقية، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٧٥م.
- الندوة الإستراتيجية: **حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما(٣-١٩٩٨/١٠/٥)** ، حرب أكتوبر، المحور العسكري، وزارة الدفاع، القاهرة ،١٩٩٨م .
- النعيم، مشاري عبدالرحمن، **الحدود السياسية السعودية البحث عن الإستقرار**، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٩م.
- الهور، منير وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧-١٩٨٢**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ودار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣م.
- هيكل، محمد حسنين، **الطريق إلى رمضان**، دار النهار، بيروت، ١٩٧٥م.
- **---------** ، **سنوات الغليان**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨م.
- **---------** ، **ما الذي جرى في سورية**، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٥م.

- --------- ، **حرب الخليج، أوهام القوة والنصر**،ط١، مركز الاهرام للترجمة، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ---------، **اكتوبر ٧٣ السلاح والمواجهة**، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مصر، ١٩٩٣م .
- وائي، اديث، أيف بينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥م**،ترجمة عبدالمجيد القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩م .
- ياغي،اسماعيل احمد ، **مبادرة الملك فهد للسلام ١٩٨١م**، بحث في كتاب: المملكة العربية السعودية وفلسطين ، بحوث ودراسات، دارة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٦م .
- --------- ، **حركة رشيد عالي الكيلاني، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية**،دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤م .
- يوسف، احمد، **الدور المصري في اليمن**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨١م.

**سابعا :الرسائل الجامعية غير المنشورة**


- أيوب، أكرم سالم، **العلاقات العراقية السورية ١٩٦٨ــ ١٩٨٨م:دراسة تاريخية سياسية و اقتصادية،** رسالة ماجستير، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٧م.
- درادكه، فتحي محمد، **موقف السعودية من الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٧٣م،** أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن،٢٠٠٦م.
- الطراونة،احمد،**العلاقات الاردنية السعودية ١٩٢١-١٩٦٤م**،أطروحة دكتوراه،الجامعة الأردنية،عمان،٢٠٠٤م .
- عبود،ذياب،**العلاقات السياسية العراقية السورية ١٩٦٨ -١٩٧٩م**، أطروحة دكتوراه،معهد التأريخ العربي و التراث العلمي للدراسات العليا،جامعة الدول العربية ، بغداد،٢٠٠٩م.
- العرامي،أحمد، **العلاقات اليمنية العراقية ١٩٣٤-١٩٦٢**، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية،عمان، ٢٠٠٧م .
- العنزي، مفرح حميد،**العلاقات السياسية السعودية العراقية (١٩١٩-١٩٤٥م )**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،عمان،2007 م.
- فخرالدين، بشار واصف،**دور جامعة الدول العربية في أزمة الخليج ١٩٩٠م**، رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية،عمان،١٩٩٥م.
- الفهداوي،خالد،**العلاقات السورية السعودية١٩٧٣ -١٩٩١م** ، أطروحة دكتوراه، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٨م.
- النعيمي،قيس،**العلاقات العراقية السورية ١٩٥٨-١٩٦٨م**،أطروحة دكتوراه،جامعة الموصل،العراق،٢٠٠٨م.

## ثامنا : المراجع الاجنبية


- Aker, Frank, **October 1973, the Arab-Israeli War**, Archon Book, United States of America, 1985.
- Alsowayegh, Abdulaziz**, Arab PetroPolitics**, Croom Helm, London, 1984.
- Aruri, Naseer H, **Jordan: a study in political development (1921-1965)**, Martinus Nijhoff, Nether Land, 1972.
- Badeau, John S., **the American Approach to the Arab World**, Harper &Row, New York and London, 1968.
- Birdwood, Christopher Bromhead, **Nuri As-said: a study in Arab leadership**, Cassell, London, 1959.
- Cobban, Helena, **the Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics**, Cambridge University Press, London, 1984.
- Dann ,Uriel ,**Iraq Under Qassem, Apolitical History 1958-1963**,Israel Universities Press, Jerusalem, 1969.
- Dann,Uriel, **King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism**, Oxford University Press, New York, 1989.
- Darwish, Adel and Gregory Alexander, **Unholy Babylon: secret history of Saddam's war**, St.Martin's, New York ,1991.
- Furtig ,Henner, **Iran's Rivalry with Saudi Arabia between The Gulf Wars**, Garnet Publishing Limited, UK, 2002.
- Glubb, John Bagot, **Britain and the Arabs: a study of fifty years, 1908 to 1958**, Hodder and Stoughton, London, 1959.
- Holden, David and Richerd Johns, t**he House of Saud: the rise and rule of the most powerful dynasty in the Arab world**, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1982.
- Kerr, Malcolm, **the Arab Cold War, 1958-1967: a study of ideology in politics**, Oxford University Press, London, 1970.
- Kissinger, Henry, **Years of Upheaval**, Little, Brown and Company, Boston, Toronto, 1982.
- Lacey, Robert, **the kingdom: Arabia and the house of Saud**, Hutchinson, London, 1981.
- Ma'oz, Moshe, **Syria under Assad: new domestic and foreign policies,** the Hebrew University of Jerusalem, Jerusalem, 1975.

- Podeh, Elie, **the Quest for Hegemony in the Arab World: the Struggle over the Baghdad Pact**, E. J. Bill, Leiden, 1995.
- Safran, Nadav, **from War to War: the Arab-Israeli confrontation 1948-1967: a study of the conflict from the perspective of coercion in the context of inter-Arab and big power relations**, Pegasus, NewYork, 1969.
- Schmidt, Dana Adams, **Yemen the Unknown War**, Rinehart and Winston, Holt, NewYork, 1968.
- Susser, Asher, **the Hashemites in the modern Arab world**: essays in honour of the late Professor Uriel Dann, Frank Cass, London, Portland, Or., 1995.

**تاسعا: المواقع الالكترونية**


- أبو الحسن بني الصدر، الثورة الإيرانية وأمريكا والعرب، برنامج زيارة خاصة، قناة الجزيرة، ٢٠٠٠/١/١٧م، انظر موقع www.aljazeera.net
- برنامج شاهد على العصر، لقاء مع المقدم عبد الكريم النحلاوي، قناة الجزيرة، قطر، ٢٠١٠م، www.aljazeera.net .
- بين فاس وبيروت مبادرتان للسلام، انظر موقع www.aljazeera.net/News/archive?ArchiveId=28988
- الطائي ، عبد الرزاق خلف ، السياسة السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي مبادرات السلام إنموذجاً، انظر http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/06/13/201280.html
- قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز ، http://www.kingkhalid.org.sa/kkDataBases.aspx
- اللقاء مع عبد المجيد الرافعي في برنامج زيارة خاصة، قناة الجزيرة، في ٢٠٠٦/٣/٢٦م، www.aljazeera.net.
- مذكرات اية الله منتظري انظر موقع: منتديات شؤون مصرية www.masreyat2.org
- موقع المقاتل، www.mogatel.com

## (الملحق ١)

### نص بيان مجلس قيادة الثورة حول إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران[1]

إن المعركة التي تخوضها الأمة العربية اليوم، ضد العدو الإمبريالي الصهيوني هي أشرف معركة، وهي القضية الأولى التي تتقدم بمحتواها التحرري، وضمن هذه المرحلة كل الاعتبارات الأخرى ولما كان العراق يتحمل مسؤولية قومية كبرى في المساهمة الفعالة، وبكل طاقاته، في هذه المعركة فإنه يتوجه إلى الجارة إيران بالدعوة إلى إعادة علائق حسن الجوار والتعاون وحل المشكلات القائمة وفق روح الجيرة وروح الروابط الإسلامية التي تجمع بين الشعبين العراقي والإيراني ومصالحهما المستقبلية.

لقد كان للعراق موقفه المبدئي الواضح تجاه المشكلات الناشئة مع الجارة إيران والتي قامت في ظروف خاصة، وقد استند العراق في ذلك الوقف والاعتبارات الناشئة عنه، إلى أسس السيادة والعلائق الدولية. وقد شرح العراق موقفه وأكده للمسؤولين الإيرانيين في اللقاءات المباشرة وفي جميع المناسبات الأخرى.

ويتطلب الظرف الراهن الذي تمر به الأمة العربية اليوم والمهمات الكبيرة التي تقع على عاتق العراق بذل كل الجهود الإيجابية الممكنة مع الجارة إيران بهدف حل المشكلات القائمة معها والانصراف التام إلى حشد كل طاقات العراق وزجها في المعركة القومية العربية الكبرى.

واستناداً إلى هذه النظرة القومية المبدئية وانطلاقاً من روح العلائق التاريخية بين شعبنا العراق والعربي وبين الشعب الإيراني، ومن الروابط الإسلامية الوشيجة التي تربطهما قرر مجلس قيادة الثورة:

١- إعادة العلائق الدبلوماسية مع حكومة إيران تعبيراً عن حسن النية ورغبة في التوصل إلى حل سريع للمشكلات القائمة بين البلدين.

٢- دعوة الحكومة الإيرانية إلى التفاوض حول المشكلات القائمة بين العراق وإيران بما يضمن مصالح وحقوق وسيادة البلدين الإسلاميين الجارين ويعزز روابط حسن الجوار بينهما وينسجم مع علائقهما التاريخية الوطيدة. وإن الحكومة العراقية على استعداد لإرسال وفد يمثلها لهذا الغرض إلى طهران كما أنها على استعداد لاستقبال وفد إيراني في بغداد.

وإننا نأمل بكل ثقة أن تستجيب الجارة إيران وبشكل سريع لهذه المبادرة الأخوية، كما ندعو الأقطار العربية والدول الإسلامية الشقيقة وبخاصة المجاورة للعراق وإيران والدول الصديقة إلى بذل المساعي الحميدة في هذا الاتجاه.

---

(١) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دور الجيش العراقي في حرب تشرين ١٩٧٣م، ص٢٣٧-٢٣٨

## (الملحق ٢)

### قرار مجلس قيادة الثورة بتأميم حصة أمريكا من شركة نفط البصرة[1]

أيها الشعب العراقي العظيم، يا جماهير أمتنا العربية المجيدة.

إن العدوان الصهيوني على أرضنا وأمتنا العربية قد قام بالأساس لحماية المصالح الإمبريالية، وقد دعمت الإمبريالية الأمريكية الكيان الصهيوني بالسلاح والمال والمساندة السياسية لكي يكون حارساًَ لمصالحها في المنطقة وآداة للعدوان على قوى الثورة والقوى العربية المناضلة لتصفية تلك المصالح. وقد أكدت الثورة في القطر العراقي وفي جميع المناسبات الارتباط الوثيق بين المصالح الإمبريالية وبين قدرة العدو الصهيوني واستمراره على العدوان ودعت إلى استخدام كل الأسلحة العربية الفعالة في النضال ضد العدو الإمبريالي الصهيوني وفي مقدمتها سلاح النفط باعتباره سلاحاً استراتيجياً فعالاً في شل قدرة العدو الإمبريالي والصهيوني.

وكان قرار الثورة في الأول من حزيران ١٩٧٢م الخالد تأكيداً علمياً وثورياً لهذه النظرة وتطبيقاً جذرياً وشجاعاً لشعار استخدام سلاح النفط في المعركة القومية، واليوم إذ يتصاعد العدوان الأمريكي الصهيوني على الأمة العربية وانطلاقاً من التزام الثورة في القطر العراقي باستخدام سلاح البترول إلى جانب القدرة العسكرية المتاحة ضد العدوان الصهيوني الإمبريالي الأمريكي، فقد قرر مجلس قيادة الثورة إصدار القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٣م بتأميم الحصة الشائعة لشركتي ستاندرد اويل نيوجرسي (اكسون) وموبيل اويل كوريشن الأمريكيتين في شركة نفط البصرة المحدودة.

أيها المواطنون، يا جماهير أمتنا الباسلة، اليوم وقد وصل العدوان الإمبريالي والصهيوني درجة خطيرة من التصاعد وحيث تقاتل قواتنا العربية في الجبهتين المصرية والسورية العدو الصهيوني صنيعة الإمبريالية الأمريكية وآداتها في التآمر والعدوان على أمتنا، ندعو كل الأقطار العربية في كل مكان من أرض الوطن إلى ضرب المصالح الأمريكية وتصفيتها تصفية نهائية وتأميم مصالحها البترولية بصورة خاصة عقاباً لمن يساند المعتدي الصهيوني في عدوانه ودعماً فعالاً للمعركة القومية كما ندعو كل الأقطار العربية إلى وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى كل دولة تساند العدو الصهيوني وندعو الجماهير العربية وقواها الثورية المناضلة إلى التصدي الحازم لكل من يوفر للعدو الإمبريالي الأمريكي طاقة العدوان وأسباب الحياة وإلى الأمام.

---

(١) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دور الجيش العراقي في حرب تشرين ١٩٧٣م، ص٢٣٩-٢٤٠.

## (الملحق ٣)

### قرار مجلس قيادة الثورة بتأميم حصة هولندا من شركة نفط البصرة[١]

أيها المواطنون:

تأكيداً للالتزام القومي المبدئي لثورة السابع عشر من تموز، ولما كنا قد أعلنا مراراً أننا لم نسمح لأية جهة تتمادى في مساندة طغيان العدو الصهيوني واغتصابه حقوقنا بأن تستفيد من خيرات هذه الأمة، ولما كنا قد عاقبنا الولايات المتحدة الأمريكية على موقفها العدائي السافر بتأميم حصتها في شركة نفط البصرة، وبالنظر للمواقف العدائية السافرة التي اتخذتها هولندا من الأمة العربية وإصرارها على مساندة عدونا المغتصب مستهترة بأماني شعبنا وحقوقه المشروعة ومبادئ العدل والحرية في العالم، قرر مجلس قيادة الثورة تأميم حصة هولندا في شركة نفط البصرة عقاباً لها على موقفها العدائي من أمتنا ونضال شعبنا.

## (الملحق ٤)

### بيان صادر عن الاجتماع الطارئ للمؤتمر القطري الثامن[٢]

عقد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩٧٣/١٠/٨م، اجتماعاً طارئاً ترأسه الرفيق أحمد حسن البكر أمين سر القيادة القطرية وحضره الرفيق شبلي العيسمي الأمين العام المساعد للحزب وأعضاء القيادتين القومية والقطرية.

وقدم الرفيق أمين سر القطر باسم القيادة القطرية للحزب، تقريراً حول الأوضاع الراهنة في المنطقة العربية والتطورات الأخيرة حول القرارات والتدابير السريعة التي اتخذتها القيادة لمواجهة الموقف وتأمين مشاركة القطر العراقي الشاملة وبجميع الوسائل الفعالة في المعركة القومية ضد العدو الإمبريالي الصهيوني.

كما شرح الرفيق أمين سر القطر الدوافع والمبررات القومية التي دعت قيادة الحزب إلى اتخاذ القرار الخاص بإعادة العلائق الدبلوماسية مع إيران والتفاوض معها لحل المشكلات القائمة بروح ودية في سبيل توفير كل قدرات القطر العراقي للمشاركة في المعركة والانصراف التام لها بما ينسجم مع مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي ومسؤولياته القومية الكبيرة، ودوره الطليعي في حركة الثورة العربية وفي النضال ضد العدو الإمبريالي الصهيوني.

كما تحدث الرفيق أمين سر القطر عن الاجتماعات التي عقدها مجلس قيادة الثورة واللجنة العليا للجبهة الوطنية والقومية التقدمية ومجلس الوزراء لهذا الغرض.

---

(١) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دور الجيش العراقي في حرب تشرين ١٩٧٣م، ص٢٤١

(٢) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دور الجيش العراقي في حرب تشرين ١٩٧٣م، ص٢٤٢-٢٤٤

وقد ناقش الرفاق أعضاء المؤتمر الموقف الراهن والتدابير التي اتخذتها القيادة، وقرر المؤتمر بالإجماع الموافقة على الإجراءات والتدابير التي اتخذتها القيادة، وأكد مسؤولية الحزب والنظام الثوري في القطر العراقي الكبيرة تجاه المعركة القومية وضرورة مشاركتها الكاملة والفعالة والطليعية فيها، والمضي قدماً في النضال لتحقيق التحرير الكامل للأرض العربية المغتصبة ورفض الحلول والتسويات التي تحاول أن تفرضها على الأمة، الدول الإمبريالية والأوساط الرجعية المتخاذلة.

وقد أكد المؤتمر القطري للحزب، أن هذه المعركة التي تنتظرها الأمة منذ أكثر من ست سنوات، تتطلب حشد كل طاقات الأمة العربية، بترصين الجبهات الداخلية في كل قطر، وتصعيد التضامن بين الأقطار العربية وبخاصة المحاربة منها، إلى أعلى درجات التنسيق، وتوفير كل الفرص اللازمة لمشاركة الجماهير مشاركة فعالة في قضيتها المصيرية.

كما أثنى المؤتمر على قرار القيادة بتأميم حصة الشركات الأميركية في شركة نفط البصرة، وأكد الأهمية البالغة لاستخدام سلاح النفط في المعركة، ودعا الجماهير العربية والأحزاب والمنظمات إلى تشديد النضال الحازم في الوطن العربي بأسره لزج سلاح النفط في المعركة، وقطع الطريق على أية محاولة للتراجع عن استخدامه أو لتضليل الجماهير في هذا الشأن.

وحيا المؤتمر بحرارة قواتنا العسكرية الباسلة التي تتحمل مسؤولياتها القومية المقدسة في هذا الظرف الدقيق من حياة الأمة، كما حيا القوات العربية المحاربة في الجبهتين الغربية والشمالية وحيا بحرارة قوات المقاومة الفلسطينية التي تناضل ببسالة ضد العدو الصهيوني، ودعا إلى إفساح المجال الكامل لها وفتح كل الجبهات أمامها لتأدية دورها النضالي العسكري، وقد دام الاجتماع زهاء الساعتين .

## (الملحق ٥)

## نص تصريح الناطق الرسمي عن الاجتماع المشترك للقيادتين القومية والقطرية ومجلس قيادة الثورة[١]

إن العراق لم يكن طرفاً في اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٨م، كما أنه لم يوافق على قرار وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧م، لذلك وانسجاماً مع سياسة حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي في رفض التفاوض والصلح مع الكيان الصهيوني المغتصب والاعتراف به فإننا لا نعتبر أنفسنا طرفاً في أي قرار أو إجراء أو تدبير من هذا القبيل اتخذ أو يتخذ في المستقبل.

إننا نعلن أن العراق لم يكن طرفاً في المشاورات التي سبقت اتخاذ قرار وقف إطلاق النار، وقد علمنا به بعد اتخاذه لذلك فقد وجدنا أن المصلحة تقضي إجراء اتصالات فورية مع الأشقاء في بعض الدول العربية للتعرف على مواقفهم الحقيقية من هذا الموضوع تفصيلياً وتدارس الموقف بما يخدم قضية نضالنا القومي التحرري العادل ضد الكيان الصهيوني وإجراء اتصالات مماثلة مع الاتحاد السوفييتي أيضاً على أننا سنحتفظ بحقنا الكامل في توضيح رأينا وموقفنا التفصيلي لجماهير أمتنا العربية في الوقت المناسب ذلك الرأي الذي يستند بالأساس إلى الإيمان المطلق بحق شعبنا العربي في سورية ومصر في أرضه وبحق شعبنا العربي الفلسطيني في أرضه.

وقد أكدنا أيماننا هذا بالمشاركة الشاملة وغير المحدودة في المعركة الدائرة مع العدو الصهيوني الإمبريالي منذ ١٩٧٣/١٠/٦م من منطلق قومي، وفي سبيل هدف قومي تحرري عزيز هو تطهير الأرض العربية من الاغتصاب الصهيوني وأننا سنكون أوفياء لمبادئنا وشعبنا في إعلان الحقيقة وبكامل تفاصيلها للجماهير بغض النظر عن وجهة نظر الآخرين بها.

---

(١) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دور الجيش العراقي في حرب تشرين ١٩٧٣م، ص٢٤٥-٢٤٦

## (الملحق ٦)

## نص بيان القيادتين القومية والقطرية ومجلس قيادة الثورة حول سحب الجيش العراقي من الجبهتين الشمالية والغربية[١]

أيها المواطنون، يا جماهير الأمة العربية .

في السادس من تشرين الأول ١٩٧٣م سمعنا بنبأ اندلاع القتال ضد العدو الصهيوني من الإذاعات وعلى الفور عقد اجتماع مشترك للقيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ومجلس قيادة الثورة، كما عقد اجتماع طارئ للجنة العليا للجبهة الوطنية والقومية التقدمية ولمجلس الوزراء، واتخذ قرار بالمشاركة في المعركة بكل طاقات القطر العراقي العسكرية والاقتصادية والسياسية.

وعندما اتخذنا قرار المشاركة في المعركة لم تغب عن أذهاننا التقديرات الدقيقة التي سبق أن أعلناها وأكدناها أمام الجماهير وفي الاجتماعات العربية الرسمية وانطلقنا في قرارنا هذا من أن نشوب القتال ضد العدو الصهيوني وبصرف النظر عن تقديراتنا حول ما سبقه من مقدمات وما رسم له من آفاق يستلزم مشاركة العراق الفعالة والشاملة فيه ولم نغفل في حينه أن هناك جهات عربية وظروفاً دولية تسعى للوصول إلى ما يسمى بـ "الحل السلمي" بهذا الشكل أو ذاك بل إننا أخذنا هذا الاحتمال بالحسبان وقررنا دخول المعركة آملين أن نعطي لها بقدر ما نستطيع أبعادها القومية التحررية التي ناضلت من أجلها أمتنا أكثر من ربع قرن وقدمت لها الشهداء والتضحيات الغالية.

ولقد أكدنا أثناء خوض غمار القتال أن معركة التحرر العربي لا يمكن إلا أن تكون طويلة وصعبة وباهظة التكاليف وأنها تحتاج إلى أكبر حشد وتنظيم لطاقات الأمة العربية بأسرها وإلى مواقف جذرية ضد الإمبريالية ومصالحها وإلى بناء سليم للجبهات الداخلية في كل قطر وإلى عمل عربي موحد ذي طبيعة وحدودية وأبعاد وحدوية.

وكنا نأمل ونطمح في أثناء المعركة أن تسير بهذا الاتجاه التحرري القومي الشامل والجذري ومع أننا لم نكن نغفل الحقائق الموضوعية في الصراع بيننا وبين العدو وحقائق الوضع الدولي واحتمالاته فإنا كنا واثقين أشد الثقة من أن احتضان الجماهير العربية للمعركة وإسنادها لها بكل طاقاتها الهائلة وما تفرزه المعركة من إمكانات وقوى جديدة سواء ما يصدر عن الجماهير وقواها التحررية أم يصدر نتيجة الضغط الشعبي على الأنظمة ونتيجة استمرار المعركة يمكن أن يغير الكثير من الظروف ويتيح إمكانات غير محدودة للاستمرار في المعركة بالشكل الذي يكرس أبعادها القومية التحررية بأعمق شكل ويحقق انتصاراً حاسماً وأكيداً على العدو

---

(١) المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دور الجيش العراقي في حرب تشرين ١٩٧٣م، ص٢٤٧-٢٥٠.

الصهيوني وعلى حليفته وسيدته الإمبريالية وفي مقدمتها الإمبريالية الأمريكية ولم نبن تقديراتنا تلك على الآمال فحسب وإنما بنيناها على الواقع الملموس الذي أسفرت عنه المعركة منذ أيامها الأولى، فلقد حدثت في طول الساحة العربية نهضة سريعة شاملة وتدفقت على ساحة المعركة إمكانات لم تكن محسوبة من قبل وأبدت الجماهير والمقاتلون العرب الشجعان من الصبر والتحمل ما كان يؤمن بالفعل مستلزمات الصمود والاستمرار في المعركة حتى نهايتها الحاسمة.

لقد دخلنا المعركة بهذه الروح، وبهذا اليقين، ولكننا وكما سمعنا بدء القتال من الإذاعات سمعنا بنبأ إيقافه من الإذاعات أيضاً.

وبعد أن وافقتا حكومة مصر وسورية على قرار مجلس الأمن ووقف إطلاق النار، ذلك القرار الذي رفضناه لأنه لا يضمن في تقديرنا حقوق أمتنا في أرضها المغتصبة وبخاصة حقوق شعب فلسطين العربي في أرضه فإننا نجد أن مهمة قواتنا المسلحة التي أرسلت إلى الجبهتين الشمالية والغربية قد توقفت ولم يعد لها في الجبهتين من واجب قومي قتالي تؤديه إضافة إلى ما يثيره تواجد قواتنا المسلحة هناك من مسائل عسكرية وأمنية دقيقة وخطيرة، ولذا تقرر سحب قواتنا المسلحة المتواجدة في الجبهتين لتعود إلى تأدية واجبها الوطني في حماية استقلال الوطن، وفي بناء المجتمع الثوري الجديد وفي التهيؤ لتأدية واجبها القومي من جديد عندما تتوفر لها الظروف الملائمة.

أيها المواطنون، إن أبناءكم جنود العراق الشجعان أدوا واجبهم القومي بشرف وأمانة ونكران ذات، وقاتلوا بصبر وكفاءة وهمة عالية وثقة وطيدة بالقضية التي يقاتلون من أجلها وبحتمية انتصار هذه القضية ولقد شهد بشجاعتهم واستبسالهم الأعداء قبل الأصدقاء، لقد رفع هؤلاء الرجال الأحياء منهم والذين استشهدوا في ساحات القتال رفعوا عالياً اسم أمتهم وكرامتها فتحية إجلال لهم، وهنيئاً لهم بما نالوه من فخر ومجد.

أيها المواطنون، يا جماهير أمتنا العربية.

إن توقف القتال لا يعني أن المقاتلين العرب قد هزموا في المعركة أو أنهم لم يبلوا فيها بلاء حسنا، فلقد أثبتت المعركة بشكل قاطع أنهم قادرون على الاستمرار، وقادرون على تحقيق النصر الحاسم لو تهيأت لذلك المستلزمات التي هي من مسؤولية القيادات السياسية والعسكرية العليا.

وإذا كان القتال قد توقف الآن فإننا نلمس لمس اليقين أن المقاتلين العرب الشجعان الذين استبسلوا في البر والبحر والجو قد بنوا بشجاعتهم وصبرهم وكفاءتهم أصلب قاعدة للنصر في المستقبل وغسلوا بدمائهم عار الهزيمة الشائنة وأثبتوا أنهم جديرون بتاريخهم المجيد فتحية لهم من الأمة على ما بذلوه من أجل شرفها وكرامتها ومستقبلها.

يا جماهير الأمة العربية.

إن مستلزمات النصر في معركة التحرير ضد العدو الإمبريالي والصهيوني ليست مجهولة، فلقد شخصتها الجماهير وقواها الثورية منذ زمن بعيد ودعت إلى توفيرها بكل قوة، فالمعركة التي تحقق هدف التحرير الحاسم هي المعركة التي تحشد لها طاقات الأمة والتي تبنى في سبيلها الجبهات الداخلية على أساس رصين والتي تستخدم فيها كل أسلحة الأمة العسكرية والبشرية والاقتصادية على أوسع نطاق وبشكل صادق وجاد والتي تحتل فيها المقاومة الفلسطينية دورها النضالي الطليعي وهي المعركة الطويلة الصعبة والتي تتطلب صبراً لا حدود له وتضحيات لا حدود لها وعندما لا تتوفر كل هذه الشروط والمستلزمات بشكل جاد وحقيقي فلابد أن تقف المعركة عند هذا المنعطف أو ذاك وهذا ما كان محسوباً ومتوقعاً كما أن الظروف والمؤثرات الدولية لم تكن مفاجأة لأحد فهي الأخرى معروفة ومتوقعة أيضاً فتجربتنا في النضال ضد العدو الصهيوني وفي توضيح قضيتنا للعالم وكسب تأييده لنا فيها ليست بنت اليوم وإنما هي تجربة تمتد عبر أكثر من ربع قرن من الزمن ولقد كانت تلك التجربة كافية لتدل الجميع ومنذ البداية على مدى ما يمكن أن تسفر عنه المستلزمات التي وفروها للمعركة من نتائج.

تحية للمقاتلين العرب الشجعان وللجماهير العربية المناضلة فيما أكدوه من حقائق عن القدرة على خوض النضال وتحمل أعبائه والسير على طريق النصر، وتحية لجنودنا الشجعان العائدين من ساحة الشرف والطامعين إلى العودة إلى معركة التحرير من جديد.

وتحية لجماهير شعبنا وللأحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية ولجبهتها المناضلة التي أمدت جبهة القتال بكل ما تحتاجه من إسناد وجسدت الوحدة الوطنية وكانت ظهيراً قوياً للجنود المقاتلين في ساحة المعركة وإلى أمام.

## ملحق رقم (٧)

**صورة رسالة الملك فيصل الى الدكتور هنرى كيسنجر مع بدء حرب اكتوبر ([1]).**

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الديوان الملكي
المكتب الخاص

الرقم ........................

التاريخ ........................

هذه الرسالة من جلالة الملك فيصل
الى : معالي الوزير هنري كيسنجر ، وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية .

تلقيت رسالة معاليكم المستندة الى تقرير وردكم من اسرائيل بأن القوات المصرية والسورية تنوى شن هجوم منسق على القوات الاسرائيليــه .

ولدى بدء الاشتباك فعلا بين القوات المصرية والسورية من جهة والقوات الاسرائيليه من جهة اخرى في البر والجو فأن معاليكم تأكد بأن البادئ بهذا الهجوم هي اسرائيل وفي اعتقادي ان هذا الهجــوم حلقة من حلقات السياسة الاسرائيليه لتنفيذ الخطة التوسعية التي رسمتها لتطبيق سياستها العدوانيه ضد الدول العربيه . لأن العرب لم يقوموا بأي عدوان ضد اسرائيل من تاريخ نشأتها وان العدوان كــان دائما من قبل اسرائيل لتكسب في كل عدوان مساحة من الارض وفقا لمخططاتها المرسومه . فاذا لم تقـــم الولايات المتحدة بردع اسرائيل من التمادي في غيها وعدوانها فسوف ينفجر البركان الهائج حتى الآن في منطقة الشرق الاوسط وسوف لا يقتصر تدميره على المنطقة لوحدها بل سيتعداها الى حرب عالمية شاملــه تجر الى تدمير دول العالم بأسرها على الرغم مما نصت عليه اتفاقيات عدم المجابهه بين الدول الكـــبرى ، واني اذ أرى أن المسئولية الكبرى في هذا الصراع القائم في المنطقة تقع على عاتق اسرائيل . وعلى الولايـــات المتحدة الامريكيه ان تجبر اسرائيل على الانسحاب من الارض العربية واعطاء الشعب الفلسطيني حقـــه في ارضه ووطنــــه ...

[1] هيكل،اكتوبر ١٩٧٣ م، ص ٧٩٤

## ملحق رقم (٨ )

**صورة مذكرة شفوية من الملك فيصل الى الرئيس نيكسون ([1]).**

بسم الله الرحمن الرحيم

الرئاسة العامة

الديوان الملكي

المكتب الخاص

الرقم ..............................

التاريخ ..............................

مذكره شفويه تسلمت للسفاره الامريكيه لارسالها
لفخامة الرئيس نيكسون من جلالة الملك فيصل

فخامة الرئيس :-

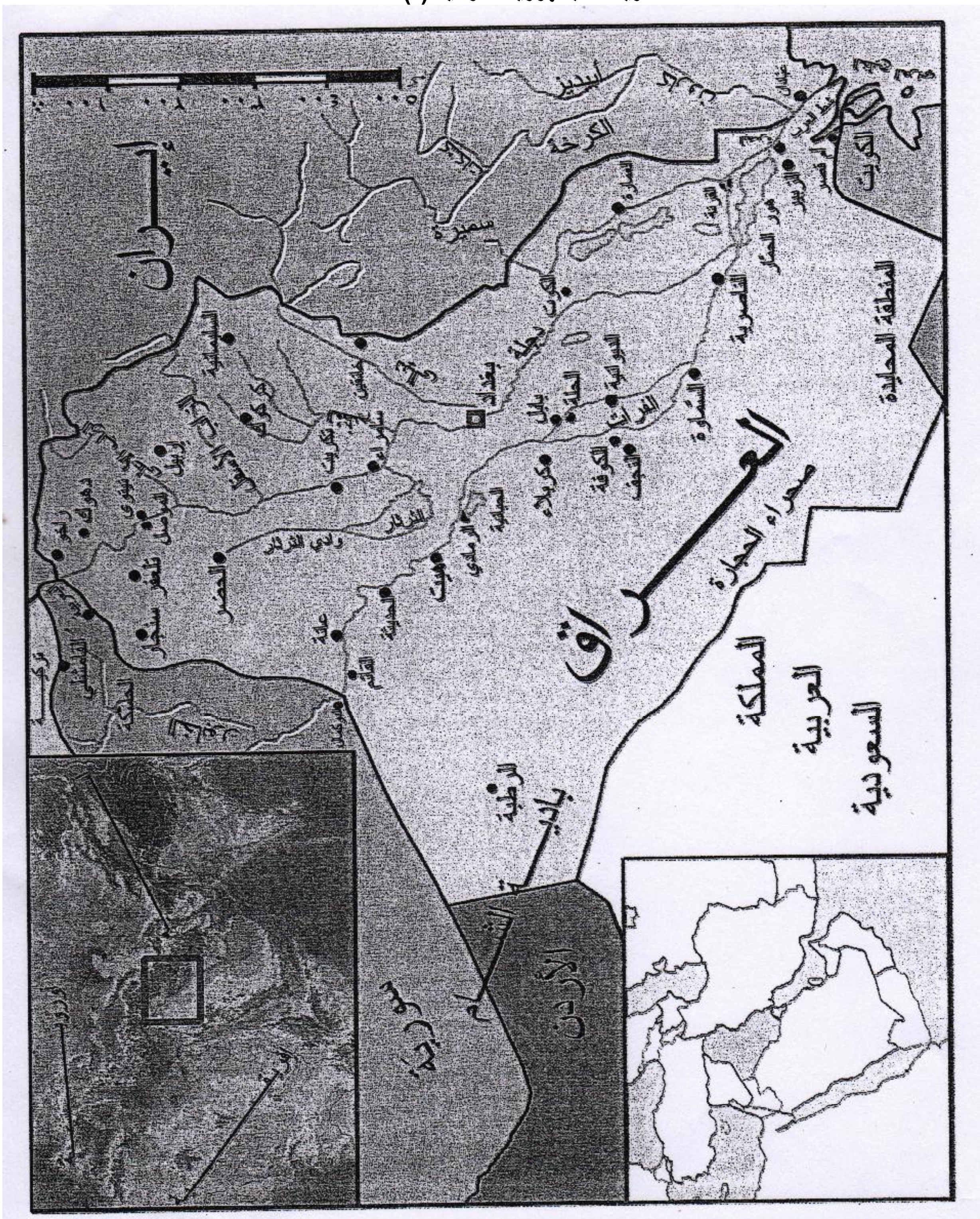
لقد اندلعت نار الحرب للمره الرابعه في منطقة الشرق الاوسط نتيجة لمخطط توسعي تقوم اسرائيل بتنفيذه تنفيذا لتعليمات الصهيونيه العالميه . ولقد اسدينا النصح لكل من اجتمعنا به من اصدقائنا الامريكان وفي مقدمتكم ولفخامة سلفكم الرئيس جونسون بان الحرب قائمه لامحاله اذا لم تسارع امريكا بالضغط على اسرائيل بعدم التمادي في غيها وغطرستها والاقلاع من تحديها لقرارات الامم المتحده والراى العام العالمي وانه من شانه بان هذه الحرب اذا استمرت فسوف تضطر جميع الدول العربيه بخوض غمارها ومن بعدها الدول الاسلاميه والدول الصديقه وستكون حربا شرسه تدمر حضارة القرن العشرين وجميع القيم الانسانيه . كما ان تكون الدول الكبرى بمنأى عنها حفاظا على مصالحها في هذا الجزء الحساس من العالم .

واننا لنناشد الولايات المتحده الامريكيه ان تنظر لهذا الموضوع بعين الحكمه والعقل لان هذه الحرب ليست كالحروب السابقه لأن المشاعر العربيه ملتهبه والصبر لدى العرب بلغ مداه ولهذا فاننا ننصح ان تجبر الولايات المتحدة اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتله وتطبيق قرارات الامم المتحده التي وافقت عليها الدول المعنيه . ونأمل من الولايات المتحدة ان لاتزود اسرائيل بالسلاح لئلا يطول امد الحرب ونسعى بويلاتها ولكي لاتنتشر الشيوعية في المنطقة ...

---

[1] هيكل،اكتوبر ١٩٧٣ م، ص ٧٩٥

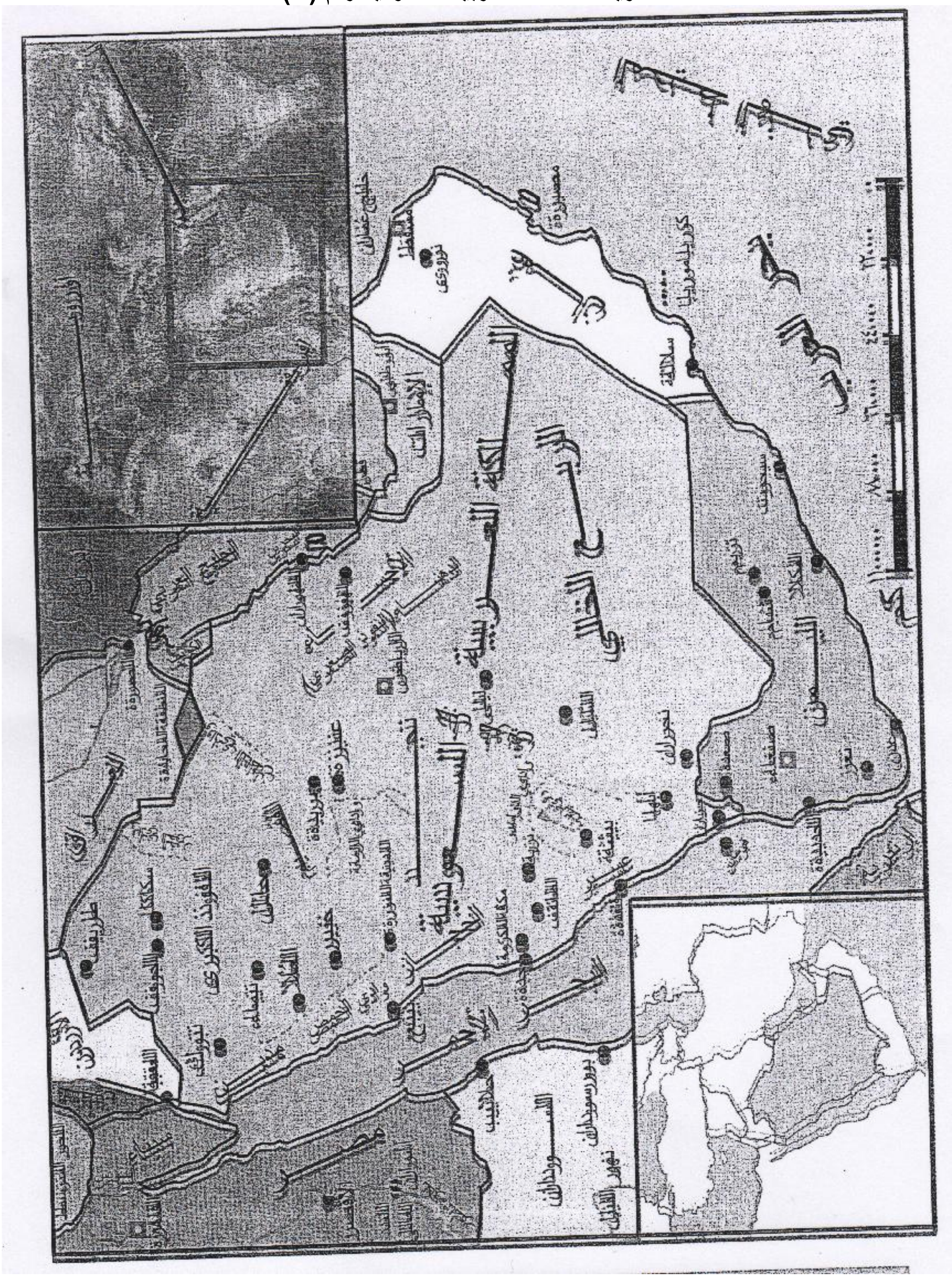
**خريطة الجمهورية العراقية ([1])**




---

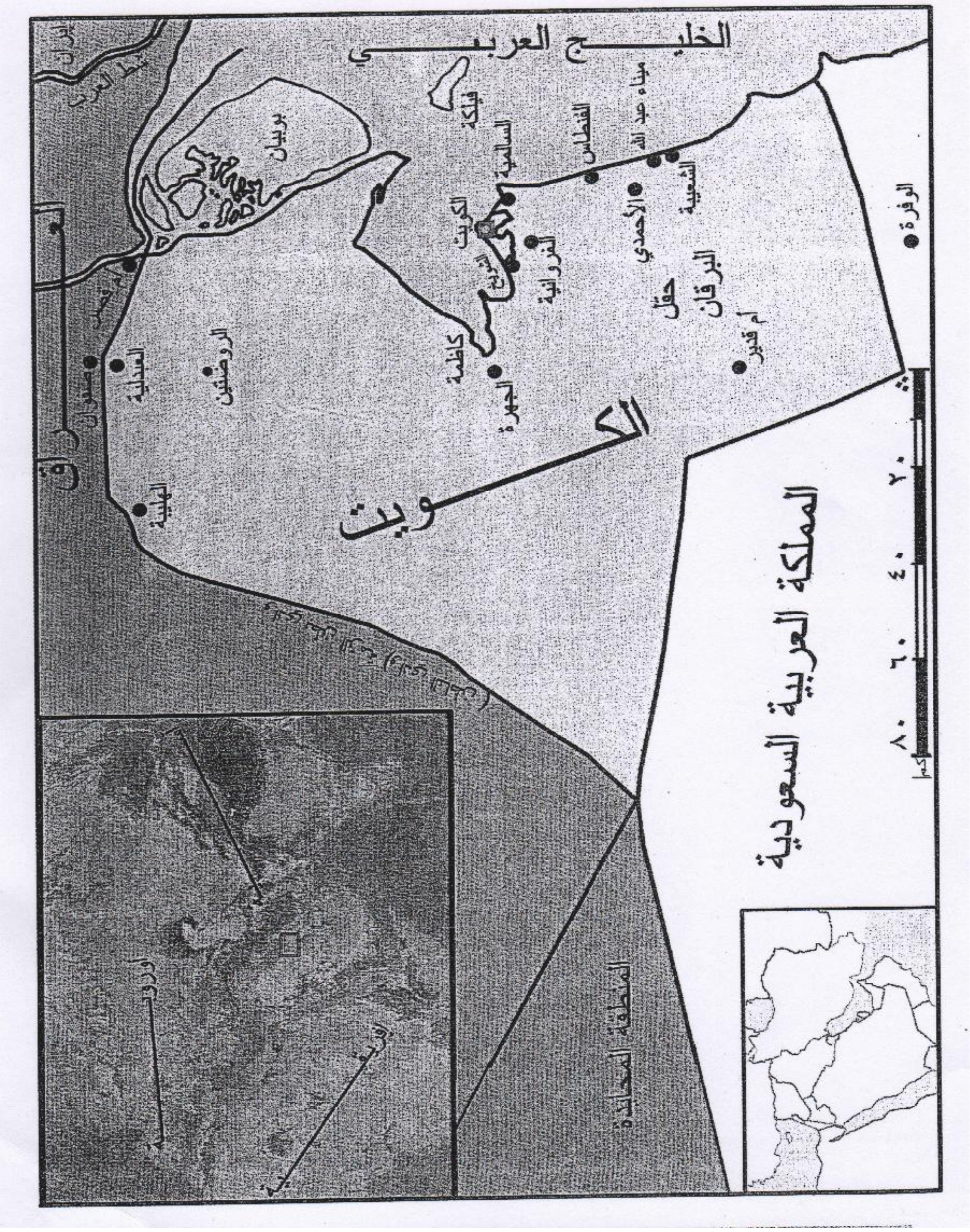
[1] شوقي ابو خليل،اطلس دول العالم الاسلامي،دار الفكر المعاصر,بيروت،١٩٩٩م ،ص ٧٢.

**خريطة المملكة العربية السعودية رقم ([1])**



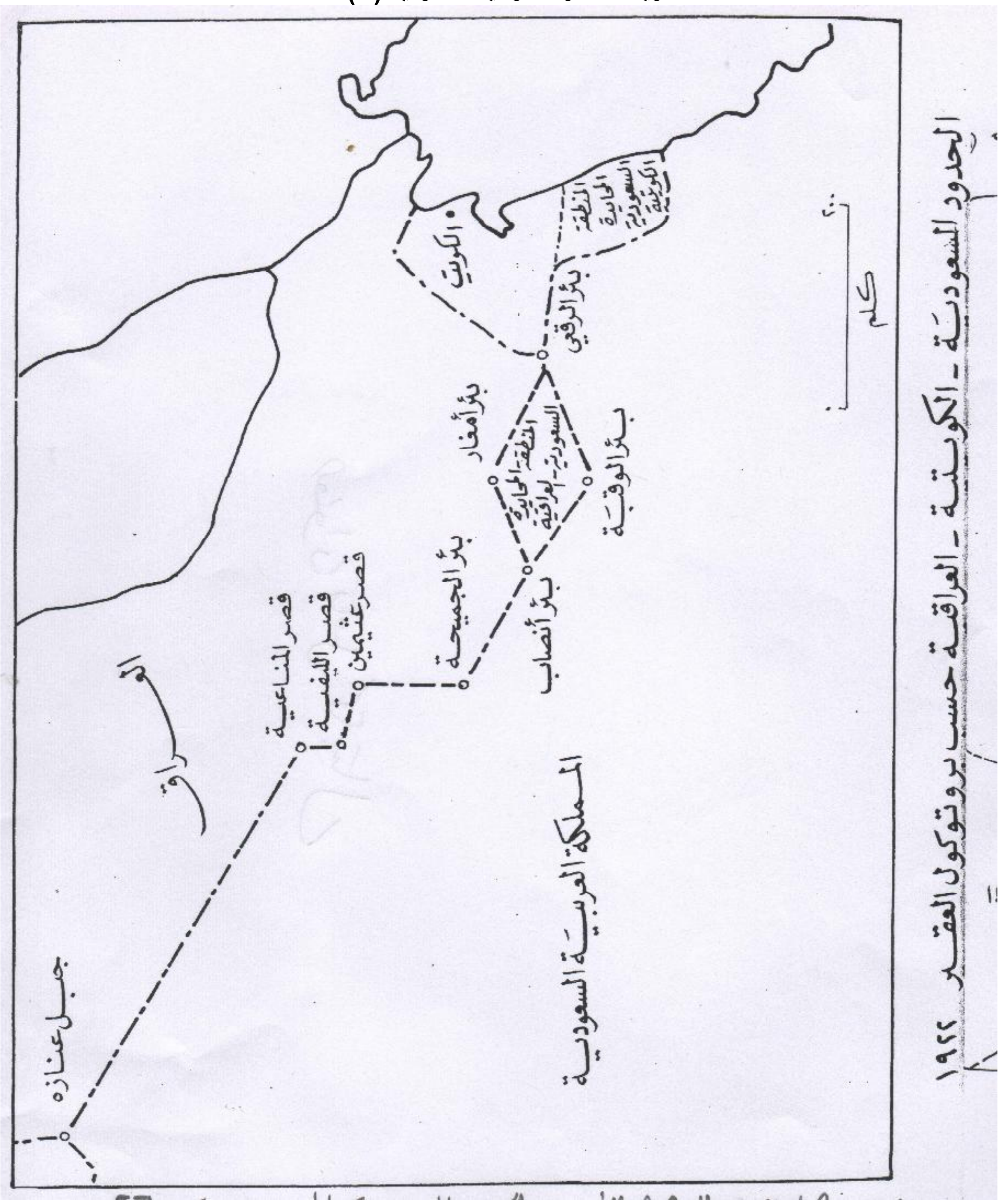
[1] شوقي ابو خليل،اطلس دول العالم الاسلامي،دار الفكر المعاصر,بيروت،١٩٩٩م ،ص ٥٨.

**خريطة الحدود العراقية الكويتية ( [١] )**




[١] شوقي ابو خليل،اطلس دول العالم الاسلامي،دار الفكر المعاصر,بيروت،١٩٩٩م ،ص ٩٤.

**خريطة الحدود العراقية السعودية ( [1])**




[1] مشاري عبدالرحمن النعيم،الحدود السياسية السعودية،ص ٢٦.

# SAUDI – IRAQI POLITICAL RELATIONS 1958 – 1990.

**By**

**Ikhlas Bakhit Suleiman AL Jaafreh**

**Supervisor**

**Dr. Abdelmajeed AL Shunnaq , Prof.**

## ABSTRACT

This study deals with the Iraqi-Saudi political relationships between 1958 -1990, due to the importance of studying the subject of political relationships in modern Arabic history and due to the regional weight of the two countries, Also to the absence of scientific study - according to my knowledge – in the specified interval 1958-1990.

The study aims to show the impact of political events in the Arab region on the nature of political relationships between Iraq and Saudi Arabia and the stand points of those two countries regarding these events.

many factors played a role in influencing the Iraqi-Saudi political relationships, Most notably was the historical heritage of the Hashemite–Saudi Arabia relationships before 1958, And the different intellectual orientations between the two countries after the republican government established in Iraq at July 1958 and the trend towards the Eastern bloc, the wing anti-American (traditional ally to Saudi Arabia).

Also the Iraqi-Saudi dispute about oil policy, and how to take advantage of the wealth in the service of Arab issues, Developing a tension in their relationships during the study period.

The thesis concluded that the Iraqi-Saudi political relationships between 1958 - 1990 AD, were not a fixed frequency, divergence, and hostility Especially through the Kuwait-Iraqi crisis 1961, but associated, convergence, and cooperation especially through October 1973 and Iraq-Iran war 1980-1988.